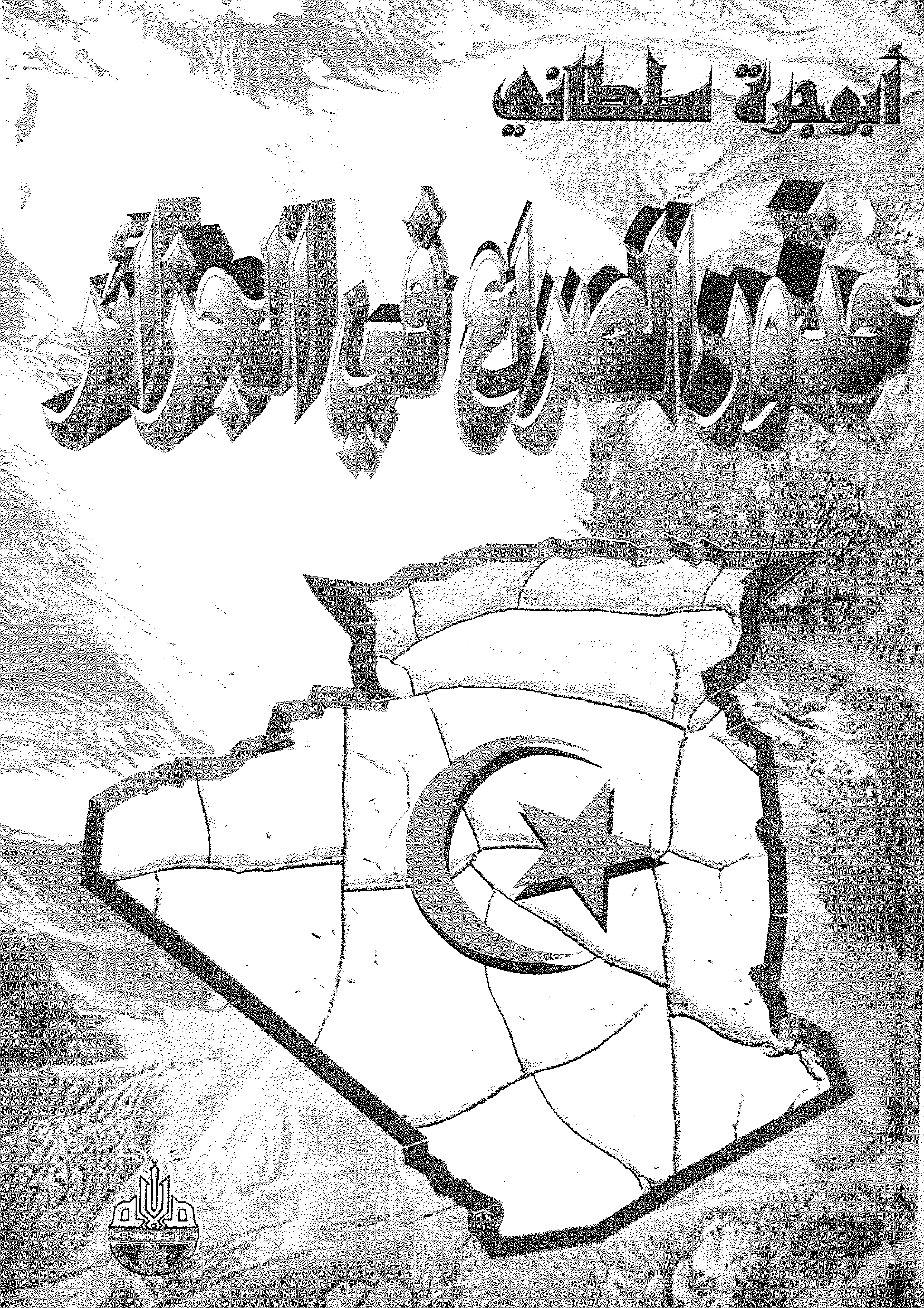

أبوجرة سلطاني
جذور الصراع في الجزائر
دار الأمة
Dar El Oumma

أبو جرة سلطاني

جذور الصراع في الجزائر

الطبعة الثانية

(منقحة و مزيدة)



شركة دار الأمة
للطباعة والنشر والتوزيع
ص. ب 109 برج الكيفان
16 120 الجزائر

الهاتف : 04 22 20 (02)
الفاكس: 04 24 20 (02)

الطبعة الثانية
1999

إيداع قانوني
98 / 784

ISBN 9961 - 67 - 064 - 7


بسم الله الرحمن الرحيم

مـــقـــدمـــة
(الطبعة الثانية)

تغيرت الأحوال كثيرًا في الجزائر، ولم يعد من السهل البحث عن جـــذور للصراع في خضم تراكمات لم تكن سهلة تصب كلها في «بؤر التوتـــر» لشـــلّ حركة مجتمع ناهض بعد كبوة تشبه الفاجعة.

إن جذور الصراع القديمة لم تتغير.

و قناعاتي لم تتغير، و ما قلته قبل عشر سنوات مازلت معتقدًا بصحتـــه، بل إني أزعم أن الأيام أكدته.

لن أضيف جديدًا، و لكن تدقيق القديم بات أكثر من واجب و هو الـــهدف الذي حاولته في هذه الطبعة مستفيدًا من المناقشات التي دارت بيني و بيـــن صفوة من الأخوة أذكر منهم الأخ سعيد عبادو (وزير المجاهدين).

فبعد صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب عـــام 1995 صـــدرت مؤلفـــات كثيرة لها علاقة بموضوع الصراع في الجزائر، و تحدثت صحفنـــا الوطنيـــة -و كذلك وسائل الاعلام الأجنبية- عن الجزائر بشيء من الشـــماتة الباعثـــة على التقزز و القرف، و لكنها جميعًا -في نظري على الأقل- لم تكلف نفســـها عناء «نفض الغبار» عن الجذور التي انبتت هذه الأشواك، و عن البذور التـــي زرعت جزائرنا البيضاء بالغام طال زمن تفكيكها، و أنا شـــخصيًا أدرك لمـــاذا تتعامى هذه الوسائل الإعلامية عن ذكر أسباب الأزمة و توغـــل فـــي حديـــث شامت عن ظواهرها من غير ملامسة جادة لوضع الإصبع على مكمن الداء.

أكثر هؤلاء المفكرين -بحسن نية أو عن ســـبق إصـــرار و ترصـــد- لا يريدون للـــجزائر أن تخرج من محنتها لأن قرة أعينهم في أن تظل الجزائـــر غارقة في مشكلات ظرفية أريد لها أن تتغذى بمخـــزون جماعـــات المصـــالح الذين لا يريدون أن يشبعوا لأن بعض مصالحهم تتغذى بدماء الأبرياء.

الجزائر خارجة من محنتها بإذن ربها مهما إجتهدت «حمالة الحطب» في صبّ الزيت على النار، ذلك أن الأقنعة قد سقطت، بل تساقطت بعد أن تواجـــه «الأخوة الألداء» و أدرك كل من في قلبه ذرة إيمـــان أن الـــذي يجـــري فـــي

الجزائر ليس وليد اليوم، بل له جذوره الضاربة في اعماق تاريخ اعداء الأمس و في ثقافة الأحقاد لمخزون من يقف وراءهم من خصوم اليوم.

هذا هو الاعتقاد الذي مازلت مصرا على صحته و الذي سجلته مفصلا في هذا الكتاب.

ليس لي جديد أضيفه إلا شهادة معاصرة لأحد أقطاب الصراع القديم يتعزز بها ما حواه هذا الكتاب بعد أن قرر كثير ممن صنعوا تاريخ الجزائر المعاصر الكشف عن جزء من أسرار هذا التاريخ الحافل بالبطولات بعد أن مضى على صناعته زمن كاف لإسقاط واجب التحفظ عن كثير من أسراره التي صارت «أسرارا» قابلة للنشر و التداول.

أكتفي هنا بإيراد أهم الوقائع التاريخية الواردة في كتاب «أزمة 1962» لصاحبه السيد بن يوسف بن خدة (رئيس الحكومة المؤقتة الثانية بعد حكومة عباس فرحات) و هي الوقائع التاريخية التي لم تخرج عما سجلناه في هذا الكتاب قبل عشر سنوات خلت.

و ألخصها في النقاط الست التالية :

1- سنة 1945 كانت نهاية «الوطنية النضالية» التي صنعها الرواد الأوائل منذ نشأة الحركات الوطنية (نجم شمال إفريقيا، حزب الشعب، إنتصار الحريات الديمقراطية...) بعد أن تكسرت أمواج النضالات السياسية على جبهات الغطرسة الإستعمارية غداة مجازر 08 ماي 1945 التي حولت نضالات الفكر السياسي السلمي الى أفكار لها أنياب و مخالب إلى أن تحولت هذه الأفكار إلى ثورة عارمة في نهاية خريف 1954.

2- بين سنوات 54-1962 حجبت الثورة كل خلاف و طغى على الواقع كله دوي الرصاص من أجل هدف واحد هو تحرير الجزائر.

3- جبهة التحرير الوطني التي حملت على عاتقها مهمة قيادة الثورة و السير بها إلى نهاية المطاف كانت قد تلقت ضربات موجعة خلفت صدوعا و انكسارات على مستوى القمة (خلافات القادة) تعمقت من خلالها الخلافات منذ سنة 1959، تلك الخلافات التي كانت لها انعكاسات سلبية على ميلاد الدولة الوطنية.

4- كانت جذور الصراع مطمورة تحت أنقاض «الحكومة المؤقتة» التي كشفت عنها مداولات «مؤتمر طرابلس» حيث فشل المؤتمر -حسب رواية بن خدة- في وضع قائمة أعضاء المكتب السياسي كونها لم تحظ بالقبول من طرف القيادة و بالتالي فإن المكتب السياسي لم يختره المجلس الوطني للثورة (CNRA) و لم ينتخبه بأغلبية و لم يعين أعضاءه كما كان شائعًا في أدبيات تاريخ الثورة.

و كان السبب المباشر في هذا الإنزلاق ذلكم الصراع الذي نشب بين السيدين بن بلة و بن خدة حول تصويت السيد الطاهر زبيري (مسؤول الولاية الأولى) بتوكيل شفهي نيابة عن ثلاثة أعضاء من اللجنة الولائية تغيبوا عن الموعد.

فاندلع الصراع بين جناح بن بلة و جناح بن خدة..

و بلغ الأمر إلى القاع !؟

4- بعد مؤتمر طرابلس مباشرة دخلت أطراف كثيرة من الباب الضيق، و بلغت الأمور ذروة التأزيم بين الحكومة المؤقتة (بن خدة) و قيادة الأركان، ثم التحقت أطراف أخرى (الولاية الثانية، الثالثة، الرابعة، و فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا، و في تونس..).

5- إستقال بن بلة و خيضر من الحكومة المؤقتة و تصدّت قيادة الأركان إلى حكومة بن خدة التي جردت ثلاثة قادة من رتبهم العسكرية هم العقيد هواري بومدين، و المقدم قايد أحمد (المعروف بسي سليمان)، و المقدم علي منجلي يوم 30 جوان 1962 (أي قبل الإعلان عن الإستقلال رسميًا بخمسة أيام فقط).

الأمر الذي دفع العقيد هواري بومدين -حسب رواية بن خدة- إلى الإنسحاب من غار الدماء (غارديماو) و الإلتحاق بالولاية الأولى (أوراس النمامشة) و عقد تحالف مع كل من الطاهر زبيري و بن بلة و كل قيادة الأركان ضد الحكومة المؤقتة، بالتوازي مع رفض كل من الولايتين الخامسة و السادسة الخضوع لقرارات الحكومة المؤقتة و تأييد هاتين الولايتين لقيادة الأركان.

بل إمتد الأمر إلى غمز «إتفاقيات إيفيان» نفسها و أشياء أخرى كان من أخطرها التهديد بفتح ملف «إغتيال عبان رمضان» على أيدي، أو بتدبير من كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، و بن طوبال -حسب رواية بن خدة- هؤلاء الذين كان يرمز إليهم بمصطلح (Les trois B.) لأن ألقابهم كلها تبدأ بحرف «الباء» و كلهم أصبحوا أعضاء في الحكومة المؤقتة !؟

6- بعد ذلك بثلاثة أيام (أي يوم 03 جويلية 1962) تفاقمت الأمور بدخول أعضاء الحكومة المؤقتة العاصمة (الجزائر) و تمركز كل من بن بلة و خيضو في تلمسان و تم تشكيل المسمى «المكتب السياسي» الذي لم يختره المجلس الوطني للثورة، و لم ينتخبه، و لم يعينه ليبدأ فصل جديد من الصراع حول النفوذ بين بن خدة (الحكومة المؤقتة) و بن بلة (المكتب السياسي) الذي ضم إليه فرحات عباس (الرئيس الأول للحكومة المؤقتة)، و أحمد بو منجل، و محمد خير الدين...

و استعملت لغة القوة.. و سقط قتلى.. و زحفت «جماعة تلمسان» على العاصمة بعد أن التحق «بالجماعة» أوزان ثقيلة مثل محمد بوضياف، و محمدي السعيد، و سقطت الحكومة المؤقتة و بسط المكتب السياسي نفوذه الكامل على جبهة التحرير الوطني و جيش التحرير الوطني..

حين دخل هواري بومدين على الخط -إلى جانب أعضاء المكتب السياسي- حسم الأمر في الواقع و استتبت الأوضاع في الظاهر، و لكن الحقيقة كانت شيئا آخر.

إن دخول هواري بومدين العاصمة يوم 09 سبتمبر 1962 يقود «جيش الحدود» و تنصيب بن بلة على رأس الحكومة، و تشكيل مكتب سياسي جديد، و تشتيت كل أعضاء الحكومة المؤقتة، و إقصاء المجلس الوطني للثورة.. كانت كلها إجراءات «ثورية» قطعت دابر الفتنة مؤقتا و لكنها زرعت جذورا تاريخية لفتن أجلتها الظروف إلى حين.

هذه الجذور غذتها تداعيات الإخفاق السياسي فأعطت ثمارا مرة دفع جيل الإستقلال ثمنها غاليا، و ذاق من بقي من جيل الثورة بعض ويلاتها.

و هكذا كان.

الجزائر في 20 شوال 1418هـ
الموافق 17 فبراير 1998 م

مقدمة

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات ثم صلاة و سلاما على المبعوث رحمة للعالمين، و بعد :

فكرة هذا الكتاب تعود إلى سنة 1990، فقد كان في نيتي أن أضع بين يدي القراء في الجزائر و في العالم الإسلامي كله كتابا شاملا يتحدث عن التجربة الإسلامية في أرض المليون شهيد، و لكن «ديمقراطية الجزائر» قلبت كل الموازين الفكرية و نسفت جميع المناهج الدعوية و رمت بآليات التغيير المرحلي عرض الحائط مما فرض عليّ -بين سنوات 90-1994- أن أطوي ملفَ الصحوة الإسلامية في الجزائر إلى حين و أنكبَ على ملفَ جديد فرض نفسه على الواقع برمّته هو ملف الصراع.

فقد تفجّر صراع دموي مخيف في الجزائر بعد التجربة الإنتخابية التعددية الأولى على المستوى المحلي (البلديات و الولايات) يوم 12 جوان 1990، كانت جذوره مطمورة تحت ركامات «الحقرة» و ظهرت مؤشّرات كثيرة تنبئ المجتمع بالسقوط، و تهدّد البناء كلّه بالتصدع و الإنهيار، و لأنني كنت أشغل منصب أستاذ بالجامعة، فقد كانت طبيعة مهنتي تفرض عليّ الإحتكاك المباشر بالطبقة المثقفة فأتعرف على ما يدور في كثير من «الكواليس» ثم أجد نفسي بحكم إشتغالي بالدعوة -كوني إمامًا و واعظًا متجولا- أواجه الجماهير الهائجة و أحاول تهدئة ثورتها، و قد تأكد لديّ أن سلطان العواطف و ضغط الغرائز و ميراث العادات أقوى صولة على النفوس من الوعي الفكري و أعلى نبرة من حكمة المنطق، و استنتجت في واقع الصراع أن الجماهير لا

صبر لها على التربية الهادئة و التوريث الدعوي طويل النفس إذا ناداها «ثائر» إلى «ثورة»، أو جرها مجازف إلى صدام دموي لا يعلم أحد حقيقة نتائجه، فرحت أعدّ مقالات أسبوعية لصحيفة «النصر» التي كانت تصدر بالشرق الجزائري (قسنطينة) تحت عنوان «جذور الصراع في الجزائر» طمعا في تصحيح الخطأ و وضع بذور تفكير جديد إزاء واقع إتّسم بالسرعة القصوى في الحركة و في إتخاذ القرار و في ميدان التنفيذ...

و على مدار عام كامل أنهيت الجزء الأول من تلك المقالات و نشر كلّه على صفحات الجريدة المذكورة، و قد طلب إليّ كثير من القراء و من الأساتذة الأفاضل أن أعيد النظر في بعض تلك الآراء و أعدّها للطباعة في شكل كتاب لما تضمنته من أهمية ففعلت نزولا عند رغبتهم و اقتناعا بفكرتهم، و لم أشأ أن أثقل الكتاب بالهوامش و التفاصيل الجزئية حتى لا أثقل على القارئ، و فضلت أن يصل الأيدي خفيفا متحلّلا من كل الإلتزامات «الأكاديمية» التي تهتم بالشكل على حساب المضمون أحيانا، و هو ما لم أقصد إليه و لم أرده.

فكانت هذه القصة، و كان هذا الكتاب الذي يبحث في بذور الصراع الأولى في الجزائر و يقف عند أهم المحطات الساخنة في تاريخ الجزائر بين الإستقلال (1962) و بين أحداث إنتفاضة 05 أكتوبر 1988.

و قد إلتزمت بما ألزمت به نفسي عندما أعلنت في تصدير الحلقة الأولى بأن «هذه المحاولة للفهم ليست تاريخا يُراعى فيه التسلسل الطبيعي للأحداث، و إنما هي قراءة في أرشيف الحياة من وجهة نظر خاصة، فما طابق منها الحقيقة فهو بتوفيق من اللّه وحده، و ما كان دون ذلك فأنتم شهود حقّ، و التاريخ خير شاهد، و "الزمن جزء من العلاج».

و بعد صدور عشر حلقات الأولى تحامل علينا بعض الناس و اتّهمونا بتزوير الحقائق، و توعّدونا بالقضاء و بما هو أخطر من القضاء و المتابعات القضائية، فسجلنا في إستهلاك الحلقة 11 هذا التنبيه الذي سميناه «نقطة نظام» نقول لهم فيه : «الذين يحتجّون علينا لظنّهم أننا «نضع السّم في الدسم» و يريدون أن يحولّوا المعارك الفكرية إلى مرافعات قضائية، نقول لهم : جرّدوا في وجوهنا الأقلام لتوضيح «الحقائق» فإن أفضل طريق للحضارة هو الحوار، و لا يعرف الحق إلاّ إذا ضُرب بالباطل «فأما الزبد

فيذهب جفاء و أمّا ما ينفع الناس فيمكث في الأرض» فلنتعاون على ما ينفع الناس ليبقى التاريخ وحده الشاهد...»

و بعد صدور الحلقة 18 تعرضنا لمحاولة إغتيال رميًا بالرصاص بتاريخ 16 سبتمبر 1994 دفعنا ثمنها غاليا و وصلت بنا إلى حافة القبر بعد أن اخترقت ثلاث رصاصات البطن و المثانة و ألزمتني سرير المستشفى زهاء ثلاثة أشهر، و لما تغمّدني اللّه برحمته و أحاطني بعفوه و عافيته عدت لأتابع الكتابة في الموضوع بل زاد إصراري على إنهاء الفكرة التي إنطلقت منها برغم كل العواقب و المصدّات و نصائح الإخوة و الأقارب بضرورة إلتزام الصّمت، و كسر القلم، و «الدخول في الصف»!.

لقد رأيت أن القتل في الجزائر لا يستهدف «الناطقين» فقط و إنما يطلق رصاصه الأعمى على الصامتين، و الناطقين، و الماكثين، و الهاربين، و المقيمين، و المهاجرين... فقررت :

- أن أقيم في وطني و لا أهاجر منه إلاّ لضرورة.
- و أن أتكلم «واعظا» و ناصحا و موجّها... و لا أسكت إلاّ لحكمة.
- و أن أموت، بعد ذلك، أو أقتل متى، و كيفما، و أينما، شاء اللّه تعالى.

و النتيجة أن الجزء الأول من هذا الكتاب هو بين يديك الآن، و الجزء الثاني منه هو في طريقه إليك بحول اللّه و قوته، و أما الموت فلا ننتظره لأنه مدركنا، و لا نفرّ منه لأنه ملاقينا، و لا أتصور إطلاقا أن الأفكار يمكن أن يقتلها الرصاص.

أملنا أن نكون بهذا الجهد المتواضع قد فتحنا الباب واسعا أمام أهل الخبرة و الإختصاص للكتابة في هذا الموضوع الشّائك حتّى لا يقع الجيل اللاحق فيما وقع فيه جيلنا من حيرة أمام خلوّ مكتباتنا من تاريخ ثورتنا العظمى، و نظل نتساءل :
تاريخنا من يكتبه؟ كيف نكتبه؟ هل نقول كلّ شيء أم أنّ الوقائع لا تُسجّل إلاّ إذا باتت تاريخًا (بعد وفاة أصحابها و هلاك صنّاعها؟)، و هل ننتظر حتى يكتب «المستشرقون» تاريخنا المعاصر؟!

نقول : إنه كلما تعددت زوايا الرؤية، كل من وجهة نظره «إجتهادا موضوعيا» و كلما أدلى كل طرف بدلوه بغير خلفيّات ديماغوجية و لا

مزايدات سياسية سوى البحث عن الحقيقة، و الحقيقة فقط، فــإن الخلاصــة النهائية هي الكشف عن أخطائنا التاريخية الضخمة التي أخفاهـــا الســابقون حياء أو عجزًا أو مجاملة للبعض أو خوفا من مواجهة الواقـــع كمــا عجــز اللاحقون عن الكشف عنها كون الكثير منها دخل في حكم «الحلقة المفقودة» حتى أمسى تاريخنا كله حلقات مفقودة، أو كاد!؟

الواجب أن نبحث عن هذه الحلقــات و أن نربــط بعضــها ببعــض، لأن الإصرار على إخفائها تحت أي عذر لا يزيد الواقع إلا إنحرافا بعد أن حدثـــت قطيعة مريعة -في غياب التاريخ أو تغييبه- بين جيل الثورة و جيل الإستقلال و هو ما أدى في اعتقادنا إلى نشأة أشكال من التصادم المفتعل كنا في غنـــى عنه، ثم أفضى إلى كثير من الأزمات الإقتصادية، و التيه الثقافي، و الإغتراب الحضاري، و الإنسداد السياسي، و التفسخ الأخلاقي، و التفكك الإجتماعي...

كان كله يجري تحت عنوان «الحُقرة» و التهميش إلى أن تفجّر يــوم 05 أكتوبر 1988 في شكل غضبة جماهيرية عارمة فتحت الباب واسعا أمام كـــل الإحتمالات.

و النتيجة ما رأيتم، و ما سمعتم، ذلك أن الأزمة في الجزائر كانت كجبــل الثلج لا يظهر منه إلا الرأس أما الباقي فهو جذور و بـــذور و بيــن الجــذور و البذور تنداح كثير من الحلقات المفقودة.

هذا الكتاب محاولة لربط بعض أجزاء هذه الحلقات المفقودة بالواقع الذي مازالت كثير من الأطراف تدفع به عنوة إلى بؤر التوتر لحسابات مازال أكثرها مجهول الأرومة، و لكن كل المؤشرات تؤكد أن الظروف تجري فـــي اتجــاه سوف يكون ثمنه غاليا و جسيما، و لكن سيفرز واقعا يقتنع أمامه الجميع أن الصراع الذي دارت رحاه في الجزائر لم يكن وليد اليوم، و إنما كانت له جذور ضاربة في عمق صراعات بعيدة الغور.

تمهيد

يخطئ من يؤرّخ للصراع الدائرة رحاه اليوم في الجزائر بأحداث 05 أكتوبر 1988، و يجانب الصّواب من يجعل إستقالة بن جديد (رئيس الجمهورية) ليلة 11 يناير 1992 بداية الإنزلاق الخطير الذي حصد من أبناء الجزائر حتى الان رقما مرعبًا... إنّ إنتفاضة 05 أكتوبر كشفت عن حمم بركانيّة كانت تتفاعل تحت الأرض، و كان لا بد أن تبحث لها عن قشرة أرضية هشّة لتقذف بحممها خارج منطقة الإنسداد، تماما كما تفعل الصخور الإندفاعية (البركانية) عندما تنصهر في الجوف، و تتحوّل بفعل الحرارة إلى سائل متوهّج لا يمكن أن يظل طويلا يتفاعل تحت الطبقات الصخرية في باطن الأرض إذ لا بد له من إنفجار عبر فوّهة بركانية يخفف عن الأرض قوّة ضغطها...

هذا هو «قانون الطبيعة» كما يقولون، بل هذه هي سنن اللّه في خلقه و هو الحق، و «لن تجد لسنّة اللّه تبديلا».

هكذا كان المجتمع الجزائري قبل أحداث 1988 فلو لم يرفع الشاذلي بن جديد السدادة عن فوّهة البركان الإجتماعي بخطابه الناري ليلة 20 سبتمبر 1988 –الذي حرّض فيه الجماهير على الثورة ضد نظام حكمه– لانفجر من تلقاء نفسه تحت الضغط الإقتصادي، و الإجتماعي، و الثقافي، و السياسي الذي بلغ درجة من «الحقرة» لا يمكن معها للصبر أن يستمّر مهما كانت حنكة ربّان السفينة التي ظلت تتقاذفها أمواج الصراعات أزيد من ربع قرن من رحلة الإستقلال.

أن أحداث 05 أكتوبر 1988 لم تكن سوى القطرة التي أفاضت الكأس كما أن إستقالة (إقالة) بن جديد لم تكن –في ميزان الصراع بين القوى– الا القشة التي قصمت ظهر البعير.. فقد كانت الكأس مملوءة قبل أحداث أكتوبر، كما كان «بعير» الشعب الجزائري مقصوم الظهر قبل إستقالة بن جديد، و لو لم «تتنفس» الجماهير في الخامس من أكتوبر عبر خطة كانت شبه محكمة و كانت دقيقة الحبك بين الأجنحة المتصارعة «لانفجر» الشعب بعد أكتوبر على نحو يكسر الكأس و ينحر البعير، و تصبح الجزائر كلها في خبر كان و لكن اللّه سلّم!؟

لقد كان للصراع في الجزائر بدايات بعيدة غفل البعض عن ذكرها عمدًا، أو تغافلوا عن أسبابها الأولى، و عندما نغفل عن السبب الأول الذي يمكن أن نعتبره (السبب الأصلي) تتحول النتائج إلى أسباب، و تضيع معالم الطريق، وهي حقيقة لا يختلف حولها إثنان، و السبب الأول لكل ما يحدث اليوم في الجزائر ليس وليد «الجراد» الذي زحف على بلادنا فأكل الأخضر و اليابس، و إنما هو وليد «البيض» الذي خلفه الجراد ففقص في عقولنا قبل أن يفقص في حقولنا، و لما توهمنا أن الجراد هو سبب كل مشكلاتنا رحنا نعمل على إبادة أسراب الجراد الطائر و نسينا أن نعالج أكمام البيض الذي يتوالد و يتكاثر على قاعدة المتواليات الهندسية في كل مظاهر حياتنا منذ فجر الإستقلال.

هذه هي بداية الإنحراف الفكري الذي ترتب عنه خطأ جسيم تمثل في سوء التشخيص و سوء تقدير العواقب.

لقد كنا نتحدث كثيرًا و بصوت مرتفع عن الذي سرق «خبزة» ليطعم بها أولاده الجياع -و هو سارق ما في ذلك شك- و لا نتحدث إلاّ همسًا عن الذي أحرق الحقول و المزارع و أتلف المحاصيل الزراعية و تسبب بهذا التصرف الأرعن في تجويع شعب بكامله؟ لقد كنا نتهم «الغلمان» الجياع بالسرقة و لا نتهم صاحب المال الذي جوعهم ففرض عليهم مدَّ أيديهم إلى ماله في الحرام ليسدوا رمقهم و يسكتوا جوعتهم لأن صاحب المال حرمهم حقهم الطبيعي، هل نكون أفقه من عمر الفاروق رضي الله عنه الذي أمر بمعاقبة الثري الذي جوّع رعاة إبله فاضطروا إلى نحر ناقة ليأكلوا منها من شدة المسغبة؟؟ لماذا يضرب الأب إبنه عندما يضبطه متلبسًا بجريمة التدخين مع أن الطفل أخذ السيجارة و الكبريت من جيب سترة أبيه؟؟

إنني أطرح هذه التساؤلات عمدًا و في ذهني عشرات الأمثلة التي تؤكد صحة ما ذهبت إليه من أن الغفلة (أو التغافل) عن السبب الأول (الأصلي) يحوّل النتائج إلى أسباب، و عندما تتحول النتيجة إلى سبب يبدأ الظلم، و يفتح ملف الجور، و يتساوى في عرف الذين لا يعلمون سارق «الخبز» ليقتات و سارق «الشعب» ليطغى لكونهما يشتركان في صفة «السرقة» و كلاهما موصوف عند العامة باللصوصية و عقابهما واحد... و شتان.

هذا تقدير فاسد دون شك لأنه قائم على مقدمات فاسدة.

إن المنطق يرفض مثل هذه التفسيرات السطحية، و يأبى التعامل مع هذا التناول الساذج، و يذهب إلى تلمس الأسباب الحقيقية للداء بتحويل كل سبب ظاهر إلى نتيجة ترتبت عن سبب سابق له حتى يصل هذا المنطق إلى السبب الأول الذي سماه أرسطو مرة بـ «المحرك الذي لا يتحرك» أي السبب الأعظم المولد للأسباب الثانوية.

فمن هو «المحرك» الذي لا يتحرك في جزائرنا البيضاء؟ و من صنع في وطننا هذه الأحداث الدامية؟ و هل الجزائر كانت معافاة ثم مرضت فجأة أم أن مرضها كان مزمنا و لكنها كانت كالرجل العظيم الذي لا «يتأوه» إلا إذا بلغت السكين العظم؟

و هل نقبل التفسير الساذج الذي يذهب إلى أن الجزائر كانت خيمة منصوبة و كان بن جديد ركيزتها العظمى فلما تهاوت «ركيزتها» خرَّ السقف على من فيه؟!

إذا كان هذا هو التفسير لما يحدث في الجزائر فتبّا لوطن منصوب على كتف رجل فرد، و سحقا لشعب ضغط نفسه داخل «شخص» فإذا سقط الشخص حدث لهذا الشعب ما حدث لشعب بني إسرائيل بعد وفاة موسى (عليه السلام)..

إننا نرفض كل هذه التفسيرات السطحية، و نرمي بها عرض الحائط، و نغوص وراء الأسباب الحقيقية التي أفضت إلى هذه النتائج القائمة على جملة من التّراكمات العفنة، التي أفضت إلى ما يشبه السرطان أو الورم الخبيث الذي لا تنجح في علاجه المراهم و العلاجات الموضعية، إنما هو بحاجة إلى عملية جراحية شجاعة تستأصل الورم من جذوره حتى لو أدت هذه العملية إلى إعاقة عضوية جزئية فإن ما لا يدرك كله لا يترك جله، و أن بعض الشرّ أهون من بعض، و عندنا في قواعد الأصول ما يعرف بقاعدة «أخف الضررين» و في الجزائر ليس هناك ضرران إثنان فحسب، و إنما هناك أضرار كثيرة و نحن -قبل غيرنا- مدعوون إلى تحديد أخف هذه الأضرار للخروج العاجل من هذه الدوامة ربحا للوقت، و توفيرا للجهد، و تخفيفا من حجم الخسائر قدر المستطاع، و أهمها الخسائر البشرية ذلك أن كل شيء يمكن تعويضه بعد أن تضع الحرب أوزارها إلاّ «الإنسان» فإنه لا يعوض بملء الأرض ذهبا، و كل شيء يهون إلا الدماء،، و لا ينبؤك مثل خبير !

إن من البديهيات التي لا تحتاج في إثبات صحتها إلى برهان أن كل عملية جراحية لابد أن تسبقها مرحلة مهمة -تستغرق بعض الوقت- نسميها مرحلة تشخيص الداء تشخيصا دقيقا يتحدد بموجبه السبب الأصلي لهذا الداء و الطبيب الحاذق هو الذي ينجح في دقة التشخيص ثم يصف الدواء.

هذا بالضبط ما يجب أن يعرف بدقة و وضوح في مسألة الجزائر بالنسبة لكل ما حدث من هزات عنيفة بلغت أحيانا عتبات الحرب الأهلية بعد أن أطلت الفتنة بقرونها على الشعب من كل مكان، و لأجل هذا قلنا إن البداية لم تكن وليدة 88 و لا 91 إنما تعود جذورها إلى فجر الإستقلال و نهايات الثورة بل إن بعضها يعود إلى ما قبل الثورة حينما بدأ الصراع الداخلي يطفو على السطح بين أجنحة الداخل و الخارج.

و الصراع بين الأجنحة لا يطفو على سطح الأحداث إلا عندما تلوح بوادر النصر حيث يشرع كل جناح في وضع ترتيبات ما بعد الحرب في شكل خطة تؤهله لجني ثمار النصر كاملة، و العمل على تهميش أو تحييد الأطراف الأخرى التي شاركته الكفاح المسلح، و هو ما يعرف في لسان السياسة بأن «الثورة تأكل أبناءها».

هذا ما حدث ليلة الإعلان عن وقف إطلاق النار في الجزائر بصورة لم تكن واضحة و لا علنية.

فقد عرفت «الكواليس» حركة غير إعتيادية خلال الأربعة أشهر الممتدة بين الإعلان عن وقف إطلاق النار يوم (19 مارس 1962) و الإعلان عن الاستقلال الشامل و الكامل للوطن الجزائري من ربقة الإستدمار الفرنسي يوم (05 جويلية 1962) فبعد نجاح المفاوضات بين ممثلي الشعب الجزائري و ممثلي الاستدمار الفرنسي، تم التوقيع على «معاهدة إيفيان» رسميا بتاريخ 19 مارس 1962، و الإعلان في الوقت نفسه عن وقف إطلاق النار بين الجزائر (المجاهدة) و فرنسا (الغاصبة) بعد سلسلة الإجراءات الدبلوماسية و الإدارية المعروفة بعد نهاية كل حرب -دامت حوالي أربعة أشهر- و بعد الإستفتاء التاريخي حول إستقلال الجزائر بنص «هل توافق على استقلال الجزائر و تعاونها في إطار إتفاقيات إيفيان؟»، و بعد صدور نتيجة الإستفتاء بـ97,3% من الأصوات المؤيدة للإستقلال الشامل، فهم الجميع أن هناك 02,7% من المواطنين في الجزائر يعملون ضد الجزائر و يقفون مع فرنسا، و مع ذلك تم

الإعلان عن إستقلال الإقليم الجزائري، و ذلك صبيحة يوم 05 جويلية 1962، و عمت الفرحة القلوب و النفوس و العقول، و لكن الفرحة كانت شعبية قادتها الجماهير في الشوارع و دقت لها الطبول في البيوت، و رددت الحناجر الشعبية -تحت أهازيج من الزغاريد- أغنية كانت معبرة عن بهجة الشعب مطلعها يقول :

يا محمد مبروك عليك * الجزائر رجعت ليك

و نسي الناس في غمرة هذه الفرحة العارمة البحث عن جواب محدد لسؤال كان مخيفا : ماذا بعد خروج فرنسا؟ أو بشكل مباشر : ما هو شكل الدولة الوطنية بعد الإستقلال؟

«الأدمغة» المفكرة -في الجزائر و خارجها- كانت تشتغل بأقصى ما لديها من طاقة، أما داخل ما يعرف في علم السياسة العسكرية بـ «غرفة العمليات» فقد كانت المشاريع «تطبخ» على نار ملتهبة، و في أقل من أسبوع واحد بدأ الشعب ينكر ذاته، فقد رتبت ملفات و أتلفت أخرى و وضعت خطط و شطبت أخرى... و لم يغب عن هؤلاء الزعماء داخل غرفة العمليات -و الجماهير سكرى بنشوة النصر- أن يحسبوا حساب «جيش» التحرير، و «جبهة» التحرير لإدراكهم أن إحتمال نشوب الخلافات بين القادة الميدانيين و الزعماء السياسيين إحتمال أصبح في حكم المؤكد بعد كل إنتصار كبير تشترك في صناعته الكلمة و الرصاصة، أو الدبلوماسية و العسكرية.

بالنسبة لعامة الشعب كان الأمر محسوما في تصورهم البسيط، فالفطرة الإسلامية، التي كان عليها عامة الجزائريين، أوحت لهم بأن الذين سيستلمون إدارة شؤون الجزائر بعد رحيل فرنسا هم «أبناء الجزائر» العربية المسلمة.

فلماذا التفكير في طبيعة النظام الذي سوف تكون عليه البلاد؟

إن فرنسا «الكافرة» خرجت من أرض الإسلام و البديل عن نظام الإستدمار الكافر هو نظام من حرروا الجزائر باسم الإسلام و أعلنوا في بيان أول نوفمبر أن الهدف من الثورة هو تحرير الجزائر، و إقامة دولة جزائرية ديمقراطية ذات سيادة في ظل المبادئ الإسلامية.

هكذا ببساطة و يسر...

و مع أن مثل هذا الطرح كان ساذجا و طفوليا إلى درجة السخف و الابتذال في ميزان الكتل المتصارعة حول «مشروع مجتمع» ما بعد الاستعمار. إلا أنه كان قائما في ضمير الشعب الجزائري كله الذي كان مسلما إسلاما وراثيا إلى حد بعيد، كان إسلامه سطحيا بغير عمق و لا فلسفة، و هو ما يعرف في لسان العامة بـ «إسلام العجائز» أي ذلكم الفهم السطحي للدين الذي يخلو من كل الفلسفات و الإيديولوجيات و يتعرى من تعقيدات الفقهاء و المنظرين، و يتحرر من جميع أشكال الضغط الخارجي... فيسد على معتنقيه أبواب الاجتهاد و ممرات التجديد الشرعي الذي يجعل معتنقيه أقرب إلى الفطرة و الإتباع منهم إلى التجديد و الابتداع!

سوء حظ الجزائريين جميعا جعل ليلة الإستقلال ليلة غير خالصة للجزائريين، فقد كانت أعناق كثيرة تشرئب إلى الجزائر من وراء البحار، و كان المناخ الذي ساد الجزائر -بين 58 الى 62- مناخا يشبه الصراع حول مناطق النفوذ، و يغري بتدخل أطراف كثيرة معلنة إستعدادها لكفالة «يتامى الحرب» و تنظيم حالة ما بعد الحرب بالتعاون على تحديد المسارات و رسم الرؤى المستقبلية لوطن فتي يعدّ -في نظر الجميع- القلب النابض للشمال الإفريقي، و البوابة الإستراتيجية الرابطة بين أوروبا و إفريقيا و اسيا.

في ذلك الجو المشحون بالتوترات الثورية طفا على السطح صراع الأجنحة بين الزحف الإيديولوجي اليساري (الأحمر) و المد القومي العربي (الاشتراكي) بقوة واضحة، و بينهما يتنفس الصوت الإسلامي الخافت و يراوح بين حمرة موسكو و زرقة واشنطن ليحدد لنفسه موضع قدم في مساحة خضراء كانت كلها محاصرة بقوانين الحرب الباردة بين الشرق الأوروبي (الكريملين)، و الغرب الأوروبي (البيت الأبيض) و لم يكن أمام الزعماء في الجزائر فجر الإستقلال من خيار إلا إقتحام «الساحة الحمراء» أو البيت الأبيض، أو محاولة الانتظار بالخارج في صف القوميات العربية بزعامة رئيس مصر وقتذاك الزعيم جمال عبد الناصر بعد الإعتداء الثلاثي على مصر و الإعلان عن تأميم قناة السويس!

لقد كان العالم العربي كله يشهد تحولات غير واضحة داخل هذه الفسيفساء المعروفة بالحرب الباردة بعد الحرب العالمية الساخنة (الثانية) و كان الهدف واضحا تماما لذوي الرأي و البصيرة، نعم كان الهدف قطع الطريق أمام المد الإسلامي المتنامي في العالم كله، و في مصر و سوريا على وجه الخصوص

لافساح المجال واسعا أمام المشروع، التوسعي الصهيوني بين سنوات 47-1967 تمهيدا لسنة 1997، التي سيبدأ في نهايتها التاريخ الثالث للبشرية كلها.

ليلة إستقلال الجزائر كانت «القومية العربية» قد قطعت أشواطا مهمة في مسيرتها الثورية التي كان يقودها الزعيم المصري جمال عبد الناصر بين سنوات 1952-1970، و لأن «التجربة المصرية» قد أعطت مردودا حسنا لدى ضباط «موسكو» و أتباعهم في العالم الإسلامي كله فقد إتجهت الأنظار إلى ضباط «ثورة التحرير» بعد العمليات التصفوية التي مست صفوف الثورة نفسها في أخريات أيامها، غير أن إنتقال «الضباط الأحرار» في مصر، من المشروع الإسلامي إلى الحل الإشتراكي -بعد مصرع مجدد العصر- كان أمرا طبيعيا لكونهم أعلنوا الثورة على الملكية المتعفنة التي كان يدير شؤونها الملك فاروق، بينما الأمر كان مختلفا تماما بالنسبة للضباط الجزائريين الذين أخذوا على عاتقهم أمانة تحرير الجزائر من إستدمار جثم على صدرها 132 سنة، لذلك كان إنتقالهم من جبهات القتال إلى سدة الحكم طفرة تاريخية كانت بدايتها مغامرة تهدد البلاد كلها بالتقسيم أو بالحرب الأهلية، و كانت الحكمة تقضي بأن يظل الإصبع على الزناد لفترة إضافية تفرضها سياسة ما بعد الحرب ريثما تتم تصفية الجيوب الداخلية من جهة و ضبط مسألة الحدود مع الأشقاء من جهة أخرى بمنطق الثورة.

و حتى لا ندخل في متاهات التاريخ و تفاصيل الوقائع نمضي إلى الهدف مباشرة لنجد الزعيم أحمد بن بللة على رأس السلطة في الجزائر و ليس غيره ممن كان أحق بها منه و أجدر في رأي كثير من ضباط الثورة و زعماء الدبلوماسية، و وجدنا أن اليد التي أجلسته على كرسي الرئاسة يدا عسكرية قوية كان يمثلها وقتئذ وزير الدفاع محمد بوخروبة المدعو هواري بومدين.

و لأمر ما أختير الزعيم بن بللة من بين أكثر من عشرة زعماء كان كل واحد منهم «مشروعا ناضجا» لرئيس أول جمهورية جزائرية في ظل الإستقلال.

هذه هي نقطة البداية الظاهرة، أما البدايات المضمرة فسوف نكشف عنها لاحقا و من هنا يبدأ الفهم الصحيح للأزمة الجزائرية التي أراد البعض ركوب موجتها للعودة بالجزائر إلى ما قبل ثورة التحرير (1954).

ليبدأ الصراع في الجزائر -من جديد- حول «مشروع مجتمع»، و ليطـرح السؤال من جديد : من نحن؟ و ماذا نريد؟ مع أن بيان أول نوفمبر التاريخي قـد حسم هذا الإشكال الفلسفي، لكن حسابات الثورة شيء و حسابات ما بعد الثـورة (الإستقلال) شيء اخر مختلف تماما.

فكيف رتب الزعماء أوراق ما بعد الثورة؟

الفصل الأول
الترتيب لما بعد الحرب

أزمة الجزائر ولدت ولادة قيصرية مع ميلاد «الدولة الوطنية» بعد رحيل الإستعمار مباشرة، بل قبل رحيله ببضعة أشهر، إلا أن قوة الثورة و فرحة النصر حجبتا عن الجماهير تلك السحب الداكنة التي كانت تلبد سماء السياسة الجزائرية عقابيل «مفاوضات إيفيان»، فالواقع الجزائري في الشوارع و القرى و المدن كان شيئا، و الحقيقة الجزائرية في «الكواليس» و لدى الجهات الرسمية كانت شيئا آخر مختلفا تماما.

إن تصور بناء الدولة العصرية (الوطنية) لم يكن واضحا و لا موحدا في عقول القادة التاريخيين و عند الزعماء السياسيين، و لدى رجال الميدان العسكريين، فقد كانت هناك «تيارات فكرية و اجتماعية متباينة و متعارضة بسبب اختلاف الثقافات و تنوع مصادرها، فهناك المتمسكون بالنظم البرلمانية الغربية، و هؤلاء يريدون السماح بقيام الأحزاب السياسية و لا يرضون عن نظام الحزب الواحد الذي أخذت به الجزائر، و هناك الخلافات حول النظام الإجتماعي، ففريق يرى الأخذ بالإشتراكية على أنها ضرورة حتمية، و فريق عارض الإتجاه الإشتراكي و اقترح نهجا رأسماليا معتمدا على تأييد الطبقة البرجوازية و المصالح الأجنبية، و حتى الإشتراكيون أنفسهم كانوا شيعا تتراوح بين التطرف و الإعتدال بسبب ثقافتهم الخارجية التي تأثروا بها خلال دراستهم أو إقامتهم بالبلاد الأجنبية، أو إتصالهم بالأحزاب اليسارية في فرنسا و غيرها و كذلك القوى التي كانت تعمل من وراء الستار...».

و هي القوى التي كثيرا ما كانت صاحبة القرار النافذ.

مثل هذه التحديات بدأت تطرح نفسها على الزعماء و القادة منذ فجر الثورة إلى يوم إنتخاب أحمد بن بللة رئيسا للجمهورية بتاريخ 15 سبتمبر 1963.

و يمكن أن نذكر في هذا السياق التاريخي السّاخن بأبرز المحطات و أخطرها مما كان له إنعكاس على مجريات الأحداث بعد الإستقلال إلى غاية انتفاضة أكتوبر 1988 ليسهل علينا ربط الأسباب بمسبباتها و رد الفروع على الأصول -كما يقول علماؤنا- حتى يستقيم الفهم و يترابط آخر الكلام بأوله.

1- المحطات الثلاث :

إن من أبرز هذه المحطات التاريخية و أهمها و أخطرها في نظرنا و أكثرها توترا ثلاث محطات كبرى هي :

– اللجنة الثلاثية :

في نهاية سنة 1955 –و الثورة تخطو أولى خطواتها على درب النصر– إقترح السيد كريم بلقاسم قيادة عليا في شكل «لجنة ثلاثية»، هذا الإقتراح قوبل بالرفض و فهم على غير مقصود صاحبه، ففجر خلافا حادا داخل المجموعة في الداخل من جهة، ثم بينها و بين زعماء «الخارج» و هم محمد بوضياف، أحمد بن بللة، أيت أحمد، و خيضر، من جهة ثانية، فلما عاد هؤلاء من منفاهم بعد أن وضعت الحرب أوزارها ظل هذا الملف محفوظا في «أرشيف الثورة» في انتظار إستخدامه فتيلا لـ«تفجير» الموقف عند الحاجة و في الوقت المحدد !؟ و هو ما حدث فعلا.

– قيادة الداخل و قيادة الخارج :

نشب خلاف بين القادة الميدانيين و الزعامات «الخارجية» في التنظيم الموجود بالقطر التونسي حول «الجهة» المرجعية التي يخضع لها التنظيم، و التي يتم عن طريقها تسليم المعونات و الدعم المادي للثورة (المدد)...

لم يحسم هذا الخلاف بصورة نهائية –في حقيقة أمره– إلا في «مؤتمر الصومام» الذي تقرر فيه «أن الداخل هو المسؤول عن قيادة الثورة» كونه هو الموجود في الميدان على أرض المعركة لأن «الحرب في خدمة السياسة و ليس العكس» و توج ذلك بميلاد «المجلس الوطني للثورة» إلى جوار «لجنة التنسيق و التنفيذ»، و كان لكليهما كلمته بعد الإستقلال.

ذلك أن الذين تولوا بعض المسؤوليات التاريخية الجسيمة أثناء الثورة لم يكونوا على قناعة واحدة، و إنما جمعهم الهدف المشترك و هو «تحرير الجزائر»، فلما بلغوا هدفهم بان الخليط و ظهر ما كان مخبوءا تحت قشرة «الجزائر أولا و قبل كل شيء» !؟

– المرحلة الإنتقالية :

أصعب المراحل في تاريخ الدول و الحكومات، و في أعقاب الثورات الكبرى هي المرحلة بين المرحلتين، فالحكومة المؤقتة (الأولى) التي أعلن عن

تأسيسها يوم 18 سبتمبر 1958 برئاسة السيد فرحات عباس (في القاهرة) لم تعمّر طويلا إذ أعيد تشكيلها بصورة راديكالية سنة 1961 برئاسة السيد بن يوسف بن خدة، و وضع نائبه عمدا الزعيم كريم بلقاسم (صاحب اللجنة الثلاثية المقترحة سنة 1955)، و كان معارضوه الأربعة كلهم على قيد الحياة و كلهم أقوياء و ذوي نفوذ و سطوة و شهرة بعد عملية خطف الطائرة و تحويلها، لكن للثورة إستطاعت بقوتها تغطية هذه الخلافات و إذابتها في دماء الشهداء، و حجبها بنارها و دخانها و دمائها... فلما جاء النصر تفجرت هذه الخلافات و اتخذت أشكالا من المعارضة بلغت حد إستخدام السلاح !؟

لقد نشبت خلافات حادة كادت أن تعصف بثمرة الإستقلال و تعود بالثورة كلها إلى نقطة الصفر، كان أولها بين الجيش و الحكومة المؤقتة على نحو بلغ درجة سياسة «ليّ الذراع»، عندما إتهم جيش التحرير الحكومة المؤقتة بأنها «لا تعمل على الوفاء بإحتياجات الجيش، و تلبية متطلباته، و أنها تحاول إستخدامه للتخلص من خصومها و معارضيها !؟»

و لم يكن أكثر الخصوم و المعارضين سوى هؤلاء الذين كانوا يفكرون في إقتسام الثروة و الثورة بالإستحواذ عليهما جميعا في حالة رفض مبدإ اقتسام «غنائم الحرب»، و كان يمكن أن ينتهي الصراع بالإتفاق المبدئي على توزيع عادل للثروة الوطنية.

لكن عودة «الزعماء الخمسة» المختطفين -في حادثة الطائرة المشهورة- أفسد الخطة و خلط الأوراق، و طرح إشكالا جديدا كثر حوله الشد و الجذب إلى أن أوشكت الرقعة الوطنية نفسها على التمزق و دخول البلاد في حرب أهلية تحت مسمى «تصفية مخلفات الإستعمار» !؟

كان المطلب الأساسي لجيش التحرير هو توسيع «المجلس الوطني»، و هو المطلب الذي قوبل بالرفض المطلق و المبدئي من طرف الحكومة المؤقتة التي دعت إلى إجتماع عاجل لبحث مستقبل البلاد من خلال «جدول أعمال» محدد -لم تدرج فيه قضية توسيع المجلس- و كان يضم نقطتين هما :

- تطوير جبهة التحرير الوطني لتصبح حزبا سياسيا.
- إنتخاب المكتب السياسي لحزب الجبهة.

و هو الأمر الذي فجر كل شيء، و خرج بالخلافات من السرية إلى العلن، و تسبب في إنقسامات مخيفة جعلت الزعماء الخمسة ينقسمون فيما بينهم إلى كتلتين :

- كتلة متشددة (ثورية راديكالية) مثلها محمد بوضياف، و آيت أحمد.
- و كتلة مصلحة سياسية (دبلوماسية) مثلها بن بللة، خيضر، و رابح بيطاط.

أما الحكومة المؤقتة فقد أصرت على قرار توسيع المجلس الوطني و الذهاب إلى الإجتماع بورقة عمل (عملية) للنظر في مستقبل البلاد، و وضع خطة ما بعد الحرب، و في اليوم المحدد لانعقاد المجلس الوطني بطرابلس (ليبيا) يوم 05 ماي 1962... كانت المفاجأة التي شطبت حسابات «الزعماء الخمسة» و أفسدت على «المجلس الوطني» خطته المستقبلية لأن الجيش كان الحاضر الأقوى.

القادة العسكريون للولايات التاريخية أحسوا بخطورة الموقف فقرروا حضور «المجلس الوطني» تفاديا لأزمة سياسية غير محمودة العواقب، و بهذا الحضور الرسمي للجيش فهم الجميع أن كلمة الفصل مازالت تحكمها البندقية، و أن كل كلام في غياب قادة الميدان لا قيمة له، و لكي تترجم هذه الفكرة إلى مشروع ميداني مشهود وضعت خطة من نقطتين عمليتين شطبتا «جدول عمل» الحكومة المؤقتة و هما :

- المطالبة باستقالة رئيس الحكومة المؤقتة (السيد بن خدة)
- المطالبة بتشكيل حكومة جديدة تكون في مستوى قوة الثورة و متطلبات الإستقلال.

و هو ما يعني أن الحكومة المؤقتة أصبحت غير مرغوب فيها، و أن عليها أن ترحل إستجابة لطلب جيش التحرير، أو يتم ترحيلها عنوة مادامت اليد على الزناد.

تفاعلات الأحداث كانت خطيرة و مقلقة على نحو جعل الجبهة التي قادت ثورة التحرير تنقسم على نفسها و تصدر حكومتها المؤقتة قرارا خطيرا جدا (في جوان 1962) من تونس كان رد فعل غير حكيم على خطة قادة الولايات التاريخية يتضمن إجراءين كلاهما بالغ الخطورة هما :

- حل جيش التحرير الوطني
- عزل كبار القادة الميدانيين (و على رأسهم السادة : هواري بومدين، علي بومنجل، و سي سليمان).

و كرد فعل عكسي آخر سريع و مباشر تحرك مندوبو الجيش ليعلنوا (من المغرب) رد التحدي بالمثل و وضع الحكومة المؤقتة أمام الأمر الواقع، و ذلك بالإعلان الفوري عن ثلاثة قرارات هي :

- عدم الإعتراف بالحكومة المؤقتة.
- إدماج جميع الهيئات الموجودة فيه تحت سلطة جيش التحرير.
- إعتبار «المجلس الوطني للثورة» هو السلطة الشرعية و الوحيدة في البلاد (و اتهام الحكومة المؤقتة بالخروج عنه بمواقفها السالفة الذكر).

و هكذا وجدت الحكومة المؤقتة نفسها محاصرة من «طرابلس» إلى «وجدة»، و بهذا دخلت الجزائر في منطقة الزوابع منذ فجر الإستقلال، و بادرت كثير من «الجهات» بصبّ الزيت على النار لتوسيع رقعة الفتنة التي دشنت بدايتها «منظمة الجيش السري»، و باتت نذر الحرب الأهلية تلوح في الأفق، لكن الجيش استدرك الموقف عندما أشرف على انتخابات 20 سبتمبر 1962 التي إنتزعت موافقة المجلس على تعيين السيد أحمد بن بللة رئيسا للحكومة و السيد فرحات عباس رئيسا للمجلس...

هذا الحل الإنتخابي (العسكري) قضى على المعارضة العلنية في الظاهر على الأقل غير أن اختفاءها كان تكتيكا يقف وراءه زعماء كبار مثل آيت أحمد و كريم بلقاسم... و كان يتحرك تحت أيديهم 35 عضوا قياديا كلهم كانوا يتطلعون ليوم الإنتخابات الرئاسية المقررة بتاريخ 19 سبتمبر 1963، و كلهم كان يحمل في «عقله» مشروعا لبناء الدولة الوطنية الفتية، و كل فرد فيهم كان يرى نفسه أهلا لكرسي الرئاسة !؟

يوم 15 سبتمبر 1963 تمت تزكية السيد رئيس الحكومة (أحمد بن بللة) ليصبح رئيسا للجمهورية لا لكونه أحق القياديين بكرسي الرئاسة و لا هو كان أجدر بها من محمد بوضياف أو هواري بومدين، أو كريم بلقاسم.. مثلا، و لكن حسابات الجيش و تقديرات قيادة الأركان فضلت أن يكون الرئيس الأول لجزائر ما بعد الحرب هو الحلقة الأضعف في سلسلة مازالت قيد التجربة

و لابد أن تنفصم إحدى حلقاتها في الوقت المناسب بعد تجربـــة أول جمهوريـــة جزائرية بعد استعمار دام 132 سنة.

بعد الإعلان عن النتائج أخذت دائرة الشعب في الإتساع إلـــى أن تحــول بعضها إلى أشكال من التمرد العسكري المحدود، و لم يكن الحســـم العســكري حلا في ذلك الوقت، و إن كان شيئا هيّنا على رجال قادوا ثورة عارمـــة ضــد أقذر إستعمار حديث، و كذلك الحسم الفكري (الإيديولوجي) لم يكن سهلا علـــى الصعيد الداخلي و الخارجي على حد سواء، أما سياسة «القبضة الحديدية» علــى الداخل الذي كان يحكمه الجيش فلم يكن بن بللة يجيدها أو ربما لم يكــن راغبــا في إستخدامها لأن الجيش لم يكن في قبضته، و كان هو نفسه يشعر بنوع مـــن العزلة... و يعمل على فكها عن طريق تشكيل «الميليشيات».

أما الشعب فكان –في لحظات الفرحة العارمة– يرقب عن بعـــد واجـــهات الصراع، و لم يكن له أدنى علم أو معرفة بالخلفيات، لأنه لـــم يكــن يتصــور إطلاقا أن «الإخوة» الذين إمتزجت دماؤهم و دموعهم و أشـــلاؤهم فـــي ســاح الوغى و تعاونوا على الحلو و المر سنوات الجمر مـــن أجــل تحقيــق هــدف مشترك هو تحرير الجزائر، سيرجعون بعد خروج فرنسا، و بعد أنهار الدمـــاء و الدموع أعداء يتربص بعضهم بالبعض الآخر

و أما الجيش فقد ظلت يده على الزناد يرقب الداخل بعين حـــذرة و العيــن الأخرى ظلت مفتوحة على الحدود الشرقية و الغربية في انتظـــار مـــا تنشــره فرنسا من خرائط «استعمارية» حول ترسيم الحـــدود المفخخـــة فـــي معركـــة «مخلفات الإستعمار».

و هي السياسة التي يعرفها كل من له أدنـــى إطـــلاع بخبايـــا الإســتدمار و مخططات ما بعد الحروب العسكرية التي كانت إشكالية التحكـــم فـــي إعـــادة توزيع الثروة أخطر مكوناتها حيث إندلعت حمّى ضارية تلقاء تصفية مخلفـــات الإستعمار.

و كان يجري في موازاة ذلك صوّر غير منظمة من عمليـــات الإســتيلاء على ثروات الأمة في ما يعرف بـــ «الممتلكات الشاغرة».

و هو جذر آخر في الصراع يختصره حديث العقلية البرجوازية.

العقلية الجزائرية عقلية «برجوازية» أساسا، و حتى الذين تحدثوا، أو كانوا يتحدثون، عن الإشتراكية، و عن التأميم، و عن الطبقة الشغيلة، و عن جمهورية «البروليتاريا»... كانوا في الحقيقة يرفعون شعارات الثورة البولشفية في خطاباتهم الرسمية و لكنهم كانوا يمارسون سلوكات البرجوازية المتوحشة في أبشع صورها.

إن من أوضح الأدلة الملموسة على صحة هذه النظرة هي أن السيارة الأولى التي دخلت جزائر الإستقلال رسميا هي (D.S) و أن الصراع بين «بيجو» و «ستروان» في الجزائر بدأ مبكرا، و أن مسلسلا واحدا مثل «دلاس» الذي عرضه التلفزيون الجزائري في عز الإشتراكية كان كافيا لنسف كل أحلام الإشتراكيين، بل كل القيم و التصورات و المبادئ التي ظل الحزب الحاكم (حزب جبهة التحرير الوطني) يبنيها و يسجن و يعتقل و يعاقب كل من يخالفها.

أن الناظر في قصور السادة و قبور الشعب في جزائر الإستقلال سيقرر بغير ما حرج و دون بذل جهد بأن الإشتراكية لم تعش في الجزائر إلا على اللافتات و في هتافات تجار الشعارات.

هذه الحقيقة أرجو الإحتفاظ بها إلى حين ريثما يستقيم السياق في محاولتنا لفهم أزمة الجزائر و جذور الصراع فيها ببسط حديث مهم عن الثروة، التي كانت مكونا أساسيا من مكونات الصراع في الجزائر التي حررها الجميع و استفادت «النخبة» الحاكمة من خيراتها.

لقد خرجت الجزائر من سنوات الجمر السبع منهوكة القوى و لكنها خرجت غنية بثرواتها بعد اكتشاف النفط، و كان القاسم المشترك بين جميع الجزائريين هو الفقر و الجهل، و في أقل من عام واحد لاحظ الشعب المجاهد صعود طبقة منه إلى قمة الثراء، و لوحظت السيارات الفارهة من نوع (D.S) تجوب شوارع المدن الكبرى، و تساءل الضمير الجزائري «من أين لك هذا؟» و هل كنا شركاء في المغارم فلما جاء عصر المغانم وجدنا أنفسنا خارج القسمة؟ و هل يعقل أن نتقاسم الموت و لا نتقاسم الحياة؟؟

مثل هذه التساؤلات، لاشك، كانت حاضرة في الضمير الجمعي لكل الجزائريين خاصة أن الخطاب السياسي لم يكن منسجما مع وتيرة الإستحواذ

على أملاك المعمرين و ظاهرة السطو على الأراضي الفلاحية المنتجة بوصفها أرض «البايلك» أي أرض المعمرين الفرنسيين و وضع الأرجل و الأيدي على «خلو الرجل» و إعلان الملكية الخاصة على الممتلكات الشاغرة و تنازل الدولة لبعض «كوادرها» عن ممتلكات ضخمة بالدينار الرمزي... و هلم جرا، كلها كانت سلوكات يومية، بل كانت «يوميات المواطن» الجزائري في ظل الإستقلال و الحرية، و هي وجوه للإستغلال البشع باسم النفوذ و السلطة.

يقابل كل ذلك وجه آخر للإستغلال البشع و هو الزحف إلى إحتلال المراكز و المناصب و المسؤوليات العليا بغير أهلية و لا رصيد في كثير من الأحيان إلا رصيد العصبية و الجهوية و المحسوبية أو «ضربة الحظ» التي أوصلت كثيرا من ربائب الإستدمار (من الخونة، و الحرك، و القومية، و البياعة...) إلى مراكز عالية كان لها دورها المستقبلي في صنع القرارات الخطيرة التي قادت الجزائر كلها إلى الهاوية بعد ربع قرن من الإستقلال.

هؤلاء الإنتهازيون لم يكتفوا بانتهاب أموال المعمرين و ممتلكات الثورة، و يتقاسموا فيما بينهم غنائم الحرب و يوزعوا الفيء بينهم بالسوية، و إنما تجاوزوا ذلك إلى حرمان ذوي الحقوق من تحصيل حقوقهم في أطر قانونية، و وجد بعض المجاهدين الحقيقيين أنفسهم خارج الصف، لقد كان على المجاهدين الحقيقيين أن يصفوا صفوف الثورة من الخونة بعد الإستقلال، ثم يكون من حقهم بعد ذلك إقتسام «غنائم الحرب»، و لكنهم لم يفعلوا شيئا من ذلك..

لو فعلوا ذلك لقلنا : إن من حق صانعي الثورة إقتسام غنائمها التي إسترجعوها من بين أيدي الإستدمار غير أن الأمر لم يتوقف عند حد توزيع «ثروة الثورة» بين المجاهدين الخلص، و إنما كان بعض «الخونة» من أكثر المستفيدين بأموال الأمة، و زيادة في الإستخفاف بمقدرات الناس و أقواتهم و أرزاقهم حتى كان بعضهم يدعو الشعب الجائع الفقير إلى عصر فقره و شد الأحجار على بطن المسغبة ليصب من عرقه ثمالة الجهد الموجود في «صندوق التضامن»، بعد سنة واحدة من خروج فرنسا، أي سنة 63-1964 لإعادة بناء الجزائر، و تحية سامقة للشعب الجزائري المغوار الذي «تحزم» رغم فقره و جراحه و أرضه المحروقة و ملأ هذا الصندوق، و صناديق كثيرة، ذهبا و فضة إستجابة لدعوة التضامن.

فقد سلبت النسوة حليهن عن طواعية و طيب خاطر، و أفرغت الجيوب و القلوب في صندوق التضامن رغبة صادقة من الشعب في إعادة بناء الجزائر بالمشاركة الفعلية في معركة البناء و التشييد بعد معركة الدماء و الدموع، و كان الشعب الجزائري مرة أخرى في مستوى الأحداث المتسارعة في غمرة الفرحة، محبا لدينه و وطنه... بل كان -هذه المرة- أفضل من حكامه و زعمائه.

لكن الفرحة لم تتم فقد قيل إن «صندوق التضامن» دخل ثكنة علي خوجة العسكرية ثم غابت أخباره إلى أن طفت على السطح بعد أحداث أكتوبر 1988!؟

بهذه العقلية، و من هذا المنطلق تشكل في رحم الضمير الجمعي الجزائري سرطان القارونية الكانزة ليظهر في الوطن -بعد ربع قرن من الإستقلال- 6000 ملياردير يقولون كلهم للشعب ما قاله قارون يوما «إنما أوتيته على علم عندي»، و هكذا ضاعت الثقة، و أصيبت اليد الجزائرية بالشلل، و تسارع الناس إلى المسؤوليات عندما أدركوا أن المسؤولية في واقع الأمر كانت تشريفا و ليست تكليفا، و كانت المسؤولية أقرب الموارد إلى الثراء السريع.

و هكذا أصبح ملف الثروة أحد مكونات الأزمة الحالية إن لم نقل إنه أثقل ورقة في ملف الصراع الذي دارت رحاه في هذا القطر المظلوم.

أما عبقرية الجمع بين الثورة و الثروة كمكون آخر من مكونات الأزمة فالحديث عنها يبدأ من مرحلة سياسة «تنظيم الفوضى» التي فرضتها التركة الثقيلة من المشكلات و الأزمات و الفخاخ المنصوبة... التي خلفها الإستدمار الفرنسي وراءه قبل رحيله من الجزائر، و الجمع بين الثورة و الثروة هي القنبلة الإجتماعية التي تفجرت ليلة الإستقلال و مازالت شظاياها تتطاير في كل مكان و يسقط بها ضحايا كل يوم لأنها كانت «كالقنبلة العنقودية» التي تتفجر بالإنشطار كلما لامست جسما غريبا.

و هكذا تدرك أن القتال من أجل التحرير شيء، و النضال من أجل التعمير شيء آخر في ميزان التنظير و التطبيق، فالأشقاء الذين تعاونوا على طرد فرنسا و طووا ورقة الإستعمار في الجزائر إلى الأبد كانوا مقاتلين أشاوس في جبهات التحرير، فلما تحقق الهدف الكبير إختلفوا حول كيفيات «تنظيم فوضى» ما بعد الحرب.

2- متاعب الرئيس :

الرئيس أحمد بن بلة كان رجلا دبلوماسيا و قد ساعدته شهرته و شعبيته على الصعود السريع و لكنه لم يكن رجلا عسكريا و كانت عواصف ما بعد الثورة أقوى من إمكانياته الذاتية، و لعله كان يشعر أنه ليس رجل المرحلة الإنتقالية المتوترة، و أن «الجيش الحدودي» له رأي آخر في حكم البلاد و سياستها، و أن هناك حلقة مفقودة في سلسلة التواصل بين القاهرة و الجزائر، أو بين موسكو و الجزائر مرورا بتشمرة...

و فعلا، سرعان ما إكتشف الزعيم بن بلة أن المهمة التي أوكلت إليه لم تكن -كما تصورها- توقيعا رسميا على بياض، و إنما كانت «هدية مسمومة» و أن سياسة تنظيم الفوضى أصبحت مفروضة عليه لإخراج البلاد من النظام الفوضوي إلى الفوضى المنظمة على الأقل في مرحلة أولى ليسهل عليه بعد ذلك التحكم في عملية الإنتقال بالشعب الجزائري كله من البداوة إلى الحضارة، أو من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي المنشود، على أن تتولى قيادة الأركان -أو الجيش بشكل عام- مهمة إعادة بناء المؤسسة العسكرية التي كانت تنسج -في الخفاء و بسرية كاملة- خطة زحزحة الرئيس عن سدة الحكم بعدما تبين لها، أو لجناح منها، أن «عقلية السجن» التي ورثها الرئيس غداة الثورة ظلت تلازمه بعد الإستقلال، و أنه بحاجة إلى وقت طويل ليفهم أن الواقع الجزائري واقع شعب خارج من ثورة كبرى و أن التوجهات المطلبية الضاغطة تحتاج إلى شخصية «ثورية» تحسم الأمور دون نقاش، و تدرج الحاجات المطلبية في منظور شمولية البناء الوطني لدولة فتية ناشئة كان الصراع حولها محتدما على أكثر من جهة في الداخل و الخارج.

لقد وجد الرئيس نفسه يواجه تركة ثقيلة من المشكلات لا يمكن أن تحلها سياسة الترقيع بالهروب إلى الأمام، أو سياسة تعليق المشكلات على مشجب الإستعمار الذي خلف وراءه تركة ثقيلة كانت سببا في متاعب الرئيس، و كان من أخطرها ثلاث مشكلات جوهرية هي :

أ) **مشكلة اللاجئين** : مليون لاجئ عادوا فجر الإستقلال من الدول المجاورة يبحثون عن أراضيهم و ممتلكاتهم و يقدمون أنفسهم للشعب (الذي إكتوى بنار الثورة) على أنهم كانوا مجاهدين كبارا على حدود البلاد الشرقية (تونس) و الغربية (المغرب)، و كانوا هم الذين يشغلون الآلة الدبلوماسية في الخارج، و هم الذين «دولوا» القضية الجزائرية.

إن تدفق هذا العدد الكبير من اللاجئين على أرض الوطن بعد الإستقلال كان عبئا إضافيا على مخطط النمو التكاملي، و الحق أن بعض اللاجئين كانوا لا يفكرون في العودة إلى أرض الوطن بدليل أنهم إشتروا أملاكا و بنوا «قصورا» في الأراضي التي إستقروا بها بين سنوات 55-1962، و هي مشكلة لا نحب التطرق إليها الآن بيد أن فرحة الإستقلال حملت أشواق الجميع على قرار العودة إلى أرض الوطن دفعة واحدة مما جعل النظام يواجه أزمة بطالة عضوضا و بدأ يفكر في كيفيات لتشغيل هذه الأيدي خارج الوطن، و لأن فرنسا قد أبدت إستعدادا لتوفير مناصب شغل وراء البحر، ربما تكفيرا عن ذنوبها، فقد بدأت مكاتب «اليد العاملة» تفتح أبوابها للمهاجرين أو الذين يرغبون في الهجرة إلى فرنسا على مستوى التراب الوطني، ليفتح ملف الهجرة من أجل الشغل و تبدأ الهجرة الجماعية تجاه فرنسا لتضاف إلى ملف جذور الصراع ورقة جديدة، و هذه الورقة كان لها شأنها بعد ربع قرن من الإستقلال!؟

ب) **مشكلة بسط النفوذ على ممتلكات المعمرين** : إستولى بعض كبار التجار و المزارعين، و كذا بعض ضباط الجيش و رجال الأعمال على المنشآت الصناعية و التجارية، و على الأراضي المنتجة و المزروعة، و على العمارات و المباني العمومية، فيما كان يعرف بـ «الأملاك الشاغرة»، مما جعل حكومة بن بللة مهددة بخطر ميلاد «البرجوازية» الصغرى التي ستنسف فيما بعد «ميثاق طرابلس» و هي سابقة خطيرة فتحت الباب، منذ فجر الإستقلال، على نسف هيبة الدولة عن طريق فرض سياسة الأمر الواقع و التخلي تدريجيا عن مواثيق الثورة.

و هذا عامل آخر من عوامل تشكيل بؤر الصراع بين بعض المجاهدين الحقيقيين و بعض المجاهدين المزيفين من ربائب الإستعمار (حيث تذكر إحصائية شبه رسمية أن عدد العملاء الذين كانوا يتعاملون مع فرنسا ضد شعبهم و وطنهم قد بلغ 80 ألف عميلا سنة 1958)، و هم الذين صوتوا ضد إستقلال الجزائر بنسبة بلغت 2,7 % سنة 1962 (و هم المعروفون عند الجزائريين بجماعة 03%).

فأين ذهبوا بعد الإستقلال؟ و كم صارت نسبتهم سنة 1988 بعد أن كانوا سنة 1962 زهاء 120 ألف خائن؟

ج) مشكلة «التسيير الذاتي» : فرص على الشعب الأمي فجر الإستقلال (97% أميا) الدخول القهري في سياسة التسيير الذاتي بغير تخطيط و لا توزيع عادل للثروات (و في مقدمتها الأراضي الفلاحية) مما أوجد مجالا خصبا للتلاعب بممتلكات الشعب (أملاك الدولة) و أفرز شكلا جديدا من الإستغلال البشع في المجال الزراعي على نحو جعل الفلاحين يعملون تحت أيدي جزائرية بنفس العقلية التي كانت عند «الكولون» من المعمرين بل أبشع من ذلك و أشنع، فقد إكتشف بعض الفلاحين و المواطنين عموما أنهم مازالوا تابعين إداريا «للبايلك» مما فرض على الحكومة إصدار مرسوم 18 مارس 1963 لتعريف «الممتلكات الشاغرة» و تحديدها و تنظيمها، و لكن الوقت كان قد فات، لأن التنظيمات الخفاشية (من مصاصي دماء الشعب) كانت قد إستولت على هذه الممتلكات و حولتها إلى ملكيات خاصة، و لم تعد بحاجة إلى تعريف «الممتلكات الشاغرة» بعد أن أصبحت هذه الممتلكات محجوزة بل مملوكة بعقود رسمية..

و توالت المراسيم في شهر مارس 1963 بمعدل مرسوم كل أسبوع من شهر مارس (يوم 18، و 22، و 28 منه) لكن «المافيا» كانت قد بسطت نفوذها و أحكمت القبضة على ممتلكات الشعب الشاغرة و لم تترك لهذا الشعب المنكوب إلا فتات الملابس الرثة «الشيفون» التي كانت تصله من الهلال الأحمر أو من بعض المنظمات الخيرية العالمية هدية للشعب الجزائري مكتوبا عليها «ليست للبيع و لا للمبادلات».

و بعد صدور قانون 06 ماي 1963 الذي ينص على «أن توضع تحت حماية الدولة الممتلكات التي يساء إمتلاكها أو إدارتها و استغلالها أو إستخدامها إلى النظام العام أو الأمن الإجتماعي...» أنشئت على الفور لجان «التسيير الذاتي».

و هنا بدأت توزع رسميا بذور البيروقراطية التي مازلنا نعاني شرورها إلى اليوم، و منها تفرعت أمراض إجتماعية خطيرة، كالمحسوبية، و الوصولية و الإنتهازية، و الجهوية، و الحكم العشائري... و لم يستطع بعض المخلصين من المجاهدين الصبر على هذه التجاوزات، و هم الذين كانوا يحلمون بوطن حر يتقاسمون فيه «طين البلاد» فإذا بهم يرون الوطن يتحول إلى «بقرة الأيتام» لبنها للسلطة و علفها على الشعب...

و تحركت على أكثر من محور نداءات التحذير المنذرة بـانزلاق الثـورة عن أهدافها بين محورين :

- محور الورثة الشرعيين للشهداء و مـيراث الثـورة مـن الإسـلاميين و الوطنيين.

- و محور الإنتهازية التي سلبت الشعب حقه في إقتسام خيرات بلاده.

و الصراع حول الثورة و الثروة -كما أسلفنا- هو نفسه الصـراع حـول الثوابت و «الكرسي» لذلك رفع الشعار -الذي لم يطبق في الميدان- في عـهد أحمد بن بللة : «لا جمع بين الثروة و الثورة لرجال السلطة»، فأمـا أن تكـون ثريا بلا حكم، أو تكون حاكما بلا ثراء...

و الحق أن الحكم و المال هما مدار الصراع البشري منـذ بدايـة الخلـق إلى قيام الساعة، و أن «المحرك الحقيقي لاختبار مـدى صلاحيـة (أو حتـى شرعية) أي نظام هو مدى مشاركة الناس (الشعب) في دعامتيه هاتين (الحكـم و المال أو السلطة و الثروة)، و كلما إتسعت مشاركة الجمـاهير فـي مرفقـي السلطة و الثروة كلما توفر للنظـام عنـاصر الصحـة الإيجابيـة و الشـرعية و العكس صحيح تماما، فكلما ضاقت دائرة المشاركين في السلطة و الثروة كلمـا تقلصت عناصر الصحة و الإيجابيـة و الشـرعية، و انفتـح البـاب لشـرور و سلبيات... و إذا عرفنا من بيده الأمر في هذين المرفقين... فسوف نقف علـى حقيقة من بيده الأمر في المجتمع كله...».

هذه هي بعض مكونات الفوضى التي كان على الرئيس بن بللة تنظيمـها، و التي في ظل دولته تجمعت الثروة بين أيدي قليلة من أصحاب النفوذ أو مـن ورثة الإستعمار الذين إستحوذوا على أملاك الشعب بغير ضوابـط، و همشـوا الثورة بغير مسوغات معقولة، الأمر الذي دفع ببعض «الضباط» إلـى التفكـير في التمرد على خط بن بللة بحجة أنه حول الجزائر إلى ملكية خاصة و وضـع كل رفاق السلاح على الهامش، و أخرون كانوا يفكرون في تصحيـح المسـار الثوري قبل إستفحال الأمور!!؟

و أمام العجز الكامل للرئيس و حاشيته عن التحكم فـي مقـاليد الأمـور، و القدرة عل إدارة الأزمة أو «تنظيم الفوضى» إمتدت اليـد العسـكرية لـتزيح

الزعيم أحمد بن بللة من على سدة الحكم، ليصل «الكولونيل» محمد بوخروبة المدعو هواري بومدين إلى هرم السلطة يوم 19 جوان 1965 في الذكرى الثالثة لوقف إطلاق النار و يعلن عن «التصحيح الثوري» و نهاية المراحل الإنتقالية المتوالية.

لقد إنتهت المراحل الإنتقالية الثلاث (مرحلة عباس فرحات، و مرحلة بن خدة، و مرحلة بن بللة) و لكنها ترسب بصماتها على خارطة الصراع في الجزائر الذي أغلق عليه هواري بومدين حدود البلاد ليجعله صراعا جزائريا جزائريا حول المنهج الإشتراكي الذي قال عنه بن بللة في خطابه بشرشال يوم 03 ديسمبر 1964 «سنحقق الإشتراكية لأنها تتلائم و الإسلام» ! !؟

فماذا صنع أحمد بن بللة خلال فترة حكمه القصيرة التي لم تغط سوى حولين كاملين (15 سبتمبر 1963 – 19 جوان 1965)؟ و هل كان يؤمن فعلا بأن الإشتراكية تتلاءم مع الإسلام أم أنه كان يمارس الديماغوجية باسم الإسلام و الإشتراكية ليرضي الجميع فخسر تأييد الجميع؟

3– تيرموميتر الصراع في الجزائر :

إن الفقه الصحيح للصراع في الجزائر لا يمكن إدراكه إلا من خلال ضبط «تيرموميتر» الصراع بين مشروع المجتمع في مدار الإختيار السيد للشعب بقناعات ذاتية و المشاريع المفروضة عليه من خارج قناعاته، ذلك أن محطات الصراع في الجزائر بين الإسلاميين و اللائكيين (العلمانيين) من جهة، ثم بين الوطنيين و الإستئصاليين من جهة أخرى قد كشفت عن ثلاث حقائق في غاية الأهمية نذكرها في هذا السياق إستكمالا للصورة و زيادة في الوضوح :

- الصراع بين المبادئ و المصالح لم تكن تحكمه الوسائل و إنما كانت تفرضه الغايات (الأهداف).

- أصحاب المصالح في الجزائر لا يصارعون خصومهم بالأصالة و إنما يخوضون المعارك ضدهم بالوكالة.

- كثير ما تنطلق الأمور في اتجاهاتها الصحيحة و لكنها سرعان ما تنحرف عن أهدافها عندما تجد نفسها مضطرة تحت ضغط الواقع إلى الأخذ بوسائل ليست نظيفة لتحقيق أهداف نبيلة.

و من هذا المنظور يمكن ضبط جذور الصراع في الجزائر على «التيرموميتر» السالف الذكر، ذلكم أن البدايات البعيدة قد ننساها أحيانا و لكنها تظل مكونا أساسيا من مكونات الترسب التاريخي للذاكرة الجماعية الذي يتفجر فجأة عندما يبلغ ذروة التأزم.

و إليك خلاصة القصة من أولها بشكل مختصر مفيد :
بعد الإستقلال مباشرة منعت السلطات الجزائرية العودة إلى الأحزاب و الجمعيات التي هجرها أصحابها غداة ثورة التحرير، و كانت الحجة في هذا المنع «المحافظة على الوحدة الوطنية» التي ذابت كلها في أتون الثورة تحت راية «جبهة التحرر الوطني» لكن بعض الزعماء إخترقوا هذه القاعدة و شكلوا كيانات مستقلة، منها تنظيم حمل إسم «جمعية القيم» تأسست بتاريخ 09 فيفري 1963 برئاسة الشيخ الهاشمي التيجاني، و بدأت تعمل في العلن، فكان لظهورها وقع الصدمة على كثير من الجهات حتى أن جريدة (Le monde) الفرنسية رأت في تأسيسها خطرا على مصير رئيس الدولة الجزائرية فكتبت يوم 19 أفريل 1964 تقول : «إن حملة التعصب الديني تعرض حكومة السيد بن بللة للخطر».

و الحقيقة أن الصراع بين المشروع الأصيل (الإسلامي الوطني) و المشروع الدخيل (العلماني التغريبي) لم تفجره جمعية القيم، بل تفجر صبيحة فجر الإستقلال في أول خطبة لرئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في أول جمعة –في ظل الحرية– بمسجد «كتشاوة» بالعاصمة الجزائرية أمام بضعة الاف من المصلين و الضيوف و الدبلوماسيين... فقد جاء على لسانه ما أثار حفيظة دعاة اللائيكية (العلمانية) في ذلك الوقت فوضعوا لخطابه ألف حساب.

قال البشير الإبراهيمي في هذا الخطاب التاريخي بمسجد «كتشاوة» :
«إن هذه المواكب الحاشدة بكم من رجال و نساء يغمرها الفرح و يطفح على وجهها البشر لتجسيم لذلك المعنى الجليل و تعبير فصيح عنه، و هو أن المسجد عاد إلى الساجدين الركع من أمة محمد(صلى الله عليه و سلم)، و أن كلمة «لا إله إلا الله» عادت إلى مستقرها...

فالإيمان الذي تترجم عنه كلمة «لا إله إلا الله» هو الذي أعاد المسجد إلى أهله و هو الذي أتى بالعجائب و خوارق العادات في هذه الثورة...».

إن مثل هذه المعاني لم تكن مقبولة فجر الإستقلال، لذلك إستدرك الشيخ الإبراهيمي على نفسه قبل نهاية خطابه ليصحح و ينسي بعض «الملاحظين» وساوس الشيطان فقال : «إن الإستعمار كالشيطان... فهو قد خرج من أرضكم و لكنه لم يخرج من مصالح أرضكم، و لم يخرج من ألسنتكم، و لم يخرج من قلوب بعضكم... فلا تعاملوه إلا فيما إضطررتم إليه و ما أبيح للضرورة يقدر بقدره».

و مرة أخرى حاول الإبراهيمي -في الخطاب نفسه- سد كل الثغرات المحتملة حتى لا يفتح ملف الصراع «المفتعل» بين بقايا جمعية العلماء و السلطة الفتية فقال : «إن حكومتكم الفتية منكم تلقت تركة مثقلة بالتكاليف و التبعات في وقت ضيق لم يجاوز اسابيع فأعينوها بقوة، و انصحوها فيما يجب النصح فيه بالتي هي أحسن، و لا تقطعوا أوقاتكم في السفاسف و الصغائر، و انصرفوا بجميع قواكم إلى الاصلاح و التجديد و البناء و التشييد، و لا تجعلوا للشيطان بينكم و بينها منفذا يدخل منه و لا لحظوظ النفس بينكم مدخلا.. الخ».

لكن الشيطان كان قد دخل... و تزوج، و أنجب شياطين اخرين...

و حظوظ النفس لعبت دورها المغرض، و تحول «شبح» جمعية العلماء -و من معها من الاتباع و الأنصار- من فرحة الإستقلال الى غيابات السجون، و بدا واضحا للعارفين بخلفيات الصراع أن الرئيس الجزائري، كان يجرب الطلقات التمهيدية التي تفرض على العدو الإنسحاب إلى المخابئ و تمكن الجيش المهاجم من عبور الثغرة تحت الطلقات المكثفة لمدفعية الميدان، هذه اللغة العسكرية طبقت ميدانيا على الصعيد السياسي..

و هذا الذي حدث فعلا.

و يبدو لي الان بعد مرور 32 عاما على فجر الإستقلال أن الزعيم لم يكن مدركا لخطورة الكرسي الذي أجلسوه عليه، و كانت مجموعة «المرتزقة» الذين أحاط بهم نفسه تزين له النهاية، و تبسط له الأمور إلى حد السذاجة و الإبتذال في ظرف كان كل شيء فيه بحاجة إلى حزم و صرامة، بل إلى قوة إدراك و إحاطة و عمق تفكير و فصل...

كانت المرحلة تتطلب رجلا داهية بكل ما تحمله هذه اللفظة من أبعاد سياسية، و كان المرشح الوحيد لهذا المنصب -في نظر كثير من الضباط- هو «الكولونيل» هواري بومدين، غير أن الصراعات الداخلية بين الأجنحة النافذة من جهة (على مستوى الولايات) ثم التوترات المفتعلة -التي عرفتها الدولة الجزائرية الفتية- حول مسألة الحدود الشرقية و الغربية (تونس، و المغرب) من جهة أخرى فرضتا الإنتظار و التريث كما فرضتا إبقاء بن بللة في كرسي الرئاسة ريثما ينتهي القادة العسكريون من توحيد الجيش و إنهاء المسألة الحدودية و تهيئة الظروف العامة لتسلم زمام السلطة و إنهاء سياسة الفوضى المنظمة، أو سياسة «تنظيم الفوضى».

غير أن «تهيئة الظروف» كانت مهمة صعبة في ظل التحولات «من ثورة التحرير إلى ثورة البناء و التشييد»، و قد تكدست على مكتب الرئاسة عشرات الملفات المفتوحة من أخطرها ملف توحيد الجيش، و ملف إنهاء المسألة الحدودية، و ملف تصفية الجيوب الداخلية، و ملف المسألة الإجتماعية بكل مكوناته، يضاف إليها التحديات الثقافية و الإقتصادية و الإعلامية مع العجز الإداري الناجم عن انسحاب الإدارة الإستعمارية و سياسة «تفريغ» المؤسسات من التقنيين و ذوي التجربة...

ثم ملف الخيار السياسي بين اليمين و اليسار و الوسط..

كل ذلك كان يشكل التحدي الصارم الذي لا تجدي معه الحلول الترقيعية و لا الحل «الديماغوجي» أو الحل الوقائي الظرفي، لكن الباب كان قد فتح على مثل هذه الحلول لسهولة التعامل مع الموجود قصد تلبية الحاجات المطلبية (الانية) على حساب المشروع الإجتماعي، و المشروع الثقافي، بل المشروع الحضاري برمته رغبة من بعض الزعماء في التعامل مع «الجاهز» الذي لن يكلف الحكومة الجزائرية أي مشقة لدراسة واقع ما بعد الحرب لإحصاء المشكلات و تصنيفها و رسم خطط الخروج المنظم بدل الفوضى المنظمة، و هنا بدأ الإنزلاق التاريخي الخطير و المتمثل في «إستيراد» مشروع دولة، بدل العمل الجاد على «إنشاء» مشروع دولة يحمل بصمات الواقع الجزائري و تطلعات المستقبل من عمق أشواق الشعب لا من دوائر «الإملاءات» الخارجية.

هذا هو المنعطف الثاني على محور الصراع حول «هوية» جزائر ما بعد الثورة.

فما هي أبرز معالم هذا الصراع؟ و ما هي أوضح انعكاساته على مستقبل الفعل السياسي الذي سطره هواري بومدين بعد «التصحيح الثوري» في جوان 1965؟

إن شعبا قاوم الإستدمار 132 سنة، و خبر أساليب المكر و التآمر، و رفض الذوبان في ثقافة غريبة عن مكوناته، و دخيلة على مقوماته، و دفع ثمنا باهضا من دمائه و أشلائه و فلذات أكباده في سبيل «هويته» و انتمائه الحضاري، ثم يجد نفسه بعد كل هذه التضحيات يواجه أشكالا من الممارسات كان قد أخرجها من الباب فعادت إليه من النافذة، لحري به أن يفكر في «ثورة» أخرى تقضي على جميع الأشكال الإستدمارية و تستأصل شأفة الوجود «الفرنسي» و لو في صورة «الشومبيط» أو الحارس الذي كان همزة وصل بين البلدية و المواطن...

لكن، و في غياب الوسائل و الإمكانيات و الشروط الموضوعية، و بعد سبع سنوات من الدماء و الأشلاء و الدمار الشامل قال ضمير الشعب كله بلسان الحال «سبع سنوات بركات» فبدأ التفكير -على طريقة دودة القز- في صناعة شرانق يتقوقع الضمير الجمعي داخلها لفترة من الوقت ريثما تتخمر فكرة «الدفاع الذاتي» عن المبادئ و القيم التي من أجلها قامت الثورة و حررت في بيانها الأول و في هدفها الأول الفقرة التالية :
«إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الشعبية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية» فأين هذه الدولة الجزائرية؟ و أين هذه الديمقراطية؟ و أين هذه السيادة؟ و أين هذا الإطار الإسلامي؟

كان الشعب منذ فجر الإستقلال يبحث عن «هويته» العربية الإسلامية، و عن إنتمائه الحضاري و لكنه وجد نفسه -بعد كل هذه التضحيات- يفتش عن حقيقة ضائعة وسط جو مشحون بالتوتر إلى أقصى حدوده، و داخل حلبة صراع مظلمة يبحث فيها كل طرف عن ذاته...

و لعل بعض الأصوات قد ارتفعت بالنكير ليلة الإستقلال معربة عن استيائها من عودة المنهج الذي اخرجته من الباب بقوة الجهاد و الثورة، فعاد إليها من «النافذة» في شكل تحديات كثيرة متداخلة ضغطت على كيانه بقوة و وضعته أمام سياسة الأمر الواقع، و كان من أخطر التحديات التي واجهتها الحكومة الوطنية التحدي الإداري بجيش من الإداريين قوامه 13 ألف إداري

كانوا يديرون شؤون الإدارة الفرنسية و هاهم اليوم يتحولون إلى إدارة البلاد تحت سلطة الدولة الجزائرية المستقلة، باللغة نفسها، و بالعقلية ذاتها، و بالأساليب «الإستعمارية» الموروثة التي يقف وراءها جيش خفي من «الحركة» (عملاء فرنسا) قوامه 80 ألف «بياع» !؟

هذه الحقيقة كانت ماثلة للعيان منذ فجر الثورة و لكن المواجهة كانت مستحيلة لأن البديل لم يكن جاهزا، فحتى الطلبة الوطنيون الذين كانوا في الخارج إلتحقوا بالثورة سنة 1956 فأصبحوا ضباطا عسكريين لهم «شغل» آخر، و وجدوا أنفسهم بعد الإستقلال وطنيين بمهام أخرى !

مثل هذا التحدي دفع ببعض «الثوريين» إلى التفكير في «ثورة» ثانية كانوا يعلمون سلفا أنهم خاسرون نتائجها على طول الخط، خاصة و هم يعلمون أن «عقلية» الجزائريين لا تتحمل ويلات الحرب الأهلية و تقف بسرعة مع «البطل» الذي تفرضه الأحداث... و كان بطل الجولة الثانية من الصراع في الجزائر هو الزعيم هواري بومدين الذي كان مدركا لأبعاد الصراع في الجزائر و مستوعبا لثقل المسؤولية التي تحملها بن بللة، و لكنه اثر الإنتظار و الترقب ريثما تتبلور فكرة الصراع بشكل يهيئ الظروف و يتيح الفرصة لإنقلاب ثوري كان يتوقعه الخاصة و ينتظره العامة...

عندئذ يكون «التصحيح الثوري» مطلبا جماهيريا !؟

كانت بداية الصراع حول «مسألة الهوية» قد أثارها خطاب البشير الإبراهيمي بمسجد «كتشاوة» بالجزائر العاصمة، ثم كان لميلاد «جمعية القيم» -كما أسلفنا- و ظهور فكرة التعليم الأصلي فعل السحر في ضمير الشعب كله، فالتعليم الأصلي معناه العودة إلى النبع الصافي... إلى الكتاب و السنة.

و معناه أيضا أن جيل الإستقلال ستتحقق على يديه «المعجزة» التي عجزت جمعية العلماء عن تحقيقها، و هي العودة بالشعب الجزائري كله إلى أصله و أصالته تحقيقا للمبدإ الذي وضعه ابن باديس (رئيس جمعية العلماء) في ثلاث كلمات جامعة مانعة تلخص «تركة الجزائر» التي يدور حولها الصراع منذ فجر الإستقلال إلى اليوم، و هي :

- الإسلام ديننا...
- العربية لغتنا...

- الجزائر وطننا...

هذا الإطار المرجعي الذي وضعه العلامة ابن باديس هو الذي أصبح بعد الإستقلال محور الصراع بين «العروبيين» و هم المثقفون ثقافة مشرقية بلسان عربي، و فكر إسلامي و «الفرانكوفيل» و هم المثقفون ثقافة غربية بلسان فرنسي، و فكر تغريبي و قد كتبت مجلة العروبة في عددها الثاني الصادر في فيفري 1964 في كلمتها الإفتتاحية (الثانية) تحت عنوان «كلمة صريحة» تصف غبار هذه المعركة في بداياتها فكان مما جاء فيها :

«الفرنسية لغة الخبز و الحياة، أما العربية فهي لغة الطقوس و السحر و التعاويذ!!» إلى أن تقول : «... و الأزمة تبدو مفتعلة من أساسها، و غير طبيعية إلى حد بعيد، فليس من الطبيعي أبدا أن يقع الشك و التشكيك أو الحيرة في : ما هي اللغة التي يجب أن تتخذها الجزائر لسانها الرسمي؟ لأن ذلك أمر مفروغ منه لا يحتاج إلى جدال، فالعربية هي لغة الشعب في الجزائر... لأن الجانب الذي طغت عليه الصيغة الأجنبية إنما هو الإدارة الحكومية، و هذه الفئة القليلة من سكان الحواضر التي لا تكوّن إلا نسبة قليلة من سكان الجزائر...

أما ما حدث بالفعل -تتابع العروبة قولها- فهو أن لغة الإدارة ظلت على حالها (زمن الإستعمار) و ما يزال المواطن العادي يستغرب و يتساءل حين يكتشف أن المعاملة و اللغة الشائعة في الإدارة لا تختلف إطلاقا عما كان يشكو منه في العهد الإستعماري!!!».

و هكذ، تبدلت الوجوه لكن الممارسات ظلت «إستعمارية» بكل ما تحمله هذه اللفظة من رعونة و خشونة، و ظل الصراع بين ربائب الإستدمار و ورثة الجهاد و الشهداء قائما على قدم و ساق، لكن موازين الصراع كانت محكومة بقانون «المغلوب مولع بتقليد الغالب» فقد فرض التحدي الإداري نفسه و بسط الإداريون نفوذهم الكامل على الإدارة الجزائرية من مكتب رئيس الجمهورية أحمد بن بللة إلى وزارة الأوقاف (الشؤون الدينية حاليا) التي كان توفيق المدني رحمه الله يعمل على بعث روح الإسلام من خلالها في شكل نهضة علمية كانت رائدة حقا أخذت مسارها الحيوي عبر ثلاثة خطوط واضحة و هي :

- خط التربية و التعليم بإقامة المعاهد الإسلامية و النهوض بالتعليم الأصلي.

- خط الدعوة الإسلامية ببعث رسالة المسجد و استضافة الدعاة و العلماء من بلاد المشرق و بلاد الشام و حتى من تونس...

- خط التعريب الذي حمل لواءه (غير الرسمي) القلة القليلة من حملة الشهادات «المعرّبة» و أكثرهم كانوا من المجاهدين (طلبة إضراب 19 ماي 1956) و بعض الزيتونيين...

لكن المعركة كانت أكبر من إمكانيات «المعربين»، لأنها لم تكن معركة جزائرية خالصة، فقط كانت هناك أطراف أخرى ترمي بالزيت على النار من بعيد، و كان من أخطر هذه الجهات «الحزب الشيوعي» الذي قال زعيمه «موريس توريز» في خطاب تاريخي يوم 11 فيفري 1939 بالجزائر «هناك الأمة الجزائرية التي هي في طور التكوين و التي يمكن تسهيل تطورها و مساعدتها بمجهود الجمهورية الفرنسية».

و قد كشفت الأيام أن الصراع كان يتفاعل بقوة تحت الأرض، و أن «الكواليس» كانت تعمل بكامل طاقتها، و أن هناك أطرافا كثيرة إستغلت فرصة توقيف إطلاق النار لتشتغل بما هو أخطر من النار و الدمار، و هو محاولة تحويل شعب كامل عن هويته و أصالته و العودة به إلى أطروحات الرفيق الشيوعي الفرنسي الذي تقول جريدة «الجزائر الجديدة» في حقه «إن الشعب الجزائري ليعترف بفضل الحزب الشيوعي الفرنسي و يقر بما لزعيمه الأكبر موريس توريز من أياد بيضاء على الجزائر !!؟».

نلاحظ من خلال هذه النقول الموثقة أن المعركة كانت قائمة على قدم و ساق بين طرف كان يسحب الجزائر من لسانها العربي و من قلبها الإسلامي إلى موقعها الأصلي و بعدها التاريخي و انتمائها الحضاري «القديم»، و طرف يسحب الجزائر من ذيلها الفرنسي، و من عنقها المتوسطي إلى حضارة البحر الأبيض المتوسط التي عندما تحدث موريس توريز نفسه عن الجزائر وصفها بأنها خليط من عشرين جنسا، و قال : «جميع هؤلاء إمتزجوا فوق أرض بلادهم الجزائر، و انضم إليهم يونان، و مالطيون، و إسبان، و طليان، و فرنسيون... من هؤلاء جميعا هناك أمة جزائرية في طور التكوين، خليطا من عشرين جنسا...»

نعم، هكذا كان الشيوعيون ينظرون إلى الجزائر، فهي خليط من عشرين جنسا، و هي «أمة في طور التكوين».

و هي الفكرة التي روجت لها جريدة (Liberté) في عددها الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 1943، و بقيت مرجعا لكل متحدث من شيوعيي الجزائر إلى غاية يوم 02 ماي 1956 حيث أضطروا إلى تعديل المسار تحت الضربات القوية لثورة التحرير !!؟

و بين الذين كانوا يعملون على جر الجزائر من لسانها و قلبها، و الذين كانوا يجرجرونها من ذيلها و عنقها بدأت معركة تنازع البقاء على محور «صراع الهوية».

إن الكشف عن خفايا مسألة صراع الهوية لهي اخطر قضية يتحدد بموجبها كل صراع في الجزائر من 1962 إلى يوم الناس هذا.

فما حقيقة هذه القضية مرة أخرى؟

4- معركة الهوية :

في إفتتاحية العدد الثالث من مجلة «العروبة» لشهر مارس 1964 جاء هذا النص المهم : «لقد توقف إطلاق النار رسميا، و لكن ذلك لم يكن نهاية المعركة، فقد كان على الشعب أن يواصل الكفاح الرهيب تحت لواء جبهة التحرير ضد عناصر الشر المتمثلة في منظمة الجيش السري الإرهابية، و قد خاض الشعب هذه المعركة بوعي كامل و صبر منقطع النظير حتى استطاع ان يحبط مؤامرات هذه المنظمة التخريبية، و كان على الشعب أن يخوض معركة أخرى ضد عناصر الإنتهازية و من يلعبون في الظلام لسرقة مكاسب الشعب التي خاض من أجلها أنهارا من الدماء و الدموع، و لقد نجح الشعب في هذه المعركة أيضا إلى حد بعيد بفضل وعيه و التفافه حول قيادته المخلصة الرشيدة...».

هذه بعض مؤشرات الصراع حول معركة الحسم في موضوع «الهوية» الذي بدأ مبكرا مع بزوغ فجر الإستقلال بين «النخبة» المثقفة ثقافة غربية و الجماهير الواسعة من الشعب الجزائري الصامد ذي التوجه العربي الإسلامي.

لقد كانت معاهد التعليم الأصلي -كإطار رسمي- و جمعية القيم كرافد دعوي معلمين من معالمها الكثيرة و المتعددة الوجوه، حتى أنه ليمكن القول

إن قيادة الثورة لم تنتبه إلى خطورة هذه المعركة إلا بعد فوات الأوان، ذلك أن المشارقة القادمين من مصر و بلاد الشام في إطار التعاون العلمي و التقني قد لعبوا دورا بارزا في العودة بالشباب الجزائري إلى الكتاب و السنة، و كان للعلماء و الدعاة الذين إستقدمتهم وزارة الأوقاف بهدف التعاون لنشر الوعي الديني على مستوى مساجد المدن الكبرى، كان لهم فضل واضح في تحويل الفكر الإسلامي في الجزائر -الذي هيأت له ظروف ما بعد الحرب- إلى سلوك عملي، و من إسلام وراثي إلى إسلام ذاتي متجدد و متحفز لخوض معركة إثبات الهوية (إثبات الذات) من منطلق العودة إلى أصالة الشعب الجزائري المسلم... بيد أن جهود هؤلاء توقفت في منتصف الطريق و كونت أنصاف متعلمين.

و قد ساعدت إستفزازات الشيوعيين لمشاعر الأمة على إذكاء «الحس الوطني» و دفعت بكثير من المجاهدين إلى التعصب إلى القومية العربية لا من باب خدمة أهدافها المشرقية في تصور أنطوان سعادة، و جورج عبد المسيح، و ميشال عفلق، و مكرم عبيد... و إنما تعصبوا لها لخدمة «العربية» و ربط الجزائر ببعدها التاريخي الإسلامي، و الجغرافي العربي، في كل فضاءات الحضارة.

و لما إستفحل الصراع حول مسألة الهوية، كان الخيار الوحيد أمام القائمين على النظام الجزائري في ذلك الوقت هو الإرتماء في أحضان الزعيم المصري جمال عبد الناصر لإستلهام فلسفة «ثورة يوليو 52» كون كل من بن بللة و بومدين عايشا وقائعها، و استفادا كثيرا من منجزاتها الثورية عندما كان لهما نشاط مهم بالقاهرة في بداية الثورة، لكن رياح ما بعد الإستقلال كانت أقوى من الأشرعة التي نشرها بن بللة، ذلك أن حاضر البلاد و مستقبلها كانا على حافة الفتنة، و الأمر كان يتطلب حسما جذريا.

و ككل بلد يخرج مثخنا بجراح الحرب يطرح السؤال التاريخي الكبير : من يتولى تسيير البلاد؟ و من يرد التحدي المفروض؟ و من يعيد زراعة «الأرض المحروقة»؟

و قد وجدت قيادة البلاد نفسها بين خيارين لكل منها عواقبه الوخيمة :
- إما أن تحتفظ الدولة الوطنية الناشئة بجيش من الإداريين و التقنيين الفرنسيين لعشرية من الزمن على الأقل يتولون فيها شؤون إدارة البلاد ريثما

تتأهل «الكوادر» الوطنية لإستلام مقاليد الأمور من هؤلاء «الورثة» غير الشرعيين.

- و إما أن تستخدم الدولة العملاء (من الحركة و البياعة و القومية) الذين قدر عددهم بـ 13 ألف إداري إلى جانب 80 ألف حركي (عميل للإستعمار)، و هؤلاء كانوا أخطر على الجزائر من الفرنسيين أنفسهم (قياسا على أن المنافق أشد خطرا على النظام الإجتماعي من الكافر)، و هو أمر كان مجرد طرحه يثير حساسية المجاهدين و أبناء الشهداء بشكل كان يمهد لحدوث تصدع في البنية الإدارية للدولة الجزائرية و لو بعد حين.

أمام هذين الخيارين بدأ الصراع يطفو على السطح منذ سنة 1964 بين دعاة التطهير الذين رفعوا شعار «طهروا الثورة من الخونة» و دعاة العفو الذين رفعوا شعار «عفا الله عما سلف»، أما الشعب فقد تحرك من تلقاء نفسه يطارد عملاء الإستعمار في كل مكان ينكل ببعضهم و يقتل أخرين، ذلك أن أبشع شيء يمكن أن يحدث بعد الإستقلال هو أن يرى المعذبون جلاديهم يتحكمون في مصائرهم و يديرون شؤون البلاد التي دفعوا من أجل تحريرها دماءهم تتحول من أيادي إستدمار بالأصالة إلى إستعمار بالوكالة...

لقد كان هذا الإحساس حاضرا في ضمير الشعب الجزائري كله، و كان التذمر قد بلغ ذروته في كثير من النفوس، و تردد على الألسنة حديث فيه كثير من المرارة و الأسى «هل خرجت فرنسا حقا؟ أم أن خروجها لم يكن في واقع الأمر سوى خروج جغرافي، و كان على المجاهدين ألا يضعوا السلاح لفترة أخرى ريثما يتم بشكل نهائي تطهير الواقع الجزائري برمته من مظاهر الإستعمار الثاني الذي تسلم الراية البيضاء من أبناء شارل ديغول بعد تنفيذ خطة سلم الشجعان!!!؟».

في سنة 1964 حسم وزير الدفاع (الهواري بومدين) الصراع بين دعاة «التطهير» و دعاة «العفو» بقراره الشهير الذي عبر عنه بكلمات مختصرة قائلا للمنادين بالتطهير «من هو الطاهر بن الطاهر الذي يتكلم عن التطهير».

و لما تفاقم الصراع و بلغ ذروة التأزم إحتاج الأمر إلى حسم عسكري صارم، فرشحت الأحداث هواري بومدين الذي لم ينقلب في الحقيقة على

«شخصن» أحمد بن بللة بالصورة التقليدية للإنقلابات العسكرية، و إنما أزاحه باتفاق رفاق السلاح بهدوء و صمت، إذ كان من السهل عليه إنهاء حياته بصورة درامية لأن الأصابع مازالت على الزناد، و روح الثورة مازالت تسوي في الدماء، و قائمة الشهداء كانت لا تزال مفتوحة!!!

غير أن المنهج الإنقلابي الذي اختاره هواري بومدين و جماعته لم يكن ضد «الأشخاص» -حسب إعلانهم- و إنما كان ضد الممارسات الضعيفة التي كان يرى أن تؤخذ بقوة تبعدها -في نظره على الأقل- عن كل مظاهر اللامبالاة و التسيب، لقد كان هواري بومدين يريد تسييرا «ثوريا» لكل مظاهر الحياة في جزائر الإستقلال...

و لأجل هذا قام بما أسماه «التصحيح الثوري» الذي كان بحاجة إلى «تصحيح»، لأسباب ثلاثة جوهرية :

- أنه كان تصحيحا عسكريا وضع الشعب الجزائري كله على الهامش.
- أنه أتجه إلى الصناعات الثقيلة (المصنعة) و الشعب يتضور جوعا.
- أنه عالج كل الأزمات بمنطق «الثورة»، و بالمنهج السوفياتي.

لقد كان هدف «التصحيح» هو القضاء على الزعامة الفردية التي إحترفها أحمد بن بللة، فجاء خليفته هواري بومدين ليؤسس شكلا جديدا من أشكال الحكم الفردي باسم الثورة.

و بعد 13 عاما كشف الميدان عن «أخطاء الثورة» التي كانت هي الأخرى بحاجة إلى تصحيح تراعي فيه «الثورة» مكونات الشخصية الجزائرية، كون قائد الإنقلاب الثوري كان يتمتع بشخصية قوية، و تولى مقاليد الحكم في الجزائر و هو في ريعان الشباب (40 عاما) و كان نابعا من عمق الشعب، بل من الطبقة الأشد فقرا و حرمانا.

وصل إلى سدة الحكم من أقصر طريق و بأبسط وسيلة لم تتجاوز حد دعوة الرئيس بن بللة إلى «لقاء طارئ» ثم الإعلان -في بداية هذا اللقاء الطارئ- عن أن كل مقاومة مستحيلة و أن على الرئيس أن يستسلم لخطة رفاق الكفاح.

و هكذا، وبكل بساطة و يسر سقط الرئيس أحمد بن بللة ليصعد إلى سدة الحكم وزير دفاعه (الذي كان قائدا للأركان) العقيد محمد بوخروبة المعروف بين الناس باسم هواري بومدين، ليبدأ فصل آخر من فصول الصراع في الجزائر.

5- على خطى الضباط الأحرار :

هواري بومدين (1925-1978) كان رجلا عسكريا بكل ما تحمله هذه اللفظة من معاني القوة و الإنضباط و السرعة في التنفيذ... بل كان شخصية عسكرية بالمعنى الحرفي للكلمة، و جزائر ما بعد الثورة كانت بحاجة إلى مثل هذه النوعية من الرجال، و كانت بحاجة إلى قوة، و إلى ضبط و حزم، و إلى سرعة في التنفيذ...

يوم «تصحيحه» الثوري عرف شيئا من الدماء في بعض الولايات لكنها سرعان ما جفت عندما أدرك الشعب أن الذي قام بالإنقلاب هو الرجل الذي جلب السلاح إلى الثورة على متن باخرة أردنية أرست على السواحل الغربية الجزائرية في شهر فبراير من سنة 1955 تحت إشراف رجل كان يسمى محمد بوخروبة ثم أصبح بعد سنتين بالضبط (فبراير 1957) يحمل اسم العقيد هواري بومدين، و يعرف بين أعدائه باسم «الثعبان الأسود» !

فهل حسم هذا الرجل الصراع الدائرة رحاه بين دعاة «العربية» و دعاة «الفرنسية» من جهة، و بين الإمتداد الإسلامي و الإمتداد القومي من جهة ثانية، ثم بين المنادين بالخيار الإشتراكي و المنادين بالخيار الرأسمالي من جهة ثالثة؟؟ ثم بين دعاة «التطهير» و دعاة العفو من جهة رابعة؟؟ و هل إستطاع حسم «صراع الهوية»؟ و كيف رتب الأولويات في سلم الداخل و الخارج، و الإسلام و الإشتراكية، و شرعية الثورة و شرعية الجماهير، و مرجعية الدين و مرجعية القانون الوضعي... الخ.

هذه هي ألوان الرقعة الإيديولوجية التي أدار عليها هواري بومدين الصراع العنيف، على مدار حوالي 14 عاما ثار فيها على كل شيء من حوله، و مات في ظروف غامضة لم تستطع الجهات الرسمية -حتى الآن- الكشف عن حقيقة وفاته إلا ما رواه بعض المقربين من أنه مات مسموما في لحم كان طعاما لكلابه، أو مضروبا بأشعة الليزر على مستوى المخ في دولة زارها ذات مرة؟!

و لا غرابة، فزعماء الجزائر جميعا إنتهوا نهاية غامضة !؟

لا نتحدث هنا عن أسباب الإنقلاب و الأيام الحالكة التي مرت بها الجزائر بين جوان 65 إلى جوان 67 حيث ظهر الزعيم هواري بومدين -غداة حرب الشرق الأوسط- أقوى رجل في العالم العربي كله بسبب الموقف الواضح و الشجاع تجاه القضية الفلسطينية بعد هزيمة 1967 و الإنهيارات الكبرى التي أصابت الأمة العربية على إثر حرب «الساعات الست» و وقوف بومدين مع الزعيم جمال عبد الناصر، ثم وقوفه مع قرار الملك فيصل القاضي بإيقاف ضخ البترول العربي لأي دولة وقفت مع اليهود في عدوانها الغادر على العرب في الشرق الأوسط سنة 1973 بعد إكتساحها لمساحات شاسعة من فلسطين و جاراتها سنة 1967، بل ذهب الرئيس بومدين إلى أبعد من ذلك عندما وقع صكا على بياض للرئيس السوفياتي وقتذاك (لونيد بريجنيف) لشحن السلاح الروسي الفتاك إلى المقاتلين العرب في نقاط التماس مع اليهود!؟

فمنذ سنة 1967 أصبح هواري بومدين الشخصية الثانية في العالم العربي و الإسلامي كله، و أصبح العدو الأول للصهيونية العالمية، و لم ينس له اليهود مقالته الشهيرة : «نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة» كما لم تضيع فرنسا الرسمية من سجلها الرسمي غيابه عن أرضها التي لم تطأها قدماه إلا «عابر سبيل» خلال 14 سنة من الحكم، و لا نسي العالم الغربي (أوربا) للرجل قرار تأميم المحروقات في خطابه التاريخي يوم 24 فيفري 1971 بقاعدة حاسي مسعود حيث أعلن عن أخطر قرار في حياته و هو تأميم النفط، و ما أدراك ما «النفط» !؟

هذه كلها من إيجابيات الرجل.

لكن الذي لا يمكن للشعب الجزائري نسيانه -و هي واحدة من سلبياته- السجن الكبير الذي أغلقه عليهم جميعا فلم يكن الخروج من الجزائر سهلا، بل لم يكن جواز السفر الجزائري متاحا إلا لمن أخطأته عين الصقر الذي كان نسخة طبق الأصل من صاحبه جمال عبد الناصر إلا أن عينه كانت مفتوحة على أصدقائه أكثر من إنفتاحها على أعدائه، لذلك أعطى لنفسه من الصلاحيات ما يجعل كل تفكير في الإنقلاب عليه ضربا من الجنون، و ربما كان مجرد التفكير في إسداء النصح له يحتاج إلى شجاعة أسد أو إلى غباء حمار.

فقد أحاط الرجل نفسه بترسانة من العيون يصعب إختراقها، و لأنه كان شاعرا بخطورة المرحلة و تربص أعداء الداخل و الخارج به، فقد أعطى لنفسه من الصلاحيات ما جعل الجزائر كلها (وطنا و شعبا) تختزل في شخصه، فهو رئيس مجلس الثورة، و وزير الدفاع، و رئيس الجمهورية، و رئيس مجلس الوزراء (رئيس الحكومة) و رئيس الحزب الواحد في الجزائر (جبهة التحرير الوطني)، و رئيس الأمن العام، و رئيس «محكمة الثورة» أو محكمة أمن الدولة... الخ.

في دولة كان يسيرها «مجلس الثورة» و يشرع لها مجلس الوزراء!؟

و هو رئيس المجلسين..

فكانت الجزائر كلها في قبضته...

و لأجل هذا عمد بفضل عبقريته العسكرية النادرة إلى إنتهاج سياسة «الوضوح الغامض» فوضع قبضته الحديدية في قفاز من حرير، مما جعل أنصاره و كثيرا من المقربين منه يخشون بطشته و يذكر بعضهم بعضا بسياسة «أستدعي إلى مهام أخرى» كحال (العقيد شابو، محمد مدغري، إسماعيل محروق...) و القائمة طويلة و فتح ملفاتها مرجع مخيف لأصدقائه الذين كانوا يعرفون أنه عندما يبتسم –و قليلا ما كان يبتسم– فإن ذلك يعني صدور حكم بالإعدام أو بتصفية وجود مزعج!؟

أما أعداؤه فيحسبون له ألف حساب (جلسات مؤتمر عدم الإنحياز تكشف عن هذه الحقيقة!!) لأنه كان يواجه مشكلتين بالغتي الخطورة :

- توحيد القوات العسكرية بعد محاولة الإنقلاب الفاشلة التي قادها الطاهر زبيري.

- تطهير الإدارة من مخلفات الإستعمار.

و لكي يضرب المعارضة الداخلية بالمعارضة الداخلية أمسك بالثور من قرنيه –كما يقال– و رمى بثقلهِ السياسي و الإقتصادي في السياسة الخارجية، فعاش طوال حياته شديد الوضوح إلى درجة الغموض، و في منتهى البساطة

التي هي في حقيقتها قمة التعقيد التي تصل أحيانا إلى أقصى درجات التعارض و التناقض (موقف الجزائر من دول المغرب العربي، و كذا الموقف من قضية الصحراء الغربية...) و هو ما يعرف بسياسة «الإزدواج الإيديولوجي»!؟

لقد كان الرجل حريصا على ألا يفهمه أحد على حقيقته مهما كانت حنكته و دهاؤه و ذكاؤه، لذلك سعى إلى الجمع بين المتناقضات، و هي قمة العبقرية، و نسف الخط الفاصل بين الإسلام و الإشتراكية حتى لكأنهما يتكاملان و لا يتناقضان، فالإسلام دين العبادة، والطهر، و العفاف، والأخوة، و التسامح... و الإشتراكية منهج اقتصادي و علاقات مالية و ليست «دينا» جديدا و لا هي بديل عن الإسلام...

هذا التبسيط الساذج لذلكم الصراع المصيري بين الإسلام و الإشتراكية جعل كثيرا من الناس يتحدثون عن «الإشتراكية الإسلامية» و يطرحون مستويات جديدة من الفهوم للإسلام نفسه، و ينظرون «للإسلام الإشتراكي» و يجمعون -في كف واحدة- بين منهج عمر بن الخطاب رضي الله عنه في دعوته إلى العدل الإجتماعي و نظرية جوزيف بروس تيتو و فيدال كاسترو في الحكم و السياسة و توزيع الثروة تحت مسميات غريبة و مصطلحات قلقة مثل قولهم «الدكتاتور العادل» الذي يقولون عنه إن من حقه تصفية خصومه ليفسح الطريق أمام المد الثوري الإشتراكي لإقامة دولة «البروليتاريا».

هواري بومدين كان شخصية «كاريزمية» ما في ذلك شك، و كان حريصا على أن لا يساويه أحد في الجزائر مهما كان شأنه، و كان لا يسمح لأحد بمناقشته في الإختيار الإشتراكي (على الطريقة الجزائرية) و كان المناخ السياسي كالمسار الإيديولوجي العالمي محكوما بالحرب الباردة، و لأن الخيار السياسي كان قد ضبط توجهه على محور هافانا-زغرب-موسكو، فقد فرض الزعيم الجزائري على الشعب كله أن يضبط دقات قلبه على وجيب الساحة الحمراء و قصر الكريملن...

و حول هذه النقطة المبدئية نشب صراع عنيف بين الدين و السياسة -بالمفهوم الغربي لهذا الصراع- أو بين الأصالة و الحداثة بالمفهوم الحضاري للمصطلحين، أو بين «الرجعية» و «التقدمية» بالمفهوم الماركسي للكلمتين في قاموس «البروليتاريا»، و هنا أيضا برز على سطح الأحداث الساخنة جملة من

العوامل الجديدة فجرت الصراع على أكثر من صعيد و دفعت بالأحداث كلها في اتجاه لم يكن يتوقعه أحد، حتى ظن الرأي العام العالمي أن الجزائر قد نفضت يديها من الإسلام تماما.

كان من أبرز العوامل إصطدام دعاة الإصلاح بزعماء الثورة، و هو حديث نؤجله إلى حين ريثما تستقيم صورة الزعيم هواري بومدين في الأذهان على أنه لم يكن شيوعيا خالصا لأنه لم ينكر شيئا من حقائق الدين، و لم يكن لائكيا بالمعنى الحرفي للكلمة -حسب تحليلنا لشخصيته و قراءتنا لأرشيف حياته- إنما كان «ناصريا» حتى النخاع، في توجهه السياسي، و في ممارساته اليومية، و كان معجبا بالزعماء الكبار من أمثال ماوتسيتونغ، و كانت خطة «الضباط الأحرار» في تعاملهم مع الإخوان المسلمين في مصر تملأ عليه حياته لأنه عاصر أحداثها عقابيل ثورة يونيو 1952 على يدي الزعيم جمال عبد الناصر، و هو عصر البطولات الفردية في العالم الثالث كله.

إن لكل عصر رجاله، و قد تلعب البطولة أحيانا دور الحسم العسكري الذي يجعل التسليم «للبطل» ضربا من الإستسلام للأمر الواقع، و قد أفرزت الحرب العالمية الثانية -بعد إنهزام دول المحور أمام زحف الحلفاء- أبطالا كبارا غطوا الكرة الأرضية كلها و حجبوا على غيرهم كل مظاهر الفعل السياسي المؤثر، و فرضوا أنفسهم بقوة الوهج السياسي و العسكري على شعوب العالم كلها حتى غدا كل واحد منهم «قالبا» تصاغ عليه الزعامات الصغيرة في كل قطر.

هذه حقيقة تاريخية لا يمكن إغفالها إذا كنا بصدد التمهيد لكتابة تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية، فلا يمكن أن يسقط قلم التاريخ من حسابه زعماء كبارا من أمثال : روزفلت، و ستالين، و موسوليني، و تشرشل، و ديغول، و ماوتسي تونغ، و نهرو، و هوشي منه، و تيتو، و كوسغين، و غروميكو، و فولدهايم، و جمال عبد الناصر، و هواري بومدين... و سواهم.

هذه الأنماط البشرية هي التي صنعتها الأحداث لتكون «قبلة» للبشرية كلها، كل في مجاله، و لكن القاسم المشترك بين هؤلاء جميعا هو حجب الآخرين -على مستوى أوطانهم و أقطارهم- و صرف النظر عن مجرد التفكير في تغييرهم أو إحالتهم على التقاعد لأن التداول على السلطة لم يكن أمرا مطروحا للنقاش.

و الذين درسوا بعمق سيرة كل واحد من هؤلاء الزعماء يقف على هذه الحقيقة التاريخية التي باتت في حكم البديهية التي لا تحتاج في إثبات صحتها إلى برهان..

هواري بومدين كان صورة طبق الأصل من جمال عبد الناصر و الفرق بينهما أن التركيبة الفسيولوجية لزعيم الجزائر كانت مخيفة، كانت نظرته الحادة كالصقر الذي يبحث عن فريسة و كانت إبتسامته مشروع توعد بالإنتقام المؤكد... لذلك كان جلوسه على الكرسي نهاية أمل لكل الأخرين!

فالرجل لم يكن شيوعيا بالمعنى الغربي للمصطلح -كما أسلفت- فقد كان في عهده «الإسلام دين الدولة» من الناحية الرسمية، و في عهده بنيت مساجد كثيرة، بل وضع الحجر الأساسي للجامعة الإسلامية (الأمير عبد القادر- قسنطينة) و كان مؤتمر الفكر الإسلامي العالمي ينعقد مرة كل عام في الجزائر بإذنه و بمباركته و هو الذي صرح في أكتوبر 1972 قائلا : «إن الإسلام ثورة شاملة لمختلف نواحي النشاط الإنساني بما يشتمل عليه من قيم و معان و ما يحمله من روح لا تكتفي بالترقيع و التصليح، و إنما تطمح إلى التغيير الجذري...» و هو الذي مهد لمشروع التعريب و حاول أن يمكن للجناح «المعرب» ليقف في وجه الزحف «المفرنس»، و في عهده أيضا قامت المصانع الكبرى في إطار الصناعات الثقيلة أو الصناعة المصنعة (الحجار، الرغاية، الرويبة، وادي الحميميم، أرزيو...) و في عهده أيضا عرفت الجزائر ثورة من «التأميمات» الخطيرة في مجالات حيوية و حساسة كالنفط، و الغاز، و النقل...

لكن هذه السياسة الإقتصادية الجريئة أعطت للجزائر «هيبة» على الصعيد الخارجي (الدبلوماسي) فقد كانت الجزائر مرهوبة الجانب، و كان الدينار الجزائري «عملة صعبة» في الأسواق العالمية، و كان له «وزنه» في السوق السوداء... غير أن «هيبة الدولة» على الصعيد الخارجي لم تواكبها هيبة موازية على المستوى الداخلي...

ففي عهد الراحل هواري بومدين بلغ الفساد الإداري الحضيض، و تفشت الممارسات البيروقراطية على نحو جعله هو نفسه يعترف -في خطاب متلفز- أنه تدخل شخصيا ليأمر بعض المسؤولين الصغار «بتنظيف البلاد من الزبالة» و أن بعض المسؤولين الكبار بدأت تحوم حولهم الشبهات (إختلاس، تزوير،

تهريب رؤوس أموال، تحويل لحسابات خاصة...) مما إضطر سيادة الرئيس إلى أن يصرح في خطاب رسمي : «إن الذي يخلط العسل لابد أن يلحس أصابعه!!؟» «فلحس» بعض كبار المسؤولين البلاد، ثم أرادوا أن يلحسوا العباد، و لما إنتبه سيادة الرئيس إلى شبكة «المافيا» التي كانت تنسج خيوطها حوله كان الوقت قد فات ليجد الرئيس نفسه يعد أيامه الأخيرة في موسكو، ثم يعود منها إلى الجزائر على متن طائرة عسكرية ليدفن في «العالية» و يدفن معه المشروع الذي كان يحلم به و هو تحويل الجزائر إلى «يابان» إفريقيا!؟

ليس الهدف من هذا العرض الموجز تقويم سياسة الراحل هواري بومدين، فإن ذلك يحتاج إلى عدة مجلدات نكشف فيها أوراق «الثورات الثلاث» و نتحدث بتفصيل تاريخي دقيق عن فترة المد الإشتراكي الثوري الكاسح (71-78) ثم نقيم بموضوعية إيجابيات الرجل و سلبياته ثم نستخلص الدروس المفيدة لإعادة بناء هذا الوطن على أسس جديدة.

أن هدفنا ليس سرد وقائع التاريخ و سير الرجال، و إنما العمل -قدر المستطاع- على وضع الإصبع على النقاط الحساسة التي فجرت أو ساعدت على تفجير الصراع في الجزائر.

فكيف يمكن رصد الصراع في الجزائر في مرحلة المد الإشتراكي؟

يمكن أن نرصد معالم الصراع في ظل التحول الإشتراكي الثوري في النقاط التالية :

- بداية الصدام بين المصلحين و الثوريين.
- التطبيق الإشتراكي بعقلية بورجوازية.
- الإسلام ينتفض... أو الورقة الثقيلة في معادلة الصراع العالمي.

و هي الملفات الثلاثة الأكثر ضغطا على الواقع الجزائري خلال سنوات الإنتقال من تركة الإستعمار إلى عتبات الدولة الوطنية بعد الإستقلال.

قبل الوقوف على معالم الصراع في الجزائر أحب أن أضغط -مرة أخرى- على قولي بأن الرئيس هواري بومدين كان رجلا عسكريا بالمعنى

الحرفي للكلمة، و قد أعطى لنفسه من الصلاحيات ما جعل كل تفكير في الإنقلاب عليه ضربا من الإنتحار المؤكد، كما أنه أحاط نفسه بترسانة من العيون المفتوحة التي يصعب إختراقها، لقد كان «رجلا ذئبا» و كان يعرف في لسان فرنسا بالرجل «الثعبان» لذلك لم يفكر أحد في «الإنقلاب» عليه بعد المحاولة الفاشلة التي قادها أحد مقربيه العقيد الطاهر زبيري (قائد الأركان)، فبعدها آثر كل «النمل» الدخول إلى مساكنه ريثما يمر سليمان (ع) و جنوده.

هواري بومدين كان شاعرا بخطورة المرحلة، و مدركا لأبعاد الصراع الدولي، و مستوعبا تماما لطبيعة النسيج الفسيفسائي الذي خلفه وراءه الإستدمار الفرنسي، لذلك إنتهج سياسة «الأرنب و الجزرة» فوضع يديه الحديديتين في قفازات من حرير على نحو جعل أنصاره يخشونه و أعداءه يحسبون له ألف حساب.

لم يكن الجزائريون يعرفون عن سياسة بلادهم شيئا، حتى إسم «هواري بومدين» كان لغزا محيرا، و كان تحريك اللسان باسم «محمد بوخروبة» يكلف صاحبه متاعب لا يعرفها إلا من قرأ تاريخ «الجستابو»، و مع هذا كان ظرف ما بعد الإستقلال يتطلب شيئا من هذه الملامح السياسية المتعارضة و المتناقضة أحيانا لأن «سيادة الرئيس» لم يكن راغبا في أن يعرفه الناس على حقيقته ريثما يفرغ من تصفية «الجيوب» و إرساء القواعد، و وضع قطار الثورة على مجرى السكة باتجاه موسكو عبر هافانا مرورا بزغرب، فقد كانت «كوبا» هي جزائر أمريكا اللاتينية، و كانت الجزائر هي كوبا أفريقيا، و هي حقيقة كرسها كتاب التاريخ للمرحلة النهائية (صف البكالوريا) لمن أراد التثبت و التأكد.

لأجل هذه العوامل الإستراتيجية الهامة سلك الزعيم هواري بومدين سياسة الإزدواج الإيديولوجي، فكان حريصا على ألا يفهمه أحد، و ألا يطلع أحد على ما يدور في رأسه، و أن لا يراه أحد ضاحكا أو في حالة ضعف، فقد كان يصفي حسابات خصومه وهو يبتسم و يتحدث عن مشكلات العالم الثالث و كأنه يتحدث عن مشكلات الجزائر، أو كأنه رئيس للعالم الثالث كله و لما دخل قاعة هيئة الأمم المتحدة سنة 1975 وقف الجميع لرئيس دول عدم الإنحياز إحتراما، و لما خطب حير الجميع، و أربك الجميع كان يجمع بين المتناقضات فلا تعارض عنده بين الشيوعية و الإسلام لأنهما يشتركان في عنصر الإجتهاد لتحقيق العدالة الإجتماعية بين الناس.

شخصية الرئيس هواري بومدين كانت ذات أبعاد غير متساوية، لذلك حرص على ألا يساويه أحد كما حرص على أن يقف في نقطة التقاطع بين إيديولوجيات الأرض و عقائد السماء.

ففي عهده أغلقت جميع معاهد التعليم الأصلي بحجة توحيد التعليم، و في غمرة المنجزات الكبرى، و في غمرة التأميمات الخطيرة (تأميم المحروقات، قاعدة مرسى الكبير، أراضي البايلك...) نسي الناس همومهم الصغيرة و بدأ الإنزلاق باتجاه تحسين صورة الجزائر الخارجية على حساب المشكلات الحقيقية في الداخل.

نعم كانت هذه هي الصورة البارزة لسياسة الرجل على الصعيدين الإقتصادي و السياسي التي أعطت ثمارها على المستوى الدبلوماسي الخارجي تقابلها صورة أخرى قاتمة -في المجال الداخلي- وضعت الصحوة الإسلامية في الجزائر بين قوسين في مرحلة أولى (65-1970) ثم تحول القوسان إلى فكي كماشة غضوض في مرحلة تالية (71-1978) لم يعرف الإسلاميون لها إنفراجا إلا بوفاة هواري بومدين و وصول الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم و اهتزاز العالم كله بسقوط شاه إيران و وصول المعممين إلى إيوان كسرى و بداية الحديث بصوت عال عن «حكومة الفقيه»، و بداية العد التنازلي لإمبراطورية الورق في الإتحاد السوفياتي.

لا نحب أن نخرج عن خطنا بتتبع تفريعات الموضوع، و لكن -مع ما لنا من تحفظ عن الثورة الإيرانية- فإننا نسجل لها دورها المنهجي، بعيدا عن حديث العقائد، في «تثوير» الجماهير، و هو ما سوف نكشف عنه في حينه إن شاء الله برغم شيوعه بين الناس، كون الصراع بين الإسلام و العلمانية مازال قائما، و سوف يزداد حدة بعد أن تعرف الشعوب الإسلامية حقيقة «التطبيع» مع الكيان الصهيوني.

يحفظ التاريخ لهواري بومدين مقالته المشهورة «لا يدخل الإنسان الجنة و هو جائع» و الذين يفهمون سياسة ترتيب الأولويات يدركون أن الرجل كان يضع العامل الإقتصادي الإنتاجي قبل العامل الديني التعبدي بمعنى أن زراعة الدنيا كانت عنده مقدمة على زراعة الآخرة، أو بتعبير بسيط : كان يريد من الجزائريين أن «يعملوا» و أن ينتجوا أولا ثم بعد ذلك يصلون و يصومون و يعتكفون إن شاؤوا، و هو تصور علماني (لائكي) في ظاهره، لأنه

يفصل الدين عن الدنيا، ثم يفصل الدنيا عن الآخرة... أو هكذا فهم الناس سياسة الرجل، و أغلب الظن عندي أن الرئيس هواري بومدين كان يتعامل مع رموز الصحوة الإسلامية في الجزائر بعقلية الزعيم جمال عبد الناصر (رئيس مصر) فقد كان على صلة وثيقة بثورة الضباط الأحرار، و لم تكن «حادثة المنشية» غائبة عنه، و هو الذي تعرض لمحاولات إغتيال كثيرة كان كل مرة ينجو منها «بأعجوبة» تشبه «المعجزة» التي أنجت جمال عبد الناصر من رصاص خلابي كان يصوّبه (يتخّه) أحد كبار المحترفين إلى صدر الزعيم و هو يخطب في مهرجان عظيم بالإسكندرية مساء يوم 26 أكتوبر 1954.

لم تكن مثل هذه القضايا لتغيب عن رجل «ثوري» مثقف، حاد الذكاء صارم المواقف، كما لا يعقل أن تغيب عن ذهن الرجل «الخطورة» التي كان يصورها الإعلام العالمي لحمَلة المشروع الإسلامي على مشروعه الإشتراكي و هو الذي عايش الأحداث عن كثب بين الضباط الأحرار و الإخوان المسلمين في مصر من يوم خلع الملك فاروق (23 جويلية 1952) إلى يوم العدوان الثلاثي على مصر.

هذه هي الخلفية الفكرية للرجل و على قاعدتها كان يتصرف في مواجهة واقع كان محكوما في جزء كبير منه بنظرية التوازن العالمي.

و لأجل هذا إنتهج هواري بومدين سياسة الإزدواج الإيديولوجي الذي يسير في خطين ظاهرهما التناقض و باطنهما التكامل بين السياسي كغاية و الديني كوسيلة.

فضرب سورا حديديا معنويًا على الشعب الجزائري كله فلا حدود مفتوحة، و لا أحد يطمع في الحصول على جواز سفر، و الحديث عن العملة الصعبة لا قيمة له لأن الدينار الجزائري كان أثمن -في ذلك الوقت- من الفرنك الفرنسي، و هذا السور الحديدي المعنوي الذي ضرب على الشعب جعل الجزائر مرهوبة الجانب في عيون العالم كله، و كانت الآلة الدبلوماسية قد صنعت للجزائر هالة مقدسة زكاها قرار توقيف ضخ النفط العربي للغرب و أمريكا الذي نادى به الملك فيصل رحمه الله (المملكة العربية السعودية) و تحمس له زعماء العرب الكبار و في مقدمتهم هواري بومدين، و ما استتبع ذلك من قرارات جريئة تفاعلت لها أحداث جسيمة أزّمت الموقف

السياسي بين الجزائر و أوربا عامة، ثم بين الجزائر و فرنسا على وجه الخصوص...

هذه التفاعلات العالمية كانت بؤرة توترها الكبرى القضية الفلسطينية أو ما يعرف «بقضية الشرق الأوسط» التي قال فيها هواري بومدين كلمة ظلت تتردد إلى اليوم «نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة»، لكن الرياح العاتية التي كانت تعصف بين المعسكرين الإشتراكي (موسكو) و الرأسمالي (واشنطن) أحدثت خروقا فاضحة في أشرعة السوفيات و بدأت سفن المعسكر الإشتراكي كلها تتقاذفها أمواج اليم الإقتصادي بعد أن إكتشفت دوائر الرصد أن مصادمة نداء الفطرة لا يصنع قوة حقيقية.

الزعيم الجزائري ضرب في أعماقه عند زيارته للخرطوم (السودان) و شعر أن الخط الثوري الإشتراكي الذي أوقف حياته لأجله دب إليه السوس و بدأت الثورات الثلاث (الزراعية، و الصناعية، و الثقافية) تعطي مردودا عكسيا لما كان قد تصوره، فقد إكتشف أنه بين سنوات (71-78) هزت العالم كله ثلاث ظواهر عالمية كبرى كانت لها إنعكاساتها الخطيرة على جذور الصراع في الجزائر بشكل عام و على سياسة هواري بومدين بشكل خاص، و هي :

- التراجعات الضخمة في التجربة الإشتراكية أمام المد الرأسمالي عالميا.

- الإنتشار الأفقي للصحوة الإسلامية و هجرة طلائعها إلى الغرب و أمريكا بحثا عن «دار هجرة» تصان فيها الحريات الفردية و الجماعية.

- عودة «الإسلام الثوري» أو «الإسلام السياسي»، كما يسمونه، تمهيدا لسقوط إمبراطورية الشاه، و بداية الحديث العلني في الجزائر (و قد كان محظورا) عن قيام «جمهورية إسلامية» في إيران.

كانت هذه الظواهر الثلاث من أقوى المؤشرات العملية التي مهدت الطريق أمام شعوب العالم الثالث لتتحرك تلقاء «ثورة» التحرير الثاني، و كان من أوضح «الثائرين» على النظم المستوردة كلها -و النظام الإشتراكي خصوصا- أبناء الصحوة الإسلامية الذين فرضوا عالميا إعادة تقسيم الخارطة السياسية بشكل جعل أحصنة السباق كلها تتعثر أو تسقط أو تتراجع أو تتوقف ليتقدم

السباق حصان الرهان الأوحد (أمريكا) من يوم وصول غورباتشوف إلى سدة الحكم و ظهور كتابه «البيروسترويكا» و بداية العد التنازلي لسقوط جدار برلين.

هواري بومدين -بعد مؤتمر عدم الإنحياز المنعقد بالجزائر- أصبح يحمل ثقلا عالميا مركوزا في عواصم خمس (موسكو، القاهرة، هافانا، زغرب، و الجزائر) و كان بمكنة هذا الرجل أن يصنع شيئا، لكن رياح الديمقراطية بدأت تعصف هوجاء في أشرعة الأنظمة الشمولية لتثير أمواجا عاتية حول جميع أشكال هذه الأنظمة و هو الأمر الذي أقحم سياسة هواري بومدين في دائرة الصراع المكشوف ثلاث سنوات فقط قبل وفاته، أي مع نهاية سنة 1975 و بداية سنة 1976 حيث بدأ الصدام بين الطلبة في جامعات الجزائر، قسنطينة، وهران، تيزي وزو، عنابة...

و لم يكن الصراع ثقافيا و لا لغويا كما كان يبدو في ظاهر الشعارات، و إنما كان إيديولوجيا و هكذا بدأ يتكشف ما كان مخبوءا، وبدأ «النمل» يخرج من مساكنه.

و هو ما فرض على الزعيم الجزائري -قبيل وفاته- أن يعترف بشجاعته المعهودة و هو ينظر إلى الجزائر و هي تخرج من بين يديه قائلا بأسى : «يستطيع بعض الناس أن يتبولوا على قبري بعد موتي، و لكن من يستطيع أن يتبول على الحجار، أو الرغاية، أو حاسي مسعود؟؟».

في أخريات أيامه إكتشف الرئيس أنه بدأ يدخل منطقة الزوابع، و أن الطوق الأمريكي -الذي أنهى الوجود الناصري في مصر- بدأ يلتف حول عنقه من جهتين :

- من الجهة الغربية، و ذلك بتشجيع النزاع الحدودي بين المغرب و الصحراء الغربية، و الإقتراب من الحدود الجزائرية (تندوف) و إقحام الجزائر في «أمقالا» مرتين، و الحديث بصوت مرتفع عن مناجم «بوكواع»... الأمر الذي أدى إلى نشوب معارك وهمية بين الجزائر و المغرب تبادل فيها النظامان السباب و الشتائم عبر برنامج «مغرب الشعوب» الجزائري، و «منبر الحقائق» المغربي، ثم تحولت هذه المناوشات الإعلامية إلى أشكال من الصدام السياسي و العسكري دفع بالعلاقات بين النظامين إلى أقصى حدود التوتر الذي

نجمت عنه مسرحية «كاب سيقلي» غداة مرض هواري بومدين و قبيل وفاته بأقل من نصف شهر !؟

- و من الجهة الشرقية، بإثارة المناوشات المسلحة بين مصر و ليبيا من جهة، وبين ليبيا و تونس من جهة أخرى، و ما انجر عن ذلك من تعقيدات لعبت المخابرات الأمريكية (CIA) فيها دور المحرض و دفعت بالأحداث إلى واجهة المجابهات الساخنة حتى إعتقدت كثير من الجهات أن الجزائر تكون قد مولت «الثورة المسلحة» التي قادها مجموعة من العسكريين لمحاولة تمرد بدأ من ثكنة «قفصة» التونسية، و ظن الرأي العام العالمي أيضا أن الجزائر (بل الهواري تحديدا) كان يسعى إلى إستقطاب الرأي العام العالمي من أجل احتواء عربي شامل يحول مركز الثقل من مصر (ما بعد عبد الناصر) إلى جزائر هواري ما بعد حرب أكتوبر 1973 و بعد صناعة «بطل العبور»!؟ و سلسلة التنازلات التالية لإتفاقية «كامب دافيد».

و قد تأكد هذا الإعتقاد لدى الدول العظمى سنة 1975 حينما خطب هواري بومدين (باللغة العربية) على منصة الأمم المتحدة فقام له الحضور إكبارا و إعجابا، و تكلم هو بثقة نفس و وضوح و شجاعة مؤكدا عزم دول العالم الثالث على إنشاء كتلة إقتصادية موازية، و ازداد تأكدا بإعلان ميلاد «جبهة الصمود التصدي» للوقوف أمام التنازلات العربية و التسويات الجائرة مع إسرائيل يوم التوقيع على «كامب دافيد» !؟ و دخول اليهود في النسيج العربي من أوسع أبوابه لتبدأ مرحلة «التطبيع» التي إنكشفت خيوطها بميلاد حكومة «الإستقلال الذاتي» فيما بعد.

لقد شعر «سيادة الرئيس» أن أقدامه بدأت تسيخ في عمق الرمال المتحركة، و شعر كذلك أن «بريجنسكي» -و من ورائه كارتر- بدأ يفرض من بعيد على الزعيم الجزائري خطة إنفتاح سياسي يتنفس منها الضغط الداخلي من جهة، و يفسح من خلالها المجال لتقاربات دبلوماسية عالمية باتت مفروضة من جهة أخرى.

و هو الموقف الذي أزعج الزعيم و دفعه إلى إعلان «التمرد السياسي» على الولايات المتحدة الأمريكية بالإصرار على «ثورية» الجزائر، و الإيغال في تطبيق الإشتراكية على نحو يجعل الجزائر «كوبا إفريقيا»!!؟

كانت الطعنة الأولى التي تلقاها هواري بومدين في صميم تفكيره الثوري هو منظر جنازة الشيخ البشير الإبراهيمي، فقد كان يظن أن «شيخا» طاعنا في السن تجاوزته كل الأحداث و نساه الناس و هو في إقامته الجبرية لن يتبع جنازته إلا بقايا «شيوخ» جمعية العلماء، لكن يوم الجنازة كان مهيبا... فقد جاء الناس من كل فج عميق ليبكوا آخر علماء الجزائر...

و أدرك سيادة الزعيم -و هو رجل لا ينقصه الذكاء- أن ضجيج المصطلحات «الثورية» و شعارات التصحيح الثوري، و تمهيدات الإنتقال من «إنتظار السماء حتى تمطر» إلى لغة «الثورة» على الفقر، و الثورة على التخلف و الثورة على الجهل و الثورة على «الخماسة».. و الثورة على الثورة!

أقول : أدرك سيادة الزعيم أن مثل هذه الشعارات لا تخفي وراءها حقيقة مضامينها المطلوبة، و أن الشعب الجزائري لا يبيع الدين بالخبز، و أن شخصية الإبراهيمي أفضل عند الجزائريين من مليون «كارل ماركس» و أن آية واحدة من كتاب الله تعالى أنفع لهم من كتاب «رأس المال» كله، و أن الفطرة الإسلامية الكامنة في الشعب لا يمحوها دخان المصانع، و أن المرأة الجزائرية التي قاومت المسخ الإستعماري 132 سنة لا يمكن أن تتحول إلى لقمة سائغة في أفواه «المتحررات» لمجرد إنشاء «الإتحاد النسائي» أو السفر ببعض الغافلات إلى «مالطا» و سواها مع شبيبة الحزب في رحلات «نجمة» و أن إعتقاد الجزائريين في دينهم أقوى من أن يهزه كتيب صغير كان يباع رمزيا بنصف دينار طبعه الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية تحت عنوان «إسلام المستضعفين».

6- بدايات الصدام :

بدأت الثورة الزراعية رسميا يوم 8 نوفمبر 1971 و انطلقت قوافل «المبشرين» و المبشرات بالعهد الجديد تطوي المزارع و المداشر، و تشرح للفلاحين (و الفلاحات) طرق «التوكل» على الآبار الأرتوازية و المضخات المحورية و قطع العلاقات بكل المعتقدات «البالية» لأن السماء لا تمطر ذهبا و لا فضة.

لم يمض على الحملات التطوعية و «الخرجات» الريفية من الوقت إلا قليل حتى خرج على الجميع عالم جزائري آخر يدعى الشيخ عبد اللطيف سلطاني بكتاب خطير (صدر في المغرب ثم سرب إلى الجزائر) تحت عنوان

«المزدكية أصل الإشتراكية» كان شباب الصحوة يتداولونه فيما بينهم كما يتداول الحشاشون «الأفيون» فتنهدم في أذهانهم كل أطروحات الفكر الثوري و تمسخ من عقولهم جميع المبادئ التي نادى بها الإشتراكيون، ثم يقف مع هذا العالم الثائر بقلمه و خطبه و دروسه عالمان اخران هما :

- الشيخ مصباح (مبارك) حويذق (1902-1973) المواجه للرئيس بومدين وجها لوجه.
- الشيخ العرباوي (1912-1984) المعارض العنيد للتوجه الإشتراكي مبدأ و تطبيقا.

هؤلاء الثلاثة هم الذين قادوا «الثورة» الفكرية ضد الثورة السياسية من سنة 1970 إلى ان توفاهم الله جميعا، هؤلاء الثلاثة -و معهم الشيخ أحمد سحنون- رئيس «رابطة الدعوة الإسلامية» -فيما بعد- هم الذين أصلوا قواعد العمل الدعوي في الجزائر في عهد هواري بومدين، و على أيدي هؤلاء تتلمذت أجيال من الشباب هم الذين قذفت بهم الأحداث إلى السطح بعد 05 أكتوبر 1988، و هم الذين قادوا الحركة الإسلامية في الجزائر و طرحوا المشروع البديل لجميع المشاريع المستوردة.

هذا على صعيد الصراع الظاهر، أما الصراع الخفي، فقبيل وفاة هواري بومدين بأسابيع قلائل طفا على السطح صراع مخيف في الجزائر بين أجنحة من داخل النظام كانت كلها ذات «أوزان ثقيلة» في ميزان القوى السياسية و داخل لعبة التوازنات، و لم يكن للشاذلي بن جديد في هذا الصراع ناقة و لا جمل، فقد كان بعيدا عن الصراع تماما.

فكيف نزع بن جديد البذلة العسكرية (من وهران) و قد كان قائدا لناحيتها و رمى «بالكلاش» جانبا ثم إستوى على قمة أعلى كرسي في بلاد المليون و نصف المليون شهيد؟؟

قبل أن يتأكد الرأي العام من خبر وفاة هواري بومدين كلف بعض العسكريين بتجديد طلاء «مقبرة العالية» و لما نزلت الطائرة بمطار «بوفاريك» العسكري قادمة من «موسكو» تحمل الطاقم الذي يصنع القرار في الجزائر مع الرئيس الذي ملأ الدنيا و شغل الناس ألقى هواري بومدين أخر نظرة من السماء على أرض الشهداء ثم قال لمرافقه : «أرجو ألا يراني أحد و أنا أنزل

من الطائرة... و أرجو ألا يكون أحد في إستقبالنا» في هذا الوقت كانت أيـــدي رئيس المخابرات (السيد قاصدي مرباح) تأمر بتحويل الوثـــائق الرسـمية مـن خزانة الرئيس إلى مكان مجهول، و كان يدور في الكواليس كلام خطير حـــول صراع سياسي عنيف بين الجناح «الأرثوذكسي» الذي كان يمثله محمد الصـالح يحياوي (كبير جبهة التحرير الوطني انذاك) و الجناح «الكاثوليكي» الذي كــان يمثله عبد العزيز بوتفليقة (وزير خارجية هواري بومدين) و خوفا على تمــزق الوحدة الوطنية و انكشاف عورات النظام و سوءات الإشتراكية المثقلة بـالديون التي تضاعفت 17 مرة خـلال 10 سـنوات (و هـي تـوزع الأربـاح علـى المستفيدين!!) إمتدت اليد العسكرية -مرة ثالثـة- لـتزيح الجنـاحين المحـافظ و المجدد و تبعد عن سدة الحكم كـلا مـن الإشـتراكي الثـوري (يحيـاوي) و الرأسمالي البراغماتي (بوتفليقة) و تضع على كرسي الرئاسـة رجـلا كـان عقيدا مجهولا يسمّى الشاذلي بن جديد بمباركة زعيم المخابرات قاصدي مرباح.

هذا الرجل المغمور جيء به لحل الخلاف الناشـب بيـن الأوزان الثقيلـة بصورة مؤقتة لأنه كان أكثر الأوزان الثقيلة إعتدالا، و أقدرهم على جمـع مـا تفرق بين دعاة الإنفتاح (على الرأسمالية) بعد وفاة بومدين، و أنصار مواصلـة الخط الإشتراكي الثوري (وفاءا لبومدين).

ما أن جلس بن جديد على كرسي الرئاسة و أدى اليمين الدسـتورية حتـى وضعت «البومدينية» كلها في قفص الإتهام حيث بدأ تسريح المسـاجين الذيـن زجت بهم أفكارهم المناهضة للإشتراكية في غيابات السجون بسبب إعتراضـهم على مضمون دستور 1976، كان على رأس هؤلاء المساجين الشيخان محفـوظ نحناح (زعيم حركة حماس لاحقا) ثم الشهيد الذبيح محمد بوسليماني رحمـة الله عليه، مع بعض الزعماء الكبار كان على رأسهم أحمد بن بللة، و ايت أحمـد... و كثير من المنفيين الاخرين...

و بدأت «المرحلة الشاذلية» تنظر إلى الإنهيارات الإجتماعية و الإقتصاديـة بمنظار جديد يرد أسباب كل هذه الإنهيارات إلى العقلية الإشـتراكية التـي لـم يهضمها الشعب الجزائري الذي سيطرت عليه روح البيروقراطية طيلة سـنوات الحكم الثوري 65-1978 بل قبلها منذ بداية الإستقلال.

هذا الحكم التقييمي للمرحلة البومدينية من طرف الشاذليين هو الذي جعـل كثيرا من «الأدمغة» و القامات العالية تترك أرض الوطن، و تختفي من سـاحة

الصراع السياسي فجأة تاركة الميدان لزعامات أخرى، كان بعضها من أكثر الوجوه بريقا و لمعانا في العصر الاشتراكي، أما الأوزان الثقيلة فقد إبتلعت أكثرهم المرحلة الشاذلية فلم يظهر لهم أثر إلا بعد لحداث أكتوبر 1988 لتجد تلك الوجوه أن القطار قد فاتها و ان الزمن تجاوزها لأن المرحلة الشاذلية مارست على الواقع برمته سياسة «ترك الحبل على الغارب» فتوالدت اجيال جديدة تحمل مشاريع مختلفة لبناء دولة جديدة، ينظر كل طرف منها إلى هذا البناء من زاوية مناقضة للطرف الاخر، بل للأطراف الأخرى كلها، و هو ما سيعمل على تحويل الصراع الفكري إلى صراع دموي مخيف.

و هنا تدخل الجزائر ساحة الصراع العلني من بابه الواسع، و من هنا تبدأ مأساة الجزائر، و تحت هذه القشرة الظاهرة كانت تمور حركات كثيرة تنتظر لحظة الإنفجار الذي حاولته عدة مرات فباء بالفشل إلى أن كان يوم 05 أكتوبر 1988، حيث إنفجر البركان و كشف عما تحته من وهج و حمم...

فما الذي مهد لأحداث أكتوبر؟ و من كان يقف وراء هذه الانتفاضة الشعبية العارمة؟؟

قبل الإجابة عن هذه التساؤلات نقف بعض الوقفات مع «المرحلة الشاذلية» و ما أفرزته من مغذيات الصراع في صميم الجذور.

إن اعتقادنا مازال قائما على أن الخطوات الثورية التي قطعها هواري بومدين كانت تشبه -في معالمها الكبرى- ما صنعه جمال عبد الناصر، و كان متوقعا أن يسلك الشاذلي بن جديد منهج السادات، و هي قياسات سياسية متشابهة في كلياتها الكبرى مع واقع مختلف تماما في كلياته و في جزئياته.

فهل كانت «الشاذلية» حقا على خطى السادات كما كانت البومدينية على خطى الناصرية؟

لنحاول الإقتراب أكثر من صورة جذور الصراع في الجزائر.

الفصل الثاني
سياسة الحبل على الغارب

صبيحة يوم الأربعاء 27 ديسمبر 1978، و في نشـــرة الســابعة صباحــا فوجئ الشعب الجزائري كله بنبأ وفاة العقيد هواري بومدين، الأمـــور ســارت طبيعية إلى غاية العاشرة و النصف صباحا حيث دخل على خـــط إعــلان نبــأ الوفاة عنصر أراد أن يحوّل صورة رحيل الزعيم الجزائري إلى مأساة تصـــوّر نهاية الجزائر بنهاية شخص الهواري، فما كانت الساعة 11 صباحا حتى أغلقـت المتاجر، و المقاهي، و المطاعم، و الدكاكين، و كسرت واجهات المحلات التـــي رفض أصحابها الإذعان لأمر الغلق الصادر عن «جـــهات مجهولـــة» و لمــا إستشترى فعل تحطيم الواجهات الزجاجية و هاج الناس و ماجوا صدرت أوامــو «رسمية» تدعو الناس : «إلى الهدوء و التعقل و عدم الإستجابة للاســـتفزازات و التسلح بالحيطة و الحذر لتفويت الفرصة على أعداء الجزائر» ثـــم شـــوهدت سيارات الإسعاف تنقل المغمى عليـــهم مـــن أثـــر الصدمـــة إلـــى المصحّـــات و المستشفيات القريبة.

و ظهرت «النادبات» يقدن المواكب الجنائزية.

و في المساء شوهدت تحركات عسكرية مكثفة لإحتلال مواقع إســـتراتيجية في نقاط محددة من المدن الكبرى في الجزائر كلـــها إحتســـابا لكـــل التوقعـــات و تحسُبا لكل الإحتمالات!؟

الشيوعيون لعبوا دورا بارزا في تحريـــك الأحـــداث و تـــهويل الموقـــف، و عدُّوا كل حديث عن جزائر ما بعد بومدين هو حديث «الأمبرياليـــة المتـــآمرة مع الرجعية المتعفنة» و وعدوا الرجل بأن يتابعوا الخط الثوري الـــذي رســـمه و مده قبل وفاته، أما الإسلاميون فأكثرهم تنفس الصعداء و اعتبر بعضهم وفـــاة هواري بومدين بمثابة «الكابوس» الذي كان جاثما علـــى صدورهـــم فزحـــزح بقدرة قادر، حتى شاعت دعاية -نفخت فيها بعض الأطراف لتغذية الصراع بين النظام و الإسلاميين- مفادها أن «الخوانجية رفضوا أداء صلاة الجنـــازة علـــى الرئيس و قالوا إنه كان كافرا و مات على كفره و الصلاة عليـــه باطلـــة ! !؟» و الحق، أن هذه الإشاعة كانت باطلة من أساسها بل كانت مغرضة أيضـــا لأن النظام كان قد فرض على جميع الجزائريين في جميـــع الولايـــات، و الدوائـــر،

و البلديات أن يصلوا على الرئيس صلاة الغائب (و ليس صلاة الجنازة) و جعل التوقيت يوم الجمعة 29 ديسمبر بعد صلاة الجمعة مباشرة، فكان من أفتى بأن صلاة الجنازة فرض كفاية، و أن من صلّى عليه جمع من المؤمنين حاضرا (في العاصمة) لا يصح أو ليس ضروريا أن يصلى عليه غائبا (في الولايات و البلديات) فخرج بعض الشباب من المساجد قبل صلاة الجنازة فأشاع المرجفون في المدينة هذه الدعاية ليدشنوا بها عهدا جديدا من الصراع المفتعل بين الإسلاميين و القيادة السياسية الجديدة، و هو ما حدث فعلا.

فبعد المدة الدستورية لنيابة رئيس البرلمان (السيد رابح بيطاط) الذي خلف رئيس الجمهورية طبقا لنص الدستور، و بعد الصراع بين «الأوزان الثقيلة» على سدة الحكم، شطب العسكريون جميع حسابات السياسيين و الدبلوماسيين و جاؤوا بالعقيد الشاذلي بن جديد –رئيسا مؤقتا– إلى كرسي الرئاسة فامتدت مهمته المؤقتة زهاء 13 عاما كاد أن يفرغ فيها من تصفية جميع خصومه لولا أن عاجلته أحداث 05 أكتوبر 1988 التي فرضتها الأطراف المتصارعة لتجعل منها مخلب قط تصفي به حسابات «المرحلة البومدينية» لكن السحر إنقلب على الساحر عندما تحول «مخلب القط» إلى رأس حربة ثقبت السفينة التي كان يركبها جميع الجزائريين لتغرق أهلها و تفرض على جميع الجزائريين سياسة الغطس تحت أمواج عاتية لا مخرج لأحد منها إلا من بعد أن تمتلئ البطون بأجاج اليمّ أو يتداركنا الله جميعا برحمته.. أو تدخل الجزائر في عهد جديد ! !

يوم أن تسلم العقيد بن جديد زمام الأمور و أقسم اليمين الدستورية وجد كثيرا من كبار حاشية بومدين يحزمون أمتعتهم و يغادرون الجزائر بعد أن بكوا الفقيد بدموع حرّى و بكلمات من العمق في موكب جنائزي مهيب ألقى فيه عبد العزيز بتفليقة (وزير الخارجية) كلمة تأبين مازالت ترن في أذان كثير من الجزائريين إلى اليوم!!

الشاذلي بن جديد –كما يصفه المقربون منه– رجل يحب نفسه، و يقضي شؤونه بحذر و يصفي أعداءه في صمت عنوانه «أحيل إلى مهام أخرى!»، لذلك فتح عهده بخط سياسي يشبه الخط «الساداتي» الذي خلص المصريين من «ثورة» عبد الناصر بإسم «حرب رمضان» و معركة العبور، لغسل عار النكسة التي حدثت للعرب سنة 1967، ثم سنة 1969، فكما نقض السادات عرى ثورة الضباط الأحرار (و هو منهم) عروة عروة نقض بن جديد الإشتراكية عروة عروة، و كما تحرك السادات محولا سياسة مصر 180 درجة كاملة

باتجاه أمريكا و مخرجًا مصر من «الساحة الحمراء» لتدخل «البيت الأبيض» تحت الهتافات و التصفيق الجماهيري العارم الذي كان يلهب عواطف الجماهير أيام عبد الناصر فعل بن جديد حذو الفعل بالفعل.

في زحمة الحماس و الهتاف و التصفيق حول أنور السادات مصر من موسكو إلى واشنطن و من ثورة يوليو إلى ثورة أكتوبر بعد معركة العبور.

فكذلك و على نفس الخطى سار بن جديد، و هو يهدم كل الأسوار التي بنتها إشتراكية بومدين سورا من بعد سور تحت شعار «المراجعة لا التراجع» حتى لم يبق للبومدينية إلاّ الإسم، بمعنى أنه كان يشطب معالم «ثورات» بومدين، ثورة بعد ثورة، و إنجازا بعد إنجاز، و مشروعا بعد مشروع و كان يؤكد بإستمرار أن المراجعة لا تعني التراجع و أن إشتراكيتنا ليست مستوردة فهي من وحي فلسفتنا و هي «إشتراكية جزائرية»... و هكذا نجح بن جديد في إحداث تصدّع عميق في بنية حزب جبهة التحرير الوطني (الحزب الوحيد في البلاد أنذاك) و أوجد شرخا مخيفا بين صفوفه -أثناء المؤتمر الإستثنائي سنة 1980- بميلاد الجناح الإصلاحي في مواجهة كتلة المتشددين، و ظهر واضحا أن البون شاسع بين شعارات الحزب و ممارسة السلطة الحاكمة باسم الحرب، خاصة بعد جويلية 1982 (الذكرى العشرون للإستقلال).

في هذا المؤتمر جاهر الإصلاحيون بنواياهم و رفعوا علنا شعار «المراجعة لا التراجع»، و داخل القاعة البيضاوية -أين جرت وقائع المؤتمر- تم ذبح البومدينية و سلخها بإحداث أربع ثغرات في جدار جبهة التحرير الوطني تحت سمع لجنته المركزية و بصر أوزانه الثقيلة، هذه الثغرات الأربع هي التي أسقطت حسابات الجناح المتشدد في الماء و فتحت الباب واسعا أمام الإنتهازية المقننة التي كانت تترقب الوقت المناسب، فقد تم في ذلك المؤتمر :

- التراجع عن المبادئ «الثورية» و عزل الحزب عن قواعده و إطلاق سراح أعدائه و منافسيه.
- تفتيت القوى الحية فيه بعزله عن منظماته الجماهيرية (النساء، و الشبيبة).
- ميلاد صحف نظامية جديدة بدأت تكشف بعض ممارسات الحزب، و ميلاد المعارضة السرية بشكل بدأ يعلن عن نفسه في الداخل و عبر قنوات المعارضة المنفية (آيت أحمد، بن بللة).

– إنفتاح النظام على أشكال ليبرالية عملية جسّدتها مظاهر الثراء الفاحش لبعض كبار المسؤولين في الحزب و الدولة، حتى تحدثت الكواليس عن «طائرة الرئيس» و قصور بارونات الجبهة... و المحيّر حقا هو أن هذا الإنحراف عن «البومدينية» شارك فيه أعضاء بارزون في جبهة التحرير، ثم تخلوا بعد ذلك عن مواقفهم و أخذوا يتحدثون –من وراء البحر– عن مؤامرة تحاك في الجزائر «على الخط الثوري في حزب جبهة التحرير»!!؟

بل إن عضوا بارزا في هذا الحزب العتيد أكد بالحرف الواحد : «أن النظام المنبثق عن المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير هو المسؤول عن تعبيد الطريق لتصفية ما تبقى من الثورة الجزائرية، و ذلك تم بأساليب شتى : كالتبذير الفاحش للثروة، و فتح الأبواب على مصاريعها أمام كوادر «حزب فرنسا».

ثم يتابع قوله بالتأكيد على أنه قد حدث تخطيط ماكر جعل «تزامن الإعتداء على مكاسب الثورة و اغتيال الثورات الثلاث (الزراعية، الثقافية، الصناعية) باسم الدفاع عن روح ثورة نوفمبر، أمرا مبيّتا لضرب الثورة بالثورة...» و يحتج هذا العنصر البارز في جبهة التحرير على أن «الإبقاء على فكرة التطهير حبرا على ورق منذ 1964 سبب خطير في هدم أسس الثورة، لأنه –في رأيه دائما– أن «الإطارات المشبعة بالفكر الإستعماري ظلت مسيطرة على معظم المناصب الأساسية في الأجهزة التنفيذية، و ظلت البرامج التربوية بكل أنواعها هي نفس البرامج الإستعمارية تقريبا، إذ بقيت خالية من الروح الوطنية، و لا صلة لها بإيديولوجية الثورة...».

وبكلمة مختصرة و مركزة و مفيدة نسجل من مجمل أدبيات «الفكر الثوري» هذه الخلاصات التي تعفينا من جهد البحث الطويل في أرشيف سقوط البومدينية و صعود نجم الشاذلية بين سنوات 79–1988.

فكيف وضعت البومدينية –بجرة قلم– في أرشيف التاريخ؟

يمكن تلخيص جذور الصراع بين البومدينية و الشاذلية في نفس منظور الصراع بين «الناصرية» و الساداتية مع فارق غياب البعد اليهودي في الصراع الجزائري و ذلك في العناصر التالية :

1- المؤسسة كانت رجلا :

الميثاق الرسمي الذي عرض على الإستفتاء الشعبي و صوّت عليه أكثر الجزائريين كان ميثاق سنة 1976، و هو «الوثيقة» الملغومة التي دست بداخلها «قشرة الموز» التي إنزلقت عليها كل من جبهة التحرير و التيارات الإسلامية ليفسح المجال واسعا و عريضا أمام طلائع «البروليتاريا».

- فأما حزب جبهة التحرير فقد وجد نفسه في منطقة التسلل عندما نصّت هذه الوثيقة على أنه «لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يحل الحزب محل الأجهزة الإدارية، لأن ذلك يؤدي إلى تمييع المسؤولية على مستوى الإدارة، كما يؤدي إلى الإنحراف فيما يتعلق بفهم دور الحزب الذي هو قبل كل شيء، سياسي و ليس إداريا».

هذه الفقرة هي التي هيأت الأجواء لإبتلاع إداري مقصود جعل مناضلي حزب جبهة التحرير يملكون و لا يحكمون إلاّ في شكل إنتداب كان يتم باسم توظيف إطارات الحزب في الجهاز التنفيذي، و كان أفراد الحزب يراقبون تسييرا إداريا «بيروقراطيا» متعفنا، و لا يملكون أمامه أية قدرة على تبديله أو إصلاحه، و يعايشون سياسة سحب البساط من تحت أرجلهم بعزلهم إداريا...

و هذا منزلق أول أدى -في النهاية- إلى تهميش الحزب إداريا ثم عزله سياسيا، ثم الإستقالة منه جماعيا، ثم تحميله أخطاء 28 سنة من التسيير العاجز، ثم إسقاطه و اتهام رأسه الكبير (مساعدية) بأن أحداث أكتوبر 88 وقعت من أجله و بسببه!!؟

و هي نظرة لا تخلو من حقيقة و لكنها تفتقر إلى الدقة في تحميل المسؤولية لجهاز كامل و ليس لشخص كان عنصرًا في جهاز !؟.

- و أما التيارات الإسلامية فقد وضعها دستور 1976 أمام الأمر الواقع حينما قرر ان من واجب الشعوب الإسلامية أن «تعزز كفاحها ضد الأمبريالية (أمريكا) و تسلك طريق الإشتراكية (الإتحاد السوفياتي سابقا) بكل حزم..» لأن «الثورة الإشتراكية لتندرج تماما في المنظور التاريخي للإسلام» ! !؟

و إذا تواجه الوطنيون و الإسلاميون خلا الجو للشيوعيين لأن القاعدة الحسابية تقول : إن ضرب الوسطين بالطرفين يجعل المقام موحّدا، و هو ما

حدث فعلا. فقد ظهرت قوة ثالثة بين الإسلاميين و الوطنيين كانت نتاج التفاعل غير المتكافئ بين قوة ممكن لها في الظاهر و قوة مقموعة في الواقع لتجسيد نظرية «الديالكتيك» من موقع الصراع بين البنية التحتية و البنية الفوقية ليتولد النقيض الاخر الذي يحقق التوازن الإستراتيجي من منظور الشيوعية.

فاليساريون في الجزائر كانوا يطرحون و يمارسون البديل التالي :

– تمكين عناصر «أممية» لا تؤمن بوطنية و لا باسلام «فدينها» هو مناهضة الامبريالية «و وطنها» المعسكر الشرقي، و هدفها اجتثاث ما يعرف اليوم «بالثوابت» و تمكينها من مصادر صنع القرار على مستوى الإدارة، و الاعلام، و الثقافة، و الإقتصاد، لتصفي بها حسابات الخصوم، (الإسلاميين و الوطنيين) و هو الوهم الذي لم يستطع دعاة «النخبة» التخلص منه برغم خيبات الأمل التي صفعهم بها الشعب و برغم المساعدات المجانية المقدمة من طرف الإدارة الجزائرية و من ورائها «حزب فرنسا» مثل :

• غلق المدرسة الوطنية لتكوين الاطارات الحزبية (مع مدارس التكوين الجهوية) بالنسبة لجبهة التحرير، و غلق مدارس و معاهد التعليم الأصلي بالنسبة للاسلاميين في عهدين مختلفين.

• عودة «الأقدام السوداء» الى مواقع متقدمة في مناصب حساسة (خاصة بعد زيارة باريس 1983) و الانتقال بالجزائر كلها إلى احضان فرنسا كتمهيد لتحول مرتقب تقذف فيه الكرة قذفا عاليا من موسكو الى واشنطن، و قد صرحت اجهزة النظام رسميا انه «منذ الان فصاعدا اصبحت الاشتراكية على طريقتها الخاصة» اي أن إختيار الشعب (بزعمهم) تحول الى اختيار السلطة في شكل «نظام ابوي» جعل الشعب كله تابعا للسلطة التي تقرر كل شيء نيابة عنه.

و هكذا وقعت الجزائر كلها في تناقض مريع مفاده أن جميع القائمين على شؤون البلاد يتحدثون عن الإشتراكية و ينكلون بمن يعارضهم و لو بالخطاب و لكنهم جميعا يمارسون السلوك الليبرالي بعقلية اشتراكية. أي انهم كانوا يؤممون ممتلكات الناس لصالحهم، و برغم تهديدات هواري بومدين –قبل وفاته– ظلت الإشتراكية مجرد شعار مرفوع في «القرى النموذجية» و المزارع المسيرة ذاتيا، أما في الإدارة العامة و التسيير فقد كان «الإشتراكيون» يكدسون اموال «الثورة» في الداخل و الخارج لحسابهم الخاص و يتحدثون عن الصناعة المصنعة... حتى جاء بن جديد.

ثما جاء بن جديد وضع خطته «البراغماتية» و أحاط نفسه بزمرة من كبار التكنوقراطيين (كأمثال الوزير الأول) ثم مدّ خطا موازيا لهذا الخط هو الخط الديماغوجي (من أمثال كبير جبهة التحرير) و أطلق الحبل على الغارب للبقية ليثبت كل طرف وجوده بحجمه الحقيقي في صراع غير معلن كان الوقت يزداد كل يوم ضياعًا في هذا الصراع بين مصالح التكنوقراطيين و مصالح الديماغوجيين.

و بين «براغماتية» بن جديد، و «تكنوقراطية» الوزير الأول، و «ديماغوجية» كبير جبهة التحرير عرف الشعب الجزائري مرحلة من سياسة «الوضوح الغامض» أدّت إلى إستقالات فردية تلتها إستقالات جماعية من صفوف جبهة التحرير، دشنها رئيس البرلمان (رابح بيطاط) بتركه منصبه في المجلس الشعبي الوطني ثم تلاه أخرون تباعا (قاصدي مرباح، عبد الحميد إبراهيمي، الجيش الوطني الشعبي، الشاذلي بن جديد... من اللجنة المركزية) كان ذلك في وقت متأخر نسبيا، لكن الواضح -من كل هذه الملابسات- أن هناك صراعا مخيفا تقف وراءه قوى خفية و تدفع به إلى قمة التأزم، بعضه له مبرراته و البعض الآخر تكتّمت عليه الكواليس، لكن من خلال القرائن يتضح أن الصراع كان وراءه ضغط متعاكس على شخصية الرئيس لأسباب ثلاثة كانت واضحة للعيان هي :

- الإنتشار المخيف للصحوة الإسلامية على حساب الفكر الثوري المتراجع، و هو ما لم يسترح له دعاة بعث «البومدينية».

- الإستغلال الواضح للمساجد لصالح فئة وحيدة ضد بقية الكتل و ميلاد الجامعة الإسلامية و تداعيات مؤتمرات الفكر الإسلامي.

- سكوت النظام عن تحرشات «شيوخ» الدعوة إلى غاية تجمّع الجامعة المركزية (20 نوفمبر 1981) و تحول ملتقيات الفكر الإسلامي عن مسارها التاريخي التقليدي في عهد الوزير مولود ايت بلقاسم (وزير الشؤون الدينية) إلى مسار حضاري يخدم الصحوة الإسلامية (في عهد الوزير عبد الرحمن شيبان).

الرئيس بن جديد كان يمارس على الجميع سياسة الحبل على الغارب في انتظار بروز الكتلة الأقوى التي سيعمل على محاولة إستخدامها لكسر كل الكتل الصغرى، و إعلان التحول الجذري إلى الضفة الأخرى كونه كان يتحرك -بما خول له الدستور من صلاحيات- في دائرة واسعة جدا جعلت منه المؤسسة

الوحيدة –بعد مؤسسة الجيش– التي لها الحق في إدارة شؤون البلاد بغير رقيب و لا حسيب!!؟

و حتى لا نسبق الاحداث تجدر الإشارة إلى جذور الصراع الاساسية التي أعلنت عن نفسها بين وفاة بومدين و احداث أكتوبر 88، و التي نعتقد ان الكشف عن جزء منها على الأقل أمر اساسي لفهم حقيقة ما يجري في هذه البلاد فإن النتائج لا تفهم إلا بمقدماتها الحقيقية و جذورها التاريخية.

فكيف أدارت «الشاذلية» دفة الصراع الخفي قبل سقوطها في قبضة العسكر؟! و هل كانت السنوات الـ13 التي ساد فيها حكم الشاذلية «عشرية سوداء» كما سماها البعض؟ ام ان الصراع الداخلي فرض على بعض «الجهات» عمى الألوان فأصبحت لا ترى إلا الاسود و الأبيض؟!

2– بن جديد.. و سياسة الحبل على الغارب :

يمكن القول –بغير تحفظ– ان العالم الإسلامي قد شهد سلسلة من الهزات العنيفة طولا و عرضا و عمقا أثرت في مسار الأحداث جذريا بين سنوات 1967–1987، هذه العشرينية التي يمكن ان نطلق عليها عشرينية «انتباه العملاق».

كان الإسلام مغيّبا تماما و كان المسلمون نائمين خلال القرن 19 الميلادي و بداية القرن العشرين، لأسباب أكثرها ذاتي (داخلي) و بعضها موضوعي (خارجي). و قد إستطاع الدعاة و المصلحون الكبار من أمثال ابن عبد الوهاب، و الأفغاني، و محمد عبده، و رشيد رضا، و الطاهر بن عاشور، و ابن باديس، و المهدي، و السنوسي، والبنا، و علي جناح، و المودودي، و النورسي، و الخميني... و أضرابهم ممن تتلمذوا على أيديهم و شكلوا حركات إسلامية واسعة الإنتشار، إستطاع هؤلاء المصلحون و أمثالهم وخز الجسد المخدّر ليفيق من تخديره الطويل، و يأخذ في الحركة غير الواعية في البداية، ثم يتخبط، ثم يصرخ، ثم يفتح عينيه و يتأمل العالم من حوله في مرحلة أساسية لاكتشاف الذات محليا، و إقليميا، و عالميا، ثم يقوم هذا العملاق ليبدأ الصراع.

فترة حكم بن جديد في الجزائر عاصرت مرحلة «تخبُّط» الجسد الإسلامي المخدّر، و هي المرحلة الرابطة بين اللاوعي و الصراخ، و لم يكن بن جديد مهتما كثيرا بتخبطات الجسد الإسلامي في العالم كله، كما لم يكتشف خطورة ما

بعد التخبط إلاّ بعد فوات الأوان و لكي يدرك القارئ ما أقصده من خلال هـذه المحاولة أضع بين يديه بعض الوقائع الهامة التي تؤكد صحة ما أرمـي إليـه، و تحسر النقاب عن الوجه الآخر للصراع في الجزائر :

أ) **ميلاد الفكر التكفيري** : بين سنوات 67-87 شهدت الأنظمـة العربيـة كلّها تقريبا أشكالا من المواجهة الإسلامية كانت تطالب بإطلاق سراح الإسـلام، من «قفص الإتهام» الذي كان فيه الإسلام كله «تهمة» تحتاج إلى تبرئة و إلـى دفاع داخل المحكمة العالمية شرقا و غربا و في محاكم محلية في كـل البـلاد العربية و الإسلامية تقريبا تحت مسمى «أمن الدولة».

و في تقديري كان النظام المصري هو الذي دشن عهد «الصدام الدمـوي» بين السلطة و المعارضة الإسلامية بوضع أعناق بعض علماء الإسلام و دعـاة الأمة على المقاصل، و تعليق جثثهم على أعواد المشانق (سيد قطب، عبد القـادر عودة، فرغلي... الخ) ليتفجر الصراع علنا بين الإسلاميين و السلطة في العـالم العربي كله تقريبا، و تكون أبشع نتائجه شلّ طاقات واسعة من الأمـة و تبديـد أموال هائلة و تضييع أوقات ثمينة كان يمكن إستثمارها إيجابيا بعيدًا عن الفكـر التصادمي بالإعتقالات و السجون و المطاردات الظالمة التي ترتبت عنـها ردود فعل سلبية كان أهونها ترك الأوطان و الهجرة الجماعية إلى أوربا، و أمريكـا، ثم التحريض على «الثورة» على الواقع برمته، و كان رد الفعل الطبيعي ميـلاد «الفكر التكفيري» تحت أقبية السجون و تحت سياط التعذيب!!؟

كان لهذا المولود المقهور داخل السجن شأن خطير بعد خروجه من رحـم الأحداث مشوّها، فقد تحول إلى فكر يروّج له أصحابه سرا ثـم وجـد أرضـا خصبة في عالم الشباب التائه فأمرع فيها و صار «عقيدة» يروج لها أصحابـها و يدافعون عنها و يجدون لها من المبررات الواقعية ما يقنعـون بـه عنـاصر كثيرة تحت ضغط الواقع العربي المتردي، و كان مـن ثمـار هـذا المولـود غير الشرعي للإسلام و للدعوة الإسلامية -و الذي كان لـه أصـل تـاريخي معروف- تحوّل الدعوة الإسلامية من «الحُسنى» إلـى «الخُشـنى» و سـقوط ضحايا كثيرين تحت رصاص المواجهة مـن الطرفيـن فـي منـازلات شـدّ الفعل و رد الفعل المضاد الذي مسّ رؤوسا كبـيرة يذكـر التـاريخ المصـري من بينهم الرئيس أنور السادات «في يوم زينته» على حـدّ قـول قاتلـه أمـام كاميرات العالم و تحت حراسة مشددة يوم 06 أكتوبر 1981 فـي عاصمـة أم الدنيا (مصر).

و من يومها إندلعت الأحداث في أكثر من بقعة من العالم العربي و الإسلامي كله.

ب) **التخبط الإسلامي** : و كأمثلة على التخبط الإسلامي العالمي أعني تلك الإنتفاضات الشعبية أو حتى الفردية التي كانت تتم هنا و هناك باسم الإسلام، نذكر من بينها أخبار إنتصارات «الثورة الإسلامية» بإيران سنة 79، و الإعتداء على الحرم المكي عام 79 أيضا في محاولة يائسة و مضطربة تحت مسمى «رد الحكم إلى عهد الخلافة»، و الإنتفاضات الشعبية العارمة في تونس سنوات 78-81، و حركة الجهاد المسلح في سوريا سنة 80، و في المغرب سنة 81-84، و في السودان 84-86، وفي أفغانستان 75-87،،، وفي نقاط توتر كثيرة من العالم العربي و الإسلامي، و في الجزائر سنوات 80،85، 86، 1988... حيث تحول التخبط إلى صراخ ثم إلى مطالبة بالإرث!!؟

بعض الدارسين يرجعون أسباب هذه الإنتفاضات إلى سبب مركزي و هو إنهيار أسعار النفط بين سنوات 82-1985 من 34 دولار إلى 09 دولارات (أحيانا)، و هو سبب مؤثر دون شك في تماسك البنية السياسية للنظم العربية التي تقوم القوة الإقتصادية فيها على قاعدة الضخ النفطي أساسا لدى كثير من الدول العربية، و هو سبب جوهري لكنه ليس السبب الوحيد، فهناك سبب اخر أكثر تأثيرا و فعالية و هو إنهيار الإيديولوجيات و ظهور ما يعرف ظلما بـ«الإسلام السياسي».

فخلال تسع سنوات فقط (79-1987) إنكشفت العورات المخففة ثم المغلظة لدى المعسكر الإشتراكي و وقف الإتحاد السوفياتي عاري الجسد أمام مد جارف لمرحلة التخبط الحضاري لكيان الصحوة الإسلامية عالميا، و وجد المعسكر الإشتراكي نفسه عاجزا عن حماية نفسه ناهيك عن مدّ يد العون لحلفائه الطبيعيين (كالجزائر مثلا)، لاسيما أنه ورّط نفسه في حرب قذرة و خاسرة -بجميع المقاييس- في بلاد الأفغان لحماية بعض مصالحه في المنطقة التي بدأت تغزوها أمريكا من بوابتي باكستان (في عهد ضياء الحق) و العربية السعودية بنية إيقاف الغزو الإيراني «الشيعي» (في عهد الخميني) لمنع عودة «الخلافة الفاطمية» بعدما كشفت الثورة الإسلامية في إيران عن نيتها في «تصدير الثورة إلى كل المستضعفين في العالم لكسر غطرسة الإستكبار العالمي» و هو ما دفع بجهات عربية و أمريكية إلى وضع «المتراس» العراقي أمام «الزحف المليوني» الإيراني بإعلان الحرب ضد «المجوس» بإسم إعادة

رسم الحدود بين البلدين و إعادة فتح ملف كان قد أغلقه هواري بومدين بين الشاه و حاكم العراق سنة 1975.

كان هذا من جهة، و من جهة أخرى كانت دول إسلامية كثيرة (و خليجية على وجه الخصوص) تسعى لإيقاف الغزو السوفياتي (الشيوعي) للبلاد الإسلامية خاصة بعد غزو السوفيات لأفغانستان و إقترابها من خط التماس مع الدول العربية قبل وصول «غورباتشوف» إلى سدة الحكم.

كان العالم كله يمر بمرحلة مخاض عسير، و يبشر بميلاد جديد لنظام ما بعد الحرب الباردة، أما العالم العربي فظل يراوح مكانه (بإستثناء بعض دول مجلس التعاون الخليجي)، و ظلت أنماط تسييره قائمة على العقلية الإستهلاكية التي من مظاهرها الواضحة في العالم العربي كله تقريبا :

- الإعتماد على واردات النفط كمصدر أساسي للدخل القومي (بالنسبة للدول النفطية).

- التبعية الإقتصادية و الفنية (التقنية) للشركات الأجنبية مما مهد الطريق أمام الإستعمار الثقافي و الغزو الفكري و اللغوي...

- تهريب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج (أوروبا، و أمريكا) ليزداد الشعب فقرا و تخلفا و يفقد ثقته في حكامه و يبدأ مسلسل المؤامرات الداخلية.

- الهروب إلى الحلول السهلة (المديونية الخارجية و الجدولة ثم إعادة الجدولة) لرهن مستقبل الأجيال لنصف قرن مقبل.

- التعامل مع الظواهر الإجتماعية بعقلية «نيرون» أو بسياسة «شاوشيسكو»... إستخفافا بحق الشعوب في تقرير مصيرها بإرادتها الذاتية.

كانت النتيجة الطبيعية لسياسة الحبل على الغارب في الجزائر هي تفاقم المشكلات الإجتماعية، و الإقتصادية، و احتقان الواقع السياسي، و ميلاد العنف المتبادل، و الدخول في مرحلة خطيرة من سياسة «ليّ الذراع» التي أفضت إلى أسلوب حبس الأنفاس و كسر المفاصل و التوقيع بالدم في مرحلة تالية، و هو

ما وجدت السلطة نفسها عاجزة تلقاءه عن الإستمرار في سياسة اللامبالاة، فكشفت عن حقيقتها لتدخل مرحلة من العلاقات السوداء مع المواطنين الذين عجزت عن إطعامهم من جوع و عن تأمينهم من خوف في حين كانت تنفق ملايير الدولارات على الحفلات الماجنة و الليالي الراقصة، و يؤتى مثلا في شهر رمضان المعظم سنة 1987 بالمطربة الأردنية سميرة توفيق لتستفز عواطف الجماهير بأغاني «يالله صبُّواها القهوة و زيدوها هيل...» في الوقت الذي لم تكن في أسواق الجزائر قهوة و لا «هيل» !؟!

بل إنه في عيد الشرطة سنة 1984 وضعت طائرة خصوصية تحت تصرف فرقة «الفن السحري» الإنجليزية، و حضر رجال الشرطة -في عيد الشرطة- الحفل الساهر و غنت الفرقة الإنجليزية بالإنجليزية و لم يفهم أكثرهم ما قاله «المادجايشن» !؟ ! و هي أمثلة قليلة من كثير..

هذه المظاهر الإستفزازية رافقتها و تزامنت معها ظواهر السطو و الإحتيال على أموال الشعب، لتجعل جذور الصراع في الجزائر تطفو على السطح، و تقذف بأحقاد تاريخية كثيرة كانت مخبوءة إلى الواجهة، و تفتح الباب واسعا أمام «تصفيات حساب» عمرها أزيد من 40 عاما (1952-1992) تتنازعها أطراف كثيرة كانت متصارعة قبل الثورة (1954) فلما إندلعت الثورة تجمدت هذه الصراعات الداخلية و أملى الواجب الوطني تأجيلها إلى ما بعد الإستقلال.

فلما بزغت شمس الإستقلال أخذ الصراع الخفي وجهة أخرى.

3- عقبات في طريق بن جديد :

السنوات الثلاث عشر (1979-1992) التي أمضاها بن جديد رئيسا للجزائر، لم تكن سنوات رخاء شائع كما لم تكن سنوات شدة عضوض، و من وجهة نظري لم تكن فترة بن جديد «عشرية سوداء» كما سمتها صحافتنا الوطنية، فقد كانت رياح التغيير أقوى من الأشرعة التي نشرها بن جديد، و كان يجري في الكواليس ما لا علم «لسيادة الرئيس» به، و كان الموقف من الزحف الإسلامي هو الحرج الكبير الذي جعل بن جديد طول فترة حكمه يراوح بين ضغط اليسار عليه لقمع الإسلاميين و ثقل التوجه العام للمسار الجماهيري في الجزائر كلها نحو «العاطفة الإسلامية» التي كان يغذيها شيوخ المساجد و تذكي نارها نماذج الإنتصارات «الثورية» للصحوة الإسلامية في نقاط كثيرة ساخنة من العالم الإسلامي و التي كانت أخبارها تتردد في كل مكان.

لم تكن فترة بن جديد سهلة كما يتصورها البعض، فقد كان الرجل واقعا بين مطرقة «البومدينية» الضاغطة و سندان المد الإسلامي المتنامي من جهة، و بين إنتهازية الطابور الخامس و ديماغوجية المحافظين في جبهة التحرير، و تآمر «حزب فرنسا» من جهة ثانية، ثم بين «بيروقراطية» الإدارة و مظاهر التبذير الفاحش من جهة ثالثة...

و هناك ضغوط أخرى لا أذكرها رابعة و خامسة و سادسة... داخلية و خارجية جعلت الرئيس يقدّم إستقالته أكثر من مرة فلا يقبلها منه أحد لأن كثيرا من جماعات المصالح كان يهمها بقاء بن جديد في سدّة الحكم، ذلك أن سياسة الحبل على الغارب كانت غطاء لكثير من الصائدين في الماء العكر.

و أمام هذا الإنسداد كان بن جديد أحيانا يلجأ إلى سياسة «شمشوم الجبار» القائمة على مقالته الشهيرة : «عليّ و على أعدائي يا رب» و ذلك ما ترجمته آخر فقرة من خطابه ليلة 20 سبتمبر 88 عندما ختم خطابه الناري ببيت من الشعر للشاعر المصري إبراهيم ناجي في قصيدته «الأطلال» :

أعطني حريتي أطلق يديًا
إنني أعطيت ما استبقيت شيًا

لقد كان الرجل صادقا في هذه المقالة، و كان مدركا تماما أنه إستنفد جميع الوسائل و الطرق لترميم البناء المتصدع لكن عبثا كان يحاول، فالبناء السياسي الذي أقامه كان بحاجة إلى هدم و إعادة بناء، و كل الجزائريين أصبحوا يطالبون بالتغيير الجذري (العميق و الواسع) في بنية النظام برمته، و بن جديد كان يدرك هذه الحقيقة، ليس فقط من سنة 87 و لكن منذ سنواته الأولى التي تولى فيها إدارة مقاليد الحكم في الجزائر.

لم يمض على جلوسه أقل من عام حتى بدأ «عرش الجمهورية» يهتز من تحته، ذلك أن كرسي هواري بومدين كان ملغما، و كانت الحقول الثقافية و الفكرية (و الإيديولوجية) و الإقتصادية في الجزائر كلها مزروعة بالألغام، و كان على «سيادة الرئيس» أن يدرك –قبل تأديته اليمين الدستورية– أن الذين جاؤوا به إلى سدة الحكم بعد هواري بومدين كانوا ينظرون إليه نظرة الوزان إلى معايير الأوزان، و لأنه إذ تساوت الكفتان بالأوزان الثقيلة فإن «الكيلو»

يرجّح الكفة الرابحة لتخسر الكفة الأخرى، لكن الذي فعله بن جديد -بعد أن ترجحت به كفة الصراع بين الأجنحة- هو تطهير الميزان من الأوزان الثقيلة لتزحف إلى الكفتين عيارات أخرى تتراوح أثقالها السياسية و العسكرية بين الريشة و الذبابة، و حينما تزاحمت المعايير على كفتي الميزان أنزل بن جديد ليؤتى بوزن تاريخي أثقل هو الزعيم محمد بوضياف الذي حكم الجزائر 166 يوما فقط كانت كلها دامية.

هذا التحليل البسيط لمعادلة الصراع في الجزائر سوف يصبح تحليلا علميا صحيحا عندما نستعرض أهم العقبات التي وقفت في طريق بن جديد و دفعت بأطراف الصراع إلى عمق المعركة بعد محاولات كثيرة للإصلاحات ثم إصلاح الإصلاحات خلال 13 عاما سميت ظلما بالعشرية السوداء، و هي التي أنجبت 63 حزبا سياسيا، 59 منها كان تحت عباءة «العشرية السوداء» و هي التي ولدت أزيد من 200 عنوان صحيفة (يومية و أسبوعية) أكثر المشتغلين فيها من الهواة و المحترفين كانوا مرتزقة على طاولة العشرية السوداء، و هي التي تفجر من رحمها دستور فبراير 1989 الذي كشف الغطاء عن حقيقة ما كان يجري في كواليس النظام و سراديب المعارضة السرية...

و لعل أفضل كلمة معبرة سمعتها في المجال السياسي الذي يقارن بين الفترة البومدينية و الفترة الشاذلية هي تلك الكلمة التي قالها السيد سليمان عميرات (زعيم أمديارا) في مقابلة تلفزيونية و هو يعلق على الواقع الجزائري بين عهدين فقال : «كان سي بومدين يقول للشعب : كل من يتكلم أضعه في السجن.. فسكتنا.. فجاء سي الشاذلي ليقول للشعب : كل من لا يتكلم أضعه في السجن فها نحن نتكلم!!؟»

و إذ عدنا إلى قراءة أرشيف هذه العشرية بموضوعية و تجرد، فإن الخلاصة التي نصل إليها -بعد القراءات المتأنية- هي أن الشاذلي بن جديد قد أعطى هامشا أوسع ممّا أعطى جميع رؤساء العرب لشعوبهم للتحرك و المناورة السياسية، و فسح المجال واسعا أمام الجميع بغير إستثناء، و كشف غطاء الساحة الإيديولوجية، و عمل -في المجال السياسي- على تحقيق مبدإ تكافؤ الفرص بين اليساريين و الإسلاميين و الوطنيين و الإنتهازيين... و جذب عتبة الخط الأحمر إلى أقصى حد ممكن لتتسع مساحة النشاط العام أمام الجميع، حتى لم يبق وراء الخط الأحمر إلا ثلاثة أشياء عدها بن جديد من «المقدسات» كرموز للجمهورية، و هي :

- **مؤسسة الرئاسة** : و هي «الطوطم» المقدس الذي يختفي كل من يقترب منه و يكتب إسمه في عداد المفقودين (من كريم بلقاسم إلى شعباني، و من مصطفى بويعلي إلى عباسي مدني).

- **مؤسسة الجيش** : و هي «الطابو» الذي يعدّ كل إقتراب منه تدنيسا للمقدس، و محاولة مكتوبا عليها الفشل و الخيبة و الزوال.

- **مؤسسة التلفزيون** : و هي تشبه القلعة التي يسكنها «الغول» الذي تروي عنه الأساطير القديمة بأنه يسمح بالدخول إليها و لكن الخروج بعد الدخول غير مضمون، لأن «الغول» يغمض عينيه و لكنه لا ينام..

بعض المجازفين إقتربوا من الخطوط الحمراء و دقوا باب «الغول» و طمعوا في «الطوطم» و أساؤوا الأدب مع «الطابو» فكان المصير دمويا فاق حدود كل تصور، و أفسد حسابات الإسلاميين، و الوطنيين، و اليساريين، في الداخل كما سفّه أحلام المتآمرين في الخارج.

الفصل الثالث
مراجعات تاريخية

لم يستطع بن جديد إدارة الصراع لمدة طويلة، ذلك أن جذور الصراع في الجزائر ترجع إلى «بذرة» أولى زرعها الإستدمار الفرنسي عشية دخوله الجزائر يوم 05 جويلية 1830، عندما شكك في إسلام الجزائريين و في «عروبتهم» فالخطاب الذي وجهه حاكم فرنسا ثلاثة أيام فقط قبل الغزو إلى القنصل الفرنسي بتونس ليوزع منه 400 نسخة مصورة على النقاط الحساسة في المغرب العربي (الإسلامي) كان خطابا يحمل في طياته بذور ناسفة للإسلام و العروبة و لكل ما يتصل بـ«الشخصية الإسلامية» في الجزائر.

كان هذا الخطاب يحمل العبارات التالية :

أ) إلى «الكولوغلي» أبناء الأتراك و العرب المقاومين في إقليم الجزائر :
إننا نحن أصدقاؤكم الفرنسيين نتوجه الآن نحو مدينة الجزائر، إننا ذاهبون لكي نطرد الأتراك من هناك، إن الأتراك هم أعداؤكم و طغاتكم الذين يتجبرون عليكم، و يضطهدونكم، و الذين يسرقون أملاككم و إنتاج أرضكم، و الذين يهددون حياتكم بإستمرار... إننا لن نأخذ المدينة منهم لكي نكون سادة عليها، إننا نقسم على ذلك بدمائنا، و إذا إنضممتم إلينا، و إذا برهنتم على أنكم جديرون بحمايتها فسيكون الحكم بين أيديكم كما كان في السابق و ستكونون سادة مستقلين على وطنكم...

ب) إن الفرنسيين سيعاملونكم كما عاملوا المصريين إخوانكم الأعزاء الذين لم يفتأوا يفكرون فينا و يتأسفون على فراقنا طوال الثلاثين سنة الماضية، منذ خروجنا من مصر و الذين ما يزالون يرسلون أبناءهم إلى فرنسا ليتعلموا القراءة و الكتابة.

ج) إن الفرنسيين لكم، و سيظلون أصدقاءكم المخلصين... فتعالوا إلينا و سنكون مسرورين بكم، و سيكون ذلك فرصة لكم... و هكذا يحل السلام بينكم و بيننا لمصلحتكم و مصلحتنا... أ.هـ.

و بهذا نفهم أن «الزرّيعة» الأولى -كما يقول الجزائريون- أي ما بذر للصراع في الجزائر كانت ثلاثية الأخلاط، و كانت فرنسا -من خلال هذا

البيان- قد حددت أهدافها بوضوح و دقة في ثلاث مسائل هي جوهر الصراع في الجزائر اليوم، و هي نفسها العقبات التي إعترضت طريق بن جديد كما إعترضت طريق بومدين من قبله :

- القبليّة المنتنة :

بإثارة النعرات بين السكان الجزائريين (الأتراك، و العرب، و قبائل البربر أبناء مازيغ، و التوارق، و العائدين من بلاد الأندلس... و سواهم) و هو التحريض الرخيص الذي جاء في نداء الرئيس الفرنسي «دي بولينياك» يوم 25 جوان 1830 قبل أن تنطلق الـ600 مركب من ميناء «تولون» بإتجاه مرسى سيدي فرج تحت قيادة الأميرال «دوبيري» و بقيادة وزير الحربية «الموسيو دوبرمون» بجيش قوامه 37617 مقاتلا يتقدمهم 16 قسيسا لتنصير الجزائريين كما صرح بذلك الملك شارل العاشر في خطاب له يوم 02 مارس 1830 حيث قال : «إن فرنسا تقصد من وراء تمدين الأفارقة إلى تنصيرهم».

- إغراء «الكرسي» :

و هو ما وعد به قائد الحملة الفرنسية «عرب الجزائر» إذا هم لم يقدموا يد المساعدة لإخوانهم «أتراك الجزائر» بقوله «فلا تنضموا إلى الأتراك الذين هم أعداؤنا و أعداؤكم... و إذا برهنتم على أنكم جديرون لحمايتنا فسيكون الحكم في أيديكم كما كان في السابق»، و الكرسي له بريق، و له دفء، و له إغراء... و يعرف كل من جلس عليه دقيقتين أن القيام عنه و تركه لمتداول آخر دونه قطع الرقاب، لذلك فهم الدماغ المفكر في أوربا كلها بعد «إتفاقية سايكس-بيكو» أن الصراع يشتد أوزاره بين الزعماء الكبار كلما إقتربوا من حافة «الكرسي» فكان الكرسي جذرا من جذور الصراع في الجزائر منذ «مؤتمر الصومام».

- الفرانكو-«ميزيلمان» :

و هي الصورة الأكثر ضغطا و دموية على واقع الفكر الجزائري الذي صبغ بثقافة «فرانكو-مسلمة» في البداية، ثم تحولت -مع الأيام- إلى إسلام «فرانكوفوني» جعل قادة بعض الأحزاب الجزائرية القديمة (من نجم شمال إفريقيا الذي خرج من جبته حزب الشعب إلى أحباب البيان و الحرية...) يفكرون جميعا على نمط واحد و بعقلية واحدة تتفق في الأهداف و تختلف في الوسائل -عدا جمعية العلماء- إلى أن تفجرت الثورة التحريرية ليلة 01 نوفمبر

1954 فغطى دويها كل خلاف و أسكت أزيز رصاصها كل «فلسفة» فلما لاح فجر الإستقلال عاد الجميع إلى القاسم المشترك الأعظم الذي أسسه أمثال بن جلول، و الأخضري، و فرحات عباس (في بداية حياته) و هذا القاسم المشترك الأعظم هو ما لخصه صلاح العقاد يقوله : «إن الجامع بينهم هو تشبعهم بالثقافة الفرنسية، و إيمانهم بضرورة التعاون مع فرنسا» و معنى هذا أن جذور الصراع في الجزائر اليوم يعود أكثرها إلى ماضي هؤلاء الزعماء الذين تلقوا تكوينا مكثفا في «المدرسة الفرنسية» و امتداداتها منذ أن كتب الشيخ حمدان كتابه «المراة» الذي شرّح فيه القضية الجزائرية تشريحا وافيا سنة 1833 فضاع كلامه أدراج الرياح!!؟

فقد ترأس «لجنة المغاربة» التي رفعت شكوى إلى السلطات الفرنسية (بباريس) يوم 06 مارس 1833، ثم كتب الشيخ حمدان نسخة إلى ملك فرنسا (لويس فليب) يشرح له فيها الواقع الجزائري تحت وطأة الإستدمار خلال ثلاث سنوات من القهر...

لكن الصوت الإسلامي لم يكن مسموعا لأن فرنسا دخلت الجزائر لأهداف كثيرة يقف على رأسها جميعا ما قرره وزير الحربية «دوبرمون» عندما خطب في جيشه «المغوار» الذي جاء من وراء البحر «ليعيد أمجاد الغال»، فقال ما ترجمته بالحرف الواحد :
«... لقد جئتم لتعيدوا معنا فتح باب على مصراعيه لتدخل المسيحية إفريقيا، و إننا لكبيرو الأمل أن تعم ديانتنا هذه الربوع قريبا لتعمل من جديد على إزدهار المدنية التي إنطفأ نورها منذ عدة قرون...»،

هذه الأحقاد التاريخية هي التي فرضت علينا عدة مراجعات للكشف عن بذور الصراع و جذوره في الجزائر.

1- المراجعة الأولى :

بذور قديمة : البذور القديمة هي التي أينعت خلال الحربين العالميتين ثم «فرخت» بعد أن «عششت» في عقول كبار زعماء الجزائر، و لم تجد مكانا «تبيض» فيه خلال سنوات الثورة الساخنة فلما جاء ربيع الإستقلال باض كل طائر جزائري مفرزة من البيض بدأت تفرخ في الواقع الثقافي و السياسي غداة بناء الحكومة الوطنية (1962-1965) ثم لما ظهرت الصيصان، و الكتاكيت، لم يكن لأكثرها ريش جزائري..

لقد دُست في محاضننا الوطنية بيوض الأفاعي و العقارب و الجراد..

و هكذا تحولت معركتنا من صراع ضد «الخارج» إلى تآمر على «الداخل» و اختلطت على الزعماء المفاهيم على نحو دفع بالراحل هواري بومدين إلى التصريح بأن «المعركة اليوم هي معركة مفاهيم و التي يجب توضيح كل لبس يشوبها» و لكن الصراع كان خفيا، و كان يخفي وراءه كثيرا من الطلاسم و الأسرار تجعل كل من يفكر في كشفها يختفي من الساحة السياسية في ظروف غامضة (كالعقيد شابو، و القائد أحمد، و أحمد مدغوي...) أو ينسحب دون ضجيج (كحال ما بقي من جماعة 22).

و قد كشف خطاب هواري بومدين بجامعة قسنطينة يوم 22 مارس 1976 عن أجزاء مهمة من هذا الصراع الخفي بلغة دبلوماسية راقية لم يفهما أحد إلا بعد مرور 17 سنة بالضبط على هذا الخطاب التاريخي عندما خرج «البومدينيون» في مسيرة صاخبة بالجزائر العاصمة يوم الإثنين 22 مارس 1993 للتنديد بالإرهاب ثم تحولت المسيرة فجأة -بقدرة قادر أو بقفازة قافز- إلى مسيرة تنديد بالوجود الإسلامي في الجزائر، (و هو ما سوف نكشف عنه في حينه بإذن الله تعالى) غير أن السياق يقتضينا أحيانا أن نسبق الأحداث لنربط «وقائع» الماضي بمظاهر الصراع الدائرة رحاه في الجزائر اليوم ليعلم الناس أن جذور الصراع في الجزائر ليست وليدة أحداث 05 أكتوبر، و لا هي ثمار «العشرية السوداء» كما يحلو «للحمر» وصفها في منابرهم الإعلامية.

هذا التاريخ المثقل بالإنزلاقات هو الذي صنع كرة الثلج العملاقة التي وجدها الشاذلي بن جديد ماثلة أمامه و هو يضع يده اليمنى على المصحف الشريف و يقول بصوت مسموع : «أقسم بالله العلي العظيم أن أحترم الدين الإسلامي و أمجده.. الخ»، فلما جلس على الكرسي وجد أن «الكرسي» الذي أجلسوه عليه أكبر من إمكانياته، و لعله تنكر ما رد به هواري بومدين على أحد الصحافيين الفرنسيين لما سأله يوما هذا السؤال :

- لماذا لا تتخذ لك نائبا يساعدك في شؤون البلاد؟؟
- إبتسم الهواري على عادة ما يفعل وردّ عليه (بالفرنسية) قائلا ما ترجمته : «لقد فهمت قصدك، و لكن إطمئن فإن الجزائريين يقفون أمام «الكرسي» طابورا طويلا فإذا سقط «مسؤول» عوضه الأقرب إليه آليا (أتوماتيكيا) !؟».

و رغم إن بن جديد لم يكن الواقف الأول في الطابور أمام كرسي الرئاسة لكن التزاحم على الكرسي دفع به إلى أن يكون أول الجالسين.

و ما أن جلس حتى واجهته عشرات المعضلات الخطيرة كانت كلها عقبات في طريق إستمرار «البومدينية» و في الوقت نفسه كانت حواجز أمام عملية سحب البساط من تحت أرجل الإشتراكيين لزرع بذور «الشاذلية» كبديل جديد.

لقد نجح بن جديد إلى أبعد حد في قلب طاولة اللعب (و هو لاعب دومينو ماهر) أمام أعين جميع اللاعبين ثم -على عادة ما يفعل لاعبو الدومينو- أعاد خلط الأحجار لتتجمع في يديه جميع «البلاوات» و يترك «اللاز» بين يدي جبهة التحرير و «السيس» بين يدي جبهة الإنقاذ، و يغلق اللعب على جميع الأحزاب في الجزائر بعد أن تأكد أن الجميع يلعب «على رأسه» و أن نهاية اللعبة الديمقراطية سوف لن تكون لصالح البومدينية و لا لصالح الشاذلية، و أن الفكر القومي الإشتراكي الذي وضع أسسه هواري بومدين قد تصدع بنيانه و تساقطت جدرانه أمام المد الإسلامي، و كذلك إنكشفت عورات الشاذلية أمام إنخفاض سعر النفط و تسلل الإنتهازية إلى سدة الحكم و بدأت فتوى «الخروج على الحاكم» تروج منذ أن أعلن مصطفى بويعلي الجهاد على نظام بن جديد و خرج عليه بالسلاح مطالبا بسقوط النظام الوضعي!!؟

كان اللقاح الذي أيقظ جسم النظام الشاذلي المخدّر و استنفر فيه «المضادات الحيوية» هو تجمع الإسلاميين بالجامعة المركزية (بالعاصمة) يوم 12 نوفمبر 1982 بعد مرور ثلاث سنوات فقط على حكم بن جديد... حيث تفطن النظام الشاذلي لأول مرة إلى قوة الإسلاميين و دقة تنظيمهم، و قدرتهم على رد التحدي الذي أشعل فتيلة الطلبة الشيوعيون في كل مكان من جامعة العاصمة، قسنطينة، وهران، عنابة، و تيزي وزو... لما لفظتهم صناديق الإنتخابات الخاصة بانتقاء لجان الأحياء الجامعية التي ورثوها من بقايا اللجان الطلابية التي كانت تنظم خرجات التطوع للثورة الزراعية تحت مسمى(C.V.U) أي لجان التطوع الطلابي، و (C.V.R.A) أي لجان التطوع لصالح الثورة الزراعية، تلك الخرجات التطوعية التي كانت تعرض مسرحيات هابطة تسميها «المسرح الثوري» كان من أبرزها مسرحية تحارب الإسلام علنا تسمى «محمد خذ حقيبتك» ليساري جزائري يدعى كاتب ياسين و هو ما مهد عمليا لتجمع الجامعة و بداية «ثورة» الطلبة على الواقع.

هذا التجمع التاريخي هو الذي حول جذور الصراع في الجزائر من «صراع الأفكار» و المفاهيم، و الإيديولوجيات، و القيم، و اللغات، و اللهجات... إلى صراع حول مناطق النفوذ الذي يقوم على قاعدة التوسع و الإلغاء (فإما أن يكون الإسلاميون وحدهم فلا يكون تبعا لذلك غيرهم و أما أن يكون غيرهم فلا يكون لهم موقع في صناعة القرار)، فما هي حقيقة هذا التجمع؟ و كيف نشأ تيار ثالث؟ هو التيار الإسلامي، الذي حاول بن جديد -في لعبة التوازنات- أن يضرب به التيار اليساري فأكل اليسار، واليمين، و الوسط، ثم أكل بن جديد الذي كان يضع اللمسات الأخيرة لمشروع «التعايش السلمي» بين جميع الجزائريين كونه «رئيس جميع الجزائريين» من جهة، و «أبا للديمقراطية» في العالم العربي و الإسلامي من جهة أخرى كما تناقلت الصحافة ذلك و روجت له حتى صار من البديهيات و المسلمات المعروفة، ثم إنقلبت عليه واصفة إياه برئيس العشرية السوداء.

من الذي مهد لهذا التجمع؟ و هل كان «تجمّعًا» طلابيا أم كان «ثورة» جماهيرية على الواقع أرادت بعض الجهات أن تجرب به أولى طلقاتها التمهيدية بالجامعة المركزية؟؟

أم أن الجزائر بعد عشرين سنة من الإستقلال (62-82) بدأت تنتفض لتستعيد «هويتها» الحقيقية التي مسختها الحلول المستوردة؟؟؟

و الأهم من كل هذا ما هو موقع «التعريب» من هذا التجمّع؟ و ما هو دوره في تكوين جذور أخرى؟

2- المراجعة الثانية :

التعريب يفضح «حزب فرنسا» : الجزائر كانت معدودة في نظر العالم كله دولة إشتراكية (شيوعية) و كان الناس جميعا يعرفون أن نظامها لائكي (علماني) و شعبها يساري، و لسانها فرنسي، و فكرها فرانكوفوني (فرانكوفيل)، و قد ظل هذا الإعتقاد سائدا إلى يوم ظهور «معركة التعريب» التي كان قادتها بمثابة الجواد الأصيل الذي جرّ وراءه عربة الإسلام إلى واقع الناس، و الفضل في بعث معركة التعريب يعود إلى الفصيل الوطني الذي وقف بجرأة و قوة و شجاعة في وجه الزحف التغريبي الذي إنتفش و قويت شوكته بين سنوات 71-79 خاصة أيام مناقشة «قانون الأسرة» لأن الإعتقاد الذي كان سائدا في أدبيات الإشتراكيين اليساريين هو أن «اليمين» العربي الإسلامي كان

ضد الإختيار الإشتراكي، و أنه لا تكسر «رجعية» اليمين (المعرب) إلا «بتقدمية» اليسار (المفرنس).

لذلك أطلق العنان للجناح اليساري فاضطر «الوطنيون» إلى عقد حلف غير موقع مع الإسلاميين الذين كانت نظرتهم إلى الوطنية أوسع، لإشتراكهم في مسألة التعريب التي بدأت «قضية» ثم تحولت إلى «مبدإ» مات من أجله العشرات لما إرتدى أبناء الصحوة الإسلامية القميص الوطني تحت ستار التعريب للتمكين للإسلام من خلال التمكين للغة العربية و هو «اللغز» الذي لم يستطع المشارقة فهمه حتى الآن لتأثرهم بالفكر القومي الذي لا وجود له في الجزائر التي يعرف شعبها أن كل عربي مسلم و لا يمكن أن يتصور جزائري واحد وجودا لعربي غير مسلم، فالإسلام و الوطنية و العربية هي المعادلة ذات المجاهيل الثلاثة التي حولت قطاعا واسعا من الناس في الجزائر إلى صف الصحوة لسبب جوهري هو كره الجزائريين للغة الفرنسية و اعتبارها من مخلفات الإستعمار.

إن فهم حقيقة الصراع في الجزائر بين العربية و الفرنسية فيما يعرف بـ«معركة التعريب» يعد من أهم المفاتيح التاريخية (المنهجية) لفهم خلفيات الصراع في الجزائر، و لك أن تتصور شعبا ظل يرزح تحت نير الإستدمار 132 سنة مورست عليه خلالها كل أشكال المسخ و التنويب و الإندماج و «الفرنسة» ثم يخرج بعد هذا الزمن الطويل و هو لا يزال على صلة بإسلامه و بعروبته، بل و حتى بإنتمائه إلى أمة إسلامية ذات إمتداد عالمي واسع ليس أمرا هينا و لا هي «ضربة حظ»، و إنما هذا يعد من أعظم ما ينبغي أن يحفظه التاريخ الحديث في عمق ذاكرته لاسيما إذا تحدث الناس عن «صراع الهوية»، أو عن دور اللغة في حفظ كيان الشعوب.

لا نحب أن ندخل في تفاصيل الشروط و المقومات و الوسائل التي حفظت لهذا الشعب مقوماته و انتماءه و لسانه، لكن من الأمانة أن نذكر بدور المسجد و منارات الإشعاع الكبرى لدى جيراننا في تونس (الزيتونة)، و مصر (الأزهر)، و المغرب (القرويين) يضاف إلى هذه العوامل الأساسية (الخارجية) عامل التحدي (الداخلي) الذي جعل الشعب الجزائري كله -إلا من شذ و هم قليل- يمتنع عن إدخال أبنائه المدارس الفرنسية، كامتناعه عن تعلم لغة الإستدمار أو التخاطب بها برغم أن الإستدمار فرضها بقانون 08 مارس 1938

لتكون اللغة الرسمية (أي لغة الخبز) و عد تعلم اللغة العربية جريمة يعاقب عليها القانون.

فقد أصدر الوزير الفرنسي «شوتان» قرارا ينص على أن «العربية لغة أجنبية بالنسبة لجميع الجزائريين و يعتبر تعلمها محاولة عدائية لصبغ الجزائر بالصبغة العربية».

و مع كل هذا ظلت لغة القرآن الكريم هي اللسان الأفصح أمام رطانات جميع من هجنتهم فرنسا أو نجحتِ في إدماجهم في معسكراتها فانسلخوا عن أصالتهم و ارتدوا عن دينهم و رموا بلسان القرآن في بحر «السين»...

عدا هؤلاء و هم قلة قليلة تؤكد قاعدة البقاء على العهد و لا تلغيها، فقد ضرب الشعب الجزائري كله على نفسه سورا من المناعة الذاتية دفع ثمنها جهلا و أمية بلغت فجر الإستقلالِ أزيد من 92 % كانت ثمنا باهظا لرفضه التعلم بلغة إستدمار كان يخطط –بعد إستعمار الأوطان– لغزو العقول و النفوس و تحويل الجزائر قاطبة إلى ولاية فرنسية كانت تعبر عنها جريدة «La Dépèche» بمصطلح «L'Algérie Française» أي الجزائر الفرنسية، و الكل يعلم أن المساحة الجغرافية لفرنسا أقل من خمس مساحة الجزائر؟

هذه الترسبات التاريخية الثقلية على إمتداد 132 سنة واجهها جيل الإستقلال بالتعاون مع جيل الثورة على أكثر من صعيد، و كان أعمقها جذرا، و أنتنها منبتا، و أشرسها صراعا تكتل جماعات المصالح الذين يطلقون على أنفسهم إسم «المجتمع المفيد» و تسميهم العامة عندنا «حزب فرنسا»، هؤلاء هم الذين إنعقدت خناصرهم على ألا يصل إلى مركز صنع القرار إلا من دخل في «حزبهم» الذي لم يقدم إعتماده حتى اليوم، و لكن القرار لا يصنع إلا في «نواديهم» و لا تدار المعركة في الجزائر إلا تحت إشرافهم و بتخطيطهم..

هؤلاء الجالسون منذ فجر الإستقلال إلى اليوم داخل «غرفة العمليات» و بين أيديهم أزرار التحكم في إدارة الصراعات، و توزيع الأدوار، و تقسيم الغنائم... هم أنفسهم الذين طالبوا بالأمس بالديمقراطية و هم اليوم دعاة القطيعة الغامضة التي لم يفصحوا فيها عن الجهات التي يريدون إحداث القطيعة معها، و لا عن كيفيات هذه القطيعة.

و لك أن تسأل : لم كل هذا التناقض في «حزب فرنسا»؟

و الجواب هو أن عناصر هذا الحزب المخيف متفقون على خمسة مبادئ يقوم عليها تنظيمهم السري المحكم، و مختلفون بعد ذلك في كل شيء، و حول كل شيء، إنهم متفقون حول :

- تفريغ عناصرهم من المحتويات المبدئية ليدور الصراع حول المصالح الذاتية المرتبطة غالبا بجهات خارجية.

- منع مرور الإسلام مهما كان الثمن لأنه عدوهم المشترك مهما بدل ثيابه.

- تنكرهم جميعا للغة العربية و اعتبارها لغة ميتة لأنها تحرج «ضرتها» الفرنسية و تنافسها في موضوع الهوية.

- نجاحهم الباهر في تكوين «حكومة خفية» تدير شؤون بعض الحكومات الظاهرة و توجهها.

- إعتمادهم سياسة الإنبثاث و الإندساس، فهم موجودون في كل تنظيم، و لكنهم عمليا لا يؤمنون بأي تنظيم إلا تنظيمهم السري الذي يذكرنا بتنظيم «الأفعى اليهودية» لدى المحفل الماسوني الأعظم !؟

و مع كل هذا التنظيم المحكم، و برغم كل هذه الحواجز المعطلة، و أمام هذا الزخم الهائل من العوائق الناجمة عن تراكمات السنين الإستدمارية الطويلة (132 سنة)... إستطاع بعض «المعربين» -في بداية معركة التعريب- بين سنوات 62-1979، أن يحدثوا تصدعا في جدار البناء النظامي حيث تشقق ثم أصبح بعد سنتين ممرا طبيعيا لفتح ثغرة واسعة في هذا الجدار ظلوا يتسربون منها فرادى و زرافات إلى أن تم لهم جميعا عبور الثغرة -تحت دوي طلقات التعريب- لإحتلال مواقع متقدمة في العمق الإستراتيجي لتمركز العدو (بلغة القتال)، و كان وراء التسرب و التمركز قصة صراع طويلة نوجزها في المراجعة الثالثة و حديث عن الطابور الخامس (حزب فرنسا).

3- المراجعة الثالثة :

الطابور الخامس يتحرك :عندما زار شارل ديغول (رئيس الجمهورية الفرنسية الخامسة) الجزائر في أخريات أيام الثورة كان يحمل في حقيبته

«مشروع قسنطينة» ظانا أن الشعب الجزائري ثار من أجل «الخبز» و أن الشرق الجزائري (أوراس النمامشة) الذي كان أكثر فقرا و تخلفا و حرمانا هو الذي حمل على عاتقه أمانة تفجير الثورة و السير بها نحو النصر، و لذلك كان لابد من إسكات صوت الفقر و الحرمان بإقامة مشاريع عمرانية و اقتصادية و ثقافية تجعل المواطن الجزائري يعيش على قدم المساواة مع المواطن الفرنسي..

لكن بمجرد أن وضع «الموسيو شارل» قدميه على أرضية أول مطار بأرض الجزائر حتى أدرك أن التقارير التي كانت ترفع من الجزائر إلى مصالح جمهوريته الخامسة لم تكن صحيحة، و أن «الثوار» في بلاد المليون شهيدا لم يكونوا -كما صورتهم التقارير- رجالا «خارجين عن القانون» و أن الثورة ليست بحاجة إلى «رافيطايما» و لا إلى أي دعم مادي من فرنسا و حليفاتها...

عندئذ أدرك الموسيو شارل و هو يستمع إلى هتافات المواطنين «الجزائر-جزائرية» أن حقيقة الجزائر في الجزائر و ليست في تقارير دوائر الأمن الفرنسية، فقال كلمته الشهيرة : «الآن لقد فهمتكم ! !» .(Maintenant, je vous ai compris)

و كان معنى ذلك في الدبلوماسية الرسمية أن شارل ديغول «فهم» الحقيقة:
– و أن الرجل الأول للجمهورية الفرنسية بدأ يضع خطة ما بعد الحرب في بلد رفض كل أشكال المساومات.

– و أن الديغولية بدأت تبحث عن «عملاء» تفاوضهم، أو تفاوض بهم، وراء الكواليس (خارج الإطار الرسمي) الذي كانت «إيفيان» تتهيأ لإحتضان المفاوضات الرسمية في الوقت الذي كان فيه ديغول يبحث عن «عملاء» يصنع بهم مخلب قط في الجزائر المستقلة حفاظا على مصالح فرنسا بعد الإستقلال و قد وجد شارل ديغول ضالته في بعض الوجوه من «دفعة لاكوست» و في بعض المساجين الذين وعدهم بإطلاق سراحهم بغير محاكمة و لا «تسويد» سوابق عدلية، فخرجوا سنة 1960 و هم يحملون معهم شهادات النضال الكبرى.

يضاف إلى هذين الصنفين صنف ثالث من بعض اللاجئين الذين عادوا مع فجر الإستقلال يتحدثون عن «جهادهم» الكبير لتدويل القضية الجزائرية،

و التاريخ يشهد أن أكثرهم كان مرتزقا من «معونات و تبرعات و هبات الثورة...» حيث خرج من الجزائر هاربا بين 54-1958 و عاد سنة 1962 ثريا يحمل شهادة الجهاد و شهادة العلم، و شهادة العمل الدبلوماسي خارج الوطن بعيدا عن خطوط النار.

و من رابته هذه الحقيقة التاريخية عليه أن يراجع قائمة المساجين الذين أطلق مجلس الثورة سراحهم بعد إنقلاب 19 جوان 1965.

و إذا كان الوصول إلى هذه القوائم من سابع المستحيلات فإنه يمكن الإستغناء عنها بإلقاء نظرة فاحصة على شهادات «إثبات العضوية» لبعض من المجاهدين المزعومين دونما قدح في أحد و لا تطاول على أحد... لكن الحقيقة تؤكد أن التسرب داخل فئة المجاهدين و ذوي الحقوق أصبح أمرا مقلقا منذ أن إتجهت الإرادة السياسية للدولة الجزائرية إلى تسوية ملفات المجاهدين و ذوي الحقوق و صار كل من يتحصل على شهادة «الإعتراف» بالجهاد أو شهادة «إثبات العضوية» صاحب حق طبيعي في الجزائر التي شارك في تحريرها، الأمر الذي جعل صورة المجاهدين يشوهها بعض المرتزقة الذين لم يتورعوا عن المتاجرة بالخمور بعد حصولهم على رخص لبيع الخمر و المتاجرة بأمور أخرى كسرت في قلوب الناس ذلكم الإحترام المهيب الذي كان يكنه جيل الإستقلال لجيل الثورة من المجاهدين خاصة و من أبناء الشهداء جميعا...

و من غريب المفارقات التي نعتقد أنها كانت سببا قويا في تفجير الصراع في الجزائر أن بعض «الحركة» -الذين ذبحوا المجاهدين و عاثوا في الأرض فسادا غداة الثورة- قد أصبحوا بعد الإستقلال مسؤولين كبارا و في مراكز متقدمة في الهرم الإجتماعي و السياسي، بل صاروا من أصحاب النفوذ، مما جعل المجاهدين المخلصين و الوطنيين النزهاء يتنادون صراحة بضرورة التطهير منذ سنة 1964، و ترتفع الأصوات من كل مكان منادية : «التطهير.. التطهير..» لكن الرئيس هواري بومدين الذي كان عارفا بعواقب التطهير يعلن في إصرار و ثقة أمام الجميع : «من هو الطاهر بن الطاهر الذي يطالب بالتطهير...» كما ذكرناه سابقا.

و هذا ملف آخر ليس من حق جيل الإستقلال فتحه الآن.

لقد طوى هواري بومدين هذا الملف سنة 1964 ثم أصر على عدم فتحه سنة 1965 (بعد التصحيح الثوري) لعلمه بعواقبه الوخيمة، و هو الأمر الذي جعل الطابور الخامس يختفي من الواجهة لكنه كان يعمل بجد و نشاط و حيوية من وراء الكواليس، و هو ما كشفت عنه المادة 120 من القانون الداخلي لجبهة التحرير الوطني، و هو أيضا ما جعل مناضلا كبيرا كالعقيد بن عودة يصرح علانية أنه «باسم جبهة التحرير الوطني أراد الشيوعيون أخذ الحكم بوسائل الجبهة، قلنا غير ممكن فأما جبهوي و تخدم مبادئ الجبهة و إلا روح تروح»، أي أخرج من الجبهة.

و قد بدأ ثعبان الطابور الخامس يتحرك عندما ضربه هواري بومدين ست ضربات على مستوى الرأس، كانت ضربات مؤلمة لكنها لم تكن قاتلة، و هي :

- تحويل العطلة الأسبوعية (Week-end) من «أحد» النصارى إلى «جمعة» المسلمين.

- تأميم المحروقات و إعلان «الجلاء» عن المرسى الكبير (وهران).

- وضع حجر الأساس لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (قسنطينة).

- السماح بإنعقاد ملتقى الفكر الإسلامي سنويا في الجزائر بتنشيط كبار العلماء و الدعاة.

- فتح سوق المكتبة و الكتاب أمام الكتاب الإسلامي (في معارض البيع الكبرى).

- بداية الحديث عن «تعريب» جميع فروع العلوم الإنسانية في الجامعات الجزائرية ثم توسيع دائرة «التعريب» لتشمل كثيرا من القطاعات الحيوية و في مقدمتها وزارتا الدفاع و العدل ثم الزحف نحو تعريب الإدارة حيث يتمركز الطابور الخامس، و حيث «وكر الشيطان» الذي مازال العرف الإعلامي يطلق عليه تأدبا «البيروقراطية» التي كانت سببا أساسيا في كل هذه الإنهيارات، و جميع هذه المآسي و النكبات..

إن الجميع يذكر أنه لما بدأ الإقتراب من الإدارة تفجرت الأحداث الدامية خريف سنة 1976 بعد سلسلة من الإنفجارات الصغيرة في الجامعات الكبرى للوطن (العاصمة، قسنطينة، عنابة، وهران، تيزي وزو..) و هي الإنفجارات التي مهدت لتجمع الجامعة المركزية و افتضاح أمر الطابور الخامس، و انكشاف سر «حزب فرنسا» الذي مازالت بصماته قوية في الجزائر (كما هو واضح في مذكرات شارل ديغول).

4- المراجعة الرابعة :

اليسار يتجمع : عرف اليسار في الجزائر إنتعاشا كبيرا ثلاث مرات خلال ثلاثين سنة من عمر الإستقلال الجزائري (62-1992)، و هي :

- مرة غداة إنقلاب 19 جوان 1965 لكسر أعناق مجموعة بن بلة و محو أثارهم تماما.

- و مرة ثانية بعد الإعلان عن الميلاد الرسمي للثورة الزراعية في عهد وزير الفلاحة السيد الطيبي العربي منذ تاريخ 08 نوفمبر 1971 لكسر أعناق «الرجعية» و الأمبريالية التي كان يمثلهما جناحا الإسلاميين و الوطنيين (المعربين منهم خاصة) و المجاهدين، و كل المرتبطين بالجزائر العربية الإسلامية.

- و ثالثة بعد عودة الزعيم محمد بوضياف (15 فيفري 1992) لخرق سفينة الإسلاميين قصد إغراقها من جهة و لتحويل جبهة التحرير الوطني إلى «متحف التاريخ» من جهة أخرى، و فتح الطريق أمام «التجمع الوطني» الذي كان هم الزعيم بوضياف من يوم وصوله إلى يوم إغتياله رحمه الله.

و قد ساعد هذا الإنعاش الرسمي التكتل اليساري في الجزائر على إحتلال مواقع قيادية حساسة في النسيج الإجتماعي و الثقافي و السياسي جعل دائرة النشاط اليساري تتسع رسميا تحت حماية القانون، و قمع السلطة لأعدائهم و خصومهم أحيانا، مثلما هو الحال بالنسبة لمنظمتي الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية (U.N.G.A) بين سنوات 65-88، و الإتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A) منذ نشأتها (إذا إستثنينا تراجعها المريب أمام النقابة الإسلامية للعمل (SIT) بين سنوات 90-92.

فقد تمكن الجناح اليساري (بالمفهوم الغربي للمصطلح) من تمرير خطابه الإيديولوجي بشكل رسمي و بثه في الجماهير الشعبية (الأمية) حتى أصبحت

الإشتراكية في نظر الكثير من الناس كأنها «دين» جديد يعاقب كل من تسول له نفسه مهاجمته أو الخروج عنه أو إعلان البراءة منه..

كانت التهمة الموجهة لكل رافض للتوجه الإشتراكي هي «العمالة للأمبريالية العالمية» أو «التعاون مع الرجعية»، أو «التآمر على أمن الدولة..».

و لست بحاجة إلى أن أكشف عن ثقل هذه التهم، أو أبين عقابها القانوني، و قد إرتقت الجزائر منذ سنة 1973 مرتقى عالميا عاليا بعد تحول مؤتمر عدم الإنحياز من «باندونغ» إلى الجزائر، فقد أصبح الرئيس الجزائري رئيسا لهذه المجموعة الدولية غير المنحازة و صار للإشتراكية العالمية قهر و سلطان يشبهان «القداسة» أمام الرأسمالية العالمية التي كانت تتزعمها «الأمبريالية» الأمريكية في ذلك الوقت «الأمبريالي» قبل أن تصبح أمريكا عاصمة لـ 150 دولة هي العالم كله.

فبتصدع أركان الشيوعية العالمية بين محور (موسكو-بكين) في تلك السنوات الدامية ثم بداية إنخرام العقد الإشتراكي بوفاة الرئيس ماوتسي تونغ (الصين) و الزعيم ليونيد برنجنيف (الإتحاد السوفياتي) و الزعيم جمال عبد الناصر (مصر) و الزعيم هواري بومدين (الجزائر)... إنكسرت ركائز الإشتراكية عالميا، و وجد أنصارها أنفسهم يقفون في الساحة العالمية يواجهون تيارات عاتية بدأت تهب عليهم من المعسكر الرأسمالي ثم أطل الإسلام بصحوته العالمية فزاد الضغط على النظم الشمولية عموما، و على الإشتراكية في بلدان العالم الإسلامي خصوصا حيث كان عداء الإشتراكية للإسلام أشد من عداء الرأسمالية له، و إن كان كلاهما عدوا تقليديا لرسالة التوحيد.

هذا على المستوى العالمي، و الجزائر كانت جزءا مهما في هذا الصراع الذي عرف بالحرب الباردة، و كان من «خصوصياتها» أن وجد اليساريون أنفسهم يواجهون «المعربين» و الوطنيين «عموما» و الإسلاميين «خصوصا» بغير غطاء قانوني و تشاء الأقدار أن تبدأ المنازلات الأولى في ركح الجامعة، ثم تتسع الدائرة لتشمل الثانويات ثم تمس بعض الأحياء الشعبية الآهلة بالسكان و تدخل المعركة إلى المساجد مع بداية سنة 74...

و تحت الضربات المتوالية و المتبادلة بين التيارات التغريبية و تيار العروبة والإسلام تفجر الوضع على مستوى جامعات القطر كلها مستهدفا

التعريب الشامل للعلوم الإنسانية، و إنهاء الوجـــود اليســـاري، و معـــه التيـــار التغريبي و كنس كل المخلفات اللغوية للإستعمار تحت شعار «جزأرة التعليـــم» و يبرز إلى ساحة المنازلة عملاق كان محبوسا داخـــل القمقـــم يســـمى ظلمـــا «الإسلام السياسي» لتبدأ المسامير المثبتة للأصالة تدق بإحكام في آخر نعـــوش الإستدمار و ذيوله.

هذه «المسامير» التي كانت تدق واحدا بعد واحد في نعش العلمانيـــة بكـــل مكوناتها في الجزائر، كانت تعمل في الوقت نفسه على إخراج أمة جديدة إلـــى الوجود كانت بحاجة إلى أن تراجع المفاهيم القديمة مراجعة جذرية لإعادة بنـــاء ما هدمته الحزب ليس على المستوى العمراني فقط و إنما أيضا علـــى مســـتوى المفاهيم و الأفكار و التصورات...

5- المراجعة الخامسة :

مفاهيم جديدة : الإعلان الرسمي عن ميـــلاد «الثـــورة الزراعيـــة» فـــي الجزائر يوم 08 نوفمبر 1971 كان بمثابة المنشط الذي جعل الفلاح الجزائـــري يدرك -لأول مرة بعد 143 سنة من الحرمـــان- أن لـــه حقوقـــا فـــي مـــزارع الآخرين، و أن له أموالا مخبوءة في البنوك الجزائرية، و أن «البـــذور» التـــي كان يخزنها في نهاية الموسم الفلاحي ليزرع بها أرضه مع بداية موسم الحـــرث الموالي، يمكن أن يستغني عنها، لأن بذور «الزريعة» ستأتيه من كندا، و مـــن الولايات المتحدة الأمريكية، أو من بعض دول عدم الإنحياز، و أن زوجته التـــي لم يطلع عليها إلا كباشه و تيوسه و ثيرانه يمكن أن تقابل الطلبـــة المتطوعيـــن (صحبة الطالبات) ليشرحوا لها كيفية إستعمال حبوب منع الحمـــل، و يعلموهـــا طرق «الثورة» على زوجها لكسر التقاليد البالية و المطالبة بـــ «المساواة» مـــع زوجها في الحقوق و الواجبات.

ثم كان لإنتقال الفلاح من كوخه إلى مساكن «القـــرى النموذجيـــة» فعـــل السحر على عقلية الفلاح و الراعي، فقد إكتشف المجتمع الريفي لأول مرة أنـــه ليس بحاجة إلى أن ينتظر المطر من السماء ليســـقي أرضـــه فتحـــت الأرض إحتياط مائي يغرق اليابسة كلها و على حافة البئر تنتصـــب الآلات الميكانيكيـــة لتقوم بمهمة الضخ العمودي... «فما قيمة صلاة الإستسقاء !» كما كـــان يقـــول بعض الملاحدة، «فليشتغل الفلاح بـــالنظر إلـــى الأرض و كفـــاه تحديقـــا فـــي السماء!!؟».

مفاهيم جديدة!!

لقد فجّرت الثورات الثلاث (الصناعية، و الثقافية، و الزراعيـــة) «ثـــورة» في العقلية الجزائرية و رفعت أناسا كانوا حفاة عراة رعاة الشاة إلـــى التطـــاول في البنيان، و رأينا بأعيننا علامات الساعة الصغرى تمتد في فراغاتنا، و كــــان من أخطر و أشنع ما رأينا في الجزائر من علامات الساعة التي كـــان بعضـــها خيرا و أكثر شرا، و هو غيض من فيض، ما يلي :

- إسناد مهمات ضخام لغير أهلها تحت شعار «الرجل المناسب في المكـان المناسب» على نحو جعل بعض رؤساء البلديات المنتخبين لا يحســـنون كتابــة أسمائهم، و بعض رؤساء التعاونيات الفلاحية (CAPCS) يعتقد أن «الكولـــيرا» بذور جديدة جاءت بها الحكومة لتوزعها على التعاونيات فطلـــب 400 قنطـــارا من بذور الكوليرا..

- توزيع الأرباح الوهمية على الفلاحين الخاسرين، و هم متيقنـــون أنـــهم ضيعوا شيئا كثيرا من رأس المال، لكن البيروقراطية فرضت عليهم أخذ أربـــاح خسائرهم، و جزاء تهاونهم تشجيعا لهم على مزيـــد مـــن التسـيّب و التـــهاون و اللامبالاة مادامت الأرباح مضمونة، و السكن مضمونا، و النقل مضمونا..

- ديماغوجية المطالبة بحقوق الفلاح و الراعي على نحو يجعـــل مواقيـــت العمل محددة بثماني ساعات فقط، حتى سمعنا أن فلاحا أوقف آلة ضـــخ المـــاء عندما أنهى ساعاته و قال للأرض العطشى : «سلام عليك اصبري حتى أعـــود إليك نهار الغد» و كذلك فعل بعض الرعاة الذين فرضوا على مواشيهم أن تشـــبع قبل نهاية ساعات الدوام الرسمية و إلا فلا تلومنّ إلا نفسها!!؟

مفاهيم جديدة!؟

و في أقل من 10 سنوات حدث نزوح ريفي مخيف جعل المدن و القـــرى تصاب بالإكتضاض الفوضوي و بالإختناق البشري في مقابل أريافنـــا الجميلـــة التي أقفرت ربوعها، و جفــّت ضروعها، و صوّحت زروعها.. و لـــم تنجـــح سياسة «الكهريف» -برغم الجهود الضخمة التي بذلتها و الأموال الهائلة التـــي أنفقتها في مدّ الإنارة إلى أبعد نقطة- أن تعود بالفلاح و الراعي من المدينة إلـــى الريف لأن الفلاح تحضر، و الراعي تطور، و محال على زوجتيهما و أبنائـــهما أن يعودوا إلى الشويهة و البعير بعد أن ذاقوا حلاوة الخورنق و الســـدير، كمـــا قال شاعر الجاهلية.

هذه الصورة الحية من واقع تداعيات الثورات الثلاث -مع ما حققته من إيجابيات و هي كثيرة- تعطيك فكرة على ما سوف أعرضه عليك الآن من تفاعلات فكرية و تناقضات إيديولوجية دفعت بالأحداث إلى أقصى سرعتها لتنهي بشكل غير مدروس الصراع بين «الفرانكوفونية» و دعاة التعريب من جهة، و بين اللائكية و الإسلام من جهة أخرى، و تفرض على الجميع توقفا طويلا في المنعطف الصعب للصراع بين الشرق و الغرب على مستوى الأفكار و المفاهيم، و أحيانا على مستوى المصطلحات و التصورات، لا نعتقد أن حسم هذا الصراع لصالح جهة واحدة سيكون قريبا و لا سهلا لأن العقلية الجزائرية تشبعت بأفكار جديدة لابد من تجربتها في الميدان و اختبارها في الواقع.

لقد كانت جذور الصراع في الجزائر ضاربة في أعماق التاريخ، و كان الكشف عنها يتم تبعا لرغبة «جماعات المصالح» و حاجاتهم الشخصية في دفع عجلة الصراع بالإتجاه الذي يحقق مصالحهم، و لأمر ما أرادت جماعات المصالح في الجزائر -هذه المرة- بعث أحقاد كان التاريخ قد عفا عنها، و لكنها أصرت على «إحيائها» لتعود بالشعب كله إلى وقائع الفتح الإسلامي الأول على عهد عقبة بن نافع و الصراع بين الفاتحين لنشر الإسلام و المقاومين الذين كانوا يظنون أن الفتح الإسلامي «غزو» لبلادهم يشبه ما تعرضوا له على أيدي الرومان و الوندال...

لقد دخلت الجزائر فصلا جديدا من الصراع سمي بـ «معركة المفاهيم»، و طرأت على مشهد الصراع التقليدي ألوان شتى من «موضات» الفكر الوافد و طفت على السطح تكتلات جديدة فرضت المصلحة التقاء الفرقاء و إعادة النظر في مفاهيم جديدة كالقومية، و الإسلامية، و الوطنية، و الإقليمية، و العالمية، و «الثوابت»...

و كطبيعة كل صراع غير منظم، إنزلقت معركة المفاهيم إلى حافة «معركة التقاليد»، و انحرف كثير من المتصارعين عن أهدافهم الحقيقية، و استخدمت وسائل كثيرة لم يكن أغلبها نظيفا، و دخل على «الخط» كل من كان يتربص بالجزائر الدوائر خاصة أولئك الذين يطلق عليهم الرأي العام في الجزائر «حزب فرنسا»، و الذين قال لهم شارل ديغول في مذكراته «إننا إذا تركنا هؤلاء يحكمون أنفسهم بأنفسهم، لا يعني أننا تركناهم بعيدين عن عيوننا و قلوبنا... فهناك مجال للتفكير بأن معظم الزعماء يتمنون -عند الضرورة و بدافع عقلي أو عاطفي- المحافظة على أواصر متينة مع فرنسا..»

الفصل الرابع
عصر التكتلات الكبرى

في هذه الأجواء المشحونة بالتوتر و التناقض طفت على السطح «الكتلة الوطنية» يدعمها الإسلاميون الذين يطلق عليهم الشيوعيون إسم «الرجعيين» و أصبح هذا التيار الوطني الإسلامي يهدد الوجود الشيوعي (اليساري) برمته و يلوّح بقبضة التحدي في وجه حزب فرنسا في الداخل و في الخارج... و كانت قوة هذه الكتلة متأتية من تقارب أربع كتل قاسمها المشترك الأكبر هو الثوابت الوطنية الأربعة، هذه الكتل هي :

- **المجاهدون و أبناء الشهداء** : كونهم جميعا «معرّبين» أو مدافعين عن العربية لإحساسهم الداخلي أن الفرنسية في الجزائر لم تكن مجرد لغة أو لسان، و إنما كانت تركة إستعمارية منتنة يجب أن تلحق بالإستدمار كما لحق به الخونة و «الحركة» و أضرابهم ممن يعرفون بالأقدام السوداء.

- **أبناء الصحوة الإسلامية** : لاعتقادهم أن أخطر العقبات التي تقف في طريق التحرر و البناء هي العمالة للإستعمار القديم، و أن من مظاهر هذه العمالة مخاطبة أبناء الوطن العربي بلغة قوم أذاقوا سكان الوطن سوء العذاب على مدار 132 عاما و لازالوا يتطلعون إلى إستعمار جديد و لو في شكل متحضر هو الإستعمار الإقتصادي و الثقافي..

- **شيوخ الحركة الإسلامية** على إختلاف مشاربهم، من «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين» التي صدع شيخها و مؤسسها و رئيسها عبد الحميد بن باديس بقوله سنة 1936 :

شعب الجزائر مسلم	*	و إلى العروبة ينتسب
من قال حاد عن أصله	*	أو قال مات فقد كذب
أو رام «إدماجا» له	*	رام المحال من الطلب

إلى جمعية «القيم» التي دافع مؤسسها «الشيخ الهاشمي التيجاني» عن قيم العربية و الإسلام و عن أعلام الوطن العربي و الإسلامي داخل الجزائر و خارجها، و من ذلك الرسالة التي بعث بها إلى الزعيم جمال عبد الناصر سنة 1966 يلتمس منه تخفيف حكم الإعدام في حق الشهيد سيد قطب (صاحب تفسير

الظلال)، فرميت الرسالة في سلة المهملات و نفـّذ حكم الإعدام في صاحب «ظلال القرآن» و حلت «جمعية القيم» بقرار رسمي بحجة «المحافظة على الوحدة الوطنية» برغم أنها جمعية دينية معتمدة رسميا بتاريخ 09 فيفري 1963، لكنها لما مدّت ذراعها خارج حدود الجزائر و تدخلت بزعمهم في «السياسة» فهددت في نظر السياسيين الوحدة الوطنية بالإنفجار كان جزاؤها الحل سنة 1966 و مصادرة أملاكها و مطاردة رجالاتها...

– **بعض المتنفذين** في السلطة ممن كانوا و لا زالوا يعتقدون أن «سوس» الجزائر منذ فجر الإستقلال إلى اليوم هم «جماعات الضغط» أو جماعات المصالح في الداخل و الخارج، و أن أكبر عقبة تقف في طريق الشعب الجزائري هي القلة النافذة أمام الكثرة الرافضة، و أن الحل يكمن في نجاح هذه الكثرة في جر القلة إلى العراء، و استدراجها إلى الضوء و دفعها إلى الصراع في وضح النهار..

تلك القلة ممن يسمون أنفسهم بـ«المجتمع المفيد» هم الذين يمثلون النخبة المستغربة الذين لا يحسنون الصراع الحضاري إلا في الكواليس و لا يملكون قدرة و لا قوة على إدارة معاركهم إلا في قرى محصنة أو من وراء جدر، و أن رأي الأغلبية ليس في صالحهم مادامو من غير تمثيل حقيقي ديمقراطي لا على مستوى الواجهات و لا ضمن «الأغلبية الصامتة» التي ما فتئوا يتحدثون باسمها.

هذه الشرائح الإجتماعية الأربع شكلت مع الزمن سدا منيعا أمام الزحف التغريبي خاصة على مستوى المنظومة التربوية (من طورها الأساسي إلى الجامعة)، ثم إتسعت الدائرة لتشمل وزارة الشؤون الدينية (في عهد مولود قاسم و عبد الرحمن شيبان) ثم إزدادت الدائرة إتساعا لتشمل مؤسسة الجيش -كما تذكر بعض الدراسات- حيث ضغط العقيد بن جديد من الناحية العسكرية الثانية (وهران)، و ضغط العقيد عبد الغني من الناحية العسكرية الخامسة (قسنطينة) خلال سنوات 67-1976 إحتجاجا على التمكين للخط «القرمزي» اليساري داخل جهاز الحكم، فنشأت لدى كثير من أعيان البلاد صحوة ضمير أو عودة وعي تجسدت في التعاون على بناء «المساجد الحرة» التي فيها باضت الحركة الإسلامية، و منها إنطلقت الشرارة الأولى لتحرير المنظومة التربوية من الزحف التغريبي و إنقاذ البلاد من اللينينية و التروتسكية على حد سواء من جهة و من «الفرنسة» و الإستعمار الثقافي و اللغوي الجديد من جهة أخرى.

في خضم هذه التفاعلات وجدت الحركة الإسلامية نفسها محاصرة بترسانة من القوانين الصارمة الشالة لحركتها الحرة فاختارت لنفسها «عقيـدة» التجمـع و الإقتحام لفك العزلة عن كيانها الفاعل في المجتمع في مرحلة أولى، ثم العمـل على توسيع نشاطها بعد ذلك خارج إطار المسجد، فبدأت تجرّب إمكانياتها فـي الجامعات عن طريق ذراعها الإحتياطي (الوطنيين و المعربين) ثم قذفت بنفسـها سنة 1982 في أتون معركة جامعية فاصلة بيـن مرحلـة التجمـع و مرحلـة الإقتحام، أو بين طور الدفاع عن النفس، و مرحلة الهجوم على الآخر و هو مـا مهدّ بشكل متدرج و منطقي لانهيار بنية نظام الحزب الواحد سنة 1988.

فكيف حدث هذا؟

بين سنوات 71-1975 طغت على المجتمع الجزائري (في المدن الكـبرى خاصة) موجة من الفساد المهين صاحبها تبجج واضح من طـرف المجـاهرين بالمعاصي ؛ و تشدّد مبالغ فيه من قبل قـوات الأمـن (و جـهاز المخـابرات على وجه الخصوص) الأمر الذي أوحى إلى بعض العنـاصر المتشـددة مـن أبناء الصحوة الإسلامية في الجزائر -كرد فعل- بضرورة إنشـاء مجموعـات صغيرة على مستوى الأحياء الآهلـة بالسـكان تعمـل علـى تغيـير المنكـر بوسائلها الخاصة، و تطورت هذه الفكرة على أيـدي بعـض الشـباب الذيـن عانوا القهر و التهميش و البطالة و شاهدوا ترف زملائهم في المـدن الكـبرى على وجه الخصوص فكان رد الفعل قويا من طرف مجموعات من المجـازفين لتتشكل «جماعات جهاد» تتصدى للمجاهرين بالمعاصي فـي الظاهـر (مـن الزناة، و الخمارين، و مانعي الحجاب، و معطلي مشاريع بناء المساجد...الـخ) و قد ضبطت أجهزة المخابرات بعض هذه المجموعـات مثلمـا حصـل فـي قسنطينة، تبسة، باتنة، البليدة، حتى إفتضح أمرها في مدينـة سـيدي بلعبـاس (بالغرب الجزائري) حيث إكتشف مقرها بـ«مسجد السلام» و افتضح مخطـط «أميرها» الشيخ عثمان.

و هنا إنكشف جذر آخر للصراع في الجزائر.

فبعد إكتشاف رجال الأمن لهذه الشبكة ذاعت أخبارها، فـأخذت جماعـات جهادية مماثلة تتشكل سرًّا في ولايات كثيرة كانت كلها تنشط في الخفاء و تعمـل على إصطياد عناصرها من حلقات المساجد و من «التائبين» الجدد الذين كـانوا يعودون إلى الإسلام بعد تجارب فاشلة في واقع الحياة، فيـأتون و فـي نيتـهم

مشروع متطرف للدفاع عن الإسلام الذي تخلت عنه وزارة الشـؤون الدينيـة، و هي الجهة الوصية على الدين في الجزائر، و تخلت عنه الدولة قبل ذلك.

كانت مجموعات شبانية أخرى تعمل بنفس الكيفية لكـن لجـهات أخـرى و لاهداف مختلفة تماما، الشيوعيون الذين كانوا يسـيطرون علـى الجامعـات سيطرة تكاد تكون كلية عبر لجان الأحياء الجامعية، و لجـان الطلبـة شـعروا بالخطر الداهم نحوهم فبداوا يعملون على تطعيم «لجانهم» بعنـاصر إسـلامية معتدلة لذر الرماد في العيون من جهة و لكسب تعاطف طلابي إسـلامي مـن جهة ثانية و لضمان فوز اخر في الإنتخابات التي كـانت مقـررة مـع موسـم الدخول الجامعي 79 من جهة ثالثة.

سنوات 76، 77، 78 لم تكن باردة، و لم يستطع الطلبة فهم ما كان يجـري في الكواليس، كما لم يستطيعوا فهم الأبعاد الحقيقيـة للصـراع الدائـرة رحـاه ظـاهرا بين «المعرّبين» و «المفرنسين» من جهـة، و بيـن الطلبـة عمومـا و قوات الأمن من جهة ثانية..

فقد كان الجو الجامعي حارا و كان الصراع غامضا في بداية نشوبه..

العارفون بخلفيات الصراع كانوا يدركون أن «حديثا» عن ميلاد «المنظمـة الثورية» داخل الجامعة يعني أن رفقاء «لينين» قد تعبـوا مـن منازلـة دعـاة التعريب و مقارعة «الخوانجية» (أي الإسلاميين بمصطلح اليساريين) فأسـلموا القيادة «للتروتسكيين» في الشرق الجزائـري و الوسـط و حركـوا قواعدهـم الإحتياطية في بلاد القبائل داخل جامعة تيزي وزو مستغلين بعض رموز الثـورة و بعض الأسماء الثقيلة في صفحة الكفاح التحرري من أمثال الشهيد عمـيروش رحمه الله، فرموا بورقة ضاغطة إلى جامعة وهران (السّانية) في جولـة كـان هدفها واضحا و هو إفتكاك المبادرة من التيـار الإسـلامي و تيـار المعربيـن عموما و وضعها في أيدي الجناح اليساري داخل الجامعات.

فرضـت المصـالح علـى الخصـوم (الماركسـيين، و التروتسـكيين، و الديغوليين...) أن يتحدوا جميعا للوقوف في وجه الزحف الإسـلامي لـيردوا عن أنفسهم مخاطر «قذائف الحق»، فاحتاج الأمر إلى إنتهاج سياسـة الضـرب على الحديد الساخن، و ذلك ما حدث فعلا، و كانت تمهيداته الطبيعية الصدامـات الدامية بين الطلبة داخل الحرم الجامعي سـنة 75، 1976 و هـي المواجـهات

الأولى بين الطلبة التي أسفرت عن نتائج مخيفة جعلت رئيس الجمهورية هواري بومدين يتدخل شخصيا و يلطف الجو بجلوسه الشخصي إلى أعضاء اللجنة الطلابية المنبثقة عن ممثلي الطلبة في أهم الجامعات الجزائرية لشعوره بخطورة الموقف و بداية الإنزلاق السياسي.

غير أن النار التي خمدت في الظاهر كانت تسري تحت الرماد إلى أن حدث في شهر أكتوبر 1982 ما لا يحمد عقباه، حيث قامت مجموعة من التروتسكيين تسمي نفسها المنظمة «الثورية» -تفرع عنها فيما بعد حزب العمال الذي ترأسه السيدة لويزة حنون الآن- مع مجموعة أخرى من أتباع حسين آيت أحمد (كان يشرف على قيادتها سعيد سعدي زعيم التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية الآن)، قامت بالإستيلاء على مقر لجنة الحي الجامعي (التي كانت بأيدي جماعة مسجد بن عكنون)، لكن المحاولة فشلت و قررت المجموعتان عقد «جمعية عامة» و أثناء قيام الطلبة بإلصاق الإعلان الذي يحدد تاريخ إنعقاد الجمعية حدث إشتباك عنيف ذهب ضحيته الطالب كمال أمزال يوم 02 نوفمبر 1982.

هنا أحس اليسار بكل فصائله بخطورة الموقف و تذكر ما حدث في أحداث 15 أكتوبر 1979 بعد الإضراب الشامل الذي شنه الطلبة المعربون مطالبين بالتعريب الشامل للعلوم الإنسانية دون إستثناء.. فتم لهم ما أرادوا عندما شعرت السلطة أن الطلبة «المعرّبين» قد نظموا أنفسهم، و قالت تقاريرهم «إن التنسيق كان محكما بين كل الجامعات عبر الوطن...» فاستجابت السلطة و تمّ إقرار تعريب العلوم الإنسانية في الجامعات، و تعريب التعليم الثانوي كله، إلا ثانوية «ديكارت» التي كانت تحت السيطرة الكلية لحزب فرنسا، و التي قيل إن «تأميمها» فيما بعد و تعريبها و إطلاق إسم الشيخ بوعمامة عليها هو القرار الذي حرك حزب فرنسا ضد الرئيس بن جديد فيما بعد.

في خضم الفرحة العارمة بانتصار لغة القرآن إستولى الطلبة «المعرَّبون» على أكثر المكاتب و النوادي و الوسائل التي كانت تحت تصرف اليساريين... و هنا أرادت جماعات المصالح تحويل الوجهة عندما كشفت الوثائقُ الحقائقَ، و باحت بصمات الحزب الشيوعي الفرنسي و السوفياتي عن أسرار كثيرة كانت مجهولة، كما أفصحت الأختام الرسمية عن حقيقة «ولاء» من كان يسيطر على الجامعة الجزائرية من فجر الإستقلال إلى سنة 1982، و عرفت كثير من مصادر التوجيه و القرار مختومة في وثائق رسمية وجدت في أدراج بعض

رؤساء لجان الطلاب، و لجان الأحياء الجامعية، و بعض المنظمات الشبانية، عندئذ تقرر إقامة تجمع عام بالجامعة المركزية بالجزائر العاصمة بتاريخ 12 نوفمبر 1982 تحت إشراف كبار «الشيوخ» الذين كان أكثرهم أساتذة جامعيين، في يوم جمعة حاشد، و تحت سمع النظام و بصره، فكان هذا التجمع، أول تظاهرة جماهيرية يستعرض فيها الإسلاميون «عضلاتهم» أمام جميع خصومهم و داخل الحرم الجامعي.

فكيف نظم هذا التجمع؟ و من كان وراءه؟ و ما هي تفاعلاته الكبرى داخل جذور الصراع؟ و هل حقيقة بدأ الصراع الجزائري في الجامعات ثم خرج إلى الشوارع؟

أولا : البدايات الثانية :

عرفت الجامعة الجزائرية أشكالا كثيرة من الصراع، بعضها «لغوي» على مستوى التعريب في مواجهة المدّ الفرانكوفوني و بعضها إيديولوجي على مستوى الهوية في مواجهة الزحف الأحمر، لكن أخطرها كان ذلك «التحوّل» من اللغة و الإيديولوجية إلى التصفيات الجسدية، هذا هو الإنزلاق الذي لم يكن مبرمجا و لكن بعض المجموعات التي كانت تعشق العنف و تستهدف التعفين دفعت بالصراع من جبهات الحوار و النقاش الساخن إلى جبهات المواجهة الدموية.

عشية يوم 02 نوفمبر 1982 سقط الطالب كمال أمزال قتيلا تحت صيحات «الله أكبر» كان الذين دفعوه إلى هذا المصير هم التروتسكيون الذين كانوا يعرفون أن التيار الإسلامي قد أصبح يملك من القوة و الترابط ما يمنع كل تجاوز للخطوط الحمراء التي رسمها لنفسه، و أهم هذه الخطوط خط اللجان المسيّرة للأحياء الجامعية، بعد أن زكت صناديق الإقتراع التيار الإسلامي في جامعات الوطن كلها -عدا جامعة تيزي وزو- خلال الإنتخابات الطلابية التي نظمها الطلبة سنة 1979 و ما حدث فيها من صدامات خلفت جراحات غائرة ثم تكرر السناريو سنة 1981 على نطاق أوسع.

كان القمع مسلطا على الجناح الإسلامي أكثر من غيره، فالجهات الرسمية التي كانت تحقق في خلفيات الصراع و أبعاد المناوشات و الصدامات بين الطلبة -و هو أمر وارد في كل جامعات الدنيا- كانت تحمّل التيار الإسلامي كل التبعات و تنزل العقوبات الصارمة عليهم بحجة أنهم

ضد الخيارات الأساسية، في الوقت الذي كانت تلتمس فيه أخف العقوبات لعناصر التيارات الأخرى، و هو ما دفع بالإسلاميين إلى نهج منطق القوة في التعامل مع خصومهم الطبيعيين (الفرانكوفونيين، و اليساريين، و دعاة التحررية من أتباع الفيمنيزم) و قد إنصرف التفكير إلى توسيع رقعة الصراع لإحساسهم أن القضية لم تعد قضية فرد قُتل أو جُرح أو طُرد من الجامعة أو فُصل من عمله و أُبعد عن مركزه إنما أصبحت «قضية أمة مهددة في هويتها و يجب أن يكافح كل أبنائها المخلصين من أجل إسترجاع هويتها الضائعة أو افتكاكها –و لو بالقوة– من أيدي الذين يريدون أن يشرّقوا بها أو أن يغرّبوا» و ترجّح لدى قادة التيار الإسلامي أن أفضل ميدان تبدأ فيه المعركة ضد المسخ و القهر و كل أنواع العسف هو ركح الجامعة، و ليس أية جامعة إنما الجامعة المركزية في قلب العاصمة حيث تتقاطع خطوط جميع التيارات و قد تقرر أن تكون منصة الخطابة فوق المكان الذي سقط فيه الطالب كمال أمزال (طالب بقسم اللغات الأجنبية تخصص إسبانية) قتيلا يوم 02 نوفمبر 1982 في مشادات دموية بين الطلبة المعرّبين و المفرنسين، و قد قيل يومها أن الذين حملوا الطالب إلى المستشفى قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة وجدوا في جيب سترته ورقة صغيرة مكتوبا عليها عبارة «جند الله» باللغة العربية و لما ترددت هذه الحكاية هاجت الجامعة و ماجت و احتاج الأمر إلى عمل كبير لترجيح كفة الصراع لصالح فئة أخرى بعد أن فلت الزمام من أيدي القيادات الطلابية.

كان الدكتور محمد بوجلخة «أميرا» لجماعة قوية جدا على مستوى الجامعة المركزية في ذلك الوقت، كانت تعرف بـ «جماعة الجزأرة»، تلك الجماعة التي كانت عناصرها القيادية تزعم أنها وحدها القادرة على فهم إشكالية الحضارة، و أن كل المنتسبين إليها أصحاب أفكار حضارية، و أنهم الورثة الحقيقيون لفكر مالك بن نبي عليه رحمة الله.

قبل التجمع المذكور ناقش الدكتور بوجلخة المسألة مع أطراف كثيرة على أعلى مستوى جامعي (كان من ضمنهم الدكتور عباسي مدني)، و بعد ثلاثة أيام من الإتصالات و النقاش فوجئ الجميع –يوم الجمعة 05 نوفمبر 1982– بنداء يوجهه الدكتور عباسي مدني لجميع المصلّين الذين حضروا الجمعة بمسجد القبة يطلب منهم «التوجه إلى الجامعة المركزية يوم الجمعة المقبل (12 نوفمبر) لحضور التجمع الذي تقرر تنظيمه لإحقاق الحق و نصرة المستضعفين...».

بعد ذلك بيومين (أي يوم الأحد 07 نوفمبر) أكد الشيخ أحمد سحنون هذا النداء، و تبنّاه فتحول الأمر من مجرد لقاء للحوار و إبداء الرأي إلى عمل منظم شارك فيه طلبة من كل جامعات القطر، و حضره مئات الناس جاؤوا من كل مكان، و كان هذا التجمع التاريخي هو أول تجمع للإسلاميين في الجزائر منذ فجر الإستقلال.

و لكي نقف على حقيقة هذا الحدث المثير للإنتباه نورد فقرات من التقرير الرسمي الذي قدمته أجهزة الأمن للسلطات العليا في البلاد جاء فيه :

«لقد كان تنظيم هذا التجمع محكما و مثيرا للإنتباه، و قد أوحى ذلك الإنضباط لمصالح الأمن أن من وراء ذلك منظمة سرية تشرف على ذلك، و حسب الوثائق الأمنية الرسمية فإن الشيخ سحنون كان هو المحرك المعنوي لعباسي مدني الذي لولا هذا التكفل الأدبي لما تبعته الجماهير في النداء الذي وجهه للغرض المذكور..» ثم يضيف التقرير وصفه للتجمع قائلا :

«و قد تناول الكلمة قبل الصلاة عدة خطباء، و هكذا قدم عباسي التصريح الذي يحتوي على 14 بندا، تناول قراءته المسمى كلالشة سليم، إختاره عباسي من أجل صوته الجهوري، ثم تناول الكلمة براهمي مصطفى، أشار في خطبته إلى حوادث بن عكنون، كما فعل مثله بلقاسمي لونيس!!! ثم تفرقت الجماهير في هدوء تحت مراقبة و إشراف المنظمين».

و يضيف التقرير فصولا أخرى إستنتاجية يشرح فيها خلفيات التجمع فيقول :
«و من هذه الأسباب : التنظيمات السرية و شبه السرية التي تولد عنها صراع بين عدة تيارات، و من الأسباب محاولة بسط اليد و الإستحواذ على مراكز حساسة، و منها المراكز الجامعية، و مساجدها، والمساجد الشعبية... و الإعتداء على الأشخاص بما في ذلك من الضرب و الإغتيال...»

نكتفي بهذه النقول من التقرير المذكور لنقرر :
أن هذا التجمع الحاشد الذي إحتضنته الجامعة المركزية في أول ظهور جماهيري للإسلاميين بالجزائر قد حقق نتيجتين كبيرتين إحداهما إيجابية و الأخرى سلبية و قد كان لكلتيهما ما بعدها من التبعات و المسؤوليات نشرحهما باختصار من وجهة نظرنا :

- أما النتيجة الإيجابية :

فقد إنكسر حاجز الخوف بين السلطة و الجماهير، كما سقطت الجدران السرية بين القائمين على شؤون الدعوة في الجزائر و القائمين على شؤون الأمن العام، فقد وُزع البيان الصادر عن التجمع صبيحة يوم الجمعة 12 نوفمبر قبل أن يقرأه المرحوم سليم كلالشة (الذي مات بعد هذا التجمع في مستشفى باريس)، و تلقى كثير من أئمة المساجد الحرة نسخا منه موقعة بإسم الثلاثي : الشيخ أحمد سحنون، و الشيخ عبد اللطيف سلطاني (رحمه الله)، و الدكتور عباسي مدني، و تلا كثير من الأئمة النص كما وصلهم في حين إكتفى آخرون بذكر مضمونه في درس الجمعة أو في إحدى الخطبتين، و هكذا حصل المطلوب و تحقق المرغوب، و خرج الصراع من السّر إلى العلن، و توسّعت دائرته من صراع بين الطلبة إلى دفاع عن «الهوية» الوطنية و استنفار واسع للجماهير لمواجهة كانت سابقة لأوانها سقط زنادها بين الإسلاميين و السلطة، ثم بينهم و بين التيارات العلمانية كلها في الجزائر، و كانت هذه المواجهة بداية غير مضمونة العواقب لنهايات لم تكن متوقعة.

- و أما النتيجة السلبية :

فإن هذا التجمع كشف الغطاء عن أنشطة كثيرة كان التيار الإسلامي يتستّر عليها و يتدرب على «ميكانيزماتها» في طور إبتدائي (سّري) ريثما يشتد الساعد و يقوى الرامي و تتمايز الصفوف فيظهر الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الصراع.

أو هكذا كانت النية على الأقل.

و النقطة السوداء في سلبية هذه النتيجة هي أن السلطة لم تكن قادرة على معالجة هذا الوضع بالحكمة فكان تصرفها إرتجاليا و غير محمود العواقب.

و من هنا بدأ العد التنازلي لسلبيات السلطة أمام الرأي العام الوطني.

و من السلبي الملموس في هذا التجمع أن سيق الشيوخ الثلاثة و من معهم من شباب الصحوة بصورة عشوائية إلى المعتقلات و السّجون (و الإقامة الجبرية)، و حرمت الساحة الدعوية من جهود كنا بحاجة إليها لتهدئة الأوضاع و إقامة الدين على أسس صحيحة بعيدا عن محاكمة النيات و الإنسياق وراء تهم غير مؤسسة كان يلفقها اليساريون لكل ذي توجه إسلامي لمجرد أنه يحافظ

على صلواته و يصلي الفجر في المسجد، و هو ما دفع إلى ردود فعـــل عنيفـــة كانت ناجمة عن إستفزاز للمشاعر و «تثوير» للجماهير و استعداء لأبناء الوطـــن الواحد بعضهم على بعض لفتح ملفات الدم و توريث ثقافة الأحقاد.

كان مما توقعه الناس غلق كثير من المساجد و المصليات و التضييق علـــى شباب الصحوة في كل مكان مما تولد عنه تيار «راديكالي» في صفوف التيـــار الإسلامي و ظهور «جماعة الجهاد» التي كان يقودها الشيخ مصطفى بويعلـــي، بعد أن امنت بأن «الطريق الوحيد لإستخلاص الحكم من أيدي القـــائمين عليـــه هي القوة» و لكي يجسدّ هذا الإيمان تحرك بمجموعته باكرا و دخل في صـــراع مع السلطة باستخدام السلاح و صدر الأمر بـــالقبض عليـــه يـــوم 10 ديســـمبر 1982.

و السؤال الذي ظل يتردد على ألسنة الكثير من الناس هـــو : أيـــن كـــان الشيخان محفوظ نحناح و محمد بوسليماني؟ و لماذا تخلفا دون غيرهم عن هـــذه «المناورة» الإسلامية التاريخية؟ و كيف صعد الدكتور عباســـي مدنـــي بـــهذه السرعة و هو الذي لم تمض على دعوته من بريطانيا إلا سنتان فقط و لم يكـــن وراءه تنظيم و لم يكتسب شعبية في ذلك الوقت؟

لكي ننصف الناس و لا نبخسهم أشياءهم، و لكـــي نعيـــد ترتيـــب وثـــائق التاريخ فإن الإجابة عن مثل هذه التساؤلات تعد سابقة لأوانها مادام بعض مـــن صنعوا هذا التاريخ لا يزالون أحياء و بعضـــهم مـــازال يفضـــل العمـــل فـــي «الكواليس» و هو حق طبيعي لكل إنسان، بيد أن الكشف عـــن «جـــزء» مـــن الحقائق واجب يمليه حق الأجيال اللاحقة في معرفة ما صنع الســـابقون، لذلـــك نقدم العذر للقراء على الإحتفاظ مؤقتا «بجزء» من الحقيقة من باب «ما كل مـــا يعرف يقال» و التزاما بقول الرسول (صلى الله عليه و سلم) : «كفـــى المـــرء إثما أن يحدث بكل ما سمع» و المجال مفتوح لمن هم أدرى بحقـــائق الأمـــور و خليات الصراع في هذه الديار فهم الذين حركوا الأحداث التي صنعت تـــاريخ الجزائر المعاصر بكل مكوناته، و لهم وحدهم مطلق الحق في البـــوح بأســـرار الصراع و الكشف عن جذوره و خلفياته.

لكن –و مهما يكن من أمر– فإن نص النداء الذي وزع في تجمع الجامعـــة المركزية يكشف عن أن صياغة هذا «النداء» كـــانت جماعيـــة، و أن القـــائمين على شؤون الصحوة في الجزائر –و إن لم يوقعوا– بأسمائهم كانوا حـــاضرين،

و أن غياب بعض «الوجوه» البارزة عن هذا الحدث التاريخي لم يكن وليد الصدفة و إنما كان خاضعا لتخطيط محكم دفع بأصحابه إلى إبقاء بعض «البيض» خارج سلة الجامعة المركزية إحتياطا لما يمكن أن يبرز على مسرح الأحداث بعد الجولة الأولى من جولات الصراع خارج الحلبة الرسمية.

فكرة التجمع كانت من إقتراح بعض الطلبة، و من تدبير الدكتور بوجلخة، و قد تبناها كل من الشيخ عبد اللطيف سلطاني و الشيخ أحمد سحنون كمبدإ للفت أنظار السلطة إلى ما يجري في الجزائر من تعفين، و نشطها الدكتور عباسي مدني و وافقت عليها جميع الأطراف، و شاركوا كلهم في صياغة البيان و كانوا مستعدين جميعا للحضور، و كانوا يعلمون أنهم سينزلون «ضيوفا» على مدرسة يوسف (عليه السلام) كما كانوا يسمونها في ذلك الوقت الذي كانت فيه الساحة عطشى إلى الدعاة و العلماء.

لذلك اقترحوا أن لا يظهر محفوظ نحناح، و محمد بوسليماني و ثلاثة أخرون لكي لا تفرغ الساحة من الدعاة دفعة واحدة فتكون معرضة لتهور الشباب إذا وضع شيوخهم جميعا وراء القضبان، لكن بعض «الوجوه»، أصروا على الحضور مما جعل الخيار أمرا صعبا.

و قد وقع الخيار على محفوظ و بوسليماني -و ثلاثة آخرين- لسبب كان وجيها في ذلك الوقت، و هو كونهما كان سجينين (بين 77-80) من جهة، و ثقل التهمة الموجهة إليهما من جهة أخرى و هما ما يزالان في مرحلة الإفراج المؤقت بعد زلزال مدينة الأصنام (الشلف) حيث كان الشيخ نحناح سجينا هناك، بعد معارضته رفقة الشيخ محمد بوسليماني رحمه الله لمضمون ما جاء في ميثاق 1976 و توزيعها منشورات تحريضية و قيامها بعملية إحتجاجية في فعل مادي تمثل في قطع 19 عمودا هاتفيا تعبيرا عن رفضهما لسياسة هواري بومدين و رفضهما للتوجه الإشتراكي.

والمعارضة في عهد هواري بومدين كانت تعني شيئا آخر !!

قصة قطع أعمدة الهاتف تبدو متنافرة مع معارضة الميثاق، و من ثم معارضة التوجه السياسي و الإقتصادي للنظام كله، أي الرفض الصريح و العلني للإختيار الإشتراكي و ما يترتب عن ذلك من تبعات، لكن حقيقة قطع أعمدة الهاتف كانت أكبر مما تناقلها الإعلام و ما روج له المواطن البسيط، فقد

ضبط الأمن في حوزة القائمين بعملية قطع الأعمدة على مخطط دقيق لقطع 19 عمودا هاتفيا بمدينة البليدة من أصل أزيد من 1500 عمودا كانت تربط الشبكة الهاتفية الولائية بالعاصمة، و تبين بعد تحديد المواقع أن هذه الأعمدة الـ19 المحددة في الخريطة هي الأعمدة التي تربط القطاعات الحيوية بالنقاط الإستراتيجية بين الولاية (البليدة) مقر الناحية العسكرية الأولى و العاصمة (الجزائر)، و كان السؤال المطروح : من أين حصل «المخربون» على الخريطة التفصيلية (السرية) لشبكة الهاتف؟ و من حدد لهم مواقع هذه الأعمدة؟ و لماذا 19 عمودا فقط؟

لأجل هذا قام مخطط توزيع الأدوار في تجمع الجامعة المركزية على مبدإ تكافؤ الفرص في المغارم لتحمل أعباء الدعوة بشكل عادل، و هكذا -كما توقع المخططون للتجمع- سيق بقية الشيوخ، و من معهم من شباب الصحوة إلى السجون بتهمة التجمهر غير المرخص به، والمساس بأمن الدولة، و سلامة التراب الوطني، و دخلت البلاد في طور جديد من الصراع بدأ في الجامعة ثم إنتشر أفقيا و عموديا و تحت سطوح الزحام ليصل إلى الأحياء الشعبية، و القرى والمداشر و يصبح «قضية» يدافع عنها أصحابها.

إيداع الشيوخ السجن بهذه الطريقة لم يكن النهاية بل كان بداية جديدة لإنطلاقة قوية أيقظت في جماهير الشعب الضمير الجمعي و فتحت الباب واسعا أمام بروز قيادات جديدة ولدت من رحم الأحداث نتيجة الفراغ المهول الذي خلفه هؤلاء الشيوخ خاصة عبد اللطيف سلطاني، و أحمد سحنون، و عبد الله جاب الله... و أخرون كان وراءهم «جيش» من الأتباع و الأنصار و المتعاطفين الذين لم يكن زادهم سوى العواطف المتهورة.

بعد هذه «الزوبعة» العنيفة عرفت الصحوة الإسلامية في الجزائر صورا من الإنكماش المصطنع كان يبدو في ظاهره فتورا و لكنه كان يخفي في ثناياه صورا من الإنفجار الفوضوي على الواقع برمته.

و الحقيقة أن الحركة الإسلامية في الجزائر كانت تتغذى على رصيد كبير من التجارب التاريخية المريرة، و كان الصراع في تلك السنوات قائما على أشده، في مصر بين الإسلاميين و نظام أنور السادات، ذلك الصراع المقيت الذي إنتهى بمصرع الزعيم أنور السادات في حادثة المنصة يوم 06 أكتوبر 1981، كما كان الصراع قائما على أشده كذلك بين جناح من الإسلاميين

و النظام السوري، ذلك الصراع الذي إنتهى بمأساة «حماة» و تصفية الوجود الإسلامي في جميع النقاط الحساسة في المؤسسات السورية بحجة تعقب تنظيم «الإخوان المسلمين»، و كانت أخبار إنتصار «الثورة الإسلامية» في إيران تلهب حماس الشباب و تغري ذوي الطموح منهم بمحاولات «الزحف المليوني على قوى الإستكبار في الأرض لاستئصال شأفة الطغيان من الأرض كلها» بعد الرحلات المكوكية التي قام بها مبعوثو الخميني إلى العالم الإسلامي في مهمة محددة كانت تجري تحت غطاء طمأنة الرأي العام العالمي بأن مجيء آية الله الخميني إلى سدة الحكم ليست له علاقة بالمصالح الحيوية للدول الشقيقة و الصديقة، و أن الصراع سيكون بين قوى الجماهير و قوى الإستكبار العالمي ممثلة في «الشيطان الأكبر» أمريكا، و كان هؤلاء المبعوثون يبشرون الناس بنهاية عهد الإستكبار و عودة «حكومة الفقيه» و نسيان تاريخ الصراع بين الشيعة و السنة!؟

و بالمقابل كانت أخبار التنكيل و التصفيات الجسدية تطالعنا كل يوم (من تونس) الشقيقة على أيدي النظام البورقيبي الذي كان يلفظ أنفاسه الأخيرة و مثله أو قريبا منه كان يجري في المغرب، و في ليبيا و اليمن، و العراق، و الأردن و السودان... و سواها من البلاد الإسلامية، و كانت القضية الفلسطينية هي «قميص عثمان» الذي حمله أبناء الصحوة في وجه الحكام للضغط عليهم تحت مسمى «تحرير فلسطين».

هذه العوامل الخارجية كلها كانت تصب في رصيد التجربة الجزائرية، يضاف إليها الرصيد الداخلي الذي إكتسبه كثير من الزعماء من ثورة التحرير الكبرى (54-1962) ثم تجربة عشرين سنة من الممارسة الميدانية في أتون معركة باردة بين أجنحة كثيرة داخل النظام و خارجه مع بداية تحرك كل من بن بللة و آيت أحمد في الخارج للتشويش على الدولة الجزائرية طمعا في عودة قوية إلى سدة الحكم.

كل هذه العوامل و غيرها شكلت ترسبات فكرية و ثقافية جعلت الصراع في الجزائر يعرف «تقنيات» جديدة بعد تجمع الجامعة المركزية يوم الجمعة 12 نوفمبر 1982 و بداية المواجهة العلنية مع نظام بن جديد على محورين :

- محور جماعات المصالح (الضغط) في الداخل.
- و محور المعارضة السياسية (السرية) في الخارج.

و كان بين بعض هذه المحاور أشكال كثيرة من التنسيق غذتها عوامل كثيرة، منها تصدع البنى الإقتصادية على جميع الجبهات و بداية الحرب العراقية-الإيرانية و انعكاساتها على نفسية الشعوب الإسلامية، بالموازاة مع التبجح اليهودي في الرقعة الإسلامية المسماة الشرق الأوسط، ثم دخول العالم كله لعبة التوازنات الداخلية و الخارجية مع بداية طي ملف الحروب الباردة نهائيا، و استسلام شرق أوربا لغربها تمهيدا لميلاد «النظام الدولي الجديد».

و من الغريب أن بعض الدارسين ما يزالون يفسرون كثيرا من الظواهر تفسيرا محليا (تاريخيا أو جغرافيا) مشايعة لدعاة التفسير المادي للتاريخ و هم يعلمون أن كل «ظاهرة» إجتماعية مهما كانت طبيعتها المحلية الضيقة، فإن لها نتائج متعدية، و لها أسباب عالمية متعدية كذلك.

فلعبة التوازنات على الصعيد الدولي كانت لها إنعكاساتها على الواقع الجزائري و يأتي تجمع الجامعة المركزية نتيجة لهذه اللعبة القائمة على حسابات ماضية و احتمالات مستقبلية في إطار سياسة المد و الجزر بين المعسكرين الرأسمالي و الإشتراكي عقابيل الحرب العالمية الثانية.

لقد نجح النظام الجزائري في إستدراج الإسلاميين إلى مواقع التصادم و من وراء النظام «كتل» عالمية كثيرة يهمها أن تعرف حجم الإسلاميين في الجزائر بعد أن عرفته في نقاط عربية و أعجمية كثيرة.

و نجح الإسلاميون في تمرير رسالتهم التي حبسوها في صدورهم 20 عاما، نعم، نجح النظام في تقدير قوة التيار الإسلامي على حقيقتها و التعرف على «زعماء» الصحوة بأسمائهم الحقيقية و انتماءاتهم التنظيمية و نجح التيار الإسلامي في الإبقاء على بعض «الإحتياط» القيادي لمواصلة الطريق الذي كان أبناء الصحوة كلهم مقتنعين أنه هو الطريق الوحيد الموصل إلى الهدف الصحيح، و كانوا مختلفين في الوسائل الواجب إعتمادها لبلوغ هذا الهدف.

و بين إستدراجات النظام للإسلاميين و مناورات جماعات الضغط للإستفادة من النظام و من الإسلاميين بدفع العجلة إلى مواطن التوتر، وصل الخطاب الإسلامي في شكل بيان «نصيحة» قرأها السيد سليم كلالشة على

الجموع الحاشدة و وزعت منه عشرات النسخ تم طبعـــها و إعـــادة تصويرهـــا أو إستنساخها لتصل في ظرف أسبوع واحد إلـــى كـــل مســـاجد الجمهوريـــة، و تتسرب منها نسخ كثيرة إلى «الخارج» لتصنع دويا لم يكن نظام بـــن جديـــد يتصور نتائجه بعد أن شارك جناح منه في صناعة هذا الحدث في شكل خطـــة تكتيكية لإستدراج «قادة» التيارات الإسلامية إلى ركح الصراع بكـــامل قوتـــهم، و أعطى موافقة (غير مكتوبة) سربها مسؤول محترم بوزارة الشـــؤون الدينيـــة بهدف إخراج «الثعلب» من وكره!!؟

و لكي يتسق السياق و تكتمل الصورة نورد نص الوثيقة كاملا كما قـــرئ على الجموع، و كما وزع صبيحة ذلك اليوم.

ثانيا : بيان النصيحة أو الوقوع في الفخ :

فقد جاء في البيان بعد البسملة و الحمد :

«عن أبي رقية تميم بن أوس الداري رضي الله عنه أن النبي (صلـــى الله عليه و سلم) قال : «الدين النصيحـــة» قلنـــا : لمـــن ؟ قـــال : «لله و لكتابـــه، و لرسوله، و لأئمة المسلمين، و عامتهم» رواه مسلم...

في ضوء الأحداث الأخيرة التي تعرض لها شبابنا المؤمـــن مـــن إرهـــاب و اختطاف و سجن و تعذيب، و تعرضت لها بيوت الله في الأحيـــاء الجامعيـــة (إبن عكنون، و تيزي وزو، و غيرها) و التي لم تكن الأولى و لا الأخيرة مـــن نوعها، و كذلك المساجد في كثـــير مـــن المؤسســـات التربويـــة، كالثانويـــات و التكميليات، أو المؤسسات العملية في بضع المصانع و الإدارات.

هذه الأحداث لاشك أنها كانت بتدبير من الشيوعية العالمية، و الماســـونية، و العنصرية، و البعثية... الغرض منها توريط الدولة -عـــن طريـــق إســـتخدام أجهزتها- في تنفيذ خطتهم ذات الصلة المباشرة بالمذابح الرهيبة التي تعـــرض لها المسلمون في لبنان و فلسطين و غيرها من العالم الإسلامي.

إن تسخير الدولة في خدمة المستعمر لضرب ديننا الحنيف، و تهديد وحـــدة وطننا و المس بكرامة أمتنا هو إعتداء صريح على ســـيادتنا و شـــخصيتنا، لأن هذه المنشآت العمرانية لأهون من قتل الضمائر و هـــدم الشـــخصية و القضـــاء على الإعتقاد و تثبيط عزيمة الأمة و إرادتها الخيرة التي تعتبر العامل الرئيســـي لبناء حضارتنا و حمل رسالة الإسلام هداية ربانيـــة فـــي عـــالم طغـــت عليـــه النزاعات المادية.

إن الجزائر المسلمة ما كانت لتقع في مثل هذه الأخطاء، و سبيلها سبيل الرشاد على ضوء الكتاب و السنة، فإن هذه الأحداث لتندرج في مخطط أخطر غزو ثقافي تعرضت له بلادنا...

و تداركا لوقوع بلادنا -بلاد المليون و النصف مليون شهيد- في ما آلت إليه النظم الأخرى، لابد من التصدي لهذه المؤامرة بتطهير أجهزة الدولة من العناصر العميلة و إزالة الفساد من البلاد قبل فوات الأوان.

و نظرا لخطورة الموقف فإن التعاون المشترك بين العناصر الطيبة في الأمة أصبح أمرا لابد منه، و أي تهرب من المسؤولية، من أي طرف، يعد خيانة كبرى للإسلام و الوطن، و وجود هذا التعاون لا يتوفر في إعتقادنا إلا في ظل العودة الصادقة إلى الإسلام.

لنلح على الإسراع بالبت في القضايا التالية :

1. وجود عناصر في مختلف أجهزة الدولة معادية لديننا، متورطة في خدمة عدونا الأساسي، و عملية تنفيذ مخططاته الماكرة، الأمر الذي ساعد على إشاعة الفاحشة و ضياع المهام و المسؤوليات على الدولة و غيرها.

2. تعيين النساء و المشبوهين في سلك القضاء و الشرطة، و غياب حرية القضاء و عدم المساواة في الأحكام لهو هدم للعدالة التي لا أمن و لا إستقرار بدونها.

3. تعطيل حكم الله الذي كان نتيجة حتمية للغزو الإستعماري و احتلاله للبلاد الذي لم يعد له مبرر اليوم بعد مرور عشرين سنة من الإستقلال، فلا بد من إقامة العدل بين الناس بتطبيق شرع الله، قال عز وجل «**لقد أرسلنا رسلنا بالبينات و أنزلنا معهم الكتاب و الميزان ليقوم الناس بالقسط**».

4. حرمان المواطن من حريته، و تجريده من حقه، في الأمن على نفسه و دينه، و ماله، و عرضه، و حرية التعبير عنها لهو إعتداء على أهم حقوقه و مبررات التزاماته بواجباته الشرعية و الأخلاقية.

5. عدم توجيه تنميتنا الإقتصادية وجهة إسلامية رشيدة بإزالة كل المعاملات غير الشرعية، و تيسير السبل الشرعية لاكتساب الرزق من زراعة، و تجارة، و صناعة، و التسوية بين الناس في فرص الإستفادة من خيرات البلاد بدون تمييز.

6. تفكيك الأسرة، و العمل على إنحلالها، و إرهاقها بالمعيشة الضنكة، كانت سياسة بدأتها فرنسا، و بقيت تمارس حتى اليوم، بالإضافة إلى محاولة وضعها على غير الشريعة الإسلامية تحت شعار «نظام الأسرة».

7. الإختلاط المفروض في المؤسسات التربوية و الإدارية و العمالية إنعكست نتائجه السيئة على المردود التربوي و الثقافي و الإقتصادي، الإجتماعي، حتى صار يعطي مؤشرا خطيرا على سرعة الإنحدار الخلقي و الحضاري.

8. الرشوة و الفساد الممارسين (كذا) في المؤسسات التربوية من المدرسة إلى الجامعة، و الإدارة و غيرها، و مرض بيروقراطي لا أخلاقي خطير لا يسلم مجتمع إلا إذا تخلص منه.

9. تشويه مفهوم الثقافة و حصره في المهرجانات الماجنة اللاأخلاقية التي تفتقر إليها البلاد للتخلص من الوضعية الثقافية المفروضة علينا.

10. إبعاد التربية الإسلامية و تفريغ الثقافة من المضمون الإسلامي زاد في تعميق الهوة و استمراريتها.

11. الحملة الإعلامية المسعورة للإعلام الأجنبي و الوطني لاستعداء الدولة على الدعوة و الصحوة التي تهدد مصالح الدوائر الإستعمارية في بلادنا.

12. إطلاق سراح الذين أعتقلوا دفاعا عن أنفسهم و دينهم و كرامتهم.

13. فتح كل المساجد التي أغلقت في الأحياء الجامعية و الثانويات و التكميليات و المؤسسات العمالية.

14. عقاب كل من يتعدى على كرامة أمتنا و عقيدتنا و شريعتنا و أخلاقنا وفق الحدود الشرعية الإسلامية.

هذه الأمور هزت مشاعر أمتنا، و حركت ضميرها، و ما وقفتها هذا اليوم إلا دليل على أنها ما تزال تستحق كل إكبار و تقدير و احترام، و هذه المواقف التي عرفها شعبنا كافية للتعبير عن نضجه الإسلامي و وعيه السياسي، و هذه الخصال جديرة بأن تجعله في مستوى مسؤوليته أمام الله.. و الوطن.

قال تعالى : «**و العصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا و عملوا الصالحات و تواصوا بالحق و تواصوا بالصبر**».

– توقيع : أحمد سحنون، عبد اللطيف سلطاني، عباسي مدني...

هذه هي المطالب الـ14 التي تقدم بها المجتمعون أمام الجامعة المركزية يوم الجمعة 12 نوفمبر 1982 بغية تغيير الواقع الذي كانوا يرونه متعفنا، و يرون أن تحريره و «تطهيره» يكمنان في تطبيق بنود هذه الوثيقة.

هذه الوثيقة التاريخية فهمت في ذلك الوقت على أنها «مشروع دولة إسلامية»، لذلك كان رد فعل السلطة صارما و عنيفا ليس في حق الموقعين على البيان (الوثيقة) فحسب و إنما كذلك على كل من شارك من قريب أو من بعيد في التجمع الجماهيري، أو في صياغة الوثيقة، أو تلاوتها، أو نشرها، و توزيعها، ثم توسعت الدائرة لتشمل كل من له علاقة بالصحوة، و قد لعب جهاز المخابرات دورا مخيفا في تأزيم الوضع، عندما قام بمطاردة كل من له صلة بالتدين، و وضع خطيب الجمعة في خانة المتاجرين بالمخدرات في مرحلة أولى، ثم تحول الأمر ليصبح كل «صاحب لحية مشبوه» ثم إتسعت الدائرة أكثر ليصبح مجرما كل من يصلي الصبح في المسجد و كل من لا يشرب الخمر، و كل من لا يصافح النساء في الوقت الذي كان فيه غير الإسلاميين ينعمون بمطلق الحرية، و يتمتعون برحلات «نجمة» السياحية إلى البلدان المتوسطية، و يتحدثون عن «التسيير الإشتراكي للمؤسسات»، و ينفخون في رماد «الطب المجاني» و ديمقراطية التعليم، و تكافح إناثهم ضد «قانون الأسرة»، و يحتج الكبراء من بعض رجال «السلطات المحلية» عن آذان الصبح (الفجر) الذي يقلق راحة نومهم و يضغطون على وزارة الشؤون الدينية من

أجل منع هذا الأذان و نزع مكبرات الصوت من فوق الصوامع و منع بث خطبتي الجمعة و الصلاة خارج المسجد...

و هو ما إضطرت الوزارة الوصية إلى فعله بقانون يمنع إستعمال مكبرات الصوت نزولا عند رغبة هؤلاء «السادة»، الأمر الذي فجر صراعا مدمرا بين كثير من شباب «المساجد الحرة» و قوات الأمن و رجال المخابرات و إيقاف كثير من الأئمة المتطوعين و ميلاد قانون «الوعظ بالرخصة» و ظهور «الخطبة السلطانية» التي كانت تأتي مكتوبة من طرف الوزارة الوصية فتتحدث مثلا عن «الميني جيب» و «البانكس» في مساجد القرى و الأرياف الجزائرية حيث لم يكن يوجد فيها نساء أصلا بالمعنى الإجتماعي للوجود النسوي ناهيك عن حديث « الميني جيب»، و حديث أمراض الحضارة الغربية التي لم يكن «البدوي» يسمع عنها شيئا...

هذه الأفعال الإرتجالية الصادرة عن أعوان دولة يفترض فيها التعقل، كانت لها ردود أفعال خطيرة كونت في مجملها عناصر التفاعل الإجتماعي بين سنوات 82–1986 حيث مست الصحوة الإسلامية قطاعات واسعة من رجال جبهة التحرير الوطني و عناصر كثيرة من رجال السلطة، و قد إتضح هذا الإتجاه جليا في مناقشة ميثاق 1986 الذي لولا بعض العراقيل –من طرف بعض جماعات الضغط في مصادر صناعة القرار على أعلى مستوى– لكان ميثاقا فيه بصمات المجتمع العميق، و هي الأشواق الروحية التي كان يتطلع إليها كل مواطن جزائري حر بعيدا عن ضغوط «النخبة»، كما أكد ذلك كثير من المقربين، و من يراجع ديباجة هذا الميثاق يلمس هذه الحقيقة الغائبة في «ميثاق» نوقش، و طبع، و لكنه لم يوزع و لم يعمل به أصلا، لأن الغليان الجماهيري دفع بالأحداث إلى إنتاج «دستور» سنة 1989 بعد ثلاث سنوات من سياسة شد الحبل.

التجمع سالف الذكر كان مثيرا للإنتباه، و وثيقة (النصيحة) كشفت عن نوايا أبناء الصحوة في توجيه النظام برمته إلى «العودة الصادقة إلى الإسلام» كما جاء في نص الوثيقة، و العودة إلى الإسلام معناها –في العرف السياسي– إحداث إنقلاب جذري في بنية النظام رجالا، و مفاهيم، و مؤسسات، و هو ما لم تكن كثير من الأطراف مستعدة لسماعه ناهيك عن مناقشته أو تطبيقه.. كون النخب لم تكن مستعدة لمحاورة الجماهير الغاضبة.

و إذن، فلا بديل عن الحوار إلا القوة، و القوة تبدأ بالضغط الإبتدائي و الضغط يولد الحرارة، والحرارة تنتج الطاقة، و الطاقة تولد الإنفجار، هذه الحقيقة الفيزيائية ظهر صدقها و صحتها في الجزائر بين سنوات 82-1988 حيث تبادلت أطراف كثيرة الضغط على الواقع، و الضغط على مجريات الأحداث، و الضغط على الخصوم إقصاءا و تهميشا و «حقرة»... فكانت النتيجة الطبيعية إنفجار الشارع الجزائري ليلة الخامس من أكتوبر 1988، و هو الإنفجار الذي كانت قد سبقته إنفجارات صغرى مهدت لإنهيار على مستوى المنظومة الفكرية ثم صار مرجعا مخيفا للنسيج الإجتماعي برمته.

كيف حدث هذا الإنهيار؟ و لماذا أخذ الصراع في الجزائر منعرجات تراجيدية؟

ثالثا : التيارات المتعاكسة و جماعات الضغط :

في مجال الحصر المنهجي يمكن التحدث عن ثلاث جهات ضاغطة، و وراء كل جهة كانت تقف جماعة ضغط خفية، بل جماعات ضغط :

- أولها التيارات الإسلامية التي كانت تزحف على الحكم بخطابات تثويرية.

- و ثانيها التيارات اللائكية (العلمانية) بكل مكوناتها و إنتماءاتها في ظل العمل السري.

- و ثالثها التيارات الجبهوية داخل تشكيلة جبهة التحرير الوطني.

هذا التقسيم الثلاثي كان قبل إنتفاضة 05 أكتوبر 1988، لأن الخارطة السياسية تغيرت تماما بعد دستور فبراير 1989.

1- التيارات الإسلامية : بعد تجمع الجامعة المركزية إتضح للجميع أن القوة الجماهيرية للتيار الإسلامي باتت أكبر مما كانوا يظنون، و أن الرصيد التاريخي الذي يصارعون به خصومهم ليس وليد اليوم، و إنما هناك «سلطة أدبية» تنتظمهم، كما أن هناك «قوة روحية» كامنة في كل عنصر منهم كانت تدفع بهم إلى التضحية بكل ما يملكون في سبيل نصرة قضيتهم، و ربما

كان بعضهم متحفزا للإنتحار إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، و من جهة أخــرى كان حجمهم العددي –من ناحية الكـم الجمـاهيري– ضخمـا مقارنـة بحجـم «المنظّمات الجماهيرية» التي كانت تتوقـر علـى إمتيـازات ماديـة كبـيرة، و لكنها مسخّرة في مظاهر عبثية، و تتحرك تحت غطاء قانوني غـير عـادل كان يكفل لها تحقيق كل تطلّعاتها و آمالها لو أرادت ذلـك، و صدقـت النيـات و صحت العزائم، و لكنها كانت في معظمها «منظّمات» إنتهازيـة لا تجمعـها مبادئ نافعة و لا أهداف فيها خير البلاد و العبـاد، و إنمـا جمعتـها مصـالح و امتيازات.

و لا أتحدث هنا عن الأطهار و الأخيار.

فما الذي جعل التيار الإسلامي يصنع الحدث بهذه القوة برغـم الحواجـز الكثيرة التي وضعت في طريقه؟ و ما هو سر التفاف الشباب حول «القيـادات» الإسلامية الناشئة لينفضّ من حول القيادات «الطلائعية» العتيقة للشباب الثـوري التقدمي الإشتراكي الذي ملأ الدنيا و شغل الناس في ظل الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، و الإتحاد النسائي، و اللجان التطوعية الجامعية (C.V.U) و لجـان التطوع لصالح الثورة الزراعية (C.V.U.R.A) و سواها من التنظيمات؟؟

إن الجواب عن مثل هذه التساؤلات يأتي في شقين متكاملين :

– **الشق التاريخي** : يتعلق بنضالات رجال مؤسّسين زرعوا بذور أصيلـة في تربة هذا الوطن و سقوها بدمائهم و دموعهم و عرقهم.. فـأثمرت «قـوات حيّة» من الشباب الجزائري المناهض لكل أشكال المسخ و الهيمنـة و التبعيـة و التغريب، و حفظ بعضهم عهود الجزائر وفاء لدينـه و معتقـده، و بعضـهم الآخر وفاء لدماء الشهداء الذين تعاهدوا ليلة تفجـير ثـورة نوفمـبر المجيـدة و سطروا في بيان الثورة هدفا واضحا بعد أن تعاهدوا على المصحف الشـريف بالقسم القرآني، و هو «إقامة دولة جزائرية ديمقراطية ذات سـيادة فـي ظـل المبادئ الإسلامية»، و بعضـهم الآخـر وقـف موقـف الرافـض للتغريـب و «الفرنسة» من موقع الدّفاع عن اللغة العربيّة لإحساسه أن «الوطنّيـة» التـي آمن بها و شربها مع لبن أمه تبقى ناقصة و تظل مثلومة ما لم تسد لغة القـرآن كل هذه الربوع، و آمن أن الدفاع عن الجزائر يبدأ من التمكيـن للغـة العربيـة أساسا كون الإستدمار بدأ هجومه على الإسلام بـنزع لغتـه مـن لسـان أمـة مصبوغة بالإسلام و ناطقة بالعربية رغم أصلـها الأمـازيغي فـي تراكمـات

التاريخ، فلما جاء الإسلام «عرب» الأمازيغ، و الفراعنة، و الفنيقيين و سواهم من الشعوب و القبائل لسبب بسيط هو أن لغة الدين هي العربية، و ليست العربية أبدا «دينا» جديدا أو قومية تريد أن تسود كما روج لذلك ساطع الحصري، و ميشال عفلق، و أنطوان سعادة، و جورج عبد المسيح، و كل من دار في فلكهم من دعاة القومية العربية، أو من المبشرين بالعلمانية الجديدة.

هذه الفئات الثلاث، داخل التيار الإسلامي، تلتقي كلها في هدف كبير هو رفض الحلول التغريبية بشكل عام، و التصدي للحل «الفرنسي» بشكل خاص لاعتقادهم أن عداوة 132 سنة لا تتحول إلى صداقة إلا بعد مرور 132 سنة أخرى تنقرض فيها خمسة أجيال على الأقل.

- **الشق السياسي** : و هو الشق الناجم عن الثغرة الواسعة التي فتحها بن جديد فور توليه الحكم لجميع الأطراف المتصارعة في الخفاء ليطفو صراعها على السطح، و كان هذا الأمر سببا في بروز جماعات الضغط و انكشاف وجوه جماعات المصالح، و هو أيضا العنصر الأساسي الذي كان سببا في تحول المسار الإشتراكي في الجزائر عن شعاره المرفوع «من الشعب و إلى الشعب» إلى شعار «من أجلك يا وطني» و تحول الخطاب السياسي من «البشر» إلى «التراب» و تجميع مصالح الشعب كلها في أيدي حفنة من المتنفذين باسم المحافظة على الوحدة الوطنية أو باسم الدعوة إلى التقشف «من أجل حياة أفضل»!!؟

إن هذه الأحكام الجزافية العامة تظل بحاجة إلى تحقيق و توثيق و تدقيق يجعل منها أحكاما موضوعية يمكن الإعتماد عليها في بناء قاعدة نظرية لأزمة الصراع في الجزائر من خلال سرد تاريخي موجز للشقين التاريخي و السياسي مع التوقف في أهم المحطات الساخنة التي مهدت لأحداث أكتوبر 1988 و مهدت قبل ذلك لقيام حركات تمرد كثيرة عرفتها الساحة الجزائرية قبل أكتوبر و بعده، و هو ما أطلقنا عليه إسم «جذور الصراع في الجزائر»، و لتكن البداية من عمق تاريخنا الذي ترفض بعض الجهات إعتماده «مؤشرا حضاريا» لقياس ضغط الصراع.

أ) الخلفيات التاريخية :

لا أتحدث هنا عن جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في توريث منهج الصراع ضد كل أشكال المسخ و التغريب «و الفرنسة»، فذلك أمر شائع

و معروف، و لكني لا أجد فكاكا من التعريج على محطة أراها أساسية دشنها آخر عمالقة «جمعية العلماء» قبيل وفاته بعام واحد، في شكل بيان وقعه الشيخ البشير الإبراهيمي رحمه الله و رفعه إلى السلطات الجزائرية العليا بتاريخ 16 أفريل 1964 (في عهد الرئيس أحمد بن بللة)، و هو البيان الذي كان سببا في كل مآسي الشيخ الإبراهيمي إلى يوم وفاته، فقد كشف الشيخ في هذا البيان عن جزء من خفايا الصراع الدائر بين أجنحة النظام و حواشيه، ذلك الصراع الذي حاولت الأجهزة الحاكمة وقتئذ التكتم عليه إلى أن أفضى إلى الإنقلاب التاريخي الذي قاده العقيد هواري بومدين ضد الرئيس بن بللة بتاريخ 19 جوان 1965 و المعروف في أدبيات السياسة الجزائرية باسم «التصحيح الثوري».

بيان الشيخ الإبراهيمي صنفته السلطة الحاكمة في ذلك الوقت في خانة «جرائم الرأي» لأنه إتهم فيه النظام القائم بالغفلة عن تطلعات الجماهير، و مصادرة إختيارهم الذي «يجب أن يبعث من صميم جذورنا العربية الإسلامية، لا من مذاهب أجنبية»، كما جاء في نص البيان، والمعجز حقا في فراسة الشيخ –و هو من أغرب المصادفات– أن المسائل الثلاث التي حذر منها الشيخ الإبراهيمي في بيانه هذا هي نفسها –مع تكييفها سياسيا– التي دفعت بالعقيد هواري بومدين إلى قلب طاولة اللعب بالرئيس بن بللة و إعلان بيان التصحيح الثوري، إذ الفاصلة الزمانية بين «البيان» الإسلامي بتوقيع الشيخ الإبراهيمي و «التصحيح» الثوري بقيادة هواري بومدين قدرت بـ 15 شهرا فقط؟

و للأهمية التاريخية لهذا البيان نرى ضرورة إدراجه في هذا السياق بنصه الكامل، كونه جذرا في معادلة الصراع، فبعد الديباجة يقول :

«... كتب الله لي أن أعيش حتى إستقلال الجزائر، و يومئذ كنت أستطيع أن أواجه المنية مرتاح الضمير، إذ تراءى لي أني سلمت مشعل الجهاد في سبيل الدفاع عن الإسلام و الحق، و النهوض باللغة –ذلك الجهاد الذي كنت أعيش من أجله– إلى الذين أخذوا زمام الحكم في الوطن، و لذلك قررت أن ألتزم الصمت غير أني أشعر أمام خطورة الساعة، و في هذا اليوم الذي يصادف الذكرى 24 لوفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله، أنه يجب علي أن أقطع ذلك الصمت :

- إن وطننا يتدحرج نحو حرب أهلية طاحنة

- و يتخبط في أزمة روحية لا نظير لها
- و يواجه مشاكل إقتصادية عسيرة الحل

و لكن المسؤولين -فيما يبدو- لا يدركون أن شعبنا يطمح قبل كل شيء إلى الوحدة و السلام و الرفاهية.. و أن الأسس النظرية التي يقيمون عليها أعمالهم يجب أن تبعث من صميم جذورنا العربية الإسلامية لا من مذاهب أجنبية..

لقد آن لمسؤولينا أن يضربوا المثل في النزاهة و أن لا يقيموا وزنا إلا للتضحية و الكفاءة، و أن تكون المصلحة العامة هي أساس الإعتبار عندهم.. و قد آن الأوان أن يرجع لكلمة «الأخوة» التي إبتذلت معناها الحق، و أن نعود إلى «الشورى» التي حرص عليها النبي (صلى الله عليه و سلم)، و قد آن أن يحتشد أبناء الجزائر كي يشيدوا جميعا «مدنية» تسودها العدالة و الحرية، «مدنية» تقوم على تقوى من الله و رضوان...»أ.هـ.

هذا هو نص البيان التاريخي الذي حرره الشيخ الإبراهيمي و أذاعه بتاريخ 16 أفريل 1964، و أرسل به إلى السلطات العليا طمعا في تحقيق أربعة أهداف أساسية هي :

- تحقيق الوحدة و السلام و الرفاهية بين جميع الجزائريين
- التمكين للإسلام و للغة العربية تجنبا لهيمنة المذاهب الأجنبية
- التخلي عن «المصالح الذاتية» و بذل التضحية و الكفاءة لتحقيق المصالح العامة
- إقامة «مدنية» تسودها العدالة و الحرية تقوم على تقوى من الله و رضوان.

لكن النداء لم يجد أذانا صاغية، و لا قلوبا واعية، و مات صاحبه بعد عام واحد مضى على توقيع هذه «النصيحة» لتدخل الجزائر في عهد جديد -بعد التصحيح الثوري- كان للقيادة الجديدة مواقف أكثر صرامة و راديكالية تجاه جميع المعارضين في فترة من الحكم الثوري بقيادة «مجلس الثورة» و اضطرت معه «المعارضة الإسلامية» إلى تغيير خطتها راديكاليا لتتجنب مصير «الإخوان المسلمين» في مصر على يدي جماعة الضباط الأحرار بين 52-1965، في عز المد القومي العربي الإشتراكي الذي كان يقوده زعيم

القومية العربية الرئيس جمال عبد الناصر، أو مصير «الإخوان» في سوريا بعد حادثة كلية الضباط و مواجهات مدينة «حماة».

إن الزمرة التي جسرت النشاط الدعوي في الجزائر بين جمعية العلماء المسلمين و أبناء الصحوة الإسلامية كانت تتألف من صفوة من علماء الأمة و دعاتها، فقد كانوا هم المؤسسين للنشاط المسجدي في بداية الأمر ثم إتسع نطاق عملهم ليمس شرائح واسعة من المجتمع عبر دروسهم و محاضراتهم و مقالاتهم في الصحف و بعض مما ألفوه من كتب و ما سجلوه من أشرطة سمعية (في مرحلة متأخرة من الدعوة بين 74-1982).

نذكر من بين هؤلاء الصفوة ، الشيخ مصباح الحويذق (1902-1973)، و الشيخ عبد اللطيف سلطاني (1908-1983)، الشيخ عمر العرباوي (1912-1984)، ثم الأستاذ مالك بنُ نبي و الهاشمي التيجاني، و الشيخ أحمد سحنون، و الشيخ الياجوري، والأستاذ رشيد بن عيسى، و الشيخ محفوظ نحناح، و الشيخ عبد الله ساعد جاب الله، و الشيخ محمد بوسليماني، و كثير من أساتذة الجامعات، ثم الشيخ أحمد الأطرش، و الشيخ عثمان.. ثم المجموعات النظامية من أئمة المساجد و الوعاظ و حفاظ القرآن الكريم ثم جاء بعد الجيل الأول الجيل الثاني الذي برز مع بداية إنتصار الثورة الإيرانية سنة (1979) و بداية سقوط الأنظمة الشمولية مع بداية الغزو الروسي لأفغانستان سنة (1979) و انتشار أخبار الصحوة الإسلامية العالمية سنة (1979)... الخ، مع ملاحظة أن هناك «جنود خفاء» لا يخلو منهم عمل في أي قطر كان.

موضوع الجيل الثاني من رجالات الدعوة حديثه مؤجل إلى حين، أما الحديث عن الجيل الأول المؤسس لتيار المعارضة الإسلامية فيمكن إختصاره في نقطتين جوهريتين هما معارضة النظام و رد التحدي.

ب) معارضة النظام :

الشيوخ، الثلاثة الذين كانوا في الطليعة هم الشيخ مصباح، و العرباوي، و سحنون جمعهم قدرهم في سجن «بوسوي» الفرنسي سنة 1958 غداة ثورة التحرير الكبرى، و في أقبية السجون تم التعارف و التآلف، و وضعت الخطوط العريضة لخطة التصدي للإستعمار و ما سيكون عليه حال الإسلام بعد الإستقلال «إذا قدر الله للجزائر أن تستقل !؟»، و لما كللت الثورة بالنصر و اندحرت فلول الإستدمار تفرغ هؤلاء الشيوخ للعمل التربوي و التعليمي إلى

جانب الوعظ و الإرشاد في المساجد التي تشرف عليها الحكومة، و بعد وفاة الشيخ مصباح رحمه الله سنة 1973 عرفت الصحوة الإسلامية تطورا في نوعية الخطاب الوعظي، و بدأ التحول إلى ما يعرف بـ«المساجد الحرة»، و قد تراوحت معارضة شيوخ الدعوة للنظام بين النصح و الإنقلابية، و كان أشدهم في الحق الشيخ عبد اللطيف سلطاني الذي كان عضوا بارزا في حركة الثورة التحريرية و الذي يشهد التاريخ أن مقررات مؤتمر الصومام أعدت في بيته و اجتمعت في بيته لجنة التنسيق و التنفيذ عام 1956، كونه كان صديقا حميما للشهيد عبان رمضان عليهما رحمة الله، و مع ذلك وجد نفسه بعد الإستقلال منبوذا و محاصرا.. فانصرف إلى العمل المسجدي.

بدأ صلاة الجمعة بمسجد «كتشاوة» خلفا للشيخ الإبراهيمي بتاريخ 24 فيفري 1963، و ظل خطيبا به إلى يوم جمعة 26 مارس 1965 حيث خطب ضد توجهات رئيس الجمهورية (بن بللة) فيما يتعلق بحرية المرأة، و خطب خطبة كانت مبثوثة مباشرة عبر أمواج الراديو بالإذاعة الوطنية، مما دفع بالرئيس إلى توقيفه، وبعد 83 يوما بالضبط أطيح بالرئيس فعاد الشيخ سلطاني إلى الخطبة في المسجد نفسه بإذن من الرئيس الجديد (هواري بومدين) في شهر جويلية 1965..

بعد خمسة أشهر تم توقيفه للمرة الثالثة يوم 05 نوفمبر 1965 بعد أن ندد بمظاهر الإنتهاكات التي مارسها بعض من شارك في إحتفالات عيد الثورة ليلة 01 نوفمبر 1965، بعد هذا التوقيف قرر الشيخ سلطاني الدخول في معركة مع النظام الحاكم فانتقل من مسجد «كتشاوة» إلى قلب «القصبة» ليبدأ الصدام بوزارة الشؤون الدينية التي فرضت خطبة جمعة على جميع الأئمة تتناول موضوع الحرب الفيتنامية و تدعو «للمجاهدين» الفيتناميين بالنصر على الأمريكان، لأن النظام الجزائري كان متعاطفا مع الجنرال «جياب» و الزعيم «هوشي منه» ضد «الأمبريالية» العالمية التي كانت تتزعمها أمريكا فرفض الشيخ الإلتزام بسياسة «الخطب السلطانية» و ندد جهرة بالشيوعية العالمية، و كان المصير معلوما.

سنة 1971 –و مع بداية الثورة الزراعية– بدأت المعارضة المعلنة تتجسد علميا و ثقافيا في شكل كتاب أصدره الشيخ سلطاني تحت عنوان «المزدكية أصل الإشتراكية»، و تطورت في كتابه «سهام الإسلام» و تصدت في ميدان المواجهة لمسرحية «محمد خذ حقيبتك»..

و في خلال عشر سنوات من العمل الإسلامي المتواصل (71-1981) ترجحت الكفة لصالح الحس الإسلامي، و وجدت النخبة المستغربة نفسها معزولة عن الواقع الإجتماعي فقامت تستفز الإسلاميين و تدفع بهم إلى مواقع الصدام مع السلطة إلى أن حدث تجمع الجامعة المركزية الذي لفت إنتباه السلطة إلى قوة الإسلاميين و دقة تنظيمهم، وقد كان متوقعا أن يفعل النظام شيئا لكسر تسلسل الأحداث باتجاه يخدم جهات معينة، و كانت الفرصة السانحة هي تجمع الجامعة المركزية سنة 1982 حيث ألقي القبض على جميع «المشبوهين» و كان في مقدمتهم الشيخ عبد اللطيف سلطاني و زج بهم في السجون برغم أن الشيخ كان عمره قد تجاوز 76 عاما الأمر الذي جعله لا يقوى على تحمل مشقات الزنزانة فغادر الحياة بعد أربعة أشهر مضت على إعتقاله و سجنه تاركا وراءه بركانا هائجا لم يكن أحد يعلم متى يثور.

ج) رد التحدي :

بتاريخ 14 أفريل 1983، يغادر الشيخ عبد اللطيف سلطاني الحياة في ظروف قاسية جدا، جراء سوء المعاملة التي تلقاها في السجن ثم في الإقامة الجبرية بالنظر إلى شيخوخته، تاركا وراءه بعض القيادة الإسلاميين داخل السجون بتهمة «التجمهر غير المرخص» أمام الجامعة المركزية، و جزء منهم (من كبار الشيوخ سنا) تحت الإقامة الجبرية.

نظام الشاذلي بن جديد كشف عن وجهه الحقيقي و بدأ في طي ملف الإشتراكية بشكل متدرج و تصفية الأجواء العامة من «الثوريين» و الإشتراكيين تمهيدا عقليا و تحضيرا نفسيا و اجتماعيا لصبغ المجتمع الجزائري كله بالصبغة الرأسمالية (ممارسة لا تنظيرا) في الوقت الذي كانت فيه جماعة مصطفى بويعلي تتأهب لإعلان الكفاح المسلح ضد السلطة القائمة التي كانت قد هددت الشيخ عبد اللطيف سلطاني بالقتل إذا لم يلتزم حدوده، و وضعته تحت الإقامة الجبرية إلى يوم وفاته.

يوم الجنازة لم يكن يوما عاديا، و مراسيم الدفن لم تكن بسيطة في مقبرة «غاريدي» بالعاصمة.

و لعل المتتبعين لمسارات الخط البياني للمعارضة في الجزائر -و في مقدمتها المعارضة الإسلامية- يلاحظون أن التحدي و التحدي المضاد هما سمتا عمليتي المد و الجزر بين النظام و المعارضة الإسلامية الراديكالية من

بداية الإستقلال إلى يوم الناس هذا، كما يلاحظون كذلــــك و يســـجلون بـــالخط العريض أن «المعارضة الإسلامية» كلما ضغطت كلما ازدادت قوة و تــــهورا، و كلما حوصرت و ضيق عليها إنحازت إلى الفعل الراديكالي مطالبة بــــالتغيير الجذري للبرامج و المناهج و الأشخاص... سواء كانت في صـــــورة إسـلامية حقيقية أو إتخذت الإتجاه اليساري المتطرف.

هذا ما حدث بالفعل في لعبــــة «شــد الحبــل» و إرخائــه بيــن النظــام و المعارضة التي قادها الشيوخ الثلاثة (العرباوي، و مصباح، و سلطاني) فقـــد شدد الشيخ العرباوي على كل مظاهر الفساد حتى أنه منـــع عــرض مســـرحية «محمد خذ حقيبتك» سنة 1977 و سنة 1980 و اعتبر عرضها «إعتداء علـــى حرمة جميع المسلمين... و الموت في سبيل منعها شهادة !؟» ... و وقف الشــيخ مصباح بالمرصاد لكل أشكال الفساد و المسخ داخلا و خارجا، و نـــدد بـــإعدام سيد قطب و تصدي لكل مظاهر النظام الإشتراكي دون هوادة الأمر الذي حمــل السلطة على نفيه -في بداية الأمر- إلى مدينة أفلو ثـــم إلـــى مدينـــة مســتغانم (بالغرب الجزائري) و منعت عنه زيارة المدن الكبرى في داخل الجزائر بـــدءا من تاريخ نفيه يوم 30 جانفي 1970 إلى أن وافته منيتـــه بتـــاريخ 28 فيفـــري 1973 و تم دفنه بمستغانم.

و أما الثالث فيكفي التذكير بأنه مات تحت الإقامة الجبرية في بيته، بعــد أن تدهورت حالته الصحية في السجن، و كل من يقرأ ما هو مكتوب على «شــاهد قبره».الرخامي بمقبرة «غاريدي» بالجزائر العاصمة يــدرك أنــه تــرك وراءه «جيشا» من الثائرين، و أنه لو عاش إلى ما بعد أكتوبـــر 88 لمـــا كـــان لبقيـــة «الشيوخ» من شأن يذكر، و ما هؤلاء الشيوخ جميعا إلا تلامـــذة صغـــار فـــي مدرسة صاحب «سهام الإسلام» الذي دشن عصر المعارضة الراديكالية عندمـــا قال من أعلى منبر المسجد الكبير (القبة) في يوم جمعة حاشد : «إذا فقهت هـــذه الأمة دينها فسوف تطيح بجميع الكراسي المضعضعة... أما إن دام هذا الحـــال، فإنه ربما يأتينا يوم لا نصلي فروضه إلا برخصة من الحكومة ! !؟».

و في عز الزحف الأحمر على الأمة الإسلامية في الجزائر حمـــل الشـــيخ عبد اللطيف سلطاني حملة شعواء على كثـــير مـــن «المقدســـات» كالشـــهداء، و العلماء و السلاطين، و «الكراسي» ... و وضع كثـــيرا مـــن شـــهداء ثـــورة التحرير خارج قائمة الشهادة في سبيل الله و قال بالحرف الواحد في كتابه ســـهام الإسلام : «لا يقبل الله أية عبادة على ظاهرهـــا إلا إذا كـــانت بغيـــة وجـــه الله

و نشر دينه، و قد يكون قتال للمغنم و المكسب الدنيوي، و هذا لا يسمى شرعا جهادا، و إن سماه الإنتهازيون للظرف و الواقع جهادا..».

كان يقول هذا الكلام و هو مجاهد يعرف ما يعني و من يقصد من بعض «الحركة» العملاء للإستعمار الفرنسي الذين إستفادوا بعد الإستقلال بشهادات «الإعتراف» بالعضوية و صارت لهم إمتيازات يدافعون عنها أمام المجاهدين الحقيقيين و أبناء الشهداء.. الخ.

و هي قصة أخرى ليس هذا أوانها.

كانت القشة التي قصمت ظهر البعير، في كتابه «سهام الإسلام» الذي صادرته السلطة في ذلك الوقت و منعت تداوله، هي إطلاقه لفظة «الهالك» على شخص هواري بومدين، بعد وفاته، عندما لقبه «بالرئيس الهالك»... فتحركت دوائر كثيرة تندد، و تشجب، و تهدد، و تتوعد، و لم تهدأ عواصفها إلا حينما «هلك» الشيخ عبد اللطيف و التحق بمن «هلك» قبله و جرى على الجميع قوله تعالى : «**كل شيء هالك إلا وجهه**»، و أدرك الناس أن كل ميت «هالك».

و لكن هلاك بعض رجال الدعوة و بعض زعماء السلطة لم ينه الصراع، بل كشف عن جذور أخرى في معادلة كانت أطرافها تتشكل تحت الظل.

2- التيارات اليسارية :

منذ السنوات الأولى للإحتلال الفرنسي للجزائر إتجهت الأنظار إلى قلب الشمال الإفريقي لتحديد الرقعة الجغرافية الجديدة لمغرب ما بعد الموحدين، و قد كتب فريديريك أنجلز (صاحب كارل ماركس) إلى جريدة «نجمة الشمال» الأنجليزية -عندما كان يشتغل مراسلا لها- كلاما خطيرا حول إحتلال فرنسا للجزائر جاء فيه : «إن رأينا بالإجمال -في إحتلال الجزائر- هو أنه من حسن التوفيق الكبير أن يكون الزعيم العربي (يقصد الأمير عبد القادر) قد وقع في الأسر، فقد كان صراع البدو بلا أمل، و على الرغم من أن الكيفية التي أدار بها الحرب جنود أفظاظ من أمثال «بوجو» تستأهل الإدانة الشديدة، فإن فتح الجزائر واقعة مهمة و موائمة لتقدم الحضارة، و ما كانت قرصنات الدول البربرية، (يقصد الخلافة الإسلامية) التي لم تعترض عليها الحكومة الإنجليزية مادامت لا تضايق مراكبها،

لتتوقف إلا بفتح تلك الدول (الإسلامية) و لقد كان فتح الجزائر قد أرغم «بايات» تونس و طرابلس، و كذلك أمبراطور مراكش على الإنخراط في طريق الحضارة، و إذا كان من الممكن أن نأسف على ما أصاب الحرية من دمار، لا يليق أن ننسى ان أولئك البدو أنفسهم (يقصد الجزائريين) هم شعب من اللصوص...».

هذا هو رأي الرفيق أنجلز في الإحتلال الفرنسي للجزائر بعد مرور ثمانية عشرة سنة على كفاح الأمير عبد القادر و وقوعه في الأسر على يدي الماريشال «توما بوجو»، و لم يكتف الرفيق أنجلز بوصف جميع الجزائريين بأنهم «لصوص» و شعب من البدو، معتقدا أن إستعمار فرنسا للجزائر سيحولهم إلى الحضارة... بل أضاف يقول : «و كان الإضطهاد الطويل الأمد الذي عانوا منه على أيدي الحاكمين الأتراك قد جعل منهم عرقا جبانا -و إن إحتفظوا مع ذلك بعاداتهم المتأصلة على القسوة و الإنتقام- أما على الصعيد الأخلاقي فإنهم يحتلون منه أدنى مستوياته...»!!!

ثم يؤكد الرفيق أنجلز -بعد وصف الجزائريين بالجبن و أدنى دركات الأخلاق- أن فرنسا كانت على حق عندما إحتلت الجزائر لأنه -حسب تبريرات أنجلز دائما- حدثت إهانة كبرى لقنصل فرنسا من طرف داي الجزائر شخصيا الذي، حسب أنجلز، «إستخدم عبارات غير لائقة بحق ملك فرنسا لأن هذا الأخير لم يرد على رسالة كان قد كتبها إليه بصدد دين متوجب على الحكومة الفرنسية لتجار يهود مدينين بدورهم لحسين...»!!!

هذا هو رأي الرفيق أنجلز في الإحتلال الفرنسي للجزائر.

أما صاحبه كارل ماركس -الذي أسس تلميذه «توريز» تيارا شيوعيا في الجزائر- فقد أشار إلى أن تدمير الشعب الجزائري يكمن في «تدمير الجماعات القائمة على الدم، ففيها يتواجد زعماء المعارضة..» و ذكر ماركس بالحرف الواحد، بصدد تصحيح ما كتبه ماكسيم كوفاليفسكي، أنه «لن يغيب على أنظار الحكومة واقع أن إتجاه سياستها يجب أن يكون بوجه عام إضعاف تأثير الزعماء (يقصد شيوخ القبائل) و تفتيت القبيلة، على هذا النحو ستنقشع أشباح الإقطاع الذي يبدو أن خصوم قرار مجلس الشيوخ يريدون معارضته به... فتأسيس الملكية الفردية و تدخل الأوروبيين في القبيلة سيكونان واحدة من أقوى وسائل التفتيت...» و يرى الرفيق ماركس

أن السود (الملونين) في الجزائر من سكان الصحراء كانوا منذ بداية التاريخ «عبيدا بوجه عام للترك و العرب... لكنهم صاروا أحرارا في العهد الفرنسي!!» و يذكر كذلك في إحدى رسائله التهكمية أنه بتاريخ 28 أفريل 1882 تخلص نهائيا من لحيته التي يقول عنها أنها «تشبه لحية نبي»، و لما كان ضيفا على الجزائر تخلص من شعره المستعار، و رمى ببقايا هذا الشعر في أرض الجزائر و هو يغادرها بإتجاه مرسيليا (فرنسا) ليقدم تقريره النهائي حول هذه الجولة التي إضطره إليها مرضه المزدوج (الربو، و السل).

مات الرفيقان أنجلز و ماركس بعد أن تركا بصمات غائرة على ذهنية بعض الرفاق الجزائريين ظلت تتسع رقعتها و تتعمق على أيدي أمثال «موريس توريز» و «ليون فيكس»... لتحول الصراع -في بداياته الأولى- من صراع أفكار و مبادئ إلى صراع أشياء و مصالح، و لقد أدرك الأستاذ مالك بن نبي هذه الحقيقة مبكرا عندما سجل في كتابه «مذكرات شاهد القرن» أنه كان يدرك أن الصراع في الجزائر «لم يكن صراع أفكار، و إنما صراع مصالح تشرف عليه السلطات العليا متظاهرة بمقاومته أحيانا عندما تعلن غضبها على هذا «العدو لفرنسا» أو ذلك، حتى يرى الشعب المغرور في تلك «العداوات» بطولات توجب عليه السمع و الطاعة لأصحابها».

و هو أمر مازلنا نعيش بعض مخلفاته إلى غاية اليوم، و مازال إعتقادي قائما على أن مثل هذه السلوكات المتفشية في كثير من الجزائريين هي جزء من ميراث الفكر القديم الذي زرع بذوره الأولى طلائع الفكر اليساري على عهد السيد «توريز» و من جاء بعده، و بين يدي عشرات النماذج و النصوص التي تصلح كلها أدلة دامغة على ما أذهب إليه في نظرية تحويل الصراع من «القيم» إلى «المادة» أو من «الفكر» إلى «المصلحة»...

و بالإمكان الذهاب بعيدا في هذا الإتجاه، لكني أختصر الطريق و أذهب رأسا إلى اخر من تحدث بشكل مباشر في هذه الإشكالية مميطا اللثام عن جزء من خلفيات الصراع في الجزائر كاشفا عما أسميناه بـ «الجذر الاخر في معادلة الصراع» و أعني به السيد عبد الحميد بن زين الذي كان عضوا قياديا في حزب الطليعة الإشتراكية (PAGS) قبل أن يغير الحزب إسمه من «الطليعة» إلى «التحدي» بزعامة الهاشمي الشريف.

السيد عبد الحميد بن زين من أعرف الناس في الجزائر بمفاصل التيارات اليسارية بكل مكوناتها و بجميع أجنحتها (من الجناح الماركسي إلى الجناح التروتسكي مرورا بالوسط الإشتراكي المتغلغل داخل جبهة التحرير الوطني من فجر الإستقلال إلى اليوم) ذلك أن بن زين يقف على ربوة نضال يساري طولها أزيد من نصف قرن، و قد إنتقل من «حزب الشعب» الذي كان يرأسه مصالي الحاج، إلى «جبهة التحرير الوطني»، إلى المنظمة السرية (O.S)، إلى حزب الطليعة الإشتراكية... و في رحلته الطويلة هذه ظل يحمل هم الإشتراكية العلمية، وما زال يراها «هي الحل الأمثل لأزمات المجتمع التي يطمح ابناؤه إلى حياة أفضل»...

و لكي يكون لشهادته وزنها التاريخي و قيمتها العلمية ينبغي أن يعرف جيل الإستقلال من هو هذا الشاهد على تيارات اليسار في الجزائر.

إنخرط السيد بن زين في صفوف الحزب الشيوعي عام 1953 عندما كان عاملا بفرنسا (باريس) و تشبع بالأفكار الماركسية الثورية في مدرسة «توريز» مؤسس الماركسية في الجزائر، ثم عاد إلى الجزائر ليصبح مسؤولا في المنظمة المسلحة للحزب الشيوعي الجزائري (سنة 1955)... و ظل يكرس حياته لخدمة «الفكر الماركسي» في الجزائر على مدى نصف قرن تقريبا، و هاهو اليوم يتحدث بحقائق مذهلة نعدها مهمة و أساسية في فهم جزء كبير من إشكالية الصراع في الجزائر.

و خير سبيل منهجي للكشف عن أفكار و تصورات هذه الشريحة (الأخرى) من شرائح المجتمع الجزائري نترك المجال لهذا العضو «الطلائعي» يعرض هو نفسه الخطوط العريضة التي يقوم عليها الفكر اليساري في الجزائر، و نلخص ذلك في نقطتين هما : النشأة و الولاء، ثم الأطر الإيديولوجية مع تذكير مهم بالخلفيات التاريخية.

أ- النشأة و الولاء :

تخلق الحزب الشيوعي الموجود اليوم في الجزائر في رحم «الحزب الشيوعي الفرنسي» الذي وضع أرضيته الموسيو «موريس توريز» عندما زار هذا الرفيق الشيوعي الجزائر يوم 11 فيفري 1939 ليعقد إجتماعا «تأسيسيا» مع القلة القليلة من عناصر حزبه الذين كانوا خليطا غير متجانس من جزائريين و فرنسيين، و قد قال لهم موريس توريز في ذلكم الإجتماع التأسيسي بالحرف

الواحد ما ترجمته : «هناك الأمة الجزائرية التي هي في طور التكوين، و التي يمكن تسهيل تطورها و مساعدتها بمجهود الجمهورية الفرنسية...» ثم أراد أن يبعث في الجزائريين حماسا تاريخيا قديما فتساءل قائلا : «ألا يوجد فيما بينكم الان أحفاد لتلك الشعوب التي لم تتطور تماما و لكنها على درجة من الحضارة بحيث جعلت من أرضيتها مخزن قمح لروما القديمة... أقصد -يقول- أحفاد أولئك الأمازيغ الذين أعطوا الكنيسة الكاثوليكية القديس «أوغسطين» أسقف عنابة، و القديس المتمرد «دونا»؟؟؟

و يؤكد المسيو «توريز» -و هو مربط الفرس- أن الشعب الجزائري خليط من عدة أجناس (أمازيغ، رومان، ونـدال، قرطاجنيين، عرب، و أتراك...) ثم يقول : «و أبناء اليهود الذين إستقروا على هذه الأرض بأعداد كبيرة منذ قرون طويلة».

و بعد مضي أكثر من نصف قرن على التصريح يقول عبد الحميد بن زين (سنة 1989) ما نصه : «و هناك أعضاء كثيرون في حزبنا يدينون بالإسلام، و البعض بالمسيحية، أو اليهودية، أو ينتسبون إلى الفكر الحر...» ثم يتابع قوله «مادام الدين لله و الوطن للجميع فإنه ليس من حقنا أن نوظف الدين لأغراض سياسية» و حسب فهمه دائما فهناك «إسلام الفقراء و إسلام الأغنياء، و نحن يقول : مع إسلام الفقراء!!؟»

إن هذه المعتقدات هي جذور قديمة زرعها المؤسس الأول للحزب عندما قال، و هو يخطب هنا في الجزائر سنة 1939، إن هؤلاء الأجناس جميعا «قد إمتزجوا فوق أرض بلادكم الجزائر، و انضم إليهم : اليونان، و مالطيون، و إسبان، و طليان، و فرنسيون... من هؤلاء كلهم هناك أمة جزائرية في طور التكوين... خليطا من عشرين جنسا» ثم قال موضحا حقيقة من يخاطبهم من الجزائريين : «و عندما أقول : «فرنسيي الجزائر» فإني أقصدكم جميعا أنتم الفرنسيون الأصليون، و أنتم معشر الفرنسيين المتجنسين، و أنتم الإسرائيليون اليهود و أنتم أيضا معشر المسلمين العرب و الأمازيغ... فكلكم أبناء الثورة الفرنسية الكبرى، إن لم يكن ذلك بدمائكم فبقلوبكم».

ظل الحزب الشيوعي الجزائري يكرس هذا المفهوم للأمة الجزائرية إلى غاية يوم 02 ماي 1956 حيث صرح أمينهم العام (عمر أوزقان) أمام مناضليه بأن «إنكار وجود أمة جزائرية لهو الآن إنكار لما هو واضح بالبداهة»..

و يمكن للمهتمين بهذه الصفحات التاريخية المهمة من تاريخ «صراع الهوية» في الجزائر أن يراجعوا أرشيف «المؤتمر الإشتراكي بقسنطينة» و كذلك جريدة (LIBERTE) الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 1943، و كذا أدبيات هذا الحزب النخبوي ليقفوا على دقائق و تفاصيل لا يتسع المجال لذكرها في هذا السياق الموجز، غير أن السياق لا يتناسق، إلا إذا ربطنا حلقات تاريخ النشأة و الولاء ببعض «المحطات» البارزة في تاريخ هذا الحزب العتيد لكونه كان و لا يزال يمثل «ثقلا» إستراتيجيا مخيفا لا يمكن إدارة أي صراع في الجزائر على قواعد منهجية صارمة و راديكالية إلا إذا وضع في الحسبان نشاط هذا الحزب و قوته «الخفية» المبثوثة في كل مؤسسات الدولة، و التي يقول عنها أصحابها إنها تمثل «قوة إقتراح» في مجالات ثلاثة هي الإقتصاد، و الإعلام، و الإدارة.

– عندما كانت الجزائر تعيش تحت عسف قانون «الأهالي» كان يمنع على كل جزائري ممارسة أي نشاط سياسي تحت أي إسم، و كانت المادة (40) من قانون «رينيه» تشير إلى الإمكانية القانونية لحل الحزب الشيوعي الفرنسي لأنه كان يمد يد العون لبعض الجزائريين الذين كانوا على صلة بالحزب المذكور تمهيدا لظهور «حزب» جزائري يمكنه «التحايل» على القانون الفرنسي في الثلاثينات حيث لم يكن إلا «نجم شمال إفريقيا» يتحرك في العلن قبل ميلاد «حزب الشعب» و ما تفرع عنه بعد ذلك.

– ولد الحزب الشيوعي الجزائري من صلب «أرحام» الحزب الشيوعي الفرنسي (كما ذكرنا سابقا) لأنه بشهادة أحد مؤسسيه (بن زين) : «كان أول حزب جزائري يتكون، و يكون مقره في الهجرة، و بإعانة من الأممية الثالثة و بدعم من الحزب الشيوعي الفرنسي» و شرح هذه المسألة يطول، و لكن بن زين يلخصها في أن زعيم «نجم شمال إفريقيا» (الحاج علي عبد القادر) كان عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي... و طبقا للخطة المعمول بها في الأممية الثالثة (إستقلالية الأحزاب الشيوعية) فقد تكون حزب شيوعي في الجزائر بتاريخ 17 أكتوبر 1936 (في الذكرى 18 لقيام الثورة الشيوعية!!) و يتابع بن زين قوله بتأكيد أنه من الناحية النظرية كان الحزب الشيوعي الجزائري «منفصلا عن الحزب الشيوعي الفرنسي، و عمليا لم يحدث الإنفصال بسبب وجود الأقلية الأوروبية في الجزائر و التي كانت تشكل قوة هذا الحزب بسبب أقلية المنخرطين فيه من الجزائريين» إلى أن يقول :

«و منذ 1943 بدأ الحزب الشيوعي الجزائري يسترجع تدريجيا مكانته، و شهدت فترة 1943-1945 تداخلا بين الحزب الشيوعي الجزائري (بقيادة عمر أوزقان) و بين الحزب الشيوعي الفرنسي».

- بعد مؤتمر 1946، بدأ الحزب الشيوعي الجزائري يستقل (بعد أن وضعت الأسس و القواعد و اللوائح الداخلية) لأنه بدأ يستقطب بعض الجزائريين الذين إستهوتهم مطالب «المساواة» بينهم و بين الأوروبيين في نمط المعيشة، و في التصويت في الإنتخابات، خاصة هؤلاء الجزائريين الذين تزوجوا من فرنسيات حيث نادى قائد الحزب نفسه الرأي العام الفرنسي مطالبا إياه بالضغط على الحكومة الفرنسية للإعتراف «بحق التصويت للجزائريين المتزوجين بالأوروبيات»، أي الذين يعيشون على الطريقة الفرنسية، و أولادهم فرنسيون، بالضروورة، و هو ما يؤكده قائد الحزب (عمر أوزقان) «تبعا للأم، و يتلقون تعليما فرنسيا» و ظلت هذه الدعوة قائمة من سنة 1943 إلى سنة 1950 حيث إعترفت جريدتهم «الجزائر الجديدة» بفضل «الحزب الشيوعي على الشعب الجزائري، و تقر بما لزعيمه الأكبر (موريس توريز) من أياد بيضاء على الجزائر...».

- قبيل إندلاع الثورة التحريرية الكبرى بشهر واحد، و بالضبط يوم 30 سبتمبر 1954 أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري بيانا جاء فيه : «إن الحزب الشيوعي الجزائري يرى أن الذين يتهمونه بالمطالبة «بالخبز» في كفاحه مخطئون، و ذلك أن «الخبز» هام جدا في تحسين حال الطبقة العاملة... و أن الكفاح التحرري كلما قاده الشيوعيون إنتصر مثلما هو في الصين، و فيتنام... و في كل مكان، و حقق أعز المطامح الشعبية»...

و لما حل الإستدمار الفرنسي الحزب الشيوعي الجزائري في شهر سبتمبر 1955 و صودرت ممتلكاته و أوقفت منابرهم الإعلامية الثلاثة (الجزائر الجمهورية، و الحرية (ليبارتي)، و الجزائر الجديدة) أدركوا أن دخولهم في «الصف» أصبح واجبا تاريخيا، فطلق بعض شبابهم الحزب و التحق بجبهات القتال تحت لواء جبهة التحرير، بعد أن صدر بيان رسمي عن الحزب الشيوعي الجزائري بتاريخ 14 نوفمبر 1945 يقر بأن «الجزائريين لم يعودوا قابلين بنظام إستعماري»...

و هذه أعظم حسناتهم و أعمق نظراتهم، فالجزائريون حقا لم يعودوا قابلين بنظام إستعماري!

- خلال سنوات الثورة كلها ظل الحزب الشيوعي يتعامل مع المعطيات الجديدة برصيد تحليلهم لأحداث مجازر 08 ماي 1945، و ظل يكرس نظرية «التعايش السلمي بين الجميع لأن الجزائر -كما جاء في جريدتهم (LIBERTE) بتاريخ 09 جوان 1955- «بلد هو تراث مشترك لهم جميعا... فلا بد من ربط هذا الكفاح بحلفائنا الطبيعيين و بالإطار العالمي الذي توجد فيه بلادنا، و التضامن مع الطبقة الشغيلة، و مع الشعب الفرنسي... هذا هو شرط تقدمنا إلى الأمام».

لكن -و شهادة للتاريخ- لم يكن موقف كثير من الأفراد في الحزب هو الموقف الرسمي للحزب فقد شارك أفراد كثيرون في المعارك (حتى من ذوي الجنسيات الفرنسية) إلى جوار «إخوانهم» المجاهدين و سقط منهم الكثير في ساحة المعركة فداء للوطن، و لم يعترف الحزب الشيوعي الجزائري رسميا بثورة الجزائر إلا يوم 17 ماي 1956 حيث كتبت جريدتهم (Le travailleur Algérien) تقول : «لقد تغير الوضع... فمن مرتفعات مغنية و تلمسان حتى الحدود التونسية نجد الكفاح عارما، فهناك معارك حقيقية تدور رحاها... إنها الحرب».

و مع هذا الإعتراف رفض الحزب الشيوعي الجزائري الذوبان في أتون المعركة بشكل رسمي و شامل، و ظل الخلاف ناشبا بين كثير من عناصره و جيش التحرير الوطني من جهة، ثم بينهم و بين جبهة التحرير من جهة أخرى إلى أن بزغ فجر الإستقلال حيث أخذ الصراع وجهة إيديولوجية عميقة و خطيرة أخذ الصراع فيها منحنيات خطية متوترة أفضت إلى عواقب وخيمة لم يكن أكثرها في الحسبان.

و لكي نقف على جذور هذا الصراع و بذوره البعيدة يفرض التحليل المنهجي ربط حديث النشأة التاريخية بحديث الأطر الإيديولوجية للفكر اليساري في الجزائر.

ب - الأطر الأيديولوجية :

لا حاجة بي إلى أن أعيد قراءة «المانيفستو»، كما لا أجد بي حاجة إلى رصد دقيق لمسارات الأطروحات الإيديولوجية للرفاق، فالأمر فيها شديد

الوضوح، و لكن التوقف عند بعض المحطات واجب تمليه قواعد المنهج حتى تتكامل في تصورنا اللوحة الفسيفسائية التي شكلت مكونات الصراع في الجزائر بين أطراف متناقضة النشأة، و التكوين، و الإيديولوجيا، من «يمين» يطرح المشروع الإسلامي بقوة بلغت حد «الخروج على الحاكم» و استخدام السلاح لافتكاك الحكم، إلى «يسار» يطرح المشروع العلماني الماركسي و يستخدم قوة الإعلام و الإدارة و المالية (الإقتصاد)، و النضالات النقابية على طريقة «غورغي ديماتروف» و بمنهج «ليش فاليزا» بهدف قطع الطريق أمام «الرجعية» -بمصطلحهم- و التمكين «للنورانيين» ضد «المد الظلامي التوليتاري».

و بين اليمين المتطرف و اليسار المتطرف -مع تحفظي الكبير على إستخدام هذين المصطلحين- يقوم نظام عتيد يحاول إستخدام الشيوعية لضرب الإسلام إذا رأى في الإسلام ما يهدد مصالحه، فإذا ضعفت شوكة المسلمين أتاح لهم فرصة ظرفية تمكنهم من خصومهم اليساريين ليظل النظام قائما و مستمرا و تظل لعبة التوازنات هي المفتاح السحري الذي يزوده بالأكسجين كلما ضاق في صدره التنفس السياسي...

لقد عشنا تجارب سياسية واقعية جعلتنا ندرك أن الإسلاميين و الشيوعيين (أو أصحاب اليمين و أصحاب الشمال بالتعبير القرآني) في الوطن العربي كله كانوا -على إختلاف أطروحاتهم- يمثلون «حصان طروادة» فهم دائما الظرف الذي يحمل الرسالة فإذا إستلمها صاحبها رمى به جانبا، و لقد رأينا كيف تعامل الزعيم جمال عبد الناصر مع الطرفين، و كيف كان مصيرهما واحدا في النهاية مع إختلاف في طرق التعامل مع كل طرف، و من يقرأ «حوار في أقبية السجون» يدرك أن المناضلين من الإسلاميين الحقيقيين و المناضلين من الشيوعيين الحقيقيين في العالم العربي كله لا يملكون في حقيقة الأمر، و لا يحكون، و إن كان حظ الشيوعيين أوفر في مناطق النفوذ و مواقع صنع القرار.

لقد كانوا داخل حركة الزحام السياسي يناضلون بقناعات مختلفة من أجل تعميم الثورة و تنظيم الثروة، و لكن لا الثورة إنتصرت و لا الثروة إنتفع بها المواطنون... و ظلت الأطروحات المتناقضة أوراقا ضاغطة تستخدمها النظم العربية كلها من أجل إحداث توازن إستراتيجي يتغذى على رصيد إضعاف اليمين باليسار، و عدم السماح لليسار بتجاوز الخطوط الحمراء إذا هو أفلح في إبتلاع اليمين، و هو تكتيك قديم فرضته سياسة الحرب الباردة بين المعسكرين

الإشتراكي و الراسمالي لإلغاء الوجود الإسلامي عالميا أو تقزيمه إلى أدنى حد ممكن حفاظا على مصالح «الكبار» في الأقطار العربية و الإسلامية التي مازال أكثرها يحكمها «الصغار» و ينتفع بخيراتها «الكبار» في لعبة «جماعات المصالح» للحفاظ على ما يسمونه توازنا استراتيجيا.

3- التيارات الجبهوية :

مضمون التصورات و الأفكار و الرؤى التي تبنتها جبهة التحرير الوطني خلال الثورة و حاولت تجسيدها و بلورتها في «ميثاق طرابلس» ثم عمل المفاوضون على تقنينها و تدوينها و تدويلها غداة «مفاوضات ايفيان»، تعد -من الناحية النظرية- ذات عمق إستراتيجي قوي، و ذات بعد حضاري لا يستهان به، غير أن الواقع لم يكن كذلك، إذ أن جبهة التحرير الوطني التي حكمت الجزائر (في ظل الحزب الواحد) أو أدار بعض الزعماء في الجزائر الحكم بإسمها -كما يريد أصحابها أن يصوروا ذلك للناس- كان حكمها للجزائر من يوم 19 مارس 1962 (الإعلان الرسمي عن وقف إطلاق النار) الى يوم 12 جوان 1990 (يوم الإنتخابات المحلية الأولى من نوعها في ظل التعددية)، أقول طيلة حكم جبهة التحرير الوطني للجزائر كانت جبهة بلا ايديولوجيا أو كانت جبهة متعددة الإيديولوجيات و كان حكمها -تبعا لذلك- حكما خاويا من كل مضمون ايديولوجي أو قل كان حكما متعدد الإيديولوجيات، متناقض المبادئ و الرؤى و الأطروحات السياسية، مما صنع فجوة عميقة بين الشعارات المرفوعة و التطبيقات الميدانية التي أفرغتها الجبهة من كل محتوياتها الإيديولوجية برغم بريق الشعارات.

هذا الفراغ الإيديولوجي هو الذي فتح الثغرة واسعة أمام خصوم كثيرين كانوا يحملون معتقدات ايديولوجية عميقة و شبه ناضجة، و كانوا يبحثون عن حقول فارغة لتجربتها، و رب سائل يسأل :

كيف كانت جبهة التحرير فارغة ايديولوجيا و وثائقها و مواثيقها تملأ محافظاتها، و متحف الثورة و رياض الفتح؟ و كيف يكون حكمها للجزائر بغير مضمون ايديولوجي و هي التي صنعت جزائر الثورات الثلاث، و الطب المجاني، و الصناعات الثقيلة، و ديمقراطية التعليم و التسيير الإشتراكي للمؤسسات...؟؟

إن الجواب المنهجي على هذا السؤال الوجيه هو أن النظام الذي أدارت دفته جبهة التحرير الوطني في الظاهر على الأقل كان نظام أشخاص و لم يكن

نظام مؤسسات، فالمظلة التي كان يستظل بها الجميع كانت دائما «جبهة التحرير الوطني» لكن جزائر بن بللة ليست هي نفسها جزائر بومدين، و جزائر بومدين ليست هي جزائر بن جديد!!!

فبناء الدولة الجزائرية لم يكن بناء تراكميا قائما على إرساء مؤسسات «دولة لا تزول بزوال الرجال»، بمعنى أن اللاحق يكمل جهود السابق، و إنما كان بناء نقضيا يهدم كل لاحق جهود السابق ليقيم البناء على أسس جديدة فيعاجله الموت أو الإقالة أو الإستقالة أو الإنقلاب أو الإغتيال... فما إن يجلس «خليفته» على كرسيه حتى تبدأ «الثورة» على الماضي و تبدأ «المرحلة الإنتقالية» التي تليها مرحلة إنتقالية ثانية و ثالثة و رابعة... حتى ان الدارس لتاريخ الحكم في الجزائر يخيل إليه أن نظامها لم يخرج من «المراحل الإنتقالية» من فجر الإستقلال إلى اليوم.

و يمكن أن نتصور هذه المسيرة الإنتقالية المتعاقبة بشكل عام في المراحل التالية :

- **مرحلة المفاوضات** : الحكومة المؤقتة الأولى لجس النبض بزعامة فرحات عباس.

- **مرحلة الإنتقال من العسكري إلى المدني** : الحكومة المؤقتة الثانية بزعامة بن يوسف بن خدة.

- **مرحلة الدولة الفتية** : أو مرحلة وضع أسس قاعدية أولى لبناء الدولة الوطنية بزعامة أحمد بن بللة.

- **مرحلة «مجلس الثورة»** : أو مرحلة عودة الإنضباط للتصحيح الثوري الكبير بزعامة هواري بومدين.

- **مرحلة المراجعات الكبرى** : أو مرحلة التراجع عن الخط الإشتراكي و ظهور البورجوازيات المتوسطة بزعامة الشاذلي بن جديد.

- **مرحلة العودة إلى الثورة** : أو مرحلة الرجوع الى المرجعية التاريخية و الإنطلاق مرة أخرى من فجر الإستقلال لإعادة بناء المؤسسات و رد هيبة الدولة بزعامة محمد بوضياف.

- **مرحلة همزة الوصل بين التاريخ و الواقع** : أو مرحلة تسليم و استلام المهام بين المدني و العسكري بزعامة علي كافي.

- **مرحلة السير إلى الدولة** : أو مرحلة البحث عن الشرعية الجماهيرية بالعودة إلى الإنتخابات بزعامة اليمين زروال (رئيس الدولة منذ جانفي 1994)... و مازالت أمام الجزائر مراحل اخرى !

و كل مرحلة من هذه «المراحل الإنتقالية» كان لها مضمونها الإيديولوجي الخاص بها الذي يهدم فيه اللاحق كل ما بناه السابق ليبدأ من نقطة الصفر.

و الغريب حقا أن جبهة التحرير الوطني كانت حاضرة و فاعلة و مؤثرة في كل مرحلة من هذه المراحل، حتى في اخر مرحلة في ظل التعددية حيث فرض عليها الواقع السياسي النضال في صف «المعارضة الفاعلة» فقامت تناضل ضد «السلطة الفعلية» كما أسمتها، و لكنها كانت هي نفسها «سلطة فاعلة» و لها نفوذ فعلي في كل مصادر صناعة القرار...

و بما أن المضامين الإيديولوجية ذات صبغة تراكمية فإن جبهة التحرير الوطني لم تستطع خلال ثلاثين سنة من التسيير غير المباشر أن تشكل لنفسها معالم إيديولوجية تحكم بها دولتها التي كانت قائمة (تحت ظل الحزب الواحد) إلى غاية 23 فيفري 1989 (تاريخ صدور دستور التعددية) و ضياع مكتسباتها من أيديها بضياع مجالسها المنتخبة (البلدية و الولائية) في أول إقتراع تعددي بتاريخ 12 جوان 1990 كما سنوضحه في حينه بإذن الله تعالى في كتاب لاحق.

هذه الثغرات الواسعة في جدار جبهة التحرير نشأت في تقديرنا بسبب التسيير البيروقراطي لمظاهر الحياة الإقتصادية، و الثقافية، و السياسية، و الإجتماعية... مما أغرى أطرافا كثيرة بزحزحة جبهة التحرير و الإنقضاض على الحكم لما رأت هذه الأطراف أن هذه الجبهة التاريخية كانت تملك قدرات هائلة على «التدمير» بدليل قدرتها على مقارعة الإستدمار الفرنسي و مغالبته و افتكاك الإستقلال بقوة الحديد و النار من بين مخالب الإستعمار و انيابه، و لكنها لا تملك القدرات نفسها للإنطلاق في مشاريع «التعمير» بدليل أنها أوصلت الجزائر إلى حافة الحرب الأهلية خلال ما يزيد عن ربع قرن من الحكم مع ما بذلته من جهود و ما أقامته من مشاريع عمرانية لا يمكن نكرانها، و لكنها لم تكن في مستوى «الثورة» و لا في مستوى تطلعات الشعب الجزائري الصامد، و هو الإعتقاد الذي دفع ببعض التيارات الوطنية إلى التفكير

في زحزحة جبهة التحرير الوطني من مواقعها السياسية و الإقتصادية و الثقافية.. و سواها، و البحث عن أنماط جديدة للتسيير تكون كفيلة بـ«إستخلاف» جبهة التحرير في معركة البناء و التشييد لتدفع هذه التيارات ضريبة العرق بعد أن دفعت جبهة التحرير ضريبة الدم...

و هو تصور يبدو معقولا في ظاهره، لكن الذي حدث كان شيئا آخر، فقد كانت أحصنة الرهان السياسي كثيرة و متعددة المشارب، لكن الحلبة كشفت عن وجود حصاني رهان -إلى جوار حصان جبهة التحرير- كانا ربما جديرين بإستخلاف «الحصان العجوز» الذي ظل يسابق الزمن و يصنع الحدث التاريخي منذ 1954 إلى 1988، و لما تعب هذا «الحصان العجوز» بعد طول قراع إتجهت نية الجميع تقريبا إلى «إحالته على المعاش» ليستمتع بمنحة التقاعد و يتفرج على الجزائر و هي تدلف إلى عتبات القرن الواحد و العشرين... لكن هذا الجواد الأصيل أبى الإنسحاب أو التخلي عن حلبة السباق، و ظل يصارع الأحداث الجديدة بعقلية قديمة، و يجدد «شيخوخته» بدماء بعض الشباب.

رابعا : لعبة اليمين و اليسار و الثورة :

يحلو لبعض الدارسين تسمية التيارات الإسلامية بكتلة «اليمين»، و في المقابل يطلقون على التيارات الشيوعية كتلة «اليسار»، لتحتل الكتل الوطنية الوسط السياسي بين اليمين و اليسار.

و مع أني لا أقر هذا التقسيم، و لا أرتاح إلى خلفيات أصحابه، و لكن شيوعه بات مسألة منتهية في القاموس السياسي، يمكن أن توفر علينا كثيرا من الجهد في تحقيق المصطلحات و في تحرير المعاني المتداولة من عقالات فكرية و فلسفية جرها إليها كثرة التداول، لذلك أمضي مستأنسا بهذا التقسيم التقليدي لأكشف عن أن ثورة التحرير الكبرى -بسبب عمقها و عظمتها- ذابت في أتونها كل هذه التيارات فلما أزفت ساعة النصر بدأت تتشكل في رحم الثورة أجنة «وطنية» كثيرة أمكن أن يعرف منها النور ثلاث كتل سياسية تحمل كل كتلة أطروحة مغايرة لأطروحتي منافستيها زاعمة أنها تملك «برنامج» دولة وطنية.

هذه الكتل الثلاث كانت كلها ترنو إلى جزائر ما بعد الثورة، و تتطلع إلى جزائر الإستقلال و الحرية، و تضع نمطا سياسيا ترى أن جزائر

الإستقلال ستكون عليه بعد أن تضع الحرب أوزارها «في ظل السيادة الوطنية الكاملة».

و ما أن تنفس صبح الإستقلال حتى بدأ الزحام قويا و غير منضبط أمام باب الحكم، و تبين أن المتدافعين بالمناكب كانوا أبناء الثورة، و كانوا جميعا يحلمون «بجزائر الشهداء»، و لكن الحكم في تصور كل طرف كان مختلفا على مسافة ممتدة بين يمين التيارات الإسلامية، و يسار التيارات الشيوعية، و وسط التيارات الوطنية (التي كانت في ظاهرها على الأقل تابعة كلها لجبهة التحرير الوطني).

الإطار العام للصراع كان يجري تحت مسمى «الحفاظ على الوحدة الوطنية» و لكن حقيقتة كانت صراعا حول «مشروع مجتمع»، و كان التيار اليساري من أعلى التيارات السياسية في الجزائر نبرة في التركيز على رفض «الإمتداد الشرقي» للجزائر، و العمل على جرها إلى حظيرة البحر الأبيض المتوسط بالمفهوم الحضاري للإنتماء المتوسطي و ليس بالمفهوم الجغرافي، و هو تطرّف ما في ذلك شك، قابله تطرّف مثله من جهة التيار الإسلامي الذي كان يرى أن وجهة الجزائر لن تكون إلاّ «مشرقية» لغة و حضارة و إنتماء..

و على هذين المحورين بدأت معركة لعب فيها التطرّف المتعاكس دورا بارزا بلغ أحيانا بالأطراف المتنازعة إلى إعتماد سياسة ليّ الذراع و كسر المفاصل، و الوقوف على النقيض و التنادي بالإستئصال و القطيعة..

– اليساريون كانوا ينادون باستئصال دعاة اليمين، و إحداث القطيعة الكلية معهم و مع برامجهم و أطروحاتهم، و إبادة كل عناصرهم و رفض الأنظمة الشمولية و التصدي «للتوليتارية» في كل أشكالها حتى لو كانت «وحيا» نزل من السماء.

و هو تطرف ممقوت و مردود على أصحابه.

– و اليمينيون كانوا ينادون هم أيضا باستئصال شأفة كل التيارات اليسارية، و إعلان الحرب –أو فرض الجهاد– على كل من لا يدين بدينهم، و لا يتبع ملتهم، و يصطبغ بصبغتهم مهما كانت أعذارهم و تبريراتهم..

و هو تطرف ممقوت كذلك ما في ذلك شك.

و كل هذه المواقف الحادة مرفوضة من الطرفين، ذلك أن التطرف (و هو التنطع بتعبير الرسول صلى الله عليه و سلم) أمر مرفوض لأنه مشروع هدم لا يترتب عنه أي خير و لو كان في مواجهة ظلم شنيع.

و لكن، كيف حدث هذا التنطع من الطرفين؟ و هل كان التلاعب بأموال الشعب في معركة «الثروة و الثورة» جذرا اخر من جذور الصراع في الجزائر تمّ تمريره تحت شعار لعبة اليمين و اليسار كما هو الشأن في كثير من دول العالم الثالث؟؟

و لماذا لم ينجح تيار الوسط في جذب النقيضين إلى إعتداله؟

الدارس المتمعن لأدبيات اليساريين في الجزائر يلاحظ أنهم يخافون الإعلان عن حقيقة معتقداتهم الإيديولوجية، بل يلاحظ أنهم يتمسّحون على عتبات الإسلام و يقولون «نحن مع إسلام المستضعفين» و يذهب بهم مكرهم إلى إفتراض أن هناك «طبقيّة» في دين الله تبارك و تعالى، و يأخذون عن عبد الرحمن الكواكبي بعض أطروحاته في «مصارع الإستبداد» الذي يجعل «الدين لله و الوطن للجميع» و معنى «الدين لله» كعقيدة «الحكم لله» فالله هو الذي يتولى إدارة الحكم في الأرض بنفسه، و هو إعتقاد فاسد منذ زمن الخوارج، و هي المقالة التي رد عليها الإمام علي رضي الله عنه بقوله : «هذا حقّ أريد به باطل»...

و الحق أن كثيرا من مكاسب التيارات اليسارية كانوا قد حققوها عن طريق النضال النقابي الواقف مع المستضعفين الذين يصارعون كل يوم من أجل تأمين لقمة العيش على المستوى الإقتصادي (المعيشي)، و لكن هذا النضال «المعيشي» الذي يشكرون عليه كان على حساب الدين.

فالدين لله عند الشيوعيين (و اليساريين بمختلف إنتماءاتهم) معناه أن مسألة «التديُّن» علاقة شخصية (ذاتية) بين العبد و ربه فلماذا يتدخل الناس –من الدعاة و العلماء– في هذه العلاقة؟ لماذا يحاسبون من يذنب أو ينحرف أو يتفسّخ و هناك قوانين الأرض تردع في الدنيا، و تشريعات السماء تعاقب يوم القيامة؟ إنهم يقولون لخصومهم لماذا تقحمون الدّين (المقدّس النظيف) في

عفونات السياسة؟ فالحكم لله، هل تريدون أن تحكموا أنتم نيابة عن الله؟ لماذا تريدون أنتم أن تنوبوا عن الله في حكمه؟ هل أنتم «ظل الله في الأرض» أم أنتم «أبناء الله و أحباؤه»؟؟ و غير هذا من الترهات و الأراجيف كلها كانت جزءا من أدبياتهم.

فهناك -على حد قول أحد زعمائهم- «إسلام الأغنياء، و إسلام الفقراء و نحن مع إسلام الفقراء»، و هذا الكلام ليس مجرد قول عارض، و إنما هو «عقيدة» يعملون بمقتضاها و يبذلون جهودا مضنية للتمكين لها في نفوس الآخرين و في واقع الحياة العامة، و لأجل هذا وجدناهم سنة 1979 يطبعون كتيبا أسموه «إسلام المستضعفين» ضمنوه بعض أهدافهم المقصودة من إسلام الفقراء المزعوم، و يوزعونه على نطاق واسع بسعر رمزي (كان ثمن رغيف واحد)، و كانت مجلة «الوحدة» لسان حال الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية تكرس بإستمرار هذا المفهوم «التقدمي للإسلام» لتثبت -بمفهوم المخالفة- أن هنالك إسلاما رجعيا.

و قد سجلنا عن أحد أقطاب التنظير في صفوفهم كلاما «رسميا» يدل على الخلفيات التاريخية و الفكرية التي يعتمدون عليها في توظيف التراث الإسلامي لصبغ إيديولوجيتهم بمسحة إسلامية كالحة من التراث الإسلامي (الذي لم يقل أحد إن التراث هو الإسلام)، فقد قال هذا المنظر اليساري الكبير : «نحن نرى في أفكار أبي ذر الغفاري، و القرامطة، و الزنج، الوجه المضيء من الثقافة الإسلامية، و لا نتبنى أفكار من يدافع عن المصالح البرجوازية الطفيلية الأجنبية»، و كل من لديه أدنى فكرة عن القرامطة و الزنج يدرك بهذا الإعتراف أن أساتذة اليساريين في الجزائر هم «الحشاشون» الذين يغلفون شهواتهم بالإسلام و لا يجدون غضاضة في ضرب الكعبة المشرفة بالمنجنيق، و خلع الحجر الأسود (الأسعد) من مكانه و رميه في الفيافي!..

فهل هي دعوة إلى «قرمطة» الجزائر؟

لا مندوحة بعدئذ إذا سمعنا هذا المنظر نفسه يعتبر أن «كل من سقط في سبيل تحرير الجزائر من الإستعمار الفرنسي شهيدا سواء كان مسلما، أو له دين آخر لأن دماءه كانت فداء للوطن و للشعب و لا نفكر في الذهاب إلى قبورهم لاستخراج بقاياهم لدفنهم مع غير المسلمين».

فلسنا ندري أي «دين آخر» يقصد الرفيق المنظر؟ و لا ندري كيف يمكن إعتبار «شي غيفارا»، مثلا، شهيدا إذا كان القياس -في إسلام الفقراء، أو في الإسلام التقدمي- أن كل «من سقط في سبيل تحرير الوطن فهو شهيد سواء كان مسلما أو له دين آخر!!!»

الهدف ليس همز الشهداء أو محاكمة نياتهم و إنما الهدف الواضح و المباشر هو كشف النقاب عن «عقيدة» اليساريين في الجزائر من خلال أدبياتهم و مواقفهم، و لذلك أرى أن أفضل سبيل للكشف عن هذه «العقيدة» هي تصريحاتهم الرسمية التي تكشف عن خططهم و آلياتهم الأخطبوطية.

ففي يوم انقلاب 19 جوان 1965 تم الزج ببعض قياداتهم في السجون تحسبا لبعض الإضطرابات، فكان رد فعلهم أن تحالفوا «مع يسار جبهة التحرير الوطني في إطار منظمة المقاومة الشعبية».

كما صرح بذلك أحد القياديين، و لما أطلق سراحهم عادوا إلى تأييد «السجان» و التضامن معه، بل بسطوا أيديهم «لمبايعة» الرئيس الراحل هواري بومدين عام 1974، و وقفوا مع التوجه الإشتراكي و قد برر هذه الفلسفة البراغماتية أحد منظريهم بقوله : «و التحالف الجديد الذي وقع بعد انقلاب 19 جوان 1965 كان تحالفا يمينيا بين الرئيس الراحل هواري بومدين و فئات الإقطاع لغاية السبعينات، و كان مجموعة من أعضاء مجلس الثورة يشكلون فئة الإقطاع الوطني، لكن عندما بدأت التأميمات و الثورة الزراعية و الصناعية، كان لابد لنا من الإلتفاف حول التوجهات التقدمية مع نقد الجوانب السلبية... و في إعتقادي -يواصل هذا القيادي- إن سياسة بومدين في فترة 65-1971 غير سياسته في فترة 71-1978 و قد تسألني : لماذا هذا التحالف؟ فأجيبك بسؤال اخر و هو : كيف يمكن لحزب طلائعي إشتراكي يؤمن بالإشتراكية العلمية لا يعتبر التأميمات و الثورة الزراعية و الصناعية، و معاداة الأمبريالية و بناء الإقتصاد الوطني توجها إشتراكيا؟؟... عارضنا توجهات 65-1971 لأنها كانت تمثل، تحالف النظام مع الإقطاع و البرجوازية و أيدنا توجهاته في المرحلة التالية 71-1978 لأننا كنا نعتقد أن بومدين كان يسير في الإتجاه الوطني التقدمي رغم نقدنا لسياسة الهروب إلى الأمام...».

ذلك أن الشيوعيين جميعا كانوا نقابيين من الدرجة الأولى.

و خلاصة ما تنبني عليه سياستهم هو البحث «عن العناصر التقدمية في النظام لتدعيمها و العناصر الرجعية لإدانتها و التشهير بها و إبعادها، -حسب طرح العنصر القيادي نفسه- ذلك أنه في عقيدة هؤلاء و فلسفتهم «في الصراع الطبقي توظف كل القضايا» و من ضمن توظيف هذه القضايا يضيف هذا المنظر اليساري :

- دفاعهم عن اللغة العربية، و تبنيهم لتيار الأمازيغية إلى حد إعلانهم أنهم يميلون إلى القول «بالثقافة و اللغة الأمازيغية (لأنها تعزّز) موقع الثقافة العربية في الجزائر، و ما قدمه المغنيون و الشعراء (إيدير، آيت منقلات...) أهم بكثير مما قدمته بعض التجمعات السياسية لهذه الثقافة الوطنية...» فهم من جهة يدافعون عن اللغة العربية «و لو كان حاملها رجعيًا» لأنها لغتهم الوطنية، و من جهة أخرى يدافعون عن الأمازيغية و لو كان حاملها أجنبيا لأنها جزء من ثقافتهم، و لكن في الحالتين هم ضد التيارات التي تستعمل اللغة «لمصالح جهوية و على حساب الوحدة الوطنية كما استغلت تيارات التعريب لتمرير خطابها السياسي في مرحلة معينة» أ.هـ.

مما سبق ذكره يتبين أن أطراف الصراع الثلاثة -التي زرعت بذورها قبيل الثورة- كرست مفاهيم الفرقة، و عمّقت هوّة الصراع فيما بينها يوما بعد يوم في الجزائر، و أصبح جمعها على طاولة واحدة بحاجة إلى تجديد «فقه التنازل» حتى يمكن إيجاد مساحة شاغرة -ناتجة عن تنازلات الجميع- يمكن التلاقي فيها و التحاور حولها إنطلاقا من أبسط المتفق عليه.

بمعنى آخر، أن الجزائر من بداية سنة 1982 كانت قد دخلت في طور «سوء الظن»، و فقدت جميع الأطراف «مصداقيتها» في التنافس السلمي، و بفقدان المصداقية فقدت الثقة، و أصبح الشعب الجزائري يبحث عن بديل «نظيف» فلم يجد أمامه إلا النموذج الإسلامي الذي لم يجرّبه من قبل فبدأت الكفة تميل لصالح الخطاب الإسلامي على الصعيد «العَقـدي» بمضامين إيديولوجية جديدة و في الوقت نفسه ملّت هذه الجماهير الشعارات الجوفاء التي كان يطلقها زعماء الحزب الحاكم في الظاهر لكن الواقع كان يكشف كل يوم عن تناقضات مخيفة وصلت بالمواطن العادي إلى دركات اليأس من كل خطاب صادر عن السلطة، و الشك في كل قرار تصدره و لو كان في مستوى إعلان ثبوت رؤية هلال شهر رمضان.

إنطلق الجميع في بداية صراعهم بإتجاه إحـــراق كـل مــن فــي بطنــه التبن تحت شعار «من أين لك هذا»، و الكل يعلم أن فتح ملف المال و الـــثروة في الجزائر أو في غيرها معناه فتح باب للفتنة، لأنه يفتـــح بابــا علـــى نمــط جديد من الصراع حول مفـــهوم تقسـيم الـثروة، و هــو مكــون اخــر مــن مكونات الصراع، بل هو «قميـص عثمـــان» الـذي شــارك أكـثر الثـائرين في تلطيخه، و الكل يطالب اليوم بغسلة أمام أعين العالم، و الكل كـــان يطـالب بالقصاص من قتلة «عثمان» الذي أفاض مقتله كأس الصراع و هيج العواطـف، فمن هو قاتل عثمان يا ترى؟ او –بتعبير أدق– من هم المتامرون على قتله فـــي الجزائر؟

تتفق الكتل الثلاثة (اليمين، و اليسار، و الوسط) حول نقطة أساسية تعد مـن أخطر فتائل تفجير الصراع في الجزائر، و هـــي «ثـروة الجزائـــر» و كيفيــة توزيعها. أو ثروة الشعب أين ذهبت؟

لا مناص من العودة ثانية إلى شهادات الواقع.

فعلى لسان الرئيس أحمد بن بلة (أول رئيس للجزائر بعد الحكومة المؤقتــة) تتأكد مجموعة من الامور التي كنا نعدها من الشائعات و الاراجيـــف و يعدهــا «سيادة الرئيس» من معالم الإنحراف التي يقول إن إنقـــلاب 19 جــوان جــاء ليصححها فازداد عنها إنحرافا.

أنقل فقرات من كلام السيد بن بللة كما نطق به لســـانه و دونتــه وســائل الإعلام، قال : «أو لم يعدوا الشعب في 19 جوان بإنشاء دولة القانون و احــترام كل المؤسسات السياسية و التشريعية القائمة؟ أين هي هذه الدولة؟ أو لـــم ينـــهوا مسيرة المجلس الشعبي الوطني؟ أو لـــم يلغـــوا اللجنـــة المركزيـــة و المكتـــب السياسي؟ ربما تقول لي : لقد عوضوا كل هذا بـــ «مجلس الثـــورة»، و لكنـــي أسألك : كم اجتماعا عقد؟ بداوا بـــ (26) عضوا، و بعد أقل من سنتين أصبـــح عددهم (08) أعضاء و بالتالي قاطعوا الإجتماعات، بإختصار : إن فـــترة 65– 1978 كانت فترة لا وجود فيها لشيء إسمه قانون، و إنما كانت الجزائر تحكـــم بمراسيم و اوامر تصدر من جهة واحدة و رجل واحد، هل نســـتطيع أن نســـير شؤون دولة بالمراسيم طيلة 14 سنة التي حكم فيها الرجل الذي إدعى أنه جـــاء ليحارب الحكم الفردي المطلق، و الذي حكم البـــلاد فـــي غيـــاب المؤسســـات التشريعية التي تعبر عن الشعب..».

و يصل إلى بيت القصيد فيقــول : «إن كــل المشــاريع التــي أعــدّت و المناصب التي ظهرت ما هي إلا أوامر صدرت من أقلية لا تراعي مصـــالح الأغلبية، و هنا أسألك : أين هي الثورة الصناعية؟ أوَ لمْ يطعن فيها أصحابها؟ أين هي الثورة الزراعية؟ أوَ لمْ توزّع الأراضي التي أمّمت علـــى الموظفيــن السامين في الدولة؟ ماذا نقول عن الفلاحين الذين يطالبون باسترجاع أراضيهم؟ أوَ ليْسوا مواطنين أغتُصبت منهم أراضيهم و أرادوا أن يعطوها لغيرهم.. ماذا نقول عن أكثر من 300 شهادة ممضاة من طرف رئيس الجمهوريــة -و هــي اليوم فــي أحــد مكــاتب الجـهاز المركــزي للحــزب- رفـض أصحابــها إستلامها...»أ.هـ.

أعرف أن هذا الكلام بحاجة إلى نقاش و تصويــب مــن حيــث تسلســله التاريخي، و أعرف كذلك أنه بحاجة أيضا إلـــى نقــد و تقويــم مــن حيــث «المضمون الثوري» الذي يحمله، غير أنني سقته شهادة على حجم الفاجعة التي كانت تتشكل شيئا فشيئا في رحم النظام الجزائري من فجــر الثــورة إلــى أن جاءها المخاض العسير ليلة 05 أكتوبر 1988، فالصراع بدأ بتراكم الأخطـــاء و أخطرها تراكمات الثروة و كيفيات توزيعها، ثم إستغلال النفــوذ. فــالجزائر خرجت فجر الإستقلال بخزانة فارغة إلا من 06 ملايير فرنك قديم (كـــانت لا تكفي لتغطية نفقات أسبوع واحد) كان ينتظر هذه الميزانية ثمانية مليون نســمة منهم أربعة ملايين خرجوا من المحتشدات الفرنسية و نصف مليون خرجوا من السجون و أكثر من 100 ألف من أبناء الشهداء و حوالي 700 ألف من الأرامل و اليتامى و المعوقين...

إرتحل «الكولون» و ترك ثروة هي ملك كل أفراد الشعب كان يجــب أن تقسّم بين الجزائريين بالسويّة...

و لم يكن في الجزائر فجر الإستقلال «مليونير» واحد فكيف أصبــح فــي الجزائر 6000 ملياردير في ظرف ربع قرن من الزمن؟ و كيف أدارت بعض الوجوه صراع الثروة و الثورة قبل التحول إلـــى كــنزي الصحــراء (النفــط و الغاز)؟

لقد سنّت الدولة الجزائرية فجر الإستقلال قانونا ينص على أنه «لا جمـــع بين الثورة و الثروة» غير أن فئة قليلة من الناس -كانت في مركز القوة- لــم تكتف بإقتسام «ثروة الثورة» فيما بينها بل تجاوزت ذلك إلى دعـــوة الشعــب

الجزائري الجائع إلى مزيد من الجوع و المسغبة ليصب ما عنده من عرق في «صندوق التضامن» الوطني و لما ملأ الشعب هذا الصندوق أموالا و ذهبا و فضة (من حلي النساء) بنية إعادة بناء ما هدمته الحرب، ظهرت جماعة من نهازي الفرص، و بدل أن تذهب أموال «صندوق التضامن» إلى إعادة بناء ما هدمته الحرب، قامت هذه الجماعة بتحويله عن هدفه و افتعال «بيروقراطية» ظرفية لربح الوقت، و حمل الصندوق إلى جهة مجهولة، قيل أنه أدخل إلى ثكنة علي خوجة العسكرية بالجزائر العاصمة ثم غابت أخباره -كما سبق القول- إلى أن طفت على السطح بعد أحداث أكتوبر 1988 مع موجة الحديث عن إختلاس 26 مليار دولار، و انتهاب أموال الخزينة العامة، و ظهور القطاع الخاص على أيدي رجال كونوا رأس مال ضخما على حساب الشعب، كان كثير منهم قد دخل موظفا بسيطا في بعض أجهزة الدولة ليخرج «رجل أعمال» له مشاريع و أموال و خدم و حشم، و له كذلك صحف يسب فيها «النظام الفاسد» الذي كان هو نفسه جزءا منه، و كانت سياسته محورا من محاور فساد هذا النظام.

لقد كون هؤلاء المتبرئون من النظام أموالا قارونية باسم القانون في إطار التنازل عن ممتلكات الدولة بالدينار الرمزي (تنازل الدولة عن فندق من أربع أدوار مؤثثة بدينار واحد رمزيا، و بيع 100 هكتار مزروعة بدينار واحد رمزي... و هكذا).

هذا هو «قميص عثمان» الذي لطخته عفونات بعض مصاصي دماء الشعب و الذي كان تلطيخه سببا في هذه الإنهيارات المريعة.

قلْ لي بربك : هل تصدق أن دولة كالجزائر و ما تزخر به من خيرات يمس شعبها الجوع؟ و هل يقبل العقل أطروحة المديونية في الجزائر و هي الأرض التي تتربع على واحد من أعظم إحتياطات العالم من النفط و الغاز الطبيعي، و هي عضو في منظمة النفط العالمية و تحت أرضها أكبر مخزون مائي، و فيها الذهب الأسود، و الأبيض، و الأحمر، و عندما إكتشفوا الطاقة الشمسية وجدنا الجزائر يقطعها خط غرينيش و تتربع على 2,3 مليون كلم مربع من الأراضي و يرصع جيدها عقد من مياه البحر الأبيض المتوسط على طول 1200 كلم.

لماذا بدأ الحديث عن المال و الثروة في الجزائر مكونا من مكونات الصراع ثم أصبح «قميص عثمان» الذي تلوح به المعارضة في وجه كل نظام يقوم حتى يسقط؟

إن جزءا مهما من الإجابة عن هذا السؤال كشف عنه أحد رؤساء حكومات الجزائر المتعاقبة السيد (بلعيد عبد السلام) في ندوة صحفية مطوّلة بتاريخ 27 جويلية 1992 فسجل أن :

- خزينة الدولة سدّدت 46 مليار دولار بين 87-92 خدمة لديونها و مازالت الديون كما هي (أي 26 مليار)، فهل هذه هي سياستنا المالية؟؟

- في كل عام ندفع ما قيمته 02 مليار دولار لنحصل على قروض جديدة بشروط قاسية في إطار القروض قصيرة المدى.

- دخل الجزائر لا يتجاوز 12 مليار دولار سنويا منها بين 9 إلى 10 مليار دولار تدفع على خدمات الديون الخارجية (تجنبا لإعادة الجدولة).

إذا تأملنا هذه الأرقام أدركنا أننا أصبحنا مستعمرين إقتصاديا، و أصبح مستقبل ثلاثة إلى أربعة أجيال قادمة مرهونا لدى الشركات الكبرى لأننا مرتبطون بالورقة الخضراء (الدولار) فإذا تدنى سعر صرف الدولار -مثلما حدث سنة 1992- مثلا بـ0,6 % فقط إضطررنا نحن إلى أن نضخّ مزيدا من النفط لنسدد زيادة إضافية تقدر بـ 600 مليون دولار لتغطية الفارق في قيمة الصرف!؟

و هو ما لا تسمح به منظمة «الأوبيك» لأن سقف الإنتاج محدد بإتفاق مبرم بين أعضائها، و حصة الجزائر فيه لا يتجاوز اليوم 750.000 برميلا يوميًا.

فما العمل إذن؟

العمل هو اللجوء مرة أخرى إلى الإستدانة أو إعادة الجدولة.

هذا هو الفتيل الذي فجّر الصراع في الجزائر، أما عوامل الصراع فقد كانت مهيأة، هذا الفتيل هو «ثروة الجزائريين أين ذهبت؟» و البطون المنتفخة في الجزائر ماذا يوجد بداخلها، و الشعب الجزائري كله معروف بالنحافة؟

منذ فجر الإستقلال و الشعب الجزائري يعيش حالة من التقشف المفروض عليه بقرارات فوقية عليا، ما فتئت الحكومات المتتالية توجه له الدعوات إلى

مزيد من «شد الأحزمة» و سفّ التراب تحسبًا للطــوارئ، و كــانت إســتجابة الشعب تلقائية و شجاعة و بغير شروط، و لكنه صُدم في عمق عواطفـــه لمــا شاهد مظاهر الترف و الإسراف و التبذير تملأ كل المدن و القرى و المواطـــن البسيط يلهث وراء الخبز و الزيت و الصابون!!

و قد إرتفعت، على مدى عقد كامل من الزمن، هتافـــات تنـــادي علانيــة بالتطهير و تطبيق شعار «من أين لك هذا؟» و لكن الحكومات المتعاقبة كـــانت تغض الطرف عن مثل هذه النداءات و تصرف الذهن إلى ثورة البناء و التشــييد خوفا على الوطن من غزو جديد و خوفا على الوحدة الوطنية من التفتــت، بــل أن بعض الشخصيات كانت ترفع شعار «عفا الله عما سلف» و هـــي تعلــم أن شعار العفو في فائدتها و ليس من مصلحة الشعب، بيد أنّ إســـتفزازات الواقــع دفعت بالأحداث إلى الإنفجار تحت ضغط الحاجة في البداية ثم تســـاءل الــرأي العام الجزائري في براءة : أين ذهبت أموال الجزائر؟ و أيـــن تذهــب أمــوال «حاسي مسعود»؟ و لماذا يسكن البعض القصور و الآخرون القبــور؟ و لمـــاذا عقمت أرضنا بعد أن كانت معطاء قبل سنة 1827؟

لقد كشفت عملية سحب ورقة الـــ500 دينار جزائري مـــن الســوق ســنة 80-1981 عن الوجه البشع للإستغلال الفاحش و الثراء السريع علـــى حســاب الشعب، فقد دفع بعض الناس إلى البنوك و مراكز البريد «أكياســـا» و طــرودا حمولتها بعض القناطير من هذه الورقة، و ســـمعنا -لأول مــرة فــي جزائــر الإستقلال- حديثا عن المليار دينار، و العشرة ملايير دينار في جيوب «ســـادة» لم نكن نعرف أنهم شغلوا أيديهم دقيقة واحدة، و بعضهم كـــان مجــهول الإســم و الهوية جاء إلى الجزائر «ضيفا» و صار من الأصدقاء المقربين مــن دوائــر السلطة و من «جماعات المصالح».

فكيف تكدّست هذه الأموال بالملايير في خزائنهم؟ و كيف تجمعــت ثــروة الشعب كله (و تعداده كان في ذلك الوقت 18 مليونا) في أيدي حفنة من النـــاس قدّرها أهل الإحصاء بـــ6000 ملياردير؟؟ و هل يعقل أن تتكدس ثروة الشـــعب بين يدي 3% من أفراده في حين يعاني 97% المسغبة؟

فتح ملف الإختلاسات هو مفتاح اللغز في الجزائر، فكلمـــا تحدثــت جهــة رسمية عن ضرورة محاسبة مختلسي أموال الشعب ثارت ثائرة جهات كثـــيرة هي جماعات المصالح، و تحوّل خطاب المحاســـبة إلـــى خطـــاب «التضـــامن

الوطني» حتى لا يُقرأ هذا الملف قراءة صحيحة تكشف عن كوارث حقيقية أدناها و أيسرها و أوضحها هو القبض على ستة آلاف من كبار اللصوص و مصاصي دماء الشعب الذين كدسوا ثروات الأمة في صناديقهم الخاصة ثم هربوها إلى بنوك خارجية قال عنها أحد الخبراء «إنها تكفي لتسديد ديون الجزائر خمس مرات» أي أنها تقدر بما لا يقل عن 130 مليار دولار... ثم بدأوا يبحثون عن قوانين لتبييض الأموال المنهوبة من أقوات الشعب لجلبها في شكل إستثمارات و خطوط قرض خارجية.

خلاصة هذه المؤامرة الإقتصادية على مقدّرات الأمة و أرزاقها و أقواتها و ثرواتها هي أن وجوها كثيرة من الأنظمة المتعاقبة إستغلت مراكز نفوذها فانتهبت و اختلست ثم سارعت بعد ذلك إلى سن قوانين (على مقاسها و قدر حاجتها إليها) تمكنها من عملية «تبييض» أرصدتها بصورة قانونية واضحة لا غبار عليها (مثل قانون التنازل عن ممتلكات الدولة، و عرف الدينار الرمزي، و قابلية الدينار للصرف، و القروض البنكية الفلاحية، و البناء و التجهيز، و الإعفاء من الجمركة و تسديد ديون الإتحاد السوفياتي (سابقا)، و الشراكة مع الأجانب، و بورصات الصرف.. و هلم ما جرا...)

و ظن هؤلاء المختلسون و المهربون لأموال الشعب أنهم إجتازوا منطقة الخطر و عبروا حدود الشعب (الجمركية)، و طوى بمرورهم و عبورهم ملف التفتيش، لكن عين الشعب كانت مفتوحة، و ذاكرة التاريخ كانت تسجل الوقائع و الأحداث بدقة، و إلا ما معنى أن يخرج الشعب كله صبيحة الإستقلال فقيرا من تحت أنهار الدماء و الدموع و أشلاء الموتى و القتلى ثم بعد ردح من الزمن يلد في الجزائر –و بغير مقدمات– 6000 قارونا؟ و في وضح النهار تجد منظمة محترمة جدا، كمنظمة المجاهدين، تجد نفسها في موقع حرج أمام وضعية مؤسفة كوضعية أحد كبار مزوري شهادات الإعتراف بالعضوية في جيش التحرير غداة الحرب و تضطر الأمانة الوطنية لمنظمة المجاهدين إلى التصريح بأن «هناك عناصر إندسّت في صفوف منظمة المجاهدين مستغلة ظروفا معينة مرت بها البلاد، و مراكزها الحساسة في أجهزة الدولة من أجل تحقيق أغراض شخصية على حساب الشهداء و التاريخ...».

فإذا كانت «بعض العناصر» قد إندسّت في صفوف المجاهدين و منظمتهم –حسب بيان الأمانة الوطنية– و استطاعت أن تزوّر «وثائق الجهاد» و تتقمص

شخصية المجاهدين، و يصبح لهؤلاء المزورين وثـائق رسـمية و «حقـوق» يأخذونها علنًا من خزينة الدولة، فمن باب أولى أن يكون هذا الإندساس أسـهل و أيسر في مواقع أخرى ذات حساسية مالية و ذات نفوذ إقتصادي كبير، و لعل الملف الذي أمر الرئيس الراحل هواري بومدين بفتحه حول جماعة من اليـهود دخلوا الجزائر و شكلوا منظمة سرية لهم تعرف بـ«شُهُود يَـهْوَا» سـنة 1967 كان يمثل ناقوس الخطر المبكر، الذي دقه الزعيم لكن ملفه طوي بعـد تحقيـق سطحي في علاقة هؤلاء بمن فتح لهم الطريق للدخول و يسّر لهم السبيل للنشـاط في الجزائر فوق رفاة الشهداء.

فقد ظلوا يعملون في الخفاء حتى تفجرت أحداث أكتوبر 1988 فالتحق بـهم أبناء عمومتهم من «الماسونيين» و فتحوا لهم نوادي و صارت لـهم «حقـوق» ممهورة باعتمادات قانونية في نوادي الروتاري و في محافل «الليونز» و بعـض دوائر «الروتراكت»...

و لكي تدرك عمق هذه المأساة التي كانت لها واجهة إقتصاديـة، و كـانت كارثة حقيقية في حق الشعب أسوق لك حادثة مشهورة راجت على ألسنة النـاس و انشغل بها الإعلام حتى قلنا جاء الفرج، و لكن الأحداث المتسـارعة غطـت عليها و وضع ملفها الخطير في «الأرشيف» قبل إستكمال عناصر التحقيق فـي ملابسات القضية لأن العناصر المتورّطة فيها كـانت مـن «الأوزان الثقيلـة»، و من يجرؤ في الجزائر –أو في غيرها من بلاد العالم– علـى دخـول حلبـة الصراع مع مثل هذه الأوزان و هو يعرف أن وزنه لا يتجـاوز وزن الريشـة أو الذبابة بلغة الملاكمة...

ففي سنة 1990، و في محاضرة عاديـة ألقاهـا مسـؤول كـان رئيسـا للوزراء (عبد الحميد ابراهيمي) في جامعة الجزائر ورد على لسانه أن بعـض رجالات النظام يكونون قد إختلسوا حوالي 26 مليار دولار حُوّلـت لحسـابات شخصية...

و من يومها عرفت هذه القضية بـ «قنبلة 26 مليـارا»، و قـد طرحـت حولها آلاف التساؤلات و فتح حولها تحقيق واسع، و كدّس المحققـون أرطـالا كثيرة من الأوراق، و الشرائط السمعية و السمعية البصرية.. و لما فرغت لجنـة التحقيق البرلمانية المشكلة خصيصا لهذه المهمة من مهمتها (سـماعا و توثيقـا) وجدت أن القضية أكبر من مجرد إختلاس 26 مليار دولار، و طـرح إشـكال

تحويل الملف على الجهة المعنيّة، هل هي العدالة أم الرئاسة؟ و هل يقدم الملف كاملا و ليكن بعد ذلك ما يكون أم يقدم «ملف إنتقائي» لحفظ ماء الوجه؟ أم يحفظ كله في الأرشيف؟ أم، أم، أم؟؟؟

و اختفى ملف الـ26 مليار، و بدل أن يلقى القبض على المختلسين حلّ البرلمان بغير علم رئيسه بعد عام مضى على فتح التحقيق و أفلت مصاصو دماء الشعب من عدالة الأرض.

و لما فجر الرئيس أحمد بن بللة قنبلة الـ15 مليار دولار عام 1991 صرح وزير العدل آنذاك أن «العدالة لم يحوّل لها أي ملف» في شأن الإختلاسات، و كان الرد سريعا من رئيس البرلمان (عبد العزيز بلخادم) بأن «المجلس الشعبي الوطني كان قد صادق يوم 26 ديسمبر 1990 على تقرير اللجنة و قرر رفع القضية أمام العدالة و أخطر بذلك رئيس الحكومة و زوده بالمحاضر و الأشرطة...» في إنتظار إتخاذ القرار المناسب.

رئيس الحكومة –من جهته– أكد أنه قد تم إشعار القضاء بذلك كله في شهر فيفري 1991، و عُقد إجتماع في شهر سبتمبر 91 بين المصالح الإدارية للمجلس و كل من قاضي التحقيق و المكلف بالتحريات بحضور النائب العام لمجلس قضاء العاصمة، و سُلمت لهم نسخ طبق الأصل من الوثائق كلها، أما النسخ الأصلية فمازالت محفوظة بأرشيف البرلمان !؟

و النتيجة النهائية : أن النسخ مازالت محفوظة بالأرشيف أما 26 مليار دولار، يضاف إليها 15 مليار دولار، فما زالت هي الأخرى محفوظة، ربما، في جيوب السادة الذين إختلسوها و انتهبوها و تركوا الشعب جائعا، و غاضبًا، و ثائرًا، و الجزائر كلها رهينة 26 مليار دولار في إنتظار قيام دولة القانون !؟

فهل بعد هذا كله تسألني : كيف ثار الشعب ليلة 05 أكتوبر 1988 و لماذا حطّم كل ما له علاقة بنظام بن جديد و رموزه؟ و هل نحتاج إلى وثائق أخرى للكشف عن دور الثروة في إندلاع أحداث الشّغب تحت عنوان لعبة «اليمين و اليسار»، أو عن دور غياب العدالة الإجتماعية في زرع بذور الحقد في أعماق اللاشعور الجمعي للشعب الجزائري، و في نموّ و تجذّر جذور الصراع في الجزائر؟

خامسا : قسمات المجتمع الجزائري :

إن فهم حقيقة النسيج الإجتماعي للمجتمع الجزائري بكل مكوناته و تناقضاته هي أهم نقطة يجب الوقوف عندها طويلا بهدف فحصها بدقة و عناية، لأن فهم هذه النقطة مهم جدا لفهم بقية ما يتفرع عنها، إذ الحكم على الشيء فرع من تصوّره، و الصراع حول «مشروع مجتمع» أو حول «الهوية» نفسها هو «قشرة الموز» العفنة التي إنزلقت فيها كل المجتمعات و السياسات و النظم بعد خروجها من طور الكفاح التحرري ضد كل أشكال الإستعمار الحديث للعالم العربي و الإسلامي بعد الحرب العالمية الثانية، فقد خرجت هذه الشعوب من معاركها التحريرية ممسوخة مشوهة.

و الجزائر لم تشذ عن هذه القاعدة في صراعها لتجسيد الهوية، صراع تجاذبته أطر ثلاثة تابعة للكتل الثلاث التي سبق الحديث عنها.

1- الإطار الإشتراكي : هو الإطار الذي حملت لواءه جبهة التحرير كاختيار إيديولوجي حاول أصحابه تلفيقا الجمع بين الإسلام و الشيوعية لبلورة معالم (إشتراكية جزائرية) و هو ما لم تنجح الجبهة التي حررت الجزائر في إرساء قواعده برغم جراءة المحاولة، و خلال 28 عاما من التجارب الفاشلة فقدت السلطة هيبتها و أصبحت الجبهة -في نظر الكثيرين- «حزبا بلا إيديولوجيا» أو الحزب المتعدد الإيديولوجيات إلى درجة أن أدبياته باتت غير مفهومة، و مواقفه كانت تبدو متناقضة حول قضايا جوهرية كالعروبة، و الإسلام، و الوطنية، و الإشتراكية... و سوى ذلك.

و على مدار أكثر من ربع قرن من الزمن زادت الجماهير «تديّنا» و «تسيّسا» في حين ظلت الأطر النظامية و الإيديولوجية للجبهة جامدة و منغلقة على نفسها بشهادة رجالاتها الكبار في لجنتها المركزية، فقد صرح الرئيس بن جديد، و قد ضاق ذرعا بممارساتها، قائلا : «اليوم الشعب الجزائري وصل إلى درجة من النضج السياسي، من الإستقلال في 1962 و عمره (الآن) 27 سنة، أصبح رجلا إذن سياسة الأبوة و الوصاية إنتهينا منها، و نلجأ إلى سياسة المسؤولية و خلق قانوات و أسس للشعب الجزائري يعبّر من خلالها عن رأيه بطرح سليم و عن طريق الهياكل الموجودة».

بل إنه كشف صراحة عن صراع أجنحة داخل الحزب العتيد، و قال بالحرف الواحد :
«كانت الجماعة المعنيّة في الجبهة تسيّر كما تريد، بالعكس، تعبت و أنا أقول : ليس هكذا يسيّر الحزب، ليس بأسلوب البيروقراطية، يا جماعة أنزلوا إلى القاعدة، و خققوا من هذه المشاكل البيروقراطية الموجودة، فيه جهاز أكبر من جهاز الحكومة، و لكنهم إستمروا يبنون و يكبّرون و يوسّعون و يرون أن في كبر العمارة و الجهاز كبر أي حزب... نحن نعرف أنه كلما إقترب موعد مؤتمر يحاول كل واحد أن يحرك جماعته، يدفعهم للتحرك في محاولة للظهور في المؤتمر، و كأنّ معه الكثير من المؤيّدين...».

و معنى هذا أن حزب جبهة التحرير الوطني الذي تحرك في الساحة الجزائرية وحده من 1954 إلى 1989 كان قويا عتيدا غداة الثورة، و إنصهرت جميع عناصره تقريبا في بوتقة الكفاح المسلح و تحمّل الجميع المغارم، فلما فتح الله بالنصر و الحرية و لاح بريق المغانم أخذ الحزب يفرغ تدريجيا من محتواه الفكري (الإيديولوجي) و الجهادي، و الشرعي، و «الأبوي» و يفقد جميع المصداقيات ليصبح جزءا من تاريخ الجزائر، و هو ما كان الزعيم بوضياف يريد تجسيده ميدانيا عندما نادى بضرورة أن يصبح حزب جبهة التحرير الوطني ملكا لجميع الجزائريين و يتحول إلى «متحف الثورة» برياض الفتح و تتحول الشرعية التاريخية إلى ملكية مشاعة لجميع من يتحدث بإسم الجزائر ليبدأ نضال الجميع بإسم «شرعية الجماهير»... و شرعية الجماهير معناها رد الكلمة للشعب، و تفويض الأمر -بعد الله تعالى- للشعب، و هو ما نسميه بالزحف نحو الديمقراطية للخروج من الأنظمة الشمولية و البطولات الفردية.

فكيف كان زحف جبهة التحرير نحو الديمقراطية بعد تصدع البنية السياسية للنظم العربية كلها بتوقيع إتفاقية «كامب دافيد» و ظهور غضبة الشعوب العربية كلها و نقمتها على الحكام العرب الذين عرتهم القضية الفلسطينية و دفعت بالجزائر -و هي بعيدة جغرافيا عن فلسطين- لتكون عضوا بارزا في مجموعة «الصمود و التصدي»، و هل كان زحف جبهة التحرير نحو الديمقراطية زحفا واعيا مخططا أم أن غموض إيديولوجيتها و إستغراقها في مظاهر الأبهة و تمحورها حول ذاتها بممارساتها البيروقراطية جعل الأحداث تتجاوزها ليخرج من صلبها من يناضل لسحب البساط من تحت أرجلها، و يصبح تاريخ 1962-1989 كأنه تهمة تعمل الجبهة نفسها على التنصل منها

كونها كان يحكم بإسمها و لم تكن هي في الحكم !!؟ و أن تاريخ الجبهة يبدأ من سنة 1990 بعد أن عرفت الجزائر سياسة التعددية؟؟ !

في أجوبتي عن كل هذه التساؤلات أجدني مصمما على أن الخيوط كلها لابد أن تتجمع في بؤرة «القضية الفلسطينية»، فتوقيع إتفاقية «كامب دافيد» بين بيغن و السادات تحت إشراف أمريكا (من خلال رئيسها كارتر) جعل الحركات «الثورية» في الوطن العربي كله تتعرى أمام شعوبها، ثم أمام الرأي العام العالمي، و تصاب جميع النظم الشمولية -و منها الجزائر- بخيبة أمل أمام شعوبها، و من ثم تصاب هذه الأحزاب كلها بانتكاسة سياسية على مستوى إيديولوجياتها التي عجزت عن تحرير شبر واحد من أرض الإسراء و المعراج من قبضة آل صهيون كعجزها عن الإتفاق فيما بينها رغم بريق الشعارات.

و مع أن الشعارات المرفوعة كانت عملاقة و مخيفة إلا أن الواقع العربي كان يكذبها و يفقدها مصداقية الفعل يوما بعد يوم أمام الأطروحات الجديدة لما كانوا يسمونه بـ «الأمبريالية» العالمية -يقصدون أمريكا- ويعدون مجرد التفكير في تخطي عتبات الإشتراكية إلى حمى النظام الرأسمالي خيانة «وطنية» تصل في بعض النظم العربية إلى حد الإعدام (كما حصل لسيد قطب على يدي جمال عبد الناصر بتهمة العمالة لأمريكا)...

و القائمة طويلة و عريضة و سوداء.

في هذه الأجواء العالمية المتحركة بإستمرار نحو مزيد من الحرية و الديمقراطية كانت جبهة التحرير في الجزائر تمارس القمع السياسي المقنن على جميع أبناء الشعب الجزائري، و تكفي الإشارة إلى المادة (120) من قانونها الأساسي التي كيفت تكييفا عجيبا بحيث جعلت المناصب و المسؤوليات و الترقيات الإدارية و سوى ذلك حقوقا للجبهويين فقط، أما من كان خارج الجبهة -حتى و لو لم يكن معارضا لتوجهاتها- فهو «عميل» لجهة خارجية كون قواعد هذا الحزب كانت عبارة عن محاكم شعبية و ملحقات أمنية، و أوكار جوسسة تجمع الملفات عن كل «مواطن» لا يدخل في صفها و لا يؤمن بطروحاتها و لا يعتنق «دينها» الإشتراكية، و كان من الصلاحيات غير المعلنة التي كان يمارسها كل رئيس خلية حزب في القرى و البلديات التي لا تتوفر على مراكز للشرطة أو الدرك أن يدعو من يشاء من المواطنين ليحقق معهم حول «شبهة» ملفقة -و قد تكون صحيحة- حامت حول هذا المواطن

أو ذاك، ليتم تصنيفه بعد ذلك في خانة معينة تتخذ في حقه بعد ذلك الإجـــراءات المناسبة.

هذه التجاوزات في حق المواطنين و هذه التعسفات فـــي حـــق الحريـــات العامة بقمعها و مصادرتها كانت أشنع نقطة سوداء في ملف الصـــراع، و هـــي التي دفعت ببعضهم إلى التفكير في ملاذ أخر يجدون فيه فســـحة للتعبـــير عـــن آرائهم و لو في شكل حلقة ضيقة بين شلة من الأصدقاء، فكان البديل الطبيعـــي، بل الفطري، هو بيوت الله تعالى على نحو جعلها تتكاثر و تتوالد بشكل ســـريع على أيدي المحسنين من كل المواطنين، و من بعض رجالات جبهـــة التحريـــر أنفسهم، و لم يستطع أي من المراقبين أو المتتبعين للمســـارات العامـــة لحركـــة النمو البطيئة للغضب الجماهيري أن يكشف عن «خطورة» المســـاجد إلا بعـــد ظهور ما يعرف بـــ «المساجد الحرة» التي منها بدأ الزحف.

و هكذا تشكلت قناعات عامة جعلت التراجع عن مكاســـب المـــد الثـــوري تتجسد ميدانيا، و قد زكاها بعض ما كان يمارس على المواطنين من سياســـات قمعية و مصادرة لجميع أشكال الحرية (حتى حرية الرجل فـــي إعفـــاء لحيتـــه أو المرأة في إرتدائها الحجاب!!)، و هي الممارسات التي زكت خطاب العنـــف فيما بعد.

و إذا ما أردنا أن نحوصل خلاصة التفاعل الديمقراطي المتردد داخل كتلـــة الإشتراكيين في إطار حزب جبهة التحرير الوطني فإننا نكتفي بـــإبراز الإطـــار العام للإرهاصات الفكرية و التاريخية التي فرضت على رجال الجبهة الإنفتـــاح على الآخر أو قبول الدخول المشروط في لعبة التعددية التي كان الحديث عنـــها في الجزائر -و في العالم العربي كله- جريمة تكيف قانونا بمحاولة قلب نظـــام الحكم، و التآمر على أمن الدولة.

فكيف زحفت الجزائر بسرعة نحو الديمقراطية؟

إن الزحف نحو الديمقراطية بدأ في فترة مبكرة من إستقلال الجزائر، ذلـــك أن لفظة «ديمقراطي» في اللاشعور الجمعي للشعب الجزائـــري كـــانت تعنـــي أو ترادف «الإنسان الحر» و لفظة «شيوعي» كانت تعني أو ترادف «الإنســـان المائع» و عقلية الفرد الجزائري مازالت عقلية «ثـــائرة» علـــى كـــل أشـــكال الإستبداد و كل مظاهر الميوعة لأنـــهما مرتبطـــان بالإســـتدمار الفرنســـاوي،

و ما زال حتى الآن في الجزائر من يطلق على الأوروبي لفظة «رومي» و على الأوروبية إسم «رومية» لأن الرصيد الثقافي المتوارث من التراث الإسلامي مازال ينظر إلى المعركة القائمة في الجزائر على جميع المستويات على أنها سجال بين الإسلام و المسيحية فمحور الصراع الحضاري مازال موصولا بين «مكة» و «روما» و جذور الصراع -بهذه الخلفيات- مازالت رحاها تدور على محور «مشروع مجتمع».

بمعنى : هل نحن مسلمون فنختار الإسلام بكل مكوناته (التي منها المجتمع الإسلامي و الدولة الإسلامية ...) أم نحن مسيحيون فنختار المسيحية بكل مكوناتها (التي منها المجتمع المسيحي و دولة الصليب) و إذا كان الإختيار محسوما على المستوى النظري رسميا، و هو الذي أكده أول دستور جزائري من أن «الإسلام دين الدولة» فإنه على المستوى التطبيقي ظل حبيس الميراث الإستعماري (الروماني) الذي فرض على كل الأطراف المتصارعة وسائل «غربية» في إدارة الصراع، منها النزول إلى ساحة المنازلة بسلاح الديمقراطية التي تحاول النظم العربية أن تفهمها فهما آخر و تطبقها بأسلوبها الخاص!؟

هذه الوسيلة كانت مرفوضة لتعارضها مع التوجه الإشتراكي القائم على النظرة الأحادية للأشياء برغم أن الجزائر منذ فجر الإستقلال إلى اليوم كانت قد إختارت لنفسها إسم «الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية» فهي بهذا الإختيار تندرج في مفهوم نظام جمهوري ديمقراطي شعبي، لكن الممارسات الميدانية بين 62-1989 ظلت قائمة على «البطولة الفردية» -إذا إستثنينا أيام مناقشة الميثاق الوطني في عهدي بومدين و بن جديد- فقد حكم أحمد بن بللة الجزائر بعقلية الفرد التي جعلت عضوا في المكتب السياسي بل في أمانة المكتب يقرر أنه لم يكن يعرف شيئا عما كان يجري حوله، و هو ما دفع بـ: «الإنقلابيين» إلى قيادة «التصحيح الثوري» يوم 19 جوان 1965 لتخليص الجزائر من الزعامة الفردية بإبعاد «الدكتاتور» و العودة إلى نظام الحكم الجماعي في خطوة أولى نحو إقامة مؤسسات الدولة.

لكن الذي حدث بعد «التصحيح الثوري» مباشرة هو عودة الحكم الفردي في صورة الرئيس الجديد (هواري بومدين) تحت مسمى «مجلس الثورة» الأمر الذي دفع بقائد الأركان (العقيد الطاهر زبيري) بمحاولة «تصحيح» هذا المسار عند بدايته، ولكن الحلقة كانت قد أستكملت دوائرها و حسمت المعركة في «وادي العفرون» و التفت القيادات العسكرية حول

وزير الدفاع هواري بومدين و بدأ عهد جديد كان ظاهره السيطرة على الوضع و باطنه التخطيط البطيء لتقويض أركان الحكم و العودة بالثورة إلى نقطة الصفر خاصة بعد إعدام شعباني و فرار زبيري إلى التراب التونسي و تنحية الرئيس بن بللة و عودة الحكم إلى «مجلس الثورة» بقيادة العقيد هواري بومدين وزير الدفاع آنذاك.

لكن -و بشهادات كثيرة بلغت حد التواتر- كان الجو منذ فجر الإستقلال مشحونا بالتوتر السياسي و العسكري، و كان القرار فرديا أحاديا من جانب واحد، و لم يكن أمام رئيس الجمهورية خيار آخر إلا خيار القوة لذلك أنشأ «الميلشيا الشعبية» لتقليم أظافر الجيش الذي خرج مزهوا بانتصاراته الرائعة على فرنسا و الحلف الأطلسي الذي خلف وراءه حسب إحصائية رسمية 60 ألف عميل (حركي) و أزيد من 13 ألف إداري، بل أن أحد وزراء الداخلية الجزائريين (مزيان شريف) قدم في بعض تقاريره الرسمية رقما أكبر من هذا بكثير و ذكر في هذا التقرير أن حوالي 700 ألف جزائري إختاروا سنة 1962 الإندماج مع فرنسا في الوقت الذي إختار الشعب الجزائري طريق الإستقلال و البناء و التشييد، هؤلاء الحركة و الخونة (العملاء) قد يصل عددهم اليوم مع عائلاتهم إلى 3 ملايين مازالوا يدينون بالولاء لفرنسا..

و هو رقم لا ينبغي نسيانه أو إغفاله عند كل حديث عن مكونات الصراع في الجزائر.

كانت النتيجة خلال تجربة حكم طويلة دامت 28 عاما هي دخول جبهة التحرير الوطني طور الشيخوخة بعدما كشفت الأحداث المتسارعة أن العملاق كان يقف على أرجل من طين و أن ضخامة الهياكل كانت مجرد ممارسات بيروقراطية حملت في أحشائها بذور إنهزام هذا الحزب العتيد عند أول تجربة إنتخابية تعددية في جوان 1990 أمام خصم عنيد ولد كبيرا و بغير مقدمات.

و هو درس مهم يجب الإحتفاظ به إلى حين.

هذا عن الإطار الإشتراكي داخل حزب الجبهة الذي حكم البلاد أزيد من ربع قرن.

2- الإطار التغريبي :

و هو الإطار الذي حمل لواءه الشيوعيون و بعض الخارجين عن إنضباط جبهة التحرير من القادة و الزعماء الكبار، و السؤال المنطقي في هذا السياق هو : هل هناك فروق جوهرية بين مضامين الإطار الإشتراكي و الإطار التغريبي؟

و الجواب هو : إن عامة من كان ينتمي إلى جبهة التحرير الوطني و يناضل في صفوفها بانضباط حزبي كان محكوما بالثوابت الوطنية الأربعة في خطوطها العريضة مهما إبتعدت به مسافة السير السياسي عن أهداف نضاله، و هي :

- الإسلام : كعقيدة لمجموع الشعب الجزائري (و دين الدولة) الرسمي.

- العربية : لغة رسمية في البلاد و مقوم أساسي من مقومات الأمة الجزائرية أو «الشعب» الجزائري.

- الوحدة الترابية : التي ظلت موضع تقدير منذ سقاها الشهداء بدمائهم و مازالت تحفظ للشعب الجزائري تماسكه و تجنبه الإنقسام و التشتت.

- التاريخ المشترك : الذي صنعه كل الجزائريين، و خاصة منذ الفتح الإسلامي إلى فجر الإستقلال في حلقات بطولية مترابطة.

هذه المقومات التي يسميها الجزائريون (الثوابت) كانت تمثل قاعدة النضال السياسي لجبهة التحرير الوطني طوال فترة حكمها الفردي (62-1989) و كان الخلاف يدور حول تحديد المفاهيم عند التطبيق (مفهوم الإسلام، و مفهوم العربية أو التعريب ... الخ) و على العكس من ذلك دار نضال التغريبيين على محور الثوابت نفسها، إذ كانوا يرون أن الإسلام «مسألة شخصية» بين الله و عباده و أن «الدين أفيون الشعوب» و أن اللغة العربية لغة تراثية تهتم بها الدراسات «الفلكلورية» بعيدا عن اللغات الحية... و أن الشعب الجزائري لا يمكن أن يتقدم خطوات نحو الأمام و يلحق بركب الحضارة و الرقي إلا إذا تخلص من إنتمائه العربي الإسلامي و سار في فلك الغرب المتحضر أو إختار النهج الإشتراكي و تخلص من عقدة الإنتماء الشرقي و من ثقافة «الكتب الصفراء» !؟

كانت حجة التغربيين (الفرانكوفون، و الفرانكوفيل) قوية في السبعينات لأن الواقع كان يؤيدهم و رياح الإشتراكية كانت تهب رخاء في أشرعة الماركسيين حتى أن أحد المهتمين الجزائريين بهذا الشأن دون أنه في «السبعينات كان كثير من الأجانب و العرب ينظرون إلى الجزائر على أنها دولة فرانكفونية لائكية و يسارية...».

فهل كان الجزائريون شيوعيين حقا؟ و هل كفروا ثم عادوا إلى رشدهم مع الصحوة؟

كانت فترة السبعينيات و بداية الثمانينيات فترة إختبار للنظم العربية كلها أمام الزحف الصهيوني في المشرق العربي منذ عام 1967 حيث لم تفلح الدعوات القومية في تحرير شبر واحد من أرض الإسراء و المعراج -كما أسلفنا- بل إمتد التبجح الصهيوني ليبسط نفوذه على أجزاء أخرى من العالم العربي شرقا و غربا (من سيناء إلى جبل الشيخ) و يضرب في العمق العربي شمالا و جنوبا (لبنان، الأردن، مصر، سوريا) و يتطاول على جيرانه الأقربين و الأبعدين، كاعتدائه على العراق (المفاعل النووي)...

و في الوقت الذي كانت فيه الصهيونية العالمية، و من ورائها أمريكا، تدك معاقل العرب و المسلمين و تأكلهم من أطرافهم كان أكثر هؤلاء العرب و المسلمين يتناحرون فيما بينهم حول مسألة ترسيم أو إعادة ترسيم الحدود (الإستعمارية) في أكثر من نقطة ساخنة في العالم الإسلامي، كان من نتائجها و من تداعياتها الحرب العراقية-الإيرانية التي عمقت الهوة بين الإسلاميين و القوميين من جهة، ثم بين الشعوب و الأنظمة القائمة من جهة أخرى، ثم المناوشات الحدودية بين مصر و ليبيا، و بين ليبيا و تونس، ثم بين المغرب و موريتانيا، و بين المغرب و الصحراء الغربية و الجزائر، و تونس و الجزائر، و ليبيا و جاراتها في محاولات «فرض» الوحدة العربية... و سوى ذلك مما حدث بين الأشقاء حول ترسيم الحدود المرسمة أو إعادة ترسيمها.

يضاف إلى كل ما سبق تنامي الحس الجماهيري لدى الشعوب العربية و الإسلامية لأسباب إقليمية و عالمية كثيرة يقف في مقدمتها تقسيم العالم الإسلامي إلى كتلتين (إشتراكية و ليبرالية) تابعتين للمعسكرين الإشتراكي و الرأسمالي و افتعال عداوات فاضحة بين الأنظمة و الشعوب فيما يعرف

بالحرب الباردة بين الكتلتين عقابيل الحرب العالمية الثانية إلى سقوط المعسكر الإشتراكي و سقوط جدار برلين.

هذه العوامل كلها زرعت في الكيان الإسلامي عناصر دخيلة كان من أبرزها التيارات «المستغربة» الوافدة علينا من الشرق و الغرب، و التي قلنا إنها وجدت لها في الجزائر أرضية خصبة أيدتها مجريات الأحداث خلال فترة السبعينات إلى غاية سنة 1982 تاريخ (تجمع الإسلاميين بالجامعة المركزية) حيث طغى على سطح الأحداث تيار جديد هو أصلا من إفرازات الصحوة الإسلامية العالمية حين بدأت موازين القوى تتراجع لتأخذ مسارات أخرى نحو منازلات عنيفة بين الإسلام و الشيوعية في مرحلة أولى، ثم بين حملة المشروع الإسلامي و كافة التيارات المناوئة في مرحلة تالية غيرت قسمات المجتمع الجزائري كله من الأدبيات الإشتراكية التي كانت مفروضة عليه إلى زحف مريب نحو الديمقراطية المبطنة بكثير من المؤامرات، و الخدع، و المقالب، و الألاعيب السياسية كان للكتلة اليسارية، دور فيها كما كانت لجماعات المصالح بصماتها عليها، و لم يشذ عنها الإسلاميون فقد كانوا هم كذلك ضالعين في صناعتها.

الكتلة الشيوعية في الجزائر (بجناحيها الماركسي و التروتسكي) أخذت تفقد مواقعها تدريجيا منذ وفاة الرئيس هواري بومدين و تولي بن جديد لمقاليد الحكم، فقد بدأت منظماتها الجماهيرية الثلاث غير الرسمية (الشباب، النساء، العمال) تتراجع أمام الإصلاحات الشاذلية التي أفرغت هذه المنظمات من محتوياتها الإيديولوجية تدريجيا بالتراجع عن الإشتراكية تحت شعار «المراجعة لا التراجع» من أجل حياة أفضل... بل إنها تهاوت الواحدة تلو الأخرى أمام سياسة ماكرة كانت فصولها تنفذ تحت شعار : «التغيير في إطار الإستمرارية».

فالإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية الذي كان من أكبر المنظمات الجماهيرية في عهد الحزب الواحد، و الذي كان محرما على الإسلامين بدأ ينفتح على المفاهيم الإسلامية، و بدأت مجلته «الوحدة» تطرح بعض الموضوعات الإسلامية التي كانت معدودة من صميم الرجعيات و التآمر مع الأمبريالية العالمية لضرب الخيارات الإشتراكية، و بدأت رحلات «نجمة» السياحية تفتح أبوابها لغير «الإتحاديين»... و مع هذا الإنفتاح تسربت عناصر كثيرة من شباب الصحوة إلى عمق الإتحاد لم تكن تؤمن بشيء من لغو

الإشتراكية و لا تتغنى بأدبيات الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية على نحو جعل الخطاب الإيديولوجي يتغير إلى ما يشبه النقيض بين سنوات 82-1987 ليفسح المجال أمام الخطاب الإسلامي الذي كان «موضة» العشرية التاسعة من هذا القرن (81-1991).

و الأمر نفسه ينطبق على الإتحاذ العام للعمال الجزائريين، و على الإتحاد النسائي، و هو الأمر الذي ضيق الدائرة على طلائع الماركسية و التروتسكية فباتوا يبحثون عن مناضلين في صفوف العمال، كما ضيق الخناق على قواعد جبهة التحرير و قممهم في سدة الحكم في تلك السنوات الموصوفة بـ«التسيب» على جميع المستويات، مما كسر «هيبة الدولة» و فتح الباب واسعا أمام صراع من نوع جديد جعل الحزب الحاكم نفسه يتصدع في بنيته الداخلية و يفقد قوته و تماسكه و يدخل مرحلة صراع الأجنحة التي أفضت إلى أحداث أكتوبر 1988، التي كانت نتيجة طبيعية لأزمة متعددة الجوانب لعبت فيها أطراف كثيرة دور المفجر.

الشيوعيون و جميع المستغربين وجدوا أنفسهم بين 82-1987 وجها لوجه أمام تيار إسلامي كاسح دخل الصراع من طرق كثيرة و فرض وجوده على الواقع الجماهيري برمته، و لما وجد قبولا غير مشروط لخطابه الجماهيري أخذ في الإنتشار الأفقي السريع دون توريث للمنهج النبوي الشريف في الأخلاقيات العالية و القدوة المؤطرة، و قد أغرته قوته الجماهيرية فراح يطلب النزال في كل موقع و يفتح على نفسه جبهات متعددة عجلت هي الأخرى بأحداث أكتوبر1988 ليخرج الجميع من السرية إلى العلن.

و تبدأ سياسة المواجهة لفضح ديمقراطية الواجهة.

3- الإطار الإسلامي :

سبق الحديث بشكل مجمل عن مكونات التيار الإسلامي و الأطر الحركية التي إنتظمت هذا التيار، غير أن السياق يقتضينا أن نربط مقدمات جذور الصراع في الجزائر بنتائجها حتى يستقيم الفهم، و يدرك الناس حقيقة مكونات هذا الصراع الدامي الذي أكل الأخضر و اليابس في جزائرنا البيضاء و عاد بالجزائر إلى سنة 1954 في ملابساتها العامة، في غياب عدو واضح يمكن أن يتم الإتفاق على حربه.

الإسلام في الجزائر ليس جديدا، فقد نقل الفاتحون الأوائل دين الله الخاتم إلى هذه الربوع مع نهاية القرن الأول الهجري في خلافة بني أمية، و قبر الفاتح عقبة بن نافع رضي الله عنه (في ولاية بسكرة بالجنوب الجزائري) مازال شاهدا على إسلامية هذا القطر... و لا نحب أن نسترسل في سرد هذا الحديث الذي نعتقد أنه لا يوجد أحد يجهله، إذ يكفي التذكير بأن 132 سنة من الإستدمار الغاشم لم تغير من «هوية» هذا الشعب شيئا برغم التشويهات التي أصابت مظاهر الهوية، و المسخ الذي خدش صفاءها، إلا أن الشعب الجزائر ظل -برغم كل محاولات المسخ- وفيا لمبادئه، مستمسكا بعقيدته، مدافعا عن دينه و لغته.

لأجل ذلك قلنا أن جذور الصراع في الجزائر بدأت مع أواخر ثورة التحرير و إن كانت البذور مزروعة منذ زمن ميلاد الأحزاب الوطنية، لكن المحطات الكبرى لهذا الصراع تم صنعها في خضم الثورة، و مع بدايات الإستقلال، في محطات لا يجهلها أحد من العارفين بخفايا الثورة و ما حدث في (مؤتمر الصومام، و مؤتمر طرابلس، و محادثات إيفيان، و الحكومة المؤقتة) فقد شعرت أطراف كثيرة كانت تصارع الإستعمار مجتمعة أن العدو الأكبر قد إندحر، و أن ثمرة الكفاح المسلح أوشكت على النضج، و أن قطفها يحتاج إلى إعداد «مشروع مجتمع» أو تهيئة الأرضية السياسية لميلاد «حكومة وطنية».

بحجة المحافظة على الوحدة الوطنية لم يسمح -في بداية الإستقلال إلى سنة 1989- لأي طرف بتشكيل حزب معارض أو جمعية سياسية أو حتى هيئة خيرية خارج إطار النظام القائم، و إذا حدث أن سمح لها بالميلاد فسرعان ما يبادر النظام إلى وأدها و حلها و مصادرة ممتلكاتها، كما حدث لـ«جمعية القيم» التي سبق الحديث عنها.

مع بداية الإستقلال إستأنف الدعاة العمل الإسلامي -الذي كان موجودا أصلا- في شكل دروس مسجدية، ثم تطور إلى محاضرات و اتصالات شخصية بهدف التنسيق و التنظيم و توسيع القاعدة الجماهيرية في صفوف العامة و الدهماء من الناس، و قد وازى هذا الخط الجماهيري خط آخر أكثر عمقا و فعالية هو خط النشاط الجامعي في أوساط الطلبة و كبار المثقفين الجامعيين، و قد لعب الأستاذ مالك بن نبي دورا رياديا في هذا المجال، غير أن حرص الكتلة السياسية (و من ورائها الكتلة العسكرية) على بناء دولة وطنية

كان يبرر كثيرا من التجاوزات في حق العلم و المعرفة و الدعوة و التفقه، و صار النشاط الإسلامي العلني -في نظر الزعماء- عمالة لأمريكا و للأمبريالية العالمية و هو ما كان يهدد، في نظرهم، المسار الإشتراكي و من ثم الوحدة الوطنية خاصة بعد الخلاف الذي نشب بين الزعيم جمال عبد الناصر و الإخوان المسلمين في مصر، ذلك الخلاف الذي أدى إلى إعدام ثلة من خيرة علماء مصر و دعاتها و مفكريها سنوات 65-1967 مع بداية الإجتياح الصهيوني للعالم العربي.

هذه التفاعلات كان لها تأثيرها السلبي على توريث المنهج الإسلامي لأبناء الجزائر بعد خروج فرنسا، و بداية إنحراف الأنظمة الحاكمة المتتالية عن مسار مبادئ أول نوفمبر 1954 المحدد بمبادئ و أهداف البيان التاريخي المشهور، و قد عمق المأساة أكثر إنعدام وجود العدد الكافي من العلماء بالمعنى الشرعي للكلمة إلا ما كان من ثمار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذين همشوا و حوصروا و ضيق عليهم على نحو جعلهم بعد حل «جمعية القيم» سنة 1966 يلوذ بعضهم بالصمت، و ينكب البعض الآخر على طلب العلم، و ينصرف لفيف منهم إلى النشاط السري أو العمل الفردي المنعزل أو اللجوء إلى الخارج لمتابعة الدراسة و طلب العلم و الدعوة إلى الله هناك.

هذا التوزع الذي لم يخطط له بشر هو الذي هيأ الأجواء العامة للصحوة الإسلامية في الجزائر و عدد روافدها و مشاربها الثقافية و نوع وسائلها الدعوية، و هو ما سيكون له شأن خطير في أدبيات الإسلاميين في الجزائر و توجهاتهم و مواقفهم غداة الإنفتاح، ذلك أن المورد لم يكن واحدا فقد إختلف باختلاف المصدر، و هو ما مهد لثقافة الإختلاف.

كان المفكر الكبير الأستاذ مالك بن نبي رحمه الله من ألمع هذه الوجوه تأثيرا في الواقع الفكري و الثقافي من خلال الندوة الأسبوعية التي كان يعقدها «لنخبة» من المثقفين الجزائريين قصد «إيجاد إنسان الحضارة و القضاء على إنسان ما بعد الموحدين»، أي الإرتقاء بالإنسان من عالم الغرائز و الأشياء إلى عالم الأفكار و القيم، و هي محاولة جريئة و غير مفهومة في ذلك الوقت المتقدم من عمر الإستقلال في الجزائر.

هذا المهندس الكهربائي الفذ الذي لخص مشكلات العالم الإسلامي كلها في كلمة واحدة هي «التخلف» و حدد الحل لكل هذه المشكلات في كلمة واحدة هي

«الأفكار» نجح في تكوين ثلة من الشباب تكوينا فكريا عاليا بعيدًا عن أسـلوب الإثارة العاطفية و التهريج الخطابي التبريري الذي كانت تسلكه بعض المناهج التربوية لتعبئة الجماهير «و تثويرها» في وجه الحكام لتكون الحصيلة دائما صداما غير متكافئ مع السلطة القائمة كثيرا ما كانت تنتهي في الغالب نهاية «حُسَيْنِيَّة» تذكر بكربلاء!؟

لقد أسّس الأستاذ بن نبي نشاطا «نخبويّا» معتبرا، و أضاف إلى الحركة الإسلامية رصيدا فكريا جديدا نزل بالفكر الإسلامي المعاصر إلى عمق المشكلات مبتعدا بها عن «ثقافة المحنة» إلى منطق الحضارة القائم على مبدإ التحدي و الإستجابة (في قانون علم النفس)، أو التوتُّر و الفعالية (في قانون الفيزياء)، و هيّأ بذلك التربة الحضارية الخصبة في الجزائر –و لو بقدر ضئيل– لتلقي الصّدمات الحضارية بصورة إيجابية كان يمكن أن تكون رائدة، و لكنه أفضى إلى ربّه قبل أن يفرغ من تكوين تلميذ واحد في مستوى التحديات التي كان يعدّ تلاميذته لمواجهتها، و هو الأمر الذي جعل كل تلامذته، و كل المتحدثين باسمه، يعانون، إعاقة فكرية و قفت بهم في منتصف الطريق بين بقايا «إنسان ما بعد الموحدين» و معالم إنسان الحضارة في « عالم الأفكار».

فلو فهم تلميذ واحد حقيقة ما كان يطرحه الأستاذ بن نبي في ندواته و استوعب الجيل اللاحق ما سجله في مجموع كتبه القيّمة التي وضعها جميعا تحت عنوان مشترك هو «مشكلات الحضارة» ليجعل وجهة العالم الإسلامي كله حضارية، أقول : لو فقه تلميذ واحد عن الأستاذ بن نبي ما كان يطرحه بعمق لجنبنا هذا الفهم كثيرا من القلاقل و الهزات، و لكن الغالب على ظني أن أتباع بن نبي لم يستوعبوا بدقة و عمق ما كان بصدد طرحه في ندواته الأسبوعية و شكلوا –بعد موته– تيارًا شبيهًا بتيار المعتزلة كان يمكن أن يسهم في بلورة معالم حضارة بديلة لكن التيار الجماهيري الفوغالي جرفهم تجاه وجهة أخرى.

في آخر حوار معه قبيل وفاته (رحمة الله عليه) في نهاية سنة 1973 سجّل هذه الفقرة المهمة فقال : «إننا غير مهيئين لا سياسيا، و لا فكريا لمواجهة المشكلات التي تعترضنا في هذه المرحلة، و في هذه الفترة من هذا القرن...» ثم قال : «و حلّ هذه المشاكل لا يمكن إلا على أساس حضاري، أما الحل السياسي فلا يمكن، و كل الحلول الأخرى غير مقبولة... إن حل المشاكل لا

يمكن أن يكون في مجال قطري... و لقد أراد بعضهم أن يعوض القطر بحدود القومية فظهر أن القومية وضعت حدودا أخرى، و بددت طاقات أخرى في القطر الواحد كانت مجتمعة قبل ذلك...».

ثم قال خاتما كلامه : «لم يبق إلا شيء واحد، و أظن أن الفكر الإسلامي بدأ ينضج عند الشباب و عند غير الشباب، هو أن القضية بالنسبة لأي مجتمع قضية حضارية أساسا، ثم تصير تتجزأ إلى قضايا قطرية جوهرية، نحن إذن نطالب بمواجهة المعركة الكبرى التي ستؤول نتيجتها إلى تلوين الخريطة بلون عقيدة واحدة، أما الإسلام أو الشيوعية، و من ورائها المسيحية، و عندما نقدر شروط إنتصارنا في هذه المعركة نراها موقوفة على معركة داخلية لحل قضية التخلف على أساس حضاري، و عندها يتهيأ الظرف الملائم كي يستطيع العالم الإسلامي دخول المعركة العالمية مصفى من عقده النفسية... هذه هي الوصية التي نتواصى بها، و أشعر و أنا أتحدث إليكم بأنني أوصيكم بشيء خطير، لأننا لا نراه بل نحن منشغلون بمشكلات أخرى» أ.هـ.

مات الأستاذ مالك، و لم يفهم كثير ممن تتلمذوا عليه أو درسوا كتبه حقيقة المعركة (الحضارية) العالمية التي كان يتحدث عنها، و دارت صراعات كثيرة في الجزائر -أضاعت الوقت و بددت الطاقة - تحت ضغط الحاجة، و هو ما عبر عنه أحد تلامذة الأستاذ مالك بقوله : «ففي أجواء هذه الأوضاع المتفجرة فرض على الحركة الإسلامية -إلى حد ما- أن تنتهج أسلوب الإثارة العاطفية لتعبئة الجماهير و تجنيدها ضد المشروع الغربي لهوية الأمة و وجودها، فاتسمت منظومتها الفكرية بصفة عامة بالعمومية و المثالية، و المبالغة أحيانا، و قلة الإلتفات إلى الذات، و إهمال النقد الذاتي و رفضه و اعتباره من عوامل الهدم و التخذيل، و هو الجو الذي إستمر بعد إستقلال البلاد الإسلامية، و اتخذ أبعادا درامية جديدة باصطدام الإسلاميين مع السلطة...» !

و الجميع كان ضحية نصف الفهم.

و هكذا بدأت نذر الصراع في الجزائر تلوح في الأفق الفكري و السياسي و الإجتماعي، و تطل على الواقع الحضاري برؤوس ثلاث تحمل ثلاثة مشاريع متباينة إلى درجة التناقض و التصادم أحيانا، كل طرف منها يزعم أنه أولى بسياسة الأمة، و أحق بإمامة الناس و أقدر على قيادة الجماهير نحو الخير و الرفاه، و هي :

- المشروع القومي بكل مكوناته و مواريثه الشرقية و أجنحته المعروفة محليا و عالميا.

- و المشروع التغريبي بكل ما يحمله من «ثورة» على القيم و قطيعة مع الماضي كله.

- و المشروع الإسلامي بكل إحباطاته التاريخية و ما عاناه من كبت و تهميش و قهر.

و للحق نقول : إن هذه المشاريع كانت بذورها قد زرعت منذ ظهور الحركات الوطنية غداة الحرب العالمية الأولى، و تحديدا بعد سقوط الخلافة الإسلامية بسقوط آخر معاقلها في تركيا حيث ظهرت الدعوات القومية (الطورانية) لتقضي على البقية الباقية من عوامل الوحدة بين المسلمين، و تفتت الكيان الإسلامي إلى دويلات يتقاسمها نفوذ المعسكرين بعد الحرب العالمية الثانية، ثم زحفت الأزمة الإقتصادية على العالم كله مع بداية سنة 1984 ليبدأ المعسكر الإشتراكي يتخلى عن كثير من «محمياته» في العالم العربي، و لأن الجزائر كانت إحدى هذه «المحميات» السوفياتية فقد بدأت بنية النظام الجزائري تتصدع، و زاد الشرخ إتساعا و عمقا عوامل كثيرة ساعدت على تغذية جذور الصراع بعضها داخلي و كثير منها خارجي نذكر من بينها تدهور أسعار النفط، و سقوط شاه إيران، و اندلاع الجهاد المسلح في بلاد الأفغان بعد التدخل السوفياتي السافر في شؤون الشعب الأفغاني، و تبلورت المفاهيم الحضارية لدى أبناء الصحوة عالميا على نحو أفرز مصطلحات جديدة لم تكن من إبتكار الإسلاميين و إنما أعدت في مخابر الغرب مثل مصطلح «الأصولية»، و الإسلام السياسي، و الإرهاب الديني، و الحكومة الدينية (الثيوقراطية)... و سوى ذلك من مفردات أذكت فيما بعد عناصر الصراع في الجزائر و شكلت بؤر ضغط منخفض في بقاع كثيرة من العالم الإسلامي تمهيدا لإنفجارات كبرى ترتبت عنها إنهيارات مهولة.

كيف تفاعلت هذه العناصر كلها في نسيج المجتمع الجزائري لتصنع أحداثا دامية؟ و من كان يقف وراء زراعة هذه البذور و رعاية هذه الجذور في جزائر الشهداء؟ و ما هي مكونات هذا الصراع؟ و ما هي خفاياه؟

لنكشف أولا عن ميدان المعركة ليسهل علينا فحص الجذور و التعرف على البذور القديمة و الجديدة.

سادسا : دعائم الصراع و مغذياته :

بين سنوات 82-1987 برزت في الجزائر ظاهرتان كانتا ملفتتين للنظر لأنهما أحرجتا النظام القائم وقتئذ بصورة دفعت بالأحداث إلى الإنفجار المفاجئ في خريف السنة الموالية، هاتان الظاهرتان هما :

- ظاهرة تكاثر المساجد و المصليات و انتشارها عبر كامل مدن الجزائر و قراها بغير ترخيص من الدولة و لا علم من السلطات المحلية.

- ظاهرة التمرد على السلطة، و شق عصا الطاعة في وجهها، و إعلان ذلك في كل المحافل و المناسبات الرسمية و غير الرسمية حتى قيل : إن الشعب الوحيد الذي كان يسب قياداته علنا هو الشعب الجزائري.

نحن نعتقد إن لهذه الظواهر خفايا و أسرارا كانت تقف وراءها بعض جماعات الضغط و تدفع بها إلى نهايتها المرسومة، كما نعتقد إن لهاتين الظاهرتين قوة الفتيل الصاعق الذي عجل بتفجير بنية النظام الجزائري الذي أمضى 28 عاما، على نمط الأنظمة الشمولية القائمة، يعيش على أحلام النظرة الأحادية للأشياء مهما إختلفت ظروف الناس و تعددت حاجاتهم و مطالبهم...

لذلك أرى من المنهجية أن أشير إلى هاتين الظاهرتين بصورة موجزة حتى تتكامل أجزاء مشاهد الصراع الذي نحاول فهمه و تفسيره و الوقوف على جذوره الأولى في هذه الصفحات التي نعدها «مشروعا» يحاول فهم جذور الصراع في الجزائر.

1- معركة المسجد :

لا أحد بي حاجة إلى التذكير بالدور الريادي و التاريخي الذي لعبه المسجد في تاريخ الإسلام كله منذ هجرة الرسول (ص) إلى يوم الناس هذا، و لا أعتقد أن القارئ بحاجة إلى أن أحدثه عن الرسالة الحضارية التي كانت منطلقاتها الأولى بيوت الله تعالى، لكن الذي لا يليق بي اغفاله هو صمود مؤسسة المسجد في وجه جميع أشكال المسخ و أساليب التغريب التي مارستها قوى الإستكبار العالمية على الشعوب الإسلامية التي إستعمرتها مستغلة فراغ أيديها من السلاح، فلا أحد في الجزائر -أو خارجها- يستطيع نكران الرّسالة النضالية التي واجهها الاستعمار من داخل المسجد، و الجهاد المستميت الذي قاده «شيوخ» المساجد ضد غطرسة الإستدمار الفرنسي، و لا أحد يمكنه القيام بأي

دراسة منهجية في العالم الإسلامي كله أو بعضه حول أوضاعه و مشكلاته و تطلعاته و اماله دون التذكير بمؤسسة المسجد و دورها في توجيه المعارك الفاصلة بين الإسلام و خصومه.

المسجد في الجزائر له وقع خاص في نفوس الناس، فالمساهمة في بناء مسجد طريق لدخول الجنة، و السكوت على هدم مسجد -مهما كانت الأسباب و الدواعي- كفر نهايته النار، هذا هو إعتقاد عامة الناس بل خاصتهم، و كان الفرار إلى المسجد أيام الازمات و النوازل (الهزات الأرضية و الزلازل...) أمرا مألوفا لدى الجميع، و أداء اليمين في المسجد يوم الجمعة عمل يتهرب منه اللصوص و السكارى و الحشاشين ناهيك عن العقلاء و أهل العلم و الفضل، يوم كان للمسجد حرمته و للأئمة مرجعيتهم و هيبتهم...

الرئيس هواري بومدين كان يعرف هذه الحقائق، و لم يكن غافلا عن «خطورة» دور المساجد، و هو رجل شبه أزهري، لذلك وضع في مخططه بناء مسجد في كل قرية نموذجية (إشتراكية)، ليسد الطريق أمام كثير من جماعات المصالح الذين كانوا يمررون مشاريعهم تحت عنوان «الجماعات الخيرية لبناء المساجد» و لو أمتد به العمر و وصل برنامجه إلى نهايته لأضاف إلى مساجد الجزائر ألفا أخرى مع القرى الألف المسطرة في سياسة «الثورة الزراعية»، فبعد وفاته -و منذ سنة 1980 على مستوى المخطط الخماسي- واصل النظام الشاذلي مشروع بناء المساجد (مع أن مشروع القرى الإشتراكية توقف !) لكنه إكتشف بعد بناء 105 مسجدا عبر التراب الوطني أن هناك مشاريع شعبية لبناء مساجد موازية لمساجد الحكومة كانت تسمى «المساجد الحرة» و يسميها بعض اليساريين في الجزائر (Les mosquées sauvages) أي المساجد المتوحشة!؟

لقد سجلت أقلام المخابرات وقتئذ كلاما خطيرا حول أنشطة سياسية كانت محظورة تمارسها بعض المساجد التي لا تشرف عليها الدولة مما دفع بالرئيس بن جديد إلى أن يثور في خطابه ليلة 11 نوفمبر 1986 على المساجد و يعلن أن البناء الفوضوي للمساجد لم يعد عملا مقبولا، مهما كانت المبررات، و أن الدولة سوف تشرف -هي وحدها- على التخطيط و المراقبة و البناء..

و قد غمز -في خطابه ذاك- بعض المسؤولين الذين تساهلوا في منح رخص البناء الفوضوي لكل راغب في إقامة مسجد بجوار مسكنه، و هو ما فهم

منه «الملاحظون» بداية السقوط، أو بداية الصراع بين الرئيس و أجهزته التنفيذية بدليل أن خطاب الرئيس لم يوقف عمليات البناء، و تكاثرت المساجد و انتشرت حتى بلغت المساجد التي لا تخضع لمراقبة السلطة، و لا لرقابة وزارة الشؤون الدينية سنة 1988 أزيد من 700 مسجدا عدا المصليات التي كانت داخل المصانع و المعامل و الثانويات و الأحياء الجامعية و الجامعات، و الثكنات العسكرية، و الدكاكين و المتاجر، و المطارات...الخ.

و سواء أكانت هذه المساجد تحت إشراف الدولة (عبر وزارة الشؤون الدينية) أو كانت خارجة عن وصايتها كونها مساجد بناها الشعب بأمواله الخاصة، فقد إستعصى أمر «تأميمها» كما إستعصى أمر تسييرها و الإشراف عليها و إدخالها في النمط السياسي المتبع لأربعة أسباب رئيسية في ذلك الوقت :

- عدم وجود أئمة أكفاء تابعين لسلطة النظام الحاكم.
- إرتفاع المستوى الثقافي و اتساع دائرة التحصيل الشرعي لدى أبناء الصحوة عامة.
- شعور المواطنين بأن المسجد صار لهم لأنهم أقاموه بأموالهم الخاصة بغير مساعدة من الدولة.
- علو نبرة خطباء «المساجد الحرة» و جرأتهم على النظام القائم و رموزه بشكل علني كانت تترجمه كل يوم جمعة الخطب المنبرية بمكبرات الصوت.

بهذا الغياب الفاضح للدولة وجدت السلطة نفسها أمام الأمر الواقع، و برغم محاولاتها التي جاءت متأخرة لفتح مراكز و معاهد لتكوين الأئمة و الخطباء تملأ بهم فراغات المساجد، و تسد بهم العجز القائم في أكثر الجوامع و المصليات إلا أن هذا الإجراء جاء متأخرا، فقد تخرج في هذه المعاهد خطباء تابعين -من حيث التكوين و التنظيم السري و الإنتماء- لحركات إسلامية كانت تعمل في الخفاء في عصر السرية، و برغم كل المحاولات المبذولة -من نقيض الترغيب إلى نقيض الترهيب- ظلت المعارضة الإسلامية السرية تبسط يدها على أزيد من 2400 مسجدا عدا المراكز الجامعية، و قد تراجحت كفتا الخطابة بين مساجد الحكومة و المساجد الحرة بتخرج أولى دفعات الجامعة الإسلامية و احتراف كثير من الشباب لفن الخطابة بعد رواج أشرطة الخطيب المصري عبد الحميد كشك، و الكويتي الشيخ أحمد القطان، و أمثالهما كالشيخ حسن أيوب و الغزالي و القرضاوي... و سواهم.

إن إتساع حركة بناء المساجد و تكاثرها و انتشارها عبر الوطن صاحبتها ظاهرة أخرى هي إقبال الناس على بيوت الله تعالى، حيث تحول الكثير منها، أيام الجمع و الأعياد و المناسبات، إلى وكالات أنباء تبث أخبار العالم الإسلامي كله لتعطش المؤمنين إلى سماع مثل هذه الأخبار كون الإعلام (في زمن الحزب الواحد) كان لا يبث شيئا و لا يتحدث إلا عن الإنجازات الوهمية، فكان المسجد هو البديل الطبيعي، عن كل إنسدادات الواقع الإعلامي، و توترات أعماق النفس و إحباطاتها و تهميشها على جميع الأصعدة...

كان كثير من خطباء المساجد الحرة «ينفسون» عن المكبوت السياسي في أعماق الجماهير الغاضبة من تعفنات نظام طال زمن حكمه و طالت معه غربة الأمة داخل واقع يميزه القهر و التهميش و طغيان الخطاب الديماغوجي على حساب معاناة الشعب كله و حرمانه من أدنى حقوقه المادية و المعنوية أمام حفنة من الناس إستحوذت على الثروة و الحكم و سامت المواطنين سوء المعاملة.

لقد ظل المسجد -بهذه الوظيفة الإجتماعية المجانية- هو الملاذ الوحيد لجماهير كانت تبحث عن مفقود لا تعرف حقيقته، فوجدت في الخطاب الإسلامي (المسجدي) ما يستفز عواطفها بهدف تجنيد جماهيري و تعبئة شعبية و شحن نفسي لمعركة تجهل ميدانها و قادتها و زمانها و العدو الذي ستواجهه هذه الجماهير المشحونة بعاطفة الغضب، كانت هذه الجماهير الغاضبة على يقين من أن المعركة قادمة لا محالة و أن المسجد سيكون أحد منطلقاتها لأن «مناضلين» كثيرين سيقوا من ساحة المسجد إلى غيابات السجن بعد أحداث الجامعة المركزية، و لأن عين النظام لم تنم عن نشاطات المسجد البتة و لأن المسجد كان قد إسترجع جزءا من حقيقة رسالته لو أحسنت الدولة رعاية من كان يتردد عليه من شباب الصحوة، و علماء الأمة، و عامة المواطنين.

2- ذهاب هيبة الدولة :

كل شكل من أشكال التمرد ضد أي نظام قائم في أية بقعة من الأرض إنما تكون بدايته الشعور بالظلم، و الشعب الجزائري لم يشعر بالظلم فحسب و إنما عاشه و عايشه حتى أصبح الظلم في بعض المدن الجزائرية، و في كثير من الإدارات و المؤسسات يمشي على قدميه حاسر الرأس و يتبختر في أثواب الكبرياء باسم القانون الذي كان غائبا، و أصبحت الدولة غائبة تماما حتى صارت اللفظة العامية الجزائرية «دز معاهم»، أي : «إشتك لمن تحب» شائعة

على أفواه العامة و الخاصة، و أصبحت «الراقصة أو المغنية أقرب إلى الوالـــي من الفقيه»، بتعبير مؤرخ الأندلس الشهير.

إن ذهاب «هيبة الدولة» له أسباب يطول شرحها، لكن أهم سبب كان فشـل تطبيق قانون «مكافحة الآفات الإجتماعية» و توقفه و تجميده بعد أقل من شـــهر واحد من الشروع في تطبيقه لما إصطـــدم القـــائمون علـى مكافحـــة الآفـــات الإجتماعية بـــ«أفة» مقربة من بطانة السلطة فتوقف المشروع و ألغي القـــرار، و كان هذا الأمر اخر أوراق التوت التي كانت تستر عورة النظام العاجز عـــن حماية نفسه و مؤسساته -فضلا عن حماية مواطنيـــه- مـــن زحـــف الآفـــات الإجتماعية التي كانت ترعاها و تديرها «مافيا» الفساد و الإرتزاق الفاحش فـــي شبكة عالمية لها خيوط و أذرع أخطبوطية تربطها بكثير من عواصم أوروبـــا، و تمدها بالخطط و المال و مشاريع الموضة..

3- ميلاد الحركات المسلحة :

في تلك السنوات العجاف بدأت حركات التمرد التي دشنها النظـــام نفســـه، أو جناح منه على الأقل، بمسرحية رائعة الإخراج عرفها الإعلام -فـــي عـــهد الحزب الواحد أيام مرض الرئيس بومدين- بخيانة «كاب سيغلي» تلتها مباشـــرة و في أقل من ستة أشهر ردة فعل قوية من دعـــاة الحركـــة البربريـــة ســـموها «الربيع الأمازيغي» بتاريخ 20 أفريل 1980 تلك الـــهزة التـــي إنبثقـــت عنـــها «الحركة الثقافية البربرية»، ليبدأ الصراع قويا داخل الجامعة الجزائريـــة بيـــن تيارات متنافرة في غياب دولة القانون.

هذا الغياب المذهل للقانون جعل كثيرا من الأطراف تفكر في الدفاع عـــن «حقوقها» بإمكانياتها الخاصة من خلال فهمها الخاص لمظاهر الظلم و تحديـــد كيفيات التصدي له بما أمكن، و قد إستتبع هـــذا التســـيُّب السياســـي و الغيـــاب القانوني جملة من الظواهر المرَضيّة مسّت كل شرائح المجتمـــع علـــى جميـــع الأصعدة سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و حتى عسكريا، و هكـــذا بـــدأ الدخان يتصاعد في سماء الجزائر محذرا من تـــأجج النـــيران إذا لـــم يتـــدارك القائمون على شؤون البلاد الموقف المتردي قبل فوات الأوان، و نظرا لإنســـداد قنوات الحوار بين السلطة و الشعب فقد بدأ التململ في نقاط كثيرة من الوطـــن (أحداث الأغواط، الأحداث الدامية في قسنطينة و باتنة، أحـــداث تـــيزي وزو، الإضطرابات الطلابية على مستوى كثـــير مـــن الجامعـــات، ميـــلاد حركـــات مسلحة...) و بدأت الكيانات الصغيرة تجمع حولها العناصر المشابهة لتوسّع مـــن

قواعدها النضالية التي كانت في شكل «نواة» في بداية التشكل إستعدادا لمواجهات محتملة قد تختلف وسائلها و إن إتحدت أهدافها، نذكر من بينها على سبيل المثال :

- حزب الطليعة الإشتراكية (الغاضب منذ الإستقلال) مع المجموعات التروتسكية.

- جبهة القوى الإشتراكية (المنفية منذ الإستقلال) و التي تابعت نضالها بالخارج و استهدفت على وجه الخصوص مؤسسة الجيش.

- الحركة من أجل الديمقراطية (المحبوسة بعد التصحيح الثوري يوم 19 جوان 1965) بزعامة الرئيس بن بللة.

- المحافظون في جبهة التحرير و الحالمون بعودة الخط الإشتراكي البومديني بعد أن شعروا بأن المجددين قد أقبروا البومدينية.

- الجماعات الإسلامية المتنافسة على إحتلال المواقع خاصة على مستوى الجامعات (جماعة الجامعة لإبن شيكو، الموحدين لنحناح، الجهاد للشيخ عثمان، الإقليميين لجاب الله... الخ).

- الحركة الثقافية البربرية... و سوى ذلك من «جماعات ضغط» جانبية كانت كلها تتحرك...

هذا الخليط الشائه من الأفكار و الإيديولوجيات كانت قنوات الإتصال و الحوار مسدودة بينها و بين السلطة من جهة ثم بين أطرافها المتباينة و المتناقضة من جهة أخرى، و هذا الإنسداد المقصود هو الذي فجر الصراع في الجامعات بين بعض أنصار هذه الأطراف ثم تحول إلى أشكال من الصدام الدامي بين بعض هذه التشكيلات و قوات الأمن، ثم طفا الصراع على سطح الأحداث ليأخذ أشكال عديدة بين هذه «المجموعات» و السلطات المحلية في كثير من القرى و الولايات (كما حدث مع جماعة الجهاد في سيدي بلعباس، و جماعة الموحدين في البليدة، و الحركة الإسلامية المسلحة بالعاشور، و جماعة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر بكل من باتنة و تبسة، و الحركة البربرية بتيزي وزو... الخ).

و برغم محاولات القمع التي أوكلت إلى أجهزة المخابرات -التي فككها بن جديد- فقد ظلت سلسلة التواصل تتمدد بين المدن و القرى بشكل سري أفاده بعض «القادة» من تجربتهم في ثورة التحرير كحال الشيخ مصطفى بويعلي الذي كان ضابطا في الجيش، ثم تنحى عنه، و أعلن الجهاد و قاده بنفسه، و لكنه فشل في تعبئة الجماهير الغاضبة الناقمة على السلطة كونه لم يكن معروفا إلا في بعض أطراف العاصمة، كما فشل في إقناع «شيوخ» الحركة الإسلامية بخطه القتالي، لكنه أقض مضاجع النظام الجزائري لمدة قاربت خمس سنوات إنتهت بمصرعه و إلقاء القبض على أتباعه، و الزج بهم في السجون إلى أن أصبحوا «قضية» بعد أحداث أكتوبر 1988.

المسألة أراها بحاجة إلى وقفة كونها أحد مكونات جذور الصراع، أو -على الأقل- أحد دعائمه، أو عوامل تغذيته و مده بأسباب التفاعل و الإنفجار، فقد ظهرت «الحركة الإسلامية المسلحة» بهذا الإسم لأول مرة عام 1979 في فترة الحزب الواحد لذلك حجبت حقيقتها على الناس و لم تتحدث وسائل إعلام الحزب الواحد إلا عن «منظمة أشرار» تم تفكيكها و القضاء عليها بعد القضاء على مؤسسها يوم 04 جانفي 1987 بهذا التبسيط الساذج إلى درجة التدليس.

الواقع كذب هذا التدليس، و اتضح -بعد أحداث أكتوبر- أن بذور «الثورة المسلحة» لم يقض عليها، و أن نشاطها الذي نشأ سنة 1979 على يدي رجل كان ضابطا في صفوف ثورة التحرير، و كان من الغاضبين على الحكومة المؤقتة و على رئاسة بن بللة على نحو دفعه إلى الوقوف مع الزعيم أيت أحمد، و الإنضمام إلى جبهة القوى الإشتراكية (FFS) ثم تحول -مع بداية الصحوة- إلى «شيخ» يلقي خطبا نارية من مسجد العاشور (بالعاصمة)، و يخطط لثورة حقيقية جعلته يختفي عن الأنظار في شهر أفريل 1982 ليشرع في تجميع رجاله و ضبط خطة البداية التي تمثلت في تفجير عدة نقاط حساسة على مستوى العاصمة الجزائرية (المطار، مقر التلفزة، مصنع الجعة، قصر العدالة، مقر الإتحاد النسائي، فندق الأوراسي...) و لأجل إنجاز هذا المخطط قام بعمليات سطو على كثير من المواقع، فكان يجمع العتاد، و يستولي على كميات من المتفجرات (T N.T) من بعض المحاجر و المصانع كانت كافية لنسف مدينة بكاملها.

السلطة شعرت بالخطر الداهم فشددت قبضتها على جميع الإسلاميين، لكن ضعف الدولة كان واضحا من مواقف ظلمها للأبرياء و أخذ المحسن بجريرة المسيء، فقد كان يتم إعتقال الإسلاميين و «المشبوهين» بصورة عشوائية بالتوازي مع تفشي ظاهرة طغيان «الآفات الإجتماعية» و إطلاق اليد للفساد و الرشوة و الطغيان و عجز الدولة عن معاقبة «حواشي» بطانة السلطة ممن كانوا يتحدون العدالة، فيختلسون الأموال العمومية و بدل أن تطالهم يد القانون كانوا يرتقون في المناصب، بل إن أحدهم كان سببا مباشرا في إيقاف مشروع مكافحة الآفات الإجتماعية و تعرض بعض القائمين على تنفيذ خطة مكافحة الفساد للإهانة و الفصل من العمل.

واصلت جماعة بويعلي نشاطها و وسعت من دائرة حركتها لتشمل مدنا أخرى في الشرق و الغرب و الجنوب، و اتصل بعض أفرادها بمن يثقون فيهم من رجالات الحركة الإسلامية «طلبا للتأييد و النصرة» بعد أن بايع أفراد هذه الجماعة الشيخ، بويعلي «أميرا» عليهم و قسموا أنفسهم إلى أفواج «من المتطوعين للجهاد في سبيل الله».

إتصالاتهم الأولية بشيوخ الجزائر و دعاتها لم تثمر كثيرا كون الفكرة التي كانوا يطرحونها كانت أكبر من إمكانياتهم المادية و الأدبية من جهة و كون «الأمير» بويعلي لم يكن معروفا على الساحة الدعوية إلا في أطراف العاصمة من جهة ثانية، و كون دعوى الجهاد من حيث التطبيق لا من حيث المبدإ لم تكن مستصاغة بين عامة شباب الصحوة سنة 1981 من جهة ثالثة، و أخيرا بسبب الخلاف الفكري بين الجماعات الإسلامية العاملة في المساجد و الجماعات العاملة في الجامعات حول «الموقف الفقهي» من نظام بن جديد الذي لم تمر عليه أكثر من ثلاثة أعوام حاول فيها بن جديد أن يغض الطرف عن النشاطات الحادثة لجميع الفصائل العاملة بصمت ريثما يفرغ من «تطهير الجهاز» و إعادة ترتيب البيت الداخلي.

لكن الأمر تطور إلى القتل و استعمال السلاح ضد قوات الأمن، فبتاريخ 17 نوفمبر 1982 (أي بعد تجمع الجامعة المركزية بخمسة أيام فقط) أطلقت جماعة مسلحة النار على حاجز أمني لتصيب دركيا بجروح، تلت هذه الحادثة عملية توزيع منشورات تحريضية تتضمن دعوة صريحة إلى الجهاد و تتهم النظام بالطغيان و الكفر، صاحبتها أشرطة مسموعة بصوت الشيخ بويعلي يدعو فيها علماء الجزائر إلى تأييده، و الشعب إلى الإلتحاق بصفوفه

و نصرة الجهاد، و اتسعت الدائرة لتشمل «جماعة الجهاد» التي يتزعمها الشيخ عثمان (بالغرب الجزائري) مع مجموعات أخرى منفصلة في كل من تلمسان، وهران، مستغانم، قسنطينة، بسكرة، الوادي، باتنة، تبسة... و هلم جرا، ثم تطورت الأمور إلى تكفير المجتمع، ثم التخطيط لإغتيال الوزير الأول (عبد الغني) و رسم خطة لاختطاف كبير جبهة التحرير الوطني (مساعدية)... لكن التنفيذ لم يتم بسبب العمل المباغت الذي قامت به قوات الأمن ضد بعض أفراد الجماعة المقاتلة -قيل بأن أحد الناس باعهم للنظام !- فاعتقلت منهم 14 شخصا كانوا ينوون توزيع منشور (بيان التعريف)، قبل توزيعه، مما عرض الخطة كلها للفشل بعد إطلاع جهاز المخابرات على تفاصيلها و جزئياتها، و هكذا سهل على المخابرات وضع يدها على الخريطة السرية للجماعة و فروعها، و هكذا عرفت بشكل دقيق شبكتها العاملة.

و هنا بدأ فصل آخر من الصراع باتجاه آخر و لأهداف جديدة مثلت منعرجا دمويا سبقه مخاض عسير.

4- المخاض العسير :

يصف أحد المتتبعين لمسار الكفاح المسلح في الجزائر بعد الإستقلال، عند حديثه عن قضية بويعلي، نشاط هذه الحركة فيقول : «ظهر بويعلي و جماعته في سياق تاريخي معين تميز بفشل المشاريع التنموية ذات الخطاب الشعبوي الإشتراكي و الوحدوي، و بالفشل السياسي للنظام الليبرالي المرقع الذي حاولت إنتهاجه بعض الأنظمة العربية المقربة من دوائر الغرب السياسية و الإحتكارية، و بتصاعد نشاطات مسلحة شبه معزولة على مستوى عدد من الأقطار العربية و الإسلامية... و بانفجار العلاقة التي وصلت حد الحرب المرعبة بين العراق القومي البعثي و إيران الإسلامية الشعبية..» أ.هـ.

كانت أحداث كثيرة ضاغطة تجري في أكثر من قطر إسلامي، ففي تونس تحركت الجماهير في (إنتفاضة الخبز) كما سمتها بعض الصحف، و في ليبيا (أحداث بنغازي)، و في مصر (مصرع السادات)، و في السعودية (أحداث الحرم المكي)، و في سوريا (كارثة حماه)، و في السودان (زحف الإسلاميين على القومية)، وفي أفغانستان (الغزو الروسي و بداية الكفاح المسلح)... الخ، و كلها كانت تصب في قناة «الثورة» المسلحة على النظم الشمولية التي كتمت الحريات العامة و صادرت إرادة الشعوب و حقها في التمتع بخيرات أوطانها.

يضاف إليها التوترات الخطيرة التي كان عليها المغرب العربي (الإسلامي) الكبير، أما في الجزائر فقد شرع التيار الشيوعي مكرها بالإنسحاب من ساحات المنازلة مع الإسلاميين (و المعرّبين) تاركا الجولات القادمة سجالا بينهم و بين النظام -بعد أحداث الجامعة المركزية- ليعيد تموقـُعه التكتيكي في جهازيْ الإدارة و الإعلام داخل الوطن، و يطلب النجدة من أنصاره في مواقع أخرى ليشرع في إعادة الإنتشار، و يخطط من منفاه لمنازلات لاحقة بصورة أعمق و أدق و أكثر منهجية بعد أن عرف التيارات الإسلامية على حقيقتها في الميدان، و هي الصورة التي نعدّها بداية المخاض العسير في حركة الغضب الجماهيري، و التي بها تكتمل لوحة جذور الصراع في الجزائر كونها مثلت التفاعلات ما قبل الأخيرة لارتدادات الواقع المتحرك، و يمكن تقديمها منهجيا بالشكل التالي :

– لما إنتشر خبر إطلاق جماعة النار على حاجز أمني صدرت أوامر بالإعتقالات العشوائية قصد التحقيق، و بدل أن تجري هذه العملية بصورة قانونية (روتينية) معروفة حرّكتها جهات حاقدة لتأخذ مسارات إنتقامية مسّت في البداية خطباء الجمعة بالمساجد الحرة، ثم توسّعت دائرتها لتشمل تقريبا كل «صاحب لحية» و كان طبيعيا، في هذا الظرف المشحون بالغضب، أن تحدث كثير من التجاوزات و كثير من التعسّفات في حق أناس لا علاقة لهم بالمسلّحين و لا بمن أطلق النار على الحاجز الأمني، و ربما لم يسمعوا أصلا -من قبل- عن حركة بويعلي و لا عرفوا إسمه إلاّ من خلال أسئلة رجال الأمن لحظة التحقيق و الإستنطاق.

بعض رجال الأمن -الذين لم يتعاملوا مع مثل هذه التظاهرة من قبل- إرتكبوا خطأ فادحا لما أقدموا على قتل شقيق الشيخ بويعلي أمام منزله و بحضور إبنه، فقد شاع هذا الخبر في كل أطراف الجزائر، و قامت جهات مغرضة تنفخ فيه الأحقاد و تهوّل من شأنه حتّى صار قضية كبرى، و منه بدأت الأمور تتعقد، و قد تأزم الموقف بين الإسلاميين و قوات الأمن و أخذت الأحداث منعرجات خطيرة، كان أخطرها منع الدروس و المعلّقات و الملصقات في المساجد ثم تنحيّة بعض الشباب من مناصب الخطابة بالمساجد الحرة، و هدم بعض المصلّيات القائمة على غير ترخيص من الحكومة بحجة أنها بناءات فوضوية ثم هدمها بالجرافات و تحت أنظار جموع المصلين، و تشديد القبضة الحديدية على كل داعية أو واعظ لا يسير في ركاب جبهة التحرير الوطني، أو لا يلتزم بالخطب السلطانية.

و هكذا بدأ التجاوز في حق المواطنين.

كان بعض مسؤولي القسمات (التابعة لجبهـــة التحريــر) يعملــون عمــل المخابرات، بل تجاوز بعضهم حدود صلاحياتـــه ليقـــوم بـــدور «الجســتابو»، و الدور نفسه كان يقوم به كثير من مدراء الشؤون الدينية على مستوى ولايــات الوطن، و هكذا صار العدو رقم واحد للنظام الجزائري فــي نظـــر المســؤولين جميعًا هم رواد المساجد، و مشكلتهم الأساسية هي «الجماعـــات الإســلامية»، و وكر الشيطان كان في نظرهم هو المسجد، و أصبح كل شيء يصـــدر عــن عناصر هذه الجماعات مزعجا و مقرفا (الآذان، الدروس، الوعـــظ، الحجــاب، اللحية، المعارض، الأعراس، طرق الكلام، و جميع الممارســات الظــاهرة...) حتى قراءة القرآن أو إعادة طبع المصحف الشريف.

معظم شيوخ الحركة الإسلامية كانوا في السجون أو تحت الإقامة الجبريــة، و المساجد كانت تعاني فراغا مهولا على مستوى الوعـــظ و الإرشــاد و علــى مستوى التوجيه الإجتماعي و الثقافي و التربوي بسبب نقص الوعاظ و ضحالـــة ثقافتهم الدينية و الإجتماعية، و خوف بعضهم من سطوة السلطات التي أصدرت قرارات متتالية تنص على منع واجب الدعوة إلى الله تعالى إلا بترخيص خــلص من الوزارة المعنية (الوصيّة على الدين في الجزائر) المعروفة بوزارة الشــؤون الدينية، و منع الآذان بمكبرات الصوت، و منع تعليق الصحف الحائطية علـــى جــدران المســاجد، و منـــع تنظيـــم الخـــروج بالنســبة لجماعـــة الدعـــوة و التبليغ، و غلق المساجد بين الصلوات.. و قد زاد الطين بلـــة -كمـــا يقــال- صراع الأجنحة الإسلامية نفسها على إحتلال المساجد الجامعية و تلـــك التابعـــة للأحياء السكنية الطلابية في المعاهد و المؤسسات، و هو الأمر الذي سهّل علـــى أجهزة المخابرات كشف كثير من «الأسرار» التي حـــاول «قـــادة» الصحـــوة إخفاءها حتى على أتباعهم و مناصريهم، و لكن الصراع الداخلي قذف بها إلـــى سطوح الأحداث حتى غدت حديث الركبان.

و الحقيقة أن الصراعات الداخلية بين سنوات 82-1987 لم تكن مقصـــورة على أجنحة الحركة الإسلامية العاملة في ذلـــك الوقـــت (الجـــزأرة، الإخـــوان، الإقليميين) و إنما كانت ظاهرة عامـــة مســت الحركـــة الشـــيوعية بجناحيـــها الظاهرين (الماركسيين، و التروتسكيين)، و الحركة القومية بكتلتيها (البعثيـــن، و الإشتراكيين) و فصائل الحزب الحاكم (المحـــافظين، و المجدديـــن، و دعـــاة الليبرالية، و الجناح الإسلامي داخل جبهة التحرير نفسها...).

هذه الصراعات الداخلية ولدّت قلقا حضاريا كان يشي بميلاد شيء جديد لم يكن أحد يعرف ما هو على وجه الدقة، و لكن الجميع كان يتوقع حدوث هذا الميلاد في زمن قد لا يتأخّر كثيرا بعد موجة الضغط و الإعتقالات و القرارات المانعة لكل نشاط دعوي و المقيدة لكثير من الحريات الفردية و الجماعية و هي ممارسات فوقية قابلها الجناح الإسلامي خصوصا بتصلب و عناد شديدين كشفا عن إصرار الشعب الجزائري كلّه تقريبا على تمسّكه بالإسلام و استعداده للموت في سبيل مظهر واحد من مظاهر الدين كالحجاب أو اللحية، كما كشفت هذه الممارسات أيضا عن رغبة الشعب في طلب التغيير و التخلص من سياسة الترقيع التي زادت الشعب فقرا و حرمانا و تهميشا تحت شعار «من أجل حياة أفضل»، هذا الشعار الذي حاول الحزب الحاكم أن يسكّن به ثورة الشعب الغاضبة لتمرير مشاريع كانت محلّ أخذ و ردّ بين مناضلي الحزب أنفسهم بعد مؤتمرهم الخامس الذي جعلوا فيه كل شيء للوطن و رفعوا شعارا مغريا يقول : «من أجلك يا وطني»، و لكن الوقت كان قد فات، و لغة الشعارات أصبحت لعبة تجاوزتها الأحداث بعد أن تعرّت سياسة القمع و التنكيل أمام حرمان الشعب من أدنى حقوقه، (حقه في الكلام و الطعام..) أمام مظاهر الترف العجيبة و الأبّهة الفارغة التي كان ينعم بها بعض رموز النظام و أعوانه بأسماء كثيرة و تحت تبريرات غير مقبولة (إقامة ستة مهرجانات للغناء العالمي في عام 1981 في الوقت الذي كان فيه السميد مفقودا في الجزائر!!؟)، و إذا كان لنا من وصف دقيق نصف به هذه الفترة قلنا –بالتعبير الجزائري المألوف– إنها فترة «الحقرة» التي تجعلك غريبا في وطنك و ليس لك الحقّ في شيء، «الحقرة» التي تغلق في وجهك كل أبواب الخير و تفتح لك واسع الطريق لكلّ أشكال الشر..

هذه هي الصورة المصغّرة لبداية المخاض العسير قبيل إنفجار أحداث أكتوبر 88 حيث بلغ التأزم حضيض الإنحدار إجتماعيا و اقتصاديا و سياسيا بشهادة مسؤول كبير في جهاز الحزب الحاكم إذ إعترف صراحة –و هم قليلا ما يعترفون– بأن الناس قد تحمّلوا كثيرا، «و أن الناس قد سئموا من النّدرة في المواد الغذائية (الأساسية)، و من البطالة، و من أزمة السكن، و حتى من تصرفات بعض المسؤولين التي لم تخْلُ من محسوبية و تمييز بين المواطنين...».

و لك أن تتصور ما تكون عليه مشاعر الأمة عندما يبحث المواطن عن الخبز فلا يجده، و عن الزيت و الحليب، و السكر، و الدواء، فلا يجد شيئا من

ذلك ثم يشاهد بأمّ عينيه كلب الوالي يتكبّر على أكل اللحم، نعم هذا الذي حدث في إحدى ولايات جنوب البلاد، و لك أن تتصور كذلك مواطننا يرى بعض الناس يشترون فاكهة غريبة عنه و عن بلاده تسمى «الكيوي» كان ثمن الكيلوغرام الواحد منها يساوي ثمن 400 رغيفا من الخبز... ولك أن تتصور كذلك «ثورة» الشعب الذي لم يجد شغلا فوق تراب وطنه يرتزق منه، و لم يجد سكنا يأوي إليه ليقيه الحرّ و القرّ، و لم يستطع تحديد هويته في وطنه و لم يستطع التحدث بلغة قومه مع بني جنسه ثم يشاهد على الشاشة الصغيرة (التلفاز) كل ليلة إعلانات إشهار عن إقامة حفلات ساهرة مع نجوم عالمية جاءت لتُسعد الشعب الجزائري المنكوب بمناسبة عيد الشرطة، أو عيد الأم، أو يوم العلم، أو بمناسبة شهر رمضان المعظم... و حينما يفتح جهاز التلفزيون يطالعه مسلسل «دالاس» الأرستقراطي الذي ثار عليه الشعب الأمريكي نفسه لما فيه من تمايز طبقي فاضح، و لما فيه من مشاهد مستفزة لمشاعر الطبقات الدنيا، فأهدته السلطات الأمريكية للجزائر عرفانا لها بالدور الذي قامت به دبلوماسيتها لتحرير رهائنها الأمريكيين (من سفارتها بإيران) من نظام طهران!؟

هذه حقائق واقعية و ليست نسيج خيال، فمثل هذه المشاهد كانت ظواهر إجتماعية طارئة على المجتمع الجزائري و كانت تجري في الجزائر كل يوم تحت سمع الشعب و بصره، في الوقت الذي كانت تحدث فيه تجاوزات خطيرة في حق الشعب بإسم الشعب، و كانت هذه الأمور تجري بعلم السلطات و تحت سمعها و بصرها في الوقت الذي كان «بارونات» الحزب الحاكم يمارسون على مناضيلهم و من ورائهم الشعب كله سياسة النعامة بسنّ مواد قانونية صارمة مثل المادة 120 (121 المعدّلة فيما بعد) التي تنص على عدم السماح بالإنخراط في صفوف الحزب للعناصر التي لها إنتماءات أخرى، و يعقد الحزب إجتماعاته الدورية أو مؤتمراته الإستثنائية ليكرّس الواقع و يبرّره بدل إدانته و استبداله بمستقبل أفضل.

كانت بعض الأصوات القليلة الحرة داخل الحزب تشعر بالحصار الإعلامي المضروب عليها، و تشعر بالقمع الفكري بحجة أن غسيل الحزب لا ينشر إلاّ داخل الحزب، و أخطاءه لا يمكن التحدث عنها إلا داخل أطرها القانونية، و لم يكن أحد من الناس يعرف حقيقة ما يجري داخل هياكل هذا الحزب العتيد حتى إنفجرت الأحداث المؤلمة و بان الخليط و نشر الغسيل المتعفن لـ28 سنة كاملة ليس على جبال الوطن في الداخل و لكن بمشابك

قنوات الإعلام الخارجية في كل أقطار المعمورة لما وقّـــع خمسون (50) عضوًا في اللجنة المركزية بيان الغضب و قالوا بالحرف الواحد «كيف يمكن السكوت إزاء سلطة تنتمي نظريا إلى حزب جبهة التحرير الوطني و هي تمارس يوميا تصرفات مخالفة تماما لنصوصه الأساسية؟».

و لكن هذا الكلام قيل بعد خراب البصرة.

كل المحاولات الرامية إلى عودة المياه إلى مجاريها باءت بالفشل، و لم يجد النظام القائم وقتئذ إلاّ سبيلا واحدة لتمديد عمره سنوات أخرى و هي سبيل العودة إلى اللعبة الدستورية لتخدير الشعب، فعمد النظام إلى مراجعة الميثاق الوطني الذي صوت عليه الشعب قبل عشر سنوات مضت (1976) ليعاد النظر في المسيرة السياسية برمتها سنة 1986، و عرض المشروع فعلا على الشعب و ناقشه بكل حرية و ديمقراطية و أفرغه من محتواه الإيديولوجي (الإشتراكي) و طعّمه بكثير من التطلعات الطموحة و صوّت عليه لكنه ظل حبرا على ورق، و ظلت خطب رئيس الجمهورية هي الميثاق، و هي الدستور، و هي القوانين، و المراسيم التشريعية، و المراسيم التنفيذية، و القرارات.. في الوقت الذي كانت فيه الإختلاسات و الرشاوي و تهريب رؤوس ما تبقى من أموال الشعب إلى البنوك العالمية هي ممارسات الواقع اليومية و هي العرف المتداول بين «الكبار»، أما «الصغار» فكانوا يتفرجون على هذه المشاهد الدرامية التي زادت الشعب فقرا و مسغبة، و زرعت في وعيه الجمعي ثقافة الأحقاد بظهور النعرات القبلية و الدعوات الجهوية و العرقية (و التقرّب إلى كبار المسؤولين عن طريق المصاهرة!)، و أصبح العاطلون عن العمل يشكلون وحدهم «جيشا» خطيرا يفكر في الإنتقام من الذين أحالوه على التقاعد في ريعان الشباب، و انهارت القدرة الشرائية بشكل مرعب ليمسّ الفقر الطبقة الوسطى بعد سحقه للطبقة الدنيا، و يظهر في موازاة ذلك فريق من كبار الأثرياء على حساب عرق الشعب و خبزه، و جماعة من كبار المتطاولين و المتبجّحين على دين الأمة و معتقدها و مبادئها و ثوابتها... و ينمو لدى الناس جميعا إحساس بقدوم خطر ماحق لمّا رأوا العدالة تظلم، و الحقوق تُهدر، و الحريات تُصادر، و الأفواه تُكمم... و يصبح كل نشاط حياتي يحتاج إلى تدخّل من جهة ما، حتى إستخراج شهادة الميلاد، أو الوفاة، أو حتّى قرار دفن ميّت كان يحتاج إلى تدخّل «شخصية» إعتبارية تسهّل على صاحب الحقّ هذه المهمة و تذلل العقبات الإدارية أمام مستحقيها حتى يصبح لهم الحق في الحصول على وثائق شخصية تثبت هويتهم، بل يصبح لهم الحق في الحصول على حقوقهم.

بعض رموز جبهة التحرير الوطني كانوا شاعرين بالخطر الداهم، و قد نبّه بعضهم إلى إمكانية حدوث الكارثة في الجزائر لكن سوط النظام و من ورائه جماعات المصالح كان أقوى من صوت الناصحين و العاذلين فمضت الأمور إلى نهاياتها التراجيدية.

إن رجلا كالدكتور الزبيري (أمين إتحاد الكُتاب، عضو اللجنة المركزية للحزب) و من معه ممن كانت لهم قدرة على إستشراف المستقبل الغائم، كان بإمكانهم الحيلولة دون وقوع الكارثة لو لم يؤخروا البيان عن وقت الحاجة، فقد كان بالإمكان إقامة مخمّدات نفسية و ممهلات فكرية تمنع الإحتكاك المولّد لطاقة الإنفجار لاسيما أن نذر الإنفجار كانت واضحة للعيان منذ عام 1982، لكن القرار لم يكن بأيدي الناصحين و إنما كان رهين جماعات المصالح، لذلك لما نطق الناصحون كان قد فات الأوان.

لقد إنطلق كثيرون باتجاه بؤر لإخماد النار، و لكنهم إنطلقوا قبل فوات الأوان و وصلوا إلى الميدان متأخرين فكانوا كالجندي الذي يقاتل في جيش مهزوم.

الدكتور الزبيري وصل متأخرا، و أعلن أنه سيقول كل الحقيقة و لا يهم الثمن الذي سيدفعه مقابل هذا «الإعتراف» الشجاع، فبعد 28 عاما من الصمت المطبق، قال : إن النظام المنبثق عن المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير هو المسؤول عن تعبيد الطريق لتصفية ما تبقى من الثورة الجزائرية، و ذلك بأساليب شتى كالتبذير الفاحش للثروة، و فتح الأبواب على مصراعيها أمام كوادر «حزب فرنسا» هؤلاء الذين ثاروا ضد «قانون الأسرة».

و مع أنه بيان جاء متأخرًا عن وقت الحاجة و لكننا نراه موضوعيا و عميقا لأنه يكشف عن جزء من جذور الصراع القائم في الجزائر الذي مازلنا نصرّ على أن جذوره ليست وليدة أحداث أكتوبر 1988 كما يرى البعض، و لا هي نتيجة طبيعية لمصادرة المسار الإنتخابي في جانفي 1992 كما يزعم البعض الآخر، فهذه و تلك لم تكن جذورا للصراع بل هي ثمار له غذّتها وسائل و ظروف كثيرة صبّت كلها في منحدر الظلم و الطغيان، و منعرج التجاوز و التعسف، لتصنع في الجزائر بركة من الدماء ستبقى شاهدة على مصارع الإستبداد و ضحاياه من الأبرياء البسطاء من أبناء الشعب الطيبين.

فما هو تحليل الدكتور الزبيري لجذور لم تكن ظاهرة قبل أحداث أكتوبر 1988؟ و هل يمكن إعتبار «إعترافات» الزبيري شهادة إثبات ضد متهم معين؟

قبل سماع شهادة بعض من كانوا مسؤولين كبارا في جبهة التحرير الوطني، و قبل فتح ملفات «الرأي الدّبَري» الذي يأتي بعد فوات الأوان فلا ينصر حقّا و لا ينقذ موقفا، يجدر بنا الإلتفات التمهيدي إلى بعض شهادات الواقع التي يعرف الجميع أنه لم يكن واقعا طبيعيا.

5- مظاهر من عقلية البايلك :

كان بعض العمال في المصانع الكبرى، أو في الشركات، أو في مؤسسات النقل، أو في التعاونيات و المقاولات و الوحدات الإنتاجية... إذا أرادوا أخذ عطلة «مدفوعة الأجر» أو راحة طويلة المدى يتآمر بعضهم على إحداث عطب في «ماكينات» الشغل فيتوقف المصنع عن العمل فيحال العمال على الراحة الإجبارية في إنتظار إستيراد قطع الغيار من الخارج !؟

و الإنتظار قد يدوم شهورا، و أحيانا سنوات كلها مدفوعة الأجر حتى أن بعض العمال كانوا يمارسون نشاطا آخر، ربما في شركة أخرى، في إنتظار إصلاح العطب المفتعل من طرف بعضهم بالتواطؤ مع البعض الآخر، و الجميع كان يعرف هذا السلوك و لكن لا أحد يتحرك.

فقد كان الكل رهينة تآمر الجميع على الجميع !

و الحقيقة أني لم أجد تعبيرا أبلغ في الوصف و أدق في البيان المعبّر عن حالة الجزائر بين سنوات 84-1987 من قوله تعالى : «يخربون بيوتهم بأيديهم...»، فقد كانت أجهزة إلكترونية، و معدّات ميكانيكية، و عتاد فلاحي، و تجهيزات نقل (سيارات، شاحنات، حافلات... الخ) تصل إلى الجزائر في حاوياتها جديدة تماما، فلا يمضي عليها عام واحد حتى تتحول إلى «خردات» في مزابل الدولة و حضائر العتاد التابع للمؤسسات أو في المرائب، و المقابر الميكانيكية العامة في كل مكان، ثم تباع -بعد ذلك- بالمزاد العلني بين زملاء المهنة بثمن بخس ثم يعاد تصليحها بشيء رمزي -غالبا ما يتم تسديده من مال المؤسسة بالتحايل على القانون- و تصبح الآلة التي كانت في «خردة» الدولة عاطلة عن العمل، كونها ملكا للقطاع العام، أو «للبايلك» بالمفهوم العامي، تصبح جديدة و منتجة بين يدي مالكها الجديد.

هذا مثال واحد يبين لك أن العقلية الجزائرية عقلية «بورجوازيـــــة»، و أن تعاملها مع الإشتراكية المفروضة على الشعب بقرار فوقي ظل تعاملا رأسـماليا، و أن الشيء الوحيد الذي إستفاده الشعب من الثورات الثلاث هو دخــــول إبـــن الفلاح إلى الجامعة، و اكتشاف الفاجعة التي كـــانت ســلوكا معتـــادا تمارســـه جماعات المصالح و كأنه حقّ مكتسب.

من كان يقف وراء هذه العمليات التخريبية المقصودة؟ أين ذهبـــت مـــوارد النفط؟ لماذا توقفت سهول متيجة الخصيبة عن العطاء؟ كيـــف أصـــاب العقـــم الزراعي سهول العبادلة و قد كانت «جنة» في عهد المعمرين؟ من هـــم أفـــراد «العصابة» المختصة في كسر الأيدي الجزائرية التي أصبحت لا تقوم بواجباتـــها في العمل و الإنتاج و تطلب كل يوم حقوقا جديدة؟ كيف نجحت سياسة التســـيير الإشتراكي للمؤسسات في تحويل العقلية الجزائرية من عقلية إنتاج إلـــى عقليـــة إستهلاك؟ ما هي العوامل التي مهدت لميلاد جماعات العنف و العنف المضاد؟

هل كان يمكن أن تصير الجزائر «يابان» إفريقيا لو إستطاعت أن تتخطـــى محنتها بعد الإستقلال و تطبق نظرية التطهير التي رفـــض تبنيـــها و تطبيقـــها الرئيس الراحل هواري بومدين عندما قال قولته المشهورة : «من هـــو الطـــاهر بن الطاهر الذي ينادي اليوم بالتطهير؟ !»

لنستأنس -بعد شهادة الواقع- بشهادة أحد النافذين في جهاز الحزب الـــذي حكم الجزائر 28 عاما ثم نعود لنكشف عن بعض هذه الملابسات.

يمضي الدكتور العربي الزبيري -و قد كان عضوا في اللجنـــة المركزيـــة لجبهة التحرير- في تحليل الأسباب التي أدت إلى تفكك الجبهة و ضعفها أمـــام العواصف الهوجاء التي هبت عليها منذ بداية الإنحراف عـــن خطـــها الثـــوري الأصيل بداية من مؤتمرها الإستثنائي لسنة 1980 يوم تراجعت عـــن مبادئـــها الثورية تحت حيلة «المراجعة لا التراجع» إلى أن حدث الشرخ بين إيديولوجيـــة الجبهة الغامضة و بين منهجية النظام القائم بإسمها و برجالها، فـــيرى الدكتـــور الزبيري :

- أن الدفاع الظاهري عن روح الثورة كان يجري تحـــت غطائـــه مســـخ مكاسب الثورة و اغتيال الثورات الثلاث (الزراعية، و الصناعية، و الثقافيـــة)، و هي المقدمات التي سبقت المؤامرة الكبرى التي حيكت بذكاء شيطاني لتســـهيل

الردة في جميع المجالات، و التمكين من شل كل القوى الوطنية التي تتصدى للخيانة.

و يقدم أمثلة على ذلك مشيرا إلى بقاء فكرة «التطهير» (تطهير صفوف الثورة من الخونة) حبرا على ورق منذ سنة 1964، ذلك أن الإطارات المشبعة بالفكر الإستعماري ظلت مسيطرة على معظم المناصب الأساسية في الأجهزة التنفيذية، و ظلت البرامج التربوية بكل أنواعها هي نفس البرامج الإستعمارية تقريبا، إذ بقيت خالية من الروح الوطنية و لا صلة لها بإيديولوجية الثورة...

و يرى كذلك أن الجبهة نفسها كانت مستهدفة منذ إنقلاب 19 جوان 1965 المعروف بإسم «التصحيح الثوري»، و الذي كان من إهتماماته تقليم أظافر جبهة التحرير، أو فتح أبوابها أمام الذين لم يشاركوا في الكفاح المسلح بطريقة أو بأخرى، ذلك أن أعضاء مجلس الثورة (الإنقلابيين) لم يكونوا يؤمنون بالفكرة الحزبية لاعتقادهم أنها تعيقهم على هيكلة الإدارة، و إعادة بناء الإقتصاد على الصورة التي يريدون، دونما عرقلة من جهاز حزبي أو مؤسسة موازية.

و يخلص الدكتور في تحليله هذا إلى أن «المؤامرة الكبرى» أو «إجهاض الثورة»، كما يسميها، لم تأت بغتة أو دون مقدمات، و إنما كانت وليدة مشروع بطيء شرع في تنفيذه من سنة 1965 إلى أن نجح في تمرير أحداث أكتوبر 1988 بالصورة المرسومة له عمليا، و يمكن أن نلخص بيانه في النقاط التالية كعناصر أساسية –في نظره– للمؤامرة التي حيكت ضد الثورة و الفكر الثوري :

– تمكين العناصر الدخيلة (غير الوطنية) من خريجي المدرسة الإستعمارية على رأس المناصب الإدارية الأساسية (و هو ما يعني السيطرة الكلية على الأجهزة التنفيذية).

– تعيين الإطارات المناهضة للحزب على رأس المناصب الحساسة و المهمة في مجالات الإقتصاد و الإعلام و الثقافة و التعليم (و هو ما يعني التحكم في صناعة القرار).

– تجميد الإيديولوجية الثورية لحزب جبهة التحرير الوطني (و هو ما لم أفهمه حتى الآن!!).

- غلق مدارس التكوين الإيديولوجي التابعة لحزب جبهة التحرير، و المدرسة الوطنية لتكوين الإطارات الحزبية و بذلك وضع حد للوجود الحزبي في البلاد.

- تحول بعض مناضلي القسمات إلى أدوات لخدمة أجهزة الأمن بسبب سياسة التعيين و العزل السريعين، مما هز الثقة بين الإطارات و القواعد النضالية في الحزب.

- فصل المنظمات الجماهيرية عن الحزب تدريجيا قصد إضعاف قواعده و تقزيم دوره القيادي، و هو ما جعل كثيرا من المسؤولين عاجزين عن التجدد و بقوا جامدين منذ حوالي ربع قرن و لم يستطيعوا التقدم بالبلاد خطوات رائدة نحو الأمام على طريق المؤسسات الديمقراطية الحقيقية...أ.هـ.

و بهذه الشهادة نفهم أن الصراعات كانت حادة بين رجال الحزب و رجال السلطة من جهة، ثم بين الأطروحات المتباينة بين رجال الحزب أنفسهم من جهة أخرى، و أن هذه الصراعات تجاوزت نطاق الأشخاص إلى الأجهزة و المؤسسات، و لما عجزت هذه الأجهزة و المؤسسات عن حل مشكلاتها الداخلية قذفت بها إلى الشارع قصد ضغط كل جناح -عن طريق الجماهير- على بقية الأجنحة، و هو ما أشار إليه الرئيس بن جديد عندما صرح قائلا : «نحن نعرف أنه كلما إقترب موعد مؤتمر يحاول كل واحد أن يحرك جماعته.. يدفعهم للتحرك في محاولة للظهور في المؤتمر و كأن معه الكثير من المؤيدين..»، أي أن الضغط كان قائما بورقة الجماهير داخل أجنحة الحزب الواحد.

و قد أحس الشارع الجزائري بهذا الصراع يوم تظاهرت نساء بعض المسؤولين الجزائريين الكبار مع بعض نساء فرنسا، و بعض أشباه المتفرنجات، أمام رئاسة الجمهورية منددات بقرار رئيس الجمهورية بتأميم ثانوية ديكارت (التابعة للتيار المفرنس في الجزائر !؟) فكان لهذه المظاهرة ما بعدها.

و هناك أجنحة كثيرة كانت تشكل خليطا غير متجانس داخل بنية حزب جبهة التحرير الوطني الذي جعل الترقيات إلى المناصب و الوظائف المهمة (مدير، مفتش، إطار في الدولة..الخ) تمر حتما بالإنخراط في صفوفه و النضال

في دائرته، و هو ما دفع بكثير من النفعيين و الإنتهازيين و الوصوليين و من لا يؤمنون بمبادئ و لا بنضالات وطنية إلى الإنخراط في صفوف الحزب طمعا في المغانم و اتخاذ الحزب مطية لقضاء مآربهم بصورة قانونية، بل بإسم السلطة الأدبية و السياسية للمنظمة التي ينتمي إليها، (و كمثال على ذلك أن الإنخراطات في صفوف الجبهة كانت تتكشف بصورة مدهشة قبيل الإنتخابات المحلية و البرلمانية) و هو ما يثبت إنتهازية كثير من مناضلي هذا الحزب، أو المحسوبين عليه، بل إن الدليل الأقوى من هذه الأمثلة كلها هو موجة تحول أكثر من نصف مناضلي جبهة التحرير إلى النضال في تشكيلات حزبية أخرى مع بداية عصر الإنفتاح.

و هو حديث لاحق بإذن الله.

إن هناك محطات مهمة لابد من الوقوف عندها طويلا لتنسجم صورة المشهد السياسي في الجزائر مع صورة التوتر الإجتماعي الذي سبق أحداث أكتوبر و تزامن مع مرحلة التحول من الواحدية الحزبية إلى التعددية السياسية، نذكر من بين هذه المحطات ما يلي :

- أن رجالات كبارا لم يشاركوا في ثورة التحرير الكبرى بشكل يذكر و لكنهم تقلدوا، غداة الإستقلال، مناصب إدارية و إعلامية و سياسية خطيرة داخل الحكومة المؤقتة، ثم واصلوا نضالهم من داخل هذه المواقع الحساسة، فاكتسبوا بذلك مهارة عالية في التوجيه و التقنين و التسيير ثم شكلوا مع مرور الزمن «جيشا» من الإداريين الكبار و صار لهم نفوذ و سلطة على كل شيء، فلما أزفت ساعة التغيير شكلوا تلك العقبات الكؤود التي وقفت بقوة و شراسة في وجه أي تغيير أو إصلاح لأنهم يعلمون أن الموقع الذي إحتلوه 28 عاما و صار لهم ملكية مكتسبة بالتقادم لن يبقى تحت أيديهم طويلا إذا بلغت الجماهير مستوى الوعي السياسي اللازم لإحداث التغيير المطلوب، و أن الذي سيصل إلى مراكزهم سوف لن يسكت عن الميراث المنهوب قبل تقسيم التركة!؟

- أن الجزائر قد بلغت طور الركود العام بين سنوات 85-1987 و أن الجبهة التي قادت ثورتها و وجهت سياستها خلال 28 عاما قد جمدت حتى أن أمينها العام (مهري) يقرر : «أن الجبهة خلال السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات لم تستطع سبق الأحداث، و أن مسؤوليتها هي أن تفاجأ بأحداث

أكتوبر... و حزب يفاجأ بأحداث مثل أحداث أكتوبر، معنى هذا أن هناك شيئا في تركيبته و عمله و توجهه يحتاج إلى إصلاح...».

كانت الأجهزة راكدة و الجماهير تتحرك بل تتضور جوعا، بعد أن ذاقت ويلات الظلم و التهميش و مصادرة الحريات، و كان متوقعا أن تشهد الجزائر سلسلة من الإنفجارات يتعاون فيها الجميع أولا ضد النظام (العدو المشترك في نظر الشعب كله) ثم بعد ذلك يتعاون الجميع على الجميع من أجل تدمير كل أشكال (الحقرة) -في نظر الثائرين- سواء كانت في شكل مؤسسة تعليمية طردت تليمذا، أو مؤسسة إقتصادية حرمت عاملا من حقه في الشغل أو حقه في تقاضي راتبه، أو كانت هذه (الحقرة) في شكل أشخاص كانوا يوما ما -في نظر الثائرين- عقبات في طريق الحصول على الحقوق الممنوحة أو القيام بالواجبات المفروضة.

و هكذا بدأت صورة التدمير (نفسية) ثم آل أمرها إلى التدمير الشامل في شكل تدمير ذاتي.

- بالنسبة لأبناء الصحوة الإسلامية في الجزائر، يلاحظ أن المنهج التربوي الذي إعتمدوه، و الذي شكلوا على منواله عناصرهم، إتسم بالسرية التامة، و التحرك البطيء الذي كانت تلفه عقلية السجون «و ثقافة المحنة» حتى أن أحد المحللين للظاهرة الجزائرية في مجال الطفرة من الإشتراكية و الخطاب الثوري إلى الإسلام و الخطاب الشرعي سجل هذه الملاحظة الهامة و هو يناقش ظاهرة العنف التي أسالت كثيرا من الدم و الحبر و الدموع في هذا القطر المجاهد و الشاهد على الناس، فقال : «إن مثل هذا الجو المتسم بالتوتر و القلق و الآلام و الإحباط و الكبت كان الإطار الأصلي لنشوء أجيال كثيرة من الشبان الإسلاميين الذين تعاني حركتهم التهميش و القهر و الغربة، و تتجرع مع الجماهير المسحوقة آلامها، فاتحة الخطاب الإسلامي تحت الواقع المنحرف إلى الإدانة، و تسارعت خطى هذا الخطاب على درب عملية التبرير، تبرير الإبتلاء و تحويله إلى مشجب تعلق عليه الأخطاء و النكسات... و قد أدى هذا الوضع النفسي لفئات كثيرة من الشباب الإسلامي إلى التفاعل العاطفي الجاد مع النزعات الخطابية المتحمسة و الإقبال الشديد على الكتابات المتسمة بالعنف الكلامي و الإدانة للآخر في الصف أو خارجه، أو تبرئة الذات و طمأنتها صراحة أو ضمنا بشكل يخل بالموضوعية والواقعية في مواجهة القضايا و الحكم لها أو عليها...».

إن هذه الظاهرة تعود، في رأينا، أساسا إلى سوء التكوين و ضحالة التربية التي تلقاها هؤلاء الشباب، فظهرت فئات كثيرة من شباب الصحوة -في ظل القمع و العمل السري- تعاني إعاقات فكرية و عرجا منهجيا حرمها العمق و التخطيط و أوقعها في المثالية و السطحية «خاصة عندما يصر بعضها على اللجوء إلى النماذج التراثية ليعيد بناء الواقع و مواجهة تحدياته المعقدة بها زاعما أن ذلك هو الحل الإسلامي، و أنه هو حكم الله...» إن ظاهرة الإحباط في صفوف الإسلاميين تعد مؤشرا خطيرا على حاضر الدعوة كلها و على مستقبلها خلال الربع الأول من القرن المقبل، ذلك أن محاولات الفكاك من موجة الإستعمار الثقافي و الغزو الفكري قد كبلت جيل الصحوة في العالم كله بترسانة من القوانين جعلت التفكير في أي حل -خارج الإطار الرسمي- ضربا من الخيال.

إن هذه الظاهرة التربوية على صعيد المجتمعات الإسلامية كلها سوف يكون لها أثرها السلبي، بل الهدام، على مناهج التغيير التي إعتمدها التيار الإسلامي بعد خروجه من أقبية السجون و سرادق السرية «و التربية الكهفية» و ثقافة المحنة إلى عالم المنازلة مطالبة و مغالبة و مشاركة، ذلك أن التربية الإجتماعية لم تكن قد إكتملت بعد في المحاضن السرية المغلقة، فاهتاج لفيف من أبناء الصحوة -تحت وقع الظلم الحادث على الواقع كله- و راحوا يجربون أساليب من المجابهة مع الآخر، و أنماطا من «تغيير المنكر» قادتهم إلى التطرف المقيت.

- هيأت الظروف العامة إقليميا و عالميا التربة النفسية و الإجتماعية لإلقاء أي بذور في الساحة الجزائرية، فقد بلغ الغضب الجماهيري أوجه غداة أحداث 1986 جراء حمى الأسعار التي أثقلت كاهل الطبقة الوسطى ناهيك عن الطبقات الدنيا، و ازداد تذمر الناس مما يحدث من تجاوزات رجال الأمن في حق بعض المواطنين بحجة تعقب «جماعة بويعلي» و كل حملة الفكر الجهادي حتى بعد أن لقي بويعلي مصرعه يوم 04 جانفي 1987 و تم إلقاء القبض على جميع عناصره و الزج بهم في غياهيب السجون.

الآثار السيئة لبعض التصرفات و الإنعكاسات السلبية لكثير من السلوكات تركت إنطباعا سيئا في نفوس كثير من الناس الذين فهموا -من خلال تلك التصرفات- أن النظام يعمل ضد الإسلام و يحارب الدين و كل مظاهر التدين بمختلف الوسائل و الطرق، و أن هناك عناصر نافذة في بنية النظام تعمل على

«كهربة» الأجواء العامة بين الراعي و الرعية و الدفع بهما معا إلى تصادم دموي وخيم العواقب، و هو ما كشفت عنه الأحداث فيما بعد، و تحدثت عنه وسائل الإعلام (الحرة و المستقلة) بشيء من سوء الأدب الذي بلغ أحيانا حضيضا من الهبوط الفاضح بكشف عورات الناس، و التحدث عن خصوصيات مكتومة، و قضايا شخصية كان التعفف عنها أولى و أجدى و أنفع في ميزان الموضوعية التاريخية في الدنيا، و في ميزان الله يوم القيامة.

و يكفيك دليلا على ما أقول أن الإجماع الإعلامي الجزائري قام على تسمية فترة الحكم الشاذلية كلها (79-1991) بـ «العشرية السوداء» و الذين أطلقوا هذا الوصف على هذه المرحلة هم الذين أطلقوا على الرئيس بن جديد لقب «أبو الديمقراطية» !؟ و هم أنفسهم الذين جددوا ثقتهم فيه ثلاث مرات!؟ و منهم من لو لم يصل بن جديد إلى سدة الحكم لما كان شيئا مذكورا!؟

فكيف يكون بن جديد أبا للديمقراطية و في الوقت نفسه تكون فترة حكمه كلها سوداء؟ و لماذا سكتوا 13 عاما عن «السواد»؟ !

إنها لعبة «خلط الأوراق» في غياب الفرز الموضوعي، بل إنها إفرازات العقلية المتخلفة و غياب السلوك الحضاري الذي يجسد غيابه معنى المثل الشعبي القائل إن «الدنيا مع الواقف».

فالواقف دائما أبيض ناصع البياض، فإذا سقط تحولت أيامه كلها سوداء.

- و أخيرا، هناك محطة مهمة لا يمكن إغفالها و نحن بصدد ذكر أهم «المحطات» الكبرى التي هيأت الأجواء للتغيير الجذري المطلوب، كما لا يمكن إسقاطها إذا كان الهدف المراد هو الكشف عن جذور الصراع في الجزائر، و أعني بها «ملتقيات الفكر الإسلامي» التي كانت تعقد مرة كل عام في إحدى ولايات الوطن يدعى إليها كبار علماء العالم العربي و الإسلامي و دعاته و مفكريه و منظريه ليتحدثوا -على مدار أسبوع كامل- حول قضية محددة من قضايا الإسلام الكبرى، و يحضر هذه الملتقيات صفوة من الأساتذة و نخبة من الطلبة و الطالبات، و على هامش الملتقى كانت تقوم «كولسات» كثيرة، فيجد كل مهتم ضالته لدى «الشيخ» الذي يطمئن إلى دينه و علمه و «تنظيمه» و تنظيره..

و هكذا لعبت ملتقيات الفكر الإسلامي (التي بدأت أشـــغالها رسـميا سـنة 1968 و استمرت دون توقف إلى أن دخلت الجزائر دوامة العنف السياسي سـنة 1991) لعبت هذه الملتقيات دورا مزدوج الأبعاد، شقه الظـاهر كـان الإرتقـاء بمستوى الفهم الإسلامي لدى أبناء الصحوة، و هو ما بـــدأ يتحقـق فعـلا لـو إستمرت هذه الملتقيات و تعمقت أكثر و أحسنت الدولـــة الجزائريـة تأطيرهـا و توجيهها إلى أهدافها السامية، و شقه الباطن كشف عورات النظم المســتوردة (الشرقية و الغربية) و تعريتها أمام طموحات الشباب المثقـف، و قـد أفـادت الصحوة الإسلامية كثيرا من هذه الملتقيات الفكرية الهادفة، و أعطــت فرصـا ثمينة لكثير من الشباب الجامعي للإحتكاك المباشر بكبار علماء العالم الإسـلامي على إختلاف ثقافاتهم و علومهم و مشاربهم و حتى «عقـائدهم» و تصوراتــهم للقضايا و المشكلات العالقة بأذهان الشباب، و كان يمكن أن تحارب التطــرف الفكري و تقف بالشباب عند محطة الإعتدال و الوسطية لو إستمرت، و لكنــها توقفت، بل أوقفت في منتصف الطريق، فكان لإيقافها فـي منتصـف الطريـق مردودا عكسيا تماما.

لقد كان إيقاف هذه الملتقيات في منتصف الطريق خطأ شنيعا...

فقد عرف الشباب نصف الحقيقة من أفواه العلماء فلما تحركوا في الميـدان تحركوا بدين مشوه كسيح، و بمفاهيم عرجاء منقوصة، و بعقول نصفها محشـو بمعلومات «خام» و نصفها الآخر مشحون بثقافة الأحقاد...

و كان الرديف الطبيعي لهذه الملتقيات تلك المعـارض الإسـلامية التـي كانت تقام على هامش الملتقيـات للتعريـف بالإسـلام، و بمشـكلات العـالم الإسلامي، و بالمكتبة الإسلامية فـي العـالم الإسـلامي كلـه فـي مختلـف فروع المعرفة البشرية على نحو يوفـر للشباب فرصـا مضغوطـة -ليوميـن أو ثلاثة- يتعرف فيها كل راغب في تحصيل المعرفة و طلب العلم، علـى مـا لا يمكن الحصول عليه خارج هذا الإطار، إلى جوار ما كان يبـاع مـن كتـب و مجلات و مطبوعات و أشـرطة مسـموعة و مرئيـة، و مـا يلقـى مـن محاضرات و ندوات على هامش المعرض، و كذلك الحال خلال أسابيع الكتـاب الإسلامي.

هذه الجهود كلها كانت منشطات فكرية رائدة و كان وأدها جريمة تاريخيـة لا تغتفر، ذلك أن الإرهاب هو إبن نصف الحقيقة، كما أن الكفر هو إبن نصـف

العلم، كما قال «وايتهد» يوما من «أن قليلا من العلم يؤدي بنا إلى الإلحاد، أما التعمق فيه فيؤدي حتما إلى الإيمان».

هذا، بالضبط، ما حدث لشباب الصحوة في الجزائر.

لقد عرفوا نصف الحقيقة...

أما دور الجامعة و ملحقاتها (المعاهد) فلا يحتاج إلى قوة بيان و كثير حديث، فقد إستقطبت الجامعة الجزائرية أساتذة ممتازين في كل التخصصات جاؤوا من كل مكان يحدوهم أمل النهوض العلمي بهذا الوطن و أبنائه، و لكن الكثير منهم إعترضته عراقيل و مصدات فحزم أمتعته و قفل راجعا، و صمد آخرون أمام العواصف و لعبوا دورا معتبرا، كما لا يمكن إغفال دور الطلبة في تنشيط الأجواء العلمية و الثقافية... مما كان متوقعا معه نهضة علمية عملاقة تعثرت في منتصف الطريق فأعطت آثارا عكسية.

هذه المحطات الخمس نراها أساسية لربط حلقات الحديث بعضها ببعض ربطا منهجيا بين 82-1988، و هي السنوات التي تفاعلت فيها الأحداث بشكل متسارع و تجمعت في أتونها الأسباب الذاتية و الموضوعية، و اختلطت في خضمها عناصر الإنفجار الإجتماعي بالطموحات السياسية، و هو المشهد الذي تحول إلى بركان هائج لم يستطع أحد التحكم فيه، حتى هؤلاء الذين حركوه و دفعوا به إلى الغليان، ثم إلى الإنفجار الجماهيري العارم.

و وراء كل محطة من هذه المحطات كانت قد زرعت بذور تعفنت في ظل العفونات السياسية، كان من أخطرها جذر السياسة المالية بعد فشل الثورات الثلاث تماما كما حدث للإتحاد السوفياتي بعد سقوط جدار برلين!

فعندما كتب ميخائيل غورباتشوف كتابه الشهير بـ«البيروسترويكا» أي إعادة البناء، أو إعادة الهيكلة و تحدث عن طريق «الجلاسنوست» عن المشكلات الداخلية للإتحاد السوفياتي، كان في الحقيقة -و في الواقع أيضا- يتحدث عن مشكلات المعسكر الإستراكي كله في شفافية تامة، و قد أبرز جانبا مهما من المشكلة الأساسية التي كانت تتخبط فيها الجزائر، و التي يمكن تلخيصها في جملة واحدة و هي «الممارسة البرجوازية بالعقلية الإشتراكية»

أو الرغبة في الخروج من الديكتاتورية إلى الديمقراطية بعقلية «البروليتاريا» دون تقييم للماضي، و ذلك بشطب سياسة «من أين لك هذا؟».

لقد كانت «الدويلات» الخارجة من تحت فروة الدب الروسي تواجه كلها معضلات الهوة السحيقة بين شعاراتها البراقة و مستويات دخلها الفردي سنويا، كانت تريد الهروب من مواجهة أمراضها بالإعلان عن إعادة البناء «البيروسترويكا» و إلغاء الماضي من قاموس التحولات الكبرى، و هو ما كان يرفضه الشعب جملة و تفصيلا.

لقد رفض الشعب سياسة الهروب إلى الأمام.

كان الشعب يريد أن يعرف أين ذهبت ثروات الوطن، و كانت السياسة المالية تتجنب هذه المساءلة و هنا حدث الفصام النكد، و في سبيل تحقيق هذه السياسة البارعة وضع قانون «التنازل عن ممتلكات الدولة» الذي يعني في الميدان الواقعي إستفادة كل مؤجر لمحل تابع لقطاع الدولة بحق شرائه بدل كرائه بهدف التخلص من عقلية «البايلك» و بما أن معظم أفراد الشعب كانوا يؤجرون «قبورا» فقد إشتروها -في إطار التنازل عن ممتلكات الدولة- بأسعار كانت معقولة سنة 1986، أما كبار المسؤولين فقد كانوا مؤجرين «قصورا» و دورا و عمارات و محلات تجارية و بعض الشركات الصغيرة و المتوسطة، و الفنادق و الملاهي و قاعات السينما.. فتنازلت الدولة لهم عن هذه الممتلكات ليتساوى أصحاب القبور مع أصحاب القصور كون الناس سواسية أمام القانون (قانون التنازل عن ممتلكات الدولة).

و هكذا تحولت هذه «الأملاك» العقارية من الإيجار إلى الملكية الخاصة، و بين شراء القبور و شراء القصور زرعت بذور الصراع التي حاول بعض كبار الأثرياء «تبييضها» غداة الغضب الجماهيري العارم بين 88-1992 خوفا من مواجهة سؤال : «من أين لك هذا؟».

فمن أين هبت علينا رياح الديمقراطية؟ و ما هي طبيعة الأشرعة التي نشرتها سفن المبحرين السياسيين في هذه الأمواج التي أثارها غضب الجماهير في الجزائر بين الإستقلال (1962) و انتفاضة أكتوبر (1988)؟ و هل كانت «عشرية» بن جديد سوداء حقا؟

لعل المفتاح المنهجي يكمن في الكشف عن أهم الخطوات التي قطعها بن جديد في مرحلة حكمه حتى يمكن تحديد «مواقع» السواد على الخارطة السياسية التي يقال إنها ورثت تركة ثقيلة من المشكلات المنجرة عن فشل الخيار الإشتراكي في العالم كله بين «المانيفستو» و «البيروسترويكا».

سابعا : أهم خطوات «الإصلاح» الشاذلي :

إتجه بن جديد فور توليه رئاسة الجمهورية مباشرة إلى مسح اثار من سبقه بشكل تدريجي بطيء و لكنه كان حاسما و فعالا، و كانت نقطة البداية هي العمل -تحت غطاء «المراجعة لا التراجع»- على نسف قواعد الثورات الثلاث (الصناعية، الزراعية، و الثقافية) التي كانت تمثل «العرصات» القوية أو «الخراسانات المسلحة» للبناء الإشتراكي الذي كرس له الرئيس بومدين جزءا كبيرا من حياته، و لكي لا يصدم بن جديد بالجناح «الأرثوذكسي» في بنية النظام الذي وضع أسسه بومدين فقد تجنب -منذ البداية- سياسة المواجهة الراديكالية و اتجه إلى الحلول السهلة عبر سياسة ما يعرف بـ«تمييع القضايا» بإطلاق الحبل على الغارب.

و قد حققت هذه السياسة الأهداف المرسومة لها في خطوات ذكية كانت متكاملة و متتابعة أفضى بعضها إلى بعض خلال عشر سنوات من سياسة «الوضوح الغامض» و التي يمكن حصرها في الآتي :

1- نظام اللامركزية : لقد إعتمد الرئيس هواري بومدين النظام المركزي، فجاء بن جديد ليطرح النقيض تماما، و هو ما يعني التفتيت و التجزئة و إيكال القضايا المصيرية إلى «لجان عمل» غير مركزية، أي العمل على نسف النظام المركزي الذي بناه الرئيس الراحل ليحل محله نظام اللامركزية الذي كان الهدف منه تقريب الإدارة من المواطن، و لكن جماعات المصالح إنحرفت به فصار يعني عمليا أن الأمر التنفيذي ينشطر -قبل تنفيذه- بين المركزية و المحلية إلى مجموعة من القرارات «المحلية» المكيفة قانونيا حسب مزاج المسؤول المحلي (اللامركزي)، فلا تعرف الدولة ماذا يجري بالضبط، لأن لكل جهة (بلدية أو ولاية أو حتى إدارة محلية) خصوصياتها و قراراتها أحيانا في إطار التسيير الذاتي (اللامركزي) لمؤسسات الدولة حتى أن المواطن يشعر أحيانا أن إنتقاله إداريا بين ولايتين كهجرته من بلد إلى آخر، و أن «الوالي» مثلا في ولايته هو الذي يقرر بحق أو بباطل في كل شأن من شؤون ولايته، و أن القضاء غائب تماما...

و هكذا أدى تطبيق هذا النهج الجديد إلى أن تفقد الدولة هيبتها على شعبها و على مسؤوليها الكبار حتى كادت كل ولاية أن تتحول إلى «جمهورية مستقلة» إستقلالا ذاتيا، و بدل أن يلجأ رئيس الجمهورية إلى العمل الصارم على ردّ هيبة الدولة بالمحافظة على النظام المركزي القديم ريثما يكتمل بناء الهياكل الدستورية، و تطهير المؤسسات، و تهيئة الأجواء العامة للإنتقال من الإشتراكية إلى الديمقراطية بإتخاذ جملة من الإجراءات العملية تمهد لميلاد «دولة القانون» لجأ إلى سياسة «تقريب الإدارة من المواطن» في عملية «بيروقراطية» إرتجالية لعبت فيها الجهوية دورا حاسما تمّ بموجبها تشطير الولايات القديمة (31 ولاية) إلى عدد أكبر من الولايات الأخرى (48 ولاية) فلم يزد هذا الإجراء البلاد إلا تأزما كان يختفي وراءه الرّيع المالي الكبير الذي كانت تدّره أرباح الذهب الأسود و الغاز الطبيعي، فلما بدأت الأزمة الإقتصادية العالمية تنشر أجنحتها على الجزائر منذ سنة 1984 إنكشف ما كان مستورا، و بدأ الشعب يتململ بحثا عن أمواله المنهوبة و كرامته المسلوبة، و أحس بن جديد أن غضبة الجماهير توشك على الإنفجار، و أن سياسة الترقيع لم تعد مجديّة فبدأ يعيد ترتيب أوراقه تحسّبا لكل طارئ بعد إنهيار أسعار النفط من 40 دولار إلى 11 دولار، و قد شملت السياسة الجديدة صناعة البدائل الجاهزة على مستوى النقاط الحساسة التي كان من أخطر مظاهرها رفع و ترقية بعض صغار الضباط بين 84 و 1987 من رتبة نقيب مثلا إلى رتبة عقيد أو عميد في ظرف قياسي نادر الحصول حسب نظام الخدمة في الجيش الوطني الشعبي.

2- الرئيس.. و الحزب :

حزب جبهة التحرير الوطني هو الكيان الجامع الذي أخرج الأحزاب الوطنية من حالة الفوضى و الإنقسام إلى حالة التنظيم و الوحدة و العمل عندما نجح في تجميعها حول هدف واحد مشترك هو تحرير الجزائر، و هو الحزب الذي فجّر ثورة التحرير الكبرى في الساعة الصفر من ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، و هو الحزب الذي عبّأ لهذه الثورة الشعب الجزائري كله تحت شعار «نحن ثرنا فحياة أو ممات، و عقدنا العزم أن تحيا الجزائر»، و كان واضحا في أهدافه التي نصّ عليها بيان أول نوفمبر 1954 و واضحا في وسائله :

- إقامة دولة جزائرية ديموقراطية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
- إحترام جميع الحريات الأساسية بدون تمييز عرقي أو ديني.

- تحقيق وحدة شمال إفريقيا داخل إطارها الطبيعي العربي و الإسلامي.

لكن هذا الحزب العتيد الذي حقق أعظم إنتصار في ميدان المنازلة العسكرية المسلّحة ضدّ الإستدمار الفرنسي لم يستطع فرض قوّته التنظيمية في معركة البناء و التشييد، بل لم يتسطع الوفاء بوعده الذي قطعه على نفسه أمام الشهداء.

- فلا الدولة الجزائرية الديمقراطية قامت (ضمن إطار المبادئ الإسلامية) كما وعد.
- و لا الحريات الأساسية أحتُرمت «بدون تمييز عرقي أو ديني» كما تعاهد عليه الشهداء قبل أن يقضوا نحبهم.
- و لا وحدة الشمال الإفريقي تحققت «داخل إطارها الطبيعي العربي و الإسلامي».

فعلى مدار 28 عاما من النضال الحزبي داخل جبهة التحرير الوطني بعد الإستقلال، لم يستطع هذا الحزب الكبير أن يحسم خلافاته الداخلية، كما لم يتمكن من تجاوز مشكلاته الذاتية أو يتغلب على فكرة صراع الأجنحة داخل تشكيلته التي لم تكن متجانسة منذ فجر الإستقلال، بل قبل ذلك منذ مؤتمر الصومام، فقد حدثت في أثناء الثورة «تصفيات» عميقة، و لكن الخلافات تعمّقت و تجذرت غداة الحكومة الإنتقالية (المؤقتة) و ظلت تتعمق إلى يوم أحداث أكتوبر 1988، و هي قصة طويلة و معقدة.

إن ما يمكن الإحتفاظ به إلى حين هو أن هذا الحزب تعرّض إلى هزّات قوّية كانت كافية لتفجيره بين 65-1986 لكنّ رصيده التاريخي أعطاه القدرة على الصّمود و الإستمرار كونه ظل شيئا «مقدّسا» في حسّ الضمير الجمعي للشعب الجزائري الذي كان يدين لجبهة التحرير الوطني بتحريره من الإستدمار الفرنسي (54-1962)، ثم في حسّ المجاهدين و أبناء الشهداء على وجه الخصوص، لذلك كان الصراع داخل جبهة التحرير صراعا «مصلحيا»، أي أن الصراع لم يكن إيديولوجيا، و هو ما سهّل على الرئيس مهمّة إسكات كثير من العناصر الغاضبة أو الثائرة بواحدة من ثلاث كان بن جديد يتقنها جيدا :

- التخلّص من بعض كبار «المشاغبين» بإعطائهم مناصب دبلوماسية في الخارج ليبعدهم عن منطقة الزوابع.

- إرضاء الوصوليين و الإنتهازيين بهبات ضخمة بلغت حد التنازل عن ممتلكات كبرى تابعة للدولة مقابل دينار رمزي (ثمن رغيف واحد سنة 1986)، فبيعت عشرات الهكتارات المزروعة، و عمارات شاهقة، و فنادق سياحية، و مؤسسات، و مصانع، بـ«الدينار الرمزي» حفاظا على الوحدة الوطنية بالحفاظ على تماسك «الجبهة».

- إعفاء أهل الطهارة و النظافة و الوطنية الصادقة من مسؤولياتهم و مناصبهم من غير ضجيج إعلامي عن طواعية بإسم الإخلاص للجبهة، أو بالإكراه تحت شعار «أستدعي إلى مهام أخرى !؟».

أقول إن الصراع لم يكن إيديولوجيا لأن القراءة «الكرونولوجية» لمسار جبهة التحرير منذ فجر الإستقلال إلى سنة 1989 ترسم خطا دلاليا واحدا يميل أو يستقيم أو يرتفع أو ينزل تبعا «لتوجيهات» رئيس الجمهورية القائم، فقد كان المسار السياسي الجبهوي مع بن بلة، و صار مع بومدين و أصبح مع بن جديد... و بات حزبا معارضا لسلطة أدار دفتها، أو أديرت دفتها باسمه، 28 سنة إنتقلت فيها الشرعيات من النقيض إلى النقيض فتبدل كل شيء إلا «العقلية التاريخية»، فقد ظل حزب الجبهة هو «الغطاء السياسي» لكل الممارسات في الحزب و الدولة إلى يوم صدور دستور 23 فبراير 1989.

إننا لا نحب أن نخوض في تفاصيل التعاطي السياسي و لا نريد ذكر جزئيات تشوش علينا وضوح صورة الطرح الذي رسمناه لأنفسنا، لكن من الواجب أن نذكر بأن وفاة هواري بومدين يوم الأربعاء 27 ديسمبر 1978 كانت بداية العد التنازلي للإشتراكية على يدي خليفته بن جديد، و هذه مسألة غاية في الغرابة -في تاريخ الجزائر المعاصر- ذلك أن مبرر قيام الحزب الواحد و الحكم الواحد -فيما يعرف بالحكم الشمولي- قائم أساسا على النظام الشمولي، أي الإشتراكية، لكن الذي حدث في الجزائر كان العكس تماما، فقد كان الحزب الواحد ضعيفا و يكاد أن يكون مهمشا في فترة بومدين، ربما لقوة شخصية الرئيس و رغبته في التعامل المباشر مع الجماهير، و ربما لغموض الإيديولوجية التي كان عليها هذا الحزب الواحد و ربما لأسباب أخرى لم تكشف عنها الوقائع التاريخية بعد، لكن -و مهما يكن من أمر- فإن جبهة التحرير كانت معروفة بين الجميع بأنها هي «النظام»، و هي السلطة، و أن «أيديولوجيتها» النظرية كانت الخيار الإشتراكي الذي لا رجعة فيه، غير أن الوصول المفاجئ لبن جديد إلى سدة الحكم لحسم النزاع الذي نشب بين

«أجنحة» الجبهة و بعض قيادات الجيش سنة 1979، غير كثيرا من المعطيات على صعيد المنظمات الجماهيرية التابعة للجبهة و بدأت سياسة لي الذراع بين رئيس الجمهورية و بعض العناصر الفاعلة في جبهة التحرير و في القيادات العسكرية أفضت إلى ترجيح الكفة لصالح الرئيس و حاشيته لأسباب أساسية موضوعية نذكر منها :

– تنامي الحس الإسلامي و انتشار صدى الصحوة الإسلامية محليا و عالميا، و هو العامل الذي قلص الإمتدادات الجماهيرية للحزب على مستوى القواعد الشبانية مما يعني زحفه نحو الفناء البشري بدخوله الإضطراري في سن «الشيخوخة» و هو ما يعني حسابيا فقدانه أزيد من 75% من طاقات الأمة.

– تخرج العشرات من الكوادر و الإطارات العليا الجامعية التي وجدت نفسها في الشارع تنتظر الوعد بتسليم المشعل، أو ما كانت السلطة تعبر عنه بـ«تشبيب» المؤسسات و قواعد الجبهة، أي إعطاء بعض المسؤوليات لجيل الشباب ممن يعرفون بـ «جيل الإستقلال» و هم الذين يمثلون أزيد من 75% من مجموع الشعب الجزائري، فقد كان تعداد السكان فجر الإستقلال حوالي 8 مليون نسمة فأصبح سنة 1986 أزيد من 24 مليون نسمة.

– إفلاس الخيار الإشتراكي و سقوط أوراق الثورات الثلاث في المياه الحمراء، بصدع رأس «البروليتاريا» بـ«البيروسترويكا» و انهزام المعسكر الإشتراكي في عقر داره.

– تدني سعر النفط، مع تفشي كثرة السرقات و الإختلاسات و العمولات، و تهريب رؤوس الأموال إلى البنوك الخارجية، و قد لوحظت مظاهر ثراء فاحش و غير طبيعي لأكثر دعاة الإشتراكية و بعض «الرؤوس الكبيرة» في جهاز الحزب مما أحرج رئيس الجمهورية أمام الرأي العام محليا و عالميا، و هو أكبر مثير إقتصادي ولد إستجابة إجتماعية بدأت ثقافية (نفسية) ثم تطورت إلى أشكال من الصدامات الدموية كانت تنشب بين شرائح من المجتمع المسحوق و بين قوات الأمن، و قد غذى هذه التمردات عوامل الفقر و الحرمان و «الحقرة» في الداخل و اهتزاز الأنظمة العربية أمام المد الصهيوني في الخارج.

و قد كشف بن جديد نفسه عن بعض صور الصراع بينه و بين «بارونات» جبهة التحرير عندما قال «كلما إقترب موعد مؤتمر يحاول كل

واحد أن يحرك جماعته.. كانوا بإسم الحزب و الدولة ينهبون أمـــلاك الدولـــة.. و قد كنت أعرف الجو المكهرب الذي أعدته بعض العناصر لخلـــق صعوبـــات حتى يفشل المؤتمر و يحدث إنقسام و تبقى البـــلاد بعـــد ذلـــك تعيـــش علـــى الهامش...».

و الحديث عن الرئيس و جبهة التحرير، لا يبدأ في تقديرنا مـــع وصـــول بن جديد إلى سدة الحكم و إنما يبدأ مع ميلاد الدولـــة الوطنيـــة خـــلال المائـــة يوم الفاصلة بين الإعلان الرسمي عن وقف إطلاق النـــار (19 مـــارس 1962) و الإعلان الرسمي عن الإستقلال (05 جويلية 1962)، فقد كانت هـــذه الفـــترة الحرجة من تاريخ الجزائر هي «المحضن» الذي فرّخت فيـــه كـــل الكتـــاكيت التي تحولت في ظل الدولة الوطنية إلى ديكـــة ظلـــت تصيـــح إلـــى أن نشـــب في «خمها» تناقر أفضى إلى ما سوف نتحدث عنه لاحقـــا، ذلـــك أن الصيـــاح لم يكن متجانسا، و في غياب الإنسجام و التجانس حدث التصادم بدل التعـــاون، و التآكل بدل التكامل و هو ما فرض على بن جديد أن يلعـــب دور «شمشـــوم الجبار» صائحا في الجميع «علي و على أعدائي يـــا رب..» بعـــد أن صـــرح في خطاب للأمة ليلة 19 ســـبتمبر 1988 قـــائلا إن علـــى الشـــعب أن يدافـــع عن حقوقه، و اعترف أنه قدم كل ما في وســـعه، و استشـــهد ببيـــت شـــعري من قصيدة الأطلال لإبراهيم ناجي تقول :

أعطني حريتي أطلق يدي * إنني أعطيت ما استبقيت شيا

3- الرئيس... و السياسة المالية :

كل حكم يبحث عن الإستقرار، و كل إستقرار لا يقف وراءه العـــدل هـــو إستقرار ظرفي مزيف، فإذا وجدت حكما غير مستقر فاعلم أن الظلـــم داخلـــه. و مداخل الظلم في أي حكم ثلاثة : ظلم في توزيع الثروة، و ظلم فـــي التـــداول على السلطة، و ظلم في إحترام الحريات الأساسية للأفراد و الجماعـــات، فـــإذا إجتمعت هذه المظالم الثلاثة في نمط حكم او في صورة حاكم، فلا عـــدل فـــي توزيع الثروة و لا طمع في التداول علـــى الســـلطة، و لا إحـــترام للحريـــات الشخصية و الجماعية عدّ هذا النمط من الحكم دكتاتوريا مهما رفع أصحابه مـــن شعارات أو تغنوا بايديولوجيات، ذلك أن الدولة -أي دولة- إنما يستقر ســـلطانها بالعدل و تزدهر أسس حياتها بالعمل الذي يجب أن يثمّن الثروة، و يعزز ســـلطة القانون، و تحترم فيه الحريات.

في الجزائر كانت هذه الحقوق الثلاثة مهضومة و مظلومة، و كان أوضح ظلم هو ذلك الذي مس سياسة توزيع الثروة -و هي كثيرة و الحمد لله- منذ فجر الإستقلال إلى اليوم، و إذا كان الأمر، على ما ذهب إليه برناردشو في وصفه لوجود الثروة و عدم حسن إستغلالها بأنها «غزارة في الإنتاج و سوء في التوزيع» فإن الذي عمق الهوة في الجزائر و أجج نار «الثورة» هو الإختلاسات المالية التي بدأت في حياة الرئيس هواري بومدين أيام الحصار البترولي الذي تحدى به العرب لأول مرة أوربا كلها و أمريكا منذ سنة 1969 إلى سنة1973 لما أعلن الملك فيصل أن «بترول العرب للعرب»، يومئذ قفز سعر النفط قفزة نوعية حققت للجزائر ثلاثة أضعاف مداخيلها من عائدات النفط وحده.

لما تكدست العملة الصعبة في خزينة الدولة تسربت أخبار الإختلاسات، و بلغت مسامع الرئيس بومدين فألقى خطابا مطولا تهرب فيه من المواجهة العلنية مع «مافيا» المال، و مع «بارونات» جبهة التحرير في عهد الأوزان الثقيلة (بوتفليقة، و يحياوي، و بن يحيا، و بيطاط، و مساعدية، و عبد الغني.. الخ) و بدبلوماسيته المعهودة و بابتسامته المخيفة قال الهواري في خطابه و هو يلمح لمسألة ما تردد من أخبار الإختلاسات : «كل من يخلط العسل لابد أن يلحس صوابعه» و من يومها تنفس كبار المسؤولين الصعداء لأن الرجل الأول في الجزائر سن لهم «قانون اللحس»، لكن بدل أن «يلحسوا» أصابعهم، كما أشار الرئيس، كانوا يلحسون الإناء بما فيه.

فبين 1971-1978 ترتّبت على خزينة الدولة 06 مليارات دولار من الديون الخارجية الإضافية برغم أن عائدات النفط كانت تغطي حوالي 98% من النفقات بالعملة الصعبة، لكن الرصيد الإحتياطي هبط بسرعة تحت ضغط ميزان المدفوعات و الإختلاسات المتسترة وراء عمليات التجهيز المكتبي للمؤسسات، و الإستيراد الكمالي لبعض مظاهر الأبهة لكثير من الوزارات و المؤسسات السياسية، و هي الظواهر التي كانت تخفي وراءها اليات التّحول و الإختلاس ثم تترجمه في «فواتير» التّجهيزات الأرستقراطية لبعض بيوتات و «فيلات» و قصور كبار المسؤولين التي لا تجهّز إلا بالمستوردات من الخارج بالعملة الصعبة (و الزجاج البرازيلي الأسود خير دليل على هذا الترف الذي يخفي وراءه العمولات الضخمة مقابل صفقات مشبوهة مع أننا كنا نصنع الزجاج و نمتلك أكبر مخزون من الكوارتز في الصحراء الجزائرية).

و هكذا أصبحت موارد النفط لا تغطي النفقات الضرورية من إحتياجات المواطنين الأساسية من مواد غذائية و أدوية، في الوقت الذي كان بعض زعمائنا يفكر في إقامة أعظم سد في إفريقيا، و بناء أكبر جامعة على مستوى العالم العربي و تشييد أضخم مصنع على مستوى القارة، و بناء أروع تمثال يمجد به الشهداء في رمز الجندي المجهول يكلف خزينة الدولة ما لا يعلمه إلا الله.

و لكي تفهم حقيقة ما نريد تصويره نحاول تقديم مثال مالي لبداية هذه المأساة الجزائرية مستندين فيها على «لغة الأرقام» فقد عرف الإقتصاد الجزائري تراجعا مخيفا بين سنوات 71-1986 على نحو جعل الدينار يتراجع ست مرات في هذه المدة القصيرة (كان الدينار الجزائري = 1,5 فرنك فرنسي فأصبح 01 ف.ف = 06 دج سنة 1986) و تدنى تبعا لذلك المنتوج الوطني من 7,6 % إلى 2,3 % سنة 1986، و سجلت مؤسساتنا الصناعية تراجعا مخيفا قدرت خسارته بمعدل ناقص 1,5، و استتبع ذلك تراجع في تشغيل اليد العاملة نجمت عنه بطالة حقيقية و أخرى مقنعة، و تراجعت معدلات الصرف و تضخمت معدلات نسبة الفوائد، و تدنت معدلات القيمة المضافة و فقدان مناصب الشغل :

- ففي سنة 1984 فتحت الدولة 130 ألف منصب شغل كان أكثرها وهميا (تكديس الموظفين في الجهاز الإداري).

- تراجع عدد هذه المناصب الممنوحة سنة 1986 إلى 74 ألف منصب فقط أكثرها إداري زائد عن الحاجة.

- ثم تراجع سنة 1988 إلى 60 ألف.. و انكشفت سياسة «البطالة المقنعة» كليا في الوقت الذي تكدست فيه على أدراج المصانع و المعامل و المؤسسات العامة أطنان من طلبات الشغل، وصلت سنة 1988 وحدها إلى أزيد من 200 ألف طلب، و تحولت أقوات الناس و أرزاقهم من السماء إلى الأرض، ثم من الأرض إلى الإدارة (البنك)، و حدث نزوح جماعي خطير من القرى و الأرياف إلى المدن، و تزايد التزاحم على طلب الشغل، و طلب السكن، و قفزت معدلات البطالة من 5% سنة 1978 إلى 17% سنة 1982 ثم إلى 24% سنة 1988، و أصبح كل مواطن ينظر إلى الدولة وحدها لتوفر له كل حاجياته، و أصبح الإحساس العام قائما على أن السلطة هي التي «أفقرت» الشعب، و شلت طاقاته، و عطلت فيه «ميكانيزمات» الفعل الإيجابي عندما

أدخلت جهاز التلفاز إلى بيت الفلاح في القرى النموذجية، و جعلت لـــه ملــهى يلعب فيه الورق إلى ساعة متأخرة من الليل، و أصبح الراعي يصاحب شـــياهه 08 ساعات فقط في اليوم لأنه «إداري» و من حقه أن يتمتع بقـــانون الوظيـــف العمومي، ثم ينال حظه من توزيع الأرباح الوفيرة على التعاونيـــات الخاســـرة، و تشجيع الفلاحين بمال البنوك لحفر الابار، و جلب المضخات بشكل فوضـــوي لا يخضع لأي تخطيط إلا الرغبة في نهب اموال الدولة.

لقد قيل للناس «لا تنتظروا المطر» إن الرزق في الأرض لا في السماء.

كانت النتيجة المخيفة التي قررها رئيس الجمهورية نفســه بعــد «خــراب البصرة» هي :

- إن الجزائر هي البلد الوحيد في العالم الذي يسير مصانعه بـــ 35% مــن الإداريين.
- و إنها البلد الوحيد الذي يتكفـــل بالجـــانب الإقتصـــادي و الإجتمـــاعي و الثقافي و الإعلامي للمجتمع كله في غياب الإنتاج و المردوديـــة لأن الدولـــة كانت تلعب دور «كافل اليتيم».

كان من المتوقع أن تنفجر الأحداث في الجزائر في نهاية سنة 77 أو مـــع بداية سنة 1978 لكن مرض الرئيس هواري بومدين المفاجئ أجل الإنفجار عــن طريق مسرحية «كاب سيغلي» التي حولت أنظار الشـــعب مـــن التفكـــير فـــي «الهموم» الداخلية إلى الدفاع عن وطنه و كرامته المهددة من قوى خارجية!؟.

بعد ذلك بـــ08 سنوات هبت أعاصير أخرى كـــادت أن تعصـــف بالبنيـــة الفوقية للنظام الجزائري كله لكن إرتفاع سعر النفط من 16 إلى 40 دولار أنقـــذ الموقف مرة أخرى و تغير حال السوق و تكدست بعض السلع فـــي المحـــلات التابعة للقطاع العام (أسواق الفلاح، الأروقة..) لكن العقلية الجزائرية لم تتغـــير فقد ظلت –مع كل هذه التجارب– «عقلية البايلك»، التي تعني أن القطاع العـــام الذي تديره الدولة ينبغي أن ينهب أو يتلف أو يدمر ذاتيا لأنه صورة من صـــور أملاك المعمرين.

كانت معدلات النمو الإقتصادي تتراجع على جميع الأصعـــدة، و تتحـــول «نعمة» النفط إلى نقمة و وبالا و حسرات، و تعرف مصانع الجزائـــر الكـــبرى و المركبات الصناعية إنكماشا إقتصاديا و سوء تسيير لكل مظاهر الحياة تمثـــل

خصوصا في إهمال و تهميش الطاقات الذاتية و تفعيل الإستثمارات المنتجة فقد سجلت الإحصائيات تراجعا مخيفا لكل ما هو إنتاج لحساب العقلية الإستهلاكية.

و هكذا تدنى مستوى الإستغلال للطاقات الذاتية إلى حوالي 02% بسبب سوء التسيير الذي أشار إليه الرئيس بن جديد بقوله : «و كان الشيء المستعجل هو إصلاحات إقتصادية، لكن الإصلاحات الإقتصادية المعمقة ليست ممكنة بدون إصلاحات سياسية.. إنخفاض سعر البترول و بعض الكوارث.و الجفاف أصبح 60 إلى 70% من الإستهلاك بالنسبة لمواد تستورد بالعملة الصعبة، زيادة على ذلك هناك مواجهة العجز في المؤسسات التي بنيناها بسرعة و بدون دراسة.. كان المهم أن نبني المصانع و المستفيدون كانوا هم الأجانب ! !».

منذ مارس 1983 (بداية سقوط الأنظمة الشمولية) إستطاعت العبقرية الجزائرية أن تنفخ الروح في جثة ميتة لنظام مفلس بجميع المقاييس، لكن هذه الحياة الإصطناعية عن طريق الحقن بالمصل كشفتها الإحصائيات الوبائية التي يقف وراءها العامل الإقتصادي الذي عجل بتفاعل العوامل الأخرى (الإجتماعية و السياسية و الثقافية) لتؤكد كلها فشل الحلول المستوردة و ضخامة جنايتها على أمتنا، و تدق ناقوس الخطر أمام إنزلاقات أخرى خطيرة لا نحب أن ننزل إلى حضيضها، و لكننا نقول إن قفز المديونية الخارجية -عدا كتلة خدمة الفوائد- من 14 مليار دولار إلى 26 مليار في ظرف 06 سنوات لأمر يدعو إلى كثير من المراجعات الحسابية الدقيقة بين سنوات 83-1988 إذا كانت لنا الشجاعة الكافية لطرح السؤال المخيف الذي كلف الجزائر مالا يمكن تصديقه بسهوله من الأرواح و الأموال و الأعراض.

السؤال هو : أين ذهبت أموال النفط الجزائري؟

عندما صرح رجل أعمال إسباني كبير كان يعمل في المخابرات الجزائرية أثناء الثورة أنه يوجد «في الجزائر 5000 إطار جزائري سام يحملون جواز سفر فرنسي» أدرك الجميع أن الإنزلاقات لم تعد مجرد تصرفات فردية و إنما هناك خطة مرسومة لإفراغ الجزائر من كل محتوياتها و على جميع الأصعدة، و كان من أخطرها في تقديرنا هو الإنزلاق السياسي الذي فتح الباب واسعا أمام كل التجاوزات، و أفضى إلى تصدع خطير في بنية النظام الجزائري فرض على الديمقراطية أن تلد في الشارع ولادة قيصرية ظلت أرحامها تنزف دما إلى أن طمع فيها القريب و البعيد، و الغالي و «الرخيص»..

إن سبب هذه الإنزلاقات الخطيرة راجع أساسا إلى عدم التجانس الحاصل بين «أعضاء مجلس الثورة»، أو من تبقى منهم، و بين «جماعة 19 مارس»، فالثوريون كانوا لا يرون ضرورة لاستمرار جبهة التحرير بعد الإستقلال فهي -على حد تعبيرهم- «قلعة إحتمينا بها ضد الإستعمار أما اليوم فيجب أن تدخل متحف التاريخ»، في حين كانت «جماعة 19 مارس» تبحث عن سند شرعي يعفيها من المرجعية التاريخية، و يسهل عليها مهمة طي صفحة الماضي، و لعل عبقرية هواري بومدين كانت تطمح إلى «التوفيق» بين هذه الإرادات المتعارضة، و كان إنقلاب 19 جوان 1965 يحمل في طياته هذه الفكرة، لكن أصحاب المرجعية التاريخية أعادوا رفع شعار «التطهير» الذي كان قد رفع سنة 1964 للتخلص من «حزب فرنسا» و تطهير البلاد من الطابور الخامس!؟

و في خضم هذه الإنزلاقات الخطيرة طفت على السطح، و في بعض وسائل الإعلام -المعروفة في الجزائر بإسم «راديو تروطوار»- قضايا خطيرة عجلت بأحداث أكتوبر 1988.

فما هي أهم هذه القضايا الخطيرة؟

ثامنا : من محفوظات الذاكرة الجماعية :

بعد مناقشة الميثاق الوطني (الثاني) سنة 1986 ثم المصادقة عليه لاحظ الجميع أن لاشيء قد تغير في واقع الناس السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي و الثقافي، و ظل ما جاء به الميثاق الجديد حبرا على ورق، و كل ما في الأمر أن الوثيقة الجديدة قد تخلصت من مضمون «الإختيار الإشتراكي» الصارم بشكل مبطن قرأه العارفون بالخفايا بين السطور، و ظلت مظاهر الظلم و العسف و الجور و الفساد تتوسع رقعها و يتسع فتقها يوما بعد يوم إما بتنصل غير مبرر لكثير من المسؤولين من مسؤولياتهم و واجباتهم اليومية، و إما بغياب مذهل للقانون و رجاله و انحسار دائرة العدل أمام المظلومين و المحرومين من أبناء عامة الشعب، إذ أصبح القضاة و المحامون «بيدقا» بين أصابع جماعات الضغط و كبار المسؤولين و جماعات المصالح، و باتت كثير من المشكلات تحل بالهاتف من بعيد و من وراء الكواليس.

و حلت التدخلات الشخصية محل القانون، و سدت «الشخصانية» مسد المؤسسات، و لم يعد إنكار المنكر سلوكا مقبولا من أحد.

هكذا شعر الجميع أن سفينة المجتمع الجزائري بدأت تغوص في أعماق المشكلات الحقيقية للمواطنين، و هنا تذكرت الجماهير رصيدها التاريخي القديم فأخذت تتلمس حلولا لمشكلاتها بين يدي الأئمة و الشيوخ في المسجد، و هو ما أكسب المسجد شرعية و مصداقية تحولت فيما بعد إلى «مرجعية» حضارية يثوب إليها الناس و يخضعون لأحكامها من تلقاء أنفسهم، و أصبح بعض «الشيوخ» في كثير من المساجد هم المراجع لكل القضايا و المشكلات على مستوى الحي أو القرية و بعضهم صار له صيت وطني واسع و مؤثر.

و في خضم هذا الخوض، و أمام تفاقم المشكلات و تسارع وتيرة التفسخ الأخلاقي ظهرت جماعات «تغيير المنكر» لتقاوم فسادا ظاهرا إستشرى في المجتمع و استفحل أمره حتى صارت الرذائل تمارس علنا في الساحات العمومية، الأمر الذي رسم في الضمير الجمعي الجزائري صورة سؤال تاريخي كبير كان يتردد على كل لسان : هل من مخرج لهذه الأمة؟ و هل يمكن أن يكون الإسلام بديلا عن هذه العفونات التي طال زمن تخمرها و لم تعط شيئا إلا مزيدا من الماسي و العلل؟؟

كان البحث قائما فعلا عن بدائل لإنقاذ الأمة من وهدتها، و قد إجتهدت كثير من الأطراف الوطنية و الإسلامية، و كذا بعض العناصر المستقلة (الحيادية) في البحث الجاد و إستفراغ الجهد الفكري لإيجاد هذه المخارج التي أصبحت أشواق الجماهير المسحوقة تحت أقدام «كبار» تتطلع إلى معانقتها قبل أن يتفجر الوضع، و لكن الأحداث فاجأتها كما فاجأت القائمين على الحكم و مفجري الأحداث أنفسهم.

و يمكن أن نلقي ضوءا محدودا على بعض خفايا هذه التفاعلات التي سبقت أحداث أكتوبر 1988 حتى نكشف عن جزء يسير مما كان يدور في اللقاءات السرية التي كان يعقدها القائمون على فصائل الحركة الإسلامية في الجزائر مكتفين بالإشارة السريعة إلى الأفكار العامة، التي تشكل رصيد الصحوة الإسلامية و تصوراتها و أطروحاتها البديلة لنظام الحكم القائم بصورة أو بأخرى.

لقد كانت تصورات جملة من أبناء الصحوة الإسلامية قائمة على رصيد من محفوظات الذاكرة الجماعية (التراثية) الذي حاولت الصحوة بلورته في

أشكال معاصرة من الزاد المعرفي لمواجهة تحديات العصرنة و التأهب للإقلاع الحضاري المرتقب، كانت خلاصتها :

- أن النظم المستوردة كلها (إشتراكية و لبيرالية و سواها) قد إستنفدت أغراضها و جرت كثيرا من الويلات على الأمة الإسلامية في العالم كله لأنها لا تتلاءم مع فطرة البشر، بل تتصادم تصادما مباشرا مع نداء الفطرة، و مع الإختيار الإسلامي الكامن في نفوس الشعوب الإسلامية المحبوسة وراء نظم جائرة، و قد حملت أفكار الصحوة الإسلامية و مراجعها إحصائيات -بلغة الأرقام- كشفت عن تهافت هذه النظم في العالم كله و هي آئلة إلى السقوط و الزوال، و هذه الكتابات و المراجع شكلت بفعل كثرة تداولها بين الشباب قناعات شخصية ثم تحولت مع الأيام إلى قناعات واقعية، يدعمها الواقع العربي المتردي من المحيط إلى الخليج، و تتحدث بها لغة العقل بصوت مسموع واضح.

- الهزائم المتوالية للأنظمة العربية أمام الإجتياح الصهيوني للعالم العربي بعد ما عرف بـ «إتفاقية العار»، ثم فشل المشاريع الوحدوية بين الأنظمة و الحكومات العربية المتتالية، التي تزامنت مع فشل آخر لكثير من مشاريع التسوية للمشكلات الداخلية بين الأسرة الإسلامية الواحدة على المستوى الإقليمي العربي و الإسلامي في كل تجارب «جامعة الدول العربية» و في مهرجانات و محافل «المؤتمر الإسلامي» مما نجم عنه الكثير من المآسي و النكبات دفعت الشعوب الإسلامية كلها «فاتورتها» الثقيلة أمام تصلب كثير من الحكام و طغيانهم على شعوبهم (نموذج الحرب العراقية الإيرانية و مخلفات ذلك على الواقع الإسلامي و آثار هذه الحرب ثم غزو الكويت و تداعياته على نفسية الفرد المسلم و فكره داخل بلده و خارجه ...) و ما إستتبع ذلك من تفكك أواصر الأسرة العربية و تصدع بنية العالم الإسلامي تمهيدا لأزمة الخليج.

- مظاهر الصدام بين الأنظمة و الحكومات المختلفة و رجالات الصحوة الإسلامية (سوريا، مصر، تونس، العراق، إيران، المغرب، ...) كان لها هي الأخرى وقعها السلبي و آثارها البشعة على فكر الصحوة عموما، و قد تمثل ذلك في فقدان الثقة بين الإسلاميين و السلطة في مرحلة أولى ثم تحول غياب الثقة إلى «تهمة» للإسلاميين من طرف حكوماتهم، و تفكير الإسلاميين في إقامة «جماعات» تحل محل الدولة في غياب الدولة، و قد إصطبغ فكرهم عموما بثقافة المحنة و فقه التبرير، و البعد عن الموضوعية و الإغراق في

الذاتية حتى تحولت كل أشكال «الحوار» بينهما إلى أحكام جاهزة و مفاهيم نمطية أقلها هو الإتهام بالخيانة و العمالة و السقوط في ايدي الغرب او الشرق على نحو تضخمت معه عقيدة «الولاء و البراءة» لدى شباب الصحوة في مرحلة تعليمية أولى ثم تطورت الى «الفكر التكفيري» فيما بعد، و هو ما نشأ عنه إنقسام أبناء الصحوة على انفسهم و ظهور تصدعات خطيرة بين «الجماعات الإسلامية» نفسها، و غاب فيها الموقف الموحد امام القضية المشتركة الواحدة، و احتجبت تماما أخلاق الحوار و حقوق الإختلاف في الوقت الذي كانت تتقرر فيه -على المستوى المحلي و العالمي- تقاربات مصلحية كثيرة بين القوى العظمى (روسيا، أمريكا، الصين، أوربا الشرقية...) و تبدي كلها تعاطفا عالميا و تأييدا عمليا لمخططات السلام التي تحصد ثمارها الصهيونية العالمية لإنجاز مشروع «إسرائيل الكبرى». و يقابل ذلك عمليات تشويه و هدم فكري و إعلامي للتجارب الناشئة للحكومات الإسلامية (في السودان، و موريتانيا، و باكستان...) لتيئيس دعاة الحل الإسلامي و كذا شباب الصحوة من كل محاولات للتغيير باسم الإسلام الذي كان كثير من جهال المسلمين يعملون على تشويه صورته و تنفير الناس منه و ترهيبهم بدولته القادمة (دولة قطع الأيدي و جلد الظهور!!).

- إستقلال البلاد الإسلامية من السيطرة العسكرية الخارجية كان نعمة دون شك، و لكن تأمين هذه الحريات أمر أساسي لتتم النعمة و يكمل الدين، كون الإسلام قائما أصلا على الحرية و على المسؤولية الفردية و التشاور، و في ظل الإستقلال العسكري للعالم الإسلامي لم تتحقق هذه المقاصد الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية مما جعل الشعور بخيبة الأمل يتنامى باستمرار في نفوس الناس، و يتساءل بعضهم : هل خرج الإستعمار حقا؟ و ما الذي تغيّر في ظل الإستقرار و الحريةّ؟ و هل توجد قيمة للحياة إذا فقد الناس فيها طعم الحرية بعد كفاحهم الطويل ضد المستدمر الغاشم؟؟

كان الإحساس قويًا و عامًا بأن إستقلال البلاد الإسلامية كان ناقصا و مشوّها أو مسروقا أحيانا، و أن إستكمال هذا النقص أو تصحيح هذا التشوّه و استرجاع «المسروقات» يحتاج إلى جهد عملاق يستغرق وقتا طويلا و يستثمر جهدا كبيرا، و يحتاج قبل ذلك إلى «نوعيّات» خاصة من الرجال و النساء يفهمون بعمق فلسفة الدورات الحضارية، و يفقهون سنن التغيير و «فقه الحياة» و يدركون أن مكافحة الإستبداد هو همّ البشرية الأساس، و أن العمل، بل النضال لمقاومة الظلم، بكل أنواعه و من أي جهة كان. هو رسالة

الإنسان في الحياة بصرف النظر عن دينه أو إيديولوجيته، و أن «كل يوم يسقط فيه طاغية أو مستبد هو يوم عيد بالنسبة للبشرية كلها، إذ البوتقة التي تجمّعت فيها كل أمراضنا و مشكلاتنا هي الإستبداد و الطغيان» كما عبّر عن ذلك أحد الدعاة المعاصرين.

هذه الأحاسيس القلقة و المشاعر المشتركة كانت تمور في ضمير الشعب الجزائري كله، فمنهم من ترجمها إلى نشاط تربوي أو عمل ثقافي، و منهم من جسّدها في شكل مقاومة حاول بها التصدّي لبعض مظاهر الإستبداد و الطغيان من منظوره الخاص، و منهم من تقبّلها على مضض على إعتبار أنها أمر واقع، و برّرها بعقيدة «القضاء و القدر»، و أخرون ذابوا في أتونها و قالوا «ليس في الإمكان أبدع مما كان».. لكن الجميع كانوا على مثل اليقين بأن الواقع ينزلق بسرعة نحو الإنهيار الكلي، و كان كل طرف يعمل في الخفاء بطريقته الخاصة ليكون بديلا جوهريًا، أو يقدّم البديل الجوهري لهذا الواقع المزري برّمته، أو يعمل على تدمير هذا الواقع ليسقط معه نظام الحكم القائم حتى و لو لم يكن البديل جاهزا، و لم يكن هو حاملا من المؤهّلات ما يبني بها نظامًا جديدًا أو يقدّم برنامجا بديلا، فالمهم عند بعض «جماعات التدمير» المتسرعة، أن يتغيّر هذا الواقع (المنكر) بسرعة في أيّ إتجاه، و أن تختفي «الوجوه القديمة» بأيّة وسيلة، و أن يتغيّر شكل الخطاب و محتواه، و ليصدر عن منبر آخر جديد و لو لم يكن لها فيه حظ و لا نصيب.

كانت هذه الجماعات تنشد التغيير الجذري للواقع برمته بعد أن لمست أن الجماهير ملّت هذه القوالب النمطية التي أثبتت الأيام عقمها و فشلها بجميع المقاييس.

كانت في كل محاولاتها تبحث عن «بطل» ينتشلها من وهدتها و يخرجها من ورطتها، كانت هذه الجماهير تبحث عن مخرج آخر إلى عيش آخر، و أسلوب حياة أخرى خارج فضاءات الشعارات التي ملّت إجترارها 30 عاما لم تطعم الشعب من جوع و لم تؤمّنه من خوف، و ظلّ لسان الحال أبلغ من لسان المقال.

لقد سقطت جميع الشعارات أمام حقائق الميدان من ضغط الواقع الإقتصادي المتردّي، إلى الواقع السياسي المتعفن، إلى الواقع الثقافي الرّاكد، إلى واقع إجتماعي مريع ليس فيه من خصائص الثبات إلاّ

الإنتظار، و قد طال الإنتظار ليغطي 28 عاما من الوعـــود المتواليــة بتســليم «المشعل» للشباب، و لكن مشعل الشهداء كادت أن تخبو جذوة ناره بين أيـــدي الذين كانوا يمارسون «الحقرة» على شعب بكامله... و ليس في نيتــهم تســليمه للشباب.

لقد كان البحث عن «بطل» هو حلم جميع الجزائريين، و لم يكـــن البطـــل –في واقع الأمر– سوى الشعب الجزائري نفسه على حد قول الشهيد العربي بـن مهيدي عليه رحمة الله حين قال ليلة ثورة نوفمبر 1954 «يوجد بطل واحد فـــي الجزائر هو الشعب»، لكن الشعور كان عارما في تطلعاته نحو ميلاد شـــخصية إعتبارية تحرك في الشعب عبقرية البطولة التي كتمت أنفاسها «سياسة الحقــرة» التي ذاقت الجماهير ويلاتها لحساب صراع السياســيين الكبــار و مصالحـــهم الضيقة.

كان البحث عن مخرج، أي مخرج، هو بوابة الخلاص من سياسة الحـــزب الواحد، و الخطاب الواحد، و «الوجه» الواحد و «ديكور» الحياة الرتيبة الـــذي لم يتغير 28 سنة حتى أصبح خطاب الرئيس يحتـــاج إلـــى حمـــلات شـــرح، و أصبحت كلمة من الرئيس تلغي قرارا، و تشطب قانونـــا، و تجمـــد مراســـيم كثيرة، و لم يعد للقانون سيادة إلا علـــى الأوراق و علـــى اللافتـــات الكبـــيرة المنصوبة في الأماكن العمومية بالمدن الكبرى و قد كتبت عليها عبارة «القـــانون فوق الجميع»، بل إنك تمر على المباني الفخمة لمقرات الحزب فتشعر بالرهبـــة فإذا دخلتها وجدتها خاوية، و إذا ناقشت أصحابها أكتشفت حجـــم الامية –بـــل الجهل أحيانا– التي كان عليها بعض كبار المسؤولين ممن كانت لـــهم مـــهمات تشريعية أو تنفيذية خطيرة.

و بغير إستطراد نقول : كان كل شيء في الجزائر يبعـــث علـــى الحـــيرة و التساؤل، و كان الواقع برمته يشجع ذوي الطموح السياسي على التفكير فـــي «الإنقلاب» فالإستعداد للتغيير كان قائما، و البحث عنـــه كـــان همـــا مشـــتركا و إحساسا حقيقيا لملء فراغات الواقع.

كانت هناك فراغات خطيرة حاول كثير من السياســـيين ملأهـــا بسياســـة التهريج و أساليب الترقيع لكن السلوكات البيروقراطية كانت أقوى و الخطـــاب الديماغوجي كان أطغى، و الحديث عن «ثروات البلاد»، و خـــيرات الوطـــن، و حق المواطن في العيش الرغيد.. كان حديثا عن المستقبل، أما مجرد التفكـــير

في كسر شوكة الحزب الواحد و فتح نافذة على التعددية فقد كان جريمة تكيّف في العرف السياسي في واحدة من ثلاث جرائم هي :

- العمالة للخارج،
- التفكير في قلب نظام الحكم،
- الطعن في رموز الثورة (لأن الحزب الواحد كان الجامع لكل الرموز).

و مع إدراك الجميع لما يترتّب عن كل واحدة من هذه «الجرائم» من عقوبة إلاّ أن الغليان الجماهيري تجاوز حدود «الكواليس» إلى الخطاب الهادر و الفعل المؤثر على نحو كان سببا في أن تتصدع بنية الحزب الواحد من الداخل و يجد رئيس الجمهورية نفسه في حرج مزدوج يمارس عليه الضغط المتعاكس من جهتين :

- جهة الإرادة الجماهيرية المطالبة بتحسين ظروف المعيشة كحدّ أدنى لحقوقها، و هو المطلب الذي لم يتحقق.

- و جهة «بارونات» جبهة التحرير الذين كان بعضهم يريد أن تصبح الجزائر ملكا له بقرار تمليك داخل لعبة قانون التنازل عن ممتلكات الدولة بالدينار الرمزي.

و بين الإرادتين الضاغطتين على الرئيس بشكل متعاكس بدأت الهوة تتّسع بين الشعب و السلطة من جهة، و بين أجنحة السلطة نفسها -داخل جهاز جبهة التحرير- من جهة أخرى.

لقد أحسّ الجميع أن هناك خيوطا جديدة بدأت تُنسج في الخفاء، و أن الصراع، حول «مناطق النفوذ» السياسي قد بدأت أخباره تتنامى من داخل اللجنة المركزية للحزب الحاكم، و أن على رئيس الجمهورية أن يحسم الصراع قبل فوات الأوان...

رئيس الجمهورية الذي مارس سياسة إطلاق الحبل على الغارب منذ سنة 1986 شعر بهذا التململ الجماهيري من خلال تقارير الدوائر الأمنيّة الخاصة به، كما أحسّ بأن هناك -من داخل السلطة- من يخطّط ليسحب به البساط، و أن هناك من يعمل على تمديد مدة بقائه على رأس هرم السلطة كونه أفضل

غطاء سياسي رسمي تمرر من تحته المشاريع الكبرى لبعض رجال «المافيـــا» التي كانت تعمل على تفتيت القرار بين أجهزة التشريع و قواعد التنفيذ لإقتطـــاع أكبر نسبة ممكنة من الفوائد في شكل «عمولات» جعلت كثيرا من المؤسســـات العامة (التابعة لقطاع الدولة) مجرد تغطية قانونية لإستيراد و تصديـــر بضـــائع كثيرة بإسمها لا تعرف عنها المؤسسة شيئا.

هذه الحقيقة يعرفها كل من يفقه معنى (D.G) فـــي قـــاموس الجزائرييـــن و الذي يعني (مدير عام)، أو (P.D.G) رئيس مجلس إدارة، (أو رئيس مديـــر عام)، فقد كان أكثر هؤلاء همزة وصل بين صناع القـــرار و القـــائمين علـــى تنفيذه، و كانت لـــهم مـــن الصلاحيـــات الرســـمية، و الإمتيـــازات القانونيـــة، و العلاقات غير الرسمية ما يجعلهم يتمتعـــون «بحقـــوق» واســـعة لا تقابلـــها في الغالب الأعم أية واجبات، الأمر الذي جعل سياسة «اللامركزيـــة» -التـــي جعلت في الأصل لخدمة المواطن- ورقة رابحة في أيدي هؤلاء السادة تجعـــل المؤسّسة بأكملها «ملكا» لهم خارج دائرة المحاســـبة لأن مغانمـــها تزيـــد فـــي صلاحياتهم أما مغارمها فلا يحاسبون عليها، لأن خزينة الدولة العمومية كـــانت تضخ كل عام مزيدا من المال تغطّي بـــه العجـــز المـــالي للكشـــوف البنكيـــة لمؤسساتها و لو بلغت الملايير دونما فتح لأيّ ملفّ يقف وراءه سؤال «من أيـــن لك هذا!؟».

النتيجة باتت معروفة و لا تحتاج إلى كثير شرح و لا إلى طـــول كـــلام إذ يكفي أن نذكر فقط بأن «عقلية البايلك» التي تعني تدمير ممتلكـــات الدولـــة قـــد أصبحت جزءا من ثقافة الناس، و أصبحت لفظة «وَاشْ دَخّلكْ.. مَاهيشْ إنْتَـــاعْ بَابَاكْ» عبارة شائعة على كل لسان في العامية الجزائرية، و بات مـــن الســـهل على كل مواطن أن يرى «مقـــبرة» حقيقيـــة للعتـــاد الفلاحـــي فـــي حضـــائر «الكابسياس» التابعة للثورة الزراعية، و مقابر أخرى مشابهة للعتاد المســـتورد بالعملة الصعبة في كل مكان تابع للدولة بـــدءًا بـــأصغر حضـــيرة إدارة علـــى مستوى القطر (و هي البلدية) و انتهاء بحضيرة السيارات التابعـــة لأيـــة وزارة أو لمصالح رئاسة الحكومة أو لرئاسة الجمهوريـــة مـــرورا بمقـــرّات الحـــزب الحاكم...

و الجميع يذكر قصة السيّارات السوداء التي بيعت لبعض الوجهاء بأســـعار رمزية، و قليل هم الذين يعرفون كيف كان يتم بيع العتاد المســـتعمل (خاصـــة السيارات) في لعبة «المزاد العلني».

هذه الصورة المأساوية المصغّرة لا أعتقد أنها تكفي لفهم طبيعة جذور الصراع الذي كان يمور تحت سطوح الأشياء لأن المأساة كانت أكبر من أن تفسّر بالعامل الإقتصادي وحده، أو العامل السياسي المعزول عن تفاعلات حضارية خطيرة كانت كلّها تصبّ في بؤرة أحداث أكتوبر 1988، و لذلك يحتاج الأمر -زيادة في التأكيد- إلى قراءة أخرى للأحداث بعيون غير رسمية.

تاسعا : قراءة بعيون غير رسمية :

حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الذي فجّر ثورة التحرير الوطني ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، و هذه بديهية يعرفها الجميع، لكن الذي يخفى بعض سرّه على الكثيرين هو أن «الجبهة» دخلت الثورة و خاضتها بأجنحة «وطنيّة» لم تكن منسجمة و إنما وحّد بينها الهدف المشترك الأكبر الذي هو إستقلال الجزائر.

كان دخول كثير من التشكيلات السياسية تحت مظلّة جبهة التحرير قد فرضته مبادرة جماعة الـ22 التي قطعت الطريق أمام كل البرامج و الوسائل عندما وضعت قطار الحرية على طريق الحرب ليجري هذا القطار على سكّة الثورة المسلّحة، و قامت بعمليّة إبتلاع سياسي شامل ذوّب كل الطاقات و حصرها في بوتقة الثورة، و حطّم بذلك أحلام كثير من الساسة عندما رسم بيان أول نوفمبر 1954 هدفا أساسيًا واحدًا هو «إقامة دولة جزائرية ديمقراطية إجتماعية ذات سيادة في ظل المبادئ الإسلامية»، و شرع الموقعون عليه في العمل الثوري المسلّح لتجسيد هذا الهدف المشترك.

لكن الذي حدث -و كان متوقّعًا أن يحدث- هو أن الذين إنصهروا في بوتقة ثورة التحرير كان إنصهارهم عسكريًا إستجابة لنداء الواجب و لم يكن سياسيًا، بمعنى أن طموحات السياسيين بدأت تراودهم لما أحسّوا أن الثورة تجذرت في أعماق الشعب و أن النصر بات وشيكا، فعاودت الكثيرين منهم أحلام ما قبل الثورة، و عادت بهم الذاكرة السياسية الطموحة إلى فترة الصّراعات الطبيعية التي كانت بينهم و بين خصومهم السياسيين بين سنوات 1931 (ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) و 1954 (ليلة إندلاع الثورة).

إن هذه الصراعات القديمة التي غطّاها صوت رصاص الثورة و حجبها إلى حين بدأت تطفو على السطح مع إنعقاد «مؤتمر الصومام» ثم نمت

و ترعرعت -بعد ذلك- في كواليس «مؤتمر طرابلس»، و خلال أيام «مفاوضات إيفيان»... لكن وحدة الهدف حجبت هذا الصراع و أجلته إلى حين، فلما لاحت تباشير النصر بميلاد الحكومة المؤقتة (الثانية) بزعامة بن خدة، بعد نهاية مدة حكومة عباس فرحات عادت إلى الواجهة نبرة خطابية جديدة كان كثير من المجاهدين يظنون أنها ذهبت مع الإستعمار.

إن عظمة الثورة قد غطت على كثير من أخطاء زعمائها و غضت الطرف عن بعض تجاوزاتهم خاصة بين سنوات 58-1962 ذلك أن طموحات المجاهدين كانت تشفع لهم، في هامش محدود، بارتكاب مثل هذه التجاوزات من وجهة نظر بعض المجاهدين على الأقل، خاصة هؤلاء الذين كانوا لا يتسامحون في السكوت عن كل «محاولة» لكسر وحدة الثورة أو التلاعب بأعظم هدفين رسمهما بيان أول نوفمبر بصورة واضحة و مباشرة و هما :

- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
- إحترام جميع الحريات الأساسية بدون تمييز عرقي أو ديني.

إن الطموح كان أوسع من مجرد الكفاح من أجل تحرير الوطن سياسيا، و هو طموح كبير دون شك، غير أن بيان أول نوفمبر و سعة و عمقة ليشمل العمل من أجل «تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي و الإسلامي..»، لكن هذه الطموحات الموضوعية العادلة لم تخل من تفكير في تحقيق بعض الطموحات الذاتية، و هو ديدن السياسيين دائما إذا تجسدت طموحاتهم في الميدان العسكري و خرجوا من الميدان مزهوين بانتصاراتهم.

لقد زرع بعض الزعماء بذورا للصراع الداخلي كان يمكن أن تفجر الثورة من الداخل، كما كان بامكانها أن تجعل ورقة الإستقلال نفسها تحترق بنار الحرب الأهلية قبل أن يقطف المجاهدون ثمرة الإستقلال غير أن النزهاء من قادة الثورة حملوا ثمرة جهادهم خارج أشباح الحرب الأهلية التي كان قد راهن عليها كثير من المراقبين و ألقى ببعض الزيت على نار التنازع على الحدود، و على حطب اللغة، و العرق، و القوميات، و حتى الدندنة على أنغام «الأرجل السوداء» و ما يصب في هذه البؤر المتوترة مما يعرف في لسان التاريخ السياسي بـ«مخلفات الإستعمار».

لقد حفظ المخلصون ثمرات الثورة من الإحتراق بنار الحرب الأهلية بعد الإستقلال حينما تأكد لديهم أن الجناح العسكري قد إنتصر لكن أشباح تجسيد الطموحات الشخصية ظلت هاجسا يراود الكثيرين، و سارت الأمور على ما أراد لها الجناح المنتصر في معركة الحسم الميداني العسكري الظاهر و لم يجتث هؤلاء المنتصرون جذور الصراع التي زرعتها الصراعات الحزبية الخفية بين سنوات 31-1954، و لم تفلح سياسة تكميم الأفواه في أن تقتلع من أعماق النفس طموحات السياسيين الذين هاجر أكثرهم إلى أوربا ليواصل نضاله من وراء البحر في حين قبع بعضهم وراء القضبان، أو اعتزل السياسة و اختفى من واقع الحياة المتفاعلة و قطع ما بينه و بين الصراع السياسي إلا من خلال التتبع و الرصد الإعلامي من بعيد، أو انطوى على نفسه و قطع ما بينه و بين عالم الصحافة و الإعلام قطعا كليا.

إن الذي حدث كان أكبر من إمكانيات الصراع التقليدي، و قد كانت لهذا الصراع جذور ظاهرة، كما كانت له جذور خفية يصعب الكشف عنها إلا من باب التخمين و الإستنتاج و أكتفي بالإشارة هنا إلى ظاهرتين كانتا شديدتي البروز و التأثير على الواقع ساهمتا في تغذية جذور الصراع فيه، و هما شراء الذمم، و حرية المرأة.

1- شراء الذمم :

بين سنوات 82-1988 أصبح الحديث عن شراء الذمم حديثا متواترا بين عامة الناس، و أصبحت للرشوة أسماء كثيرة هذبها أصحابها لتأخذ مفاهيم جديدة، كالإكرام، و المكافأة، و الهدية، و تأليف القلوب، و العمولة، و الهبة، و المساعدة، و التقدير، و رد الجميل.. لكن الإسم الذي فرض حضوره على ألسنة أصحاب الجاه و السلطان هو إطلاق إسم «قهوة» على كل صفقة تكون الرشوة أحد بنودها غير المكتوبة بين المتعاقدين و ليست مقيدة في أية وثيقة رسمية، و مع أن سعر فنجان قهوة في ذلك الوقت كان دينارا واحدا، و كان الكيلوغرام من البن الجيد يتراوح بين 40 إلى 100 دينار إلا أن «القهوة» -بالمعنى السالف- كانت تصل أحيانا إلى مليون دينار و عند العاجزين لا تقل عن 1000 دينار.

ليس هذا هو المهم إنما المهم هو أن هذه «القهوة» كانت سببا في سقوط أخلاقي مريع، ذلك أن «أصحاب القهاوي» قد سنوا سنة سيئة أمسى بها الحق ضائعا و المصالح معطلة، فلا أحد يستطيع الحصول على حقه إلا بدفع ثمن

قهوة، و لا أحد يملك أن يحرك مصلحة معطلة إلا بسقيها، أو سقي القائمين على تعطيلها قهوة حارة و ساخنة و ثقيلة...

و سادت «لغة البقشيش» كل المعاملات و عم بلاؤها، و مست كل القطاعات الحيوية و غير الحيوية على حد سواء، من الصحة إلى التعليم، و من الإقتصاد إلى الثقافة، و من الإدارة إلى التجارة... فالمواطن يدفع رشوة ليحصل على حقه، و يدفع رشوة ليحصل على وظيفة، و يدفع رشوة ليستخرج وثيقة من إدارة، و قد بلغ الأمر أحيانا إلى مستوى دخول بعض الأبرياء السجن و خروج مجرمين منه إثر صفقة لعبت فيها «قهوة» غير بريئة بضمائر من باعوا ضمائرهم للشيطان.

لقد كانت «القهوة» طريقا لتزوير وثائق خطيرة.

و يكفيك أن تعرف أن شراء الذمم بلغ درجة صدور أحكام على مجرمين بالبراءة، و ترقية كثير من كبار المختلسين إلى مناصب عالية و حساسة بعد أن ثبت في حقهم إختلاس أموال الدولة، و حصل بعض «القافزين» على «وثائق» رسمية مزورة أهلتهم إلى مناصب حساسة و بوأتهم منازل عالية و فتحت لهم من الآفاق ما أصبحوا بفضلها من كبار الأثرياء أو من كبار المحظوظين في مقامات إجتماعية أو سياسية أو في سلم إداري محترم، بل من كبار الوجهاء أحيانا...

و تبا للراشي و المرتشي و الرائش.

لقد مست هذه الآفة قطاعات حساسة بل «مقدسة» في عرف الجزائريين بلغت حد تزوير «شهادات الجهاد» و الجميع يذكر القضية التي أحرجت المنظمة الوطنية للمجاهدين التي صرحت أمانتها الوطنية -بعد خراب البصرة- بأن «هناك عناصر إندست في صفوف منظمة المجاهدين مستغلة ظروفا معينة مرت بها البلاد و مراكزها الحساسة في أجهزة الدولة من أجل تحقيق أغراض شخصية على حساب الشهداء و التاريخ...».

بهذا المثال تفهم أن التزوير قد طال «وثائق الجهاد»، و تفهم أن الرشوة التي يستطيع بها أصحابها الحصول على شهادات «الجهاد» ضد الإستعمار الفرنسي، و قد يكون بعضهم من مواليد الثورة، و أن عمره بين 54-1962 لا

يتجاوز الـ10 سنوات و مع ذلك يحمل بطاقة المجاهدين، يمكن للراشين أن يفعلوا أي شيء في أنفسهم و في وطنهم و لو بعد حين، و لا نقول أكثر من هذا، فإن البقية في تصوري مفهومة لدى من له أدنى صلة بهذا الموضوع غير أن السياق، يفرض علي أن لا أضع نقطة النهاية قبل أن أشير إلى أن الرشوة (أو القهوة بالتعبير الجزائري) تجر وراءها العرض، و الكلام عن الأعراض بين 82-1988 كلام عفن يبعث على الغثيان و التقزز و المرارة.. لكن لا مناص من الإشارة إلى فحوى الصلة بين الرشوة و التجارة بالعرض في مجال شراء الذمم من غير أن نشخص الأشياء أو نجسد الأمور أو نعمل على جرح مشاعر المخلصين، و لكن من الواجب أن نذكر بنضال المرأة الجزائرية... ثم كيف أمتهنت بعد ذلك و جرتها بعض جماعات المصالح إلى الولوغ في إناء لم يكن في كثير من الأحيان نظيفا و لا خاليا من السقوط.

2- و يسألونك عن حرية المرأة :

مع موجة إنتشار الحجاب بدأت تتكشف الممارسات التحتية لمجتمع ما بعد الإستعمار، فقد صاحب موجة إنتشار الزي الإسلامي موجة المناداة بالحرية، و أتضح للعيان أن هناك خطين متوازيين في حركة المجتمع السائر نحو الحضارة على مستوى ما يعرف «بالجنس اللطيف»، و هما خطان متناقضان :

- **خط حركة «الفيمنيزم»** : المتصل بدوائر التغريب و المتأثر بالفلسفة الوجودية تحت غطاء المناداة بحرية المرأة و التفتح على التيارات العالمية.

- **خط حركة «الأنتقريزم»** : العائد إلى الجذور التراثية و المتأثر بفلسفة الصحوة تحت غطاء المحافظة على الأصالة و العودة إلى عصر النبوة.

في الظاهر بدأت المعركة تدور حول «قانون الأسرة» منذ طرحه للنقاش سنة 79 إلى يوم صدوره في 09 جوان 1984، و هو القانون الذي دافع من أجله كثير من المخلصين و المخلصات حتى أصبح مرجعا رسميا في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية في كل المحاكم الجزائرية، لكن حقيقة المعركة لم تكن تستهدف «قانون الأسرة» و إنما كانت تستهدف -من وراء نسف قانون الأسرة- تحديد الوجهة الحضارية للأمة الجزائرية من خلال المرأة، فقد كان الخط الأول مشدودا إلى عواصم غربية تتزعمها الحركات النسوية العالمية من العاصمة الفرنسية باريس و من نسج على منوال التغريب في المشرق الإسلامي أو في المغرب الإسلامي و جميع هؤلاء كانت لهن

صلات ظاهرة أحيانا، و مضمرة أحيانا اخرى، بالحركة الماسونية العالمية، و يمكن الكشف عن هذه الحقيقة التاريخية بدراسة المسارات الكرونولوجية لسيدات العالم العربي.

أما الخط الثاني فقد كان مشدودا إلى بعض العواصم العربية حيث بدأ التفاعل النسوي مع بدايات الصحوة الإسلامية، و كان قطب الجذب القوي هو القاهرة حيث تنامى -إلى جانب الحس القومي- حس إسلامي يشترك كلاهما في الشعور بالغربة، و كلاهما يعمل على الإنعتاق من آسار الرق المفروض على المرأة من عصور الإنحطاط السياسي للعالم الإسلامي، و الفرق بينهما جوهري في الوسائل و الغايات بل في المنطلقات الفلسفية التي يصدر عنها كل فصيل.

و هذا الفرق هو جوهر الصراع و مناط الحكم، إذ منه بدأت أشكال التدافع و عنه صدرت جميع مظاهر الإنحراف بالمرأة لتكون طرفا مقحما في الصراع.

غير أن إقحام المرأة في ميدان المنازلات لم يكن عفويا، كما قد يتصور البعض، و إنما كان المخطط قائما على نظرية التدمير بعد التحرير التي جاءت خلاصتها في كلمة موجزة أشارت إليها بروتوكولات حكماء صهيون بما يفهم منه بإيجاز أنه «بالمرأة حررنا العالم و بالمرأة ندمره».

فكيف تم هذا التحرير في الجزائر؟ و كيف بدأت خطوات التدمير؟ و كيف أقحمت المرأة في ساحة المعركة لتكون طرفا فاعلا في معادلة الصراع التي نتحدث عنها؟

مصطلح «الفيمنيزم» يعني حركة النساء المتحررات، و مصطلح «الأنتقريزم» يعني حركة النساء المحافظات، و هي مقابلة غير صحيحة، و لكني وضعتها من باب المشاكلة فحسب، لإعتقادي أن المرأة الجزائرية ظلمت مرتين :

- الظلم الأول سلط عليها باسم المحافظة تحت ضغط عقلية الحريم التي حولت المرأة إلى موقع الإقامة الجبرية فلا تخرج في حياتها إلا ثلاث مرات (من رحم أمها، و من بيت والديها إلى بيت زوجها، و أخيرا من بيت زوجها

إلى القبر)، و هذه نظرة باطلة قامت على خلفية ثقافية متحجرة تبرر أحيانا بنصوص من التراث الذي تفسره بعض الدوائر الأنانية تفسيرا تآمريا يجعل من المرأة محضن تفريخ، فهي لا تساهم في بناء المجتمع إلا بمده بالنسل و تضخيم تكاثره و نموه الديموغرافي.

و هذه النظرة تبناها -بكل أسف- كثير من الوعاظ و خطباء المساجد و القصاصين و أصحاب الأحاجي و الخرافات و الدراويش و المصروعين فكريا.. و استطاعوا -بما لهم من سلطان على عقليات الإنحطاط و الجمود- أن يشكلوا لأنفسهم «جيشا» من المؤيدين، فيهم من يكذب على رسول الله (ص) باختلاق أحاديث موضوعة لتأييد فكرته و نصرة مذهبه و تكثير سواد المناصرين و المؤيدين ممن تستهويهم أنغام العزف على أوتار الإستعباد و الإسترقاق و التسلط... و هم في الغالب يحملون نفوسا مريضة و يعيشون بغرائز مكبوتة و لا يتصورون للمرأة وظيفة أخرى إلا الفراش!؟

أقول هذا الكلام و في ذاكرتي عشرات المشاهد و الصور الدالة على هذه الممارسات الباطلة التي إخترع لها أصحابها تبريرات دينية «مقدسة» من خلال ما يرددونه من محفوظات لا يقوم أكثرها على سند صحيح، أو يفسرون نصوصا صحيحة تفسيرا مريضا ليغلفوا الدين الحنيف بشهوات أنفسهم و نزوات مكبوتاتهم.

و أستشهد هنا بأثر كثير الدوران على ألسنة الناس يقول أصحابه «خير النساء التي لا ترى رجلا و لا يراها رجل».

أين تعيش؟ كيف تمارس وظيفتها التربوية و الإجتماعية؟

لا أحب أن أخوض كثيرا في الموضوع لكن السياق يقتضي أن أشير إلى أن هذه «القداسة» المصنوعة التي يوليها بعض الناس للمرأة أعطت ثمارا عكسية، و كشفت إحصائيات علمية و عملية دقيقة أن الجرائم التي ترتكبها «المرأة السجينة» أو المرأة المحبوسة في إقامتها الجبرية أبشع و أشنع من تلكم الجرائم التي ترتكبها بنات جنسها الأخريات لأسباب يطول شرحها في هذا المقام.

و بعض الشر أهون من بعض.

إن عقلية الحريم قد صنعت ظاهرة إجتماعية إسمها «المرأة السجينة» و كان يمكن أن يطول سجنها و تستمر العقلية التي حبستها في إسترخائها في الظل و التمتع بها بعيدا عن أعين الناس، لكن ثورة الإعلام أدخلت التلفزيون إلى البيت الجزائري بين سنوات 69-1984 ثم جاءت موجة الغزو الفضائي عبر الأقمار الصناعية و الهوائيات المقعرة و الأنترنيت... فحدث ما لم يكن في الحسبان و دخل الرجل إلى خدر المرأة المسجونة ليبدأ الصراع على مستوى الفكر و القلب و الروح و النفس و الغرائز، ثم يطفو على السطح في شكل آفات إجتماعية مع بداية النزوح الريفي صوب المدن الكبرى بعد أن إختلطت الطالبة الجامعية بالمرأة البدوية و تلاقحت الأفكار في ظل «الخرجات التطوعية» التي كانت تقوم بها بعض المتحررات من طالبات الجامعة إلى الأرياف الفلاحية بهدف محاربة العادات و التقاليد و الأعراف، و من أجل الإرتقاء بالمرأة الريفية إلى آفاق التحرر و «الثورة» على الرجل طلبا للمساواة على أيام الثورة الزراعية.

و هذه قصة أخرى لا نحب فتح ملفها الآن إلا بمقدار ما نطل من خلاله على قضيتنا لكشف جذر آخر من جذور الصراع في الجزائر.

- أما الظلم الثاني فهو نقيض للظلم الأول، بل قل هو رد فعل عكسي له، و قد حدث باسم العصرنة، كرد فعل على حركة المحافظات، فقد قابلت عقلية الحريم عقلية التحرير، و قابل المرأة التي لا تخرج إلا ثلاث مرات إمرأة لا تدخل بيتها إلا نادرا بسبب ضغط الواقع و إقتحام المرأة موجة الصراع و دخولها في الزحام الإجتماعي تحت شعارات براقة لم يكن أكثرها بريئا.

فقد ظهر ما يمكن تسميته «بامرأة الشوارع» مقابل «إمرأة البيت»، هذه المرأة التي ثارت على كل شيء، على الزواج، على نمط العيش، على صلة الأرحام، على نظام الأسرة (الذي يسمّونه تقليديا) على العادات و التقاليد و الأعراف الإجتماعية، على الحياة داخل البيت.

هذه المرأة أصبح شعارها «الثورة» لمزيد من الحرية، الثورة على كل شيء مع أن الهدف لم يكن واضحا، و إن كان في ظاهره المناداة بالمساواة مع الرجل، كما أن كثيرًا من الوسائل التي إستخدمتها هذه المرأة الثائرة في سبيل تحقيق هذه الأهداف الغامضة كانت ملتوية و فيها فجوات و ثغرات كثيرة، و من هذه الثغرات دخل «الرجل الذئب» لينشأ جذر آخر للصراع في الجزائر،

كانت بدايته إيديولوجية (بين الفيمنيزم و الأنتقريزم) ثم صار بين المرأة السجينة و المرأة الشوارعية و انتهى في قبضة جماعات المصالح لتصبح المرأة ورقة ضغط رابحة على مستوى إتجاهات الصراع نفسها داخل أطروحة «حقوق المرأة» تحت مسمى «مراجعة قانون الأسرة».

و على مدار السبع سنوات الفاصلة بين 81-1988 تحولت المرأة في معادلة الصراع إلى رقم فاعل لا يليق إغفاله و نحن بصدد الحديث عن الجذور، لأنها كانت جذرا حقيقيا... و كان حضورها في الشارع الإجتماعي، و السياسي قويا و فاعلا، و مازالت المرأة في الجزائر -برغم كل ما لحقها من قهر- معيار ترجيح لكثير من المنازلات...

ما هي صلة المرأة الجزائرية بما عرف لاحقا بالصراع حول «مشروع مجتمع»؟ و ما هي البدايات الصحيحة و الحقيقية لهذه المعركة؟

قبل سنة 1830 (تاريخ إحتلال فرنسا للقطر الجزائري) لم يكن يوجد في الجزائر كلها إمرأة واحدة سافرة، أو متحررة بالمعنى الغربي، و لم تكن معركة الحجاب و السفور مطروحة أصلا، فقد كان زي اللباس موحدا أو متشابها بين كل الجزائريات، ورثته المرأة الجزائرية من تاريخ نضالها الطويل ضد كل أشكال العسف و التجاوز، ويمكن لأي زائر للجزائر أن يلاحظ أن هناك أزياء تقليدية كثيرة تميّز شرق الجزائر عن غربها و شمالها عن جنوبها (زي المرأة الصحراوية، و زي المرأة القبائلية، و الشاوية، و التارقية...) لكن يجمع بين هذه الأزياء كلها قاسم مشترك أصيل هو أنها أزياء ساترة.

إذ كانت المرأة الجزائرية عبر التاريخ كله ملازمة للزي المحتشم إلى أن جاءتها موجة العري من وراء البحار.

أقول هذا لأذكر الذين نسوا أصولهم و أصبحوا يتحدثون عن «الزي الجزائري» لدى المرأة و كأنه جزء من آثار الرومان ظانين أن هذا الزي الإفرنجي الذي ترتديه كثير من النساء عندنا هو لباس الرقي و الحضارة، أو هو مقياس «التقدم» و التطور، و غيره -حتى الحجاب الإسلامي- هو لباس التخلف و «الرجعية»، أذكر هؤلاء جميعا بأن لالة «فاطمة نسومر» التي كانوا يسمونها «نبية جرجرة» و التي كانت رمزا للبطولة و التضحية لم تتخل عن زيها المحافظ المحتشم و مع ذلك قادت معارك بطولية.

و من هذه الفكرة بدأت المعركة بين الحجاب و السفور كظاهرة إجتماعية في البداية ثم تطورت لتصبح معركة إيديولوجية بين «عقيدة» الشرق و «عقدة» الغرب... ثم إنتهت في ميدان الواقع المشهود بعد أحداث أكتوبر 1988 بأن صارت معركة سياسية، بل قل معركة «حزبية» و أصبح فيها الحجاب سلاحا فتاكا و صارت له إمتدادات سياسية و جغرافية إلى صورة «التشادور» الإيراني، و النقاب الخليجي، و الخيمة الأفغانية، و المقطع الشامي، و القشابية المغربية، و الربط الإندونيسي و حتى «الكيمينو» الياباني... و صرنا نسمع و نقرأ بل نشاهد ما أصطلح على تسميته «بالحجاب المتبرج» كحل وسط بين تشدد بعض السافرات في التبرج إلى حد التفريط في العري، و تشدد بعض المتحجبات في التستر و التخفي إلى حد الإفراط في الإختفاء.

و بين الإفراط و التفريط ضاعت حقيقة الحجاب الشرعي بعد ضياع صورته، و اندلعت معركة مفتعلة باسم الحجاب.

هذه الصورة لا يمكننا الوقوف على حقيقتها إلا بالوقوف عند أهم المحطات الساخنة في رحلة المرأة الجزائرية التي كانت -في زيها التقليدي- إما أوراسية، أو قبائلية، أو صحراوية، أو تارقية... فأصبحت شبيهة بالباريسية، و لاشك أن رحلة الإغتراب من الجزائر إلى باريس كانت لها محطات كبرى و كانت لها كذلك «لوبيات» تقف وراءها، مناهج عمل و وسائل تجسيد في الواقع المشهود نستعرضها بشكل مختصر إستكمالا للصورة.

أ- المرأة الحريم : الفترة الزمانية التي تعرف في كتب التاريخ «بالخلافة العثمانية» عرف فيها العالم الإسلامي إنتكاسة حضارية كبرى مست عمق النسيج الإجتماعي و الفكري (الثقافي) إلا ما كان من حركة تدوين و استنساخ للتراث في طور الإنحدار الإبداعي بعد الهزات العنيفة للبنية السياسية و الإقتصادية الإسلامية، كان من أخطر نتائجها أن حلت العادات و التقاليد محل العقيدة و الشريعة، و صار الرجل يمارس عباداته تحت غلاف سميك من شهوات النفس باسم الدين، و شيئا فشيئا تحول الإسلام إلى ما يشبه الطقوس الكهنوتية الفارغة، أو المفرغة، من كل محتوى عبادي، فقد صارت «العادات» هي واقع الناس اليومي الذي لا يملك أحد له دفعا و لا منه فكاكا، و كان نصيب المرأة من هذا الحيف أثقل من نصيب الرجل، إذ وجدت المرأة الجزائرية -و في العالم الإسلامي كله- نفسها مكبلة بألف قيد و وجدت نفسها تنسحب أو تسحب، من ساحة المعركة الثقافية،

والإجتماعية، والإقتصادية، و حتى الدعوية... إلى «عالم الحريم» و الحياة في عالم الحريم معناه تحويل المرأة إلى صفر على شمال عدد الرجال، فهي صك بلا رصيد، أو هي إحتياط ذو رصيد بيولوجي فقط تمثله صورة الميلاد و الزواج و الوفاة.

و الخطر الكبير، أو التحدي الكبير الذي واجهته المرأة أمام عقلية الحريم هو أن وضعها المقرف هذا كانت تقف وراءه تبريرات أغلبها يرتدي ثوب الدين أو التدين المغشوش، أو يمتطي صهوة الفتوى الشرعية، كقولهم : «المرأة شر لابد منه» و قولهم «شاوروهن و خالفوهن»... و تفسير بعضهم لقول الشاعر : (لا تشتر العبد إلا و العصا معه) بأن معنى «العبد» هنا هو المرأة... و هكذا.

لقد سلب السلاطين، و المماليك، و الآغات، و الدايات، و الباشوات المرأة حقوقها و خرجوا بها من دائرة الشريعة إلى دائرة العادات و التقاليد باسم الإسلام غالبا، فلما إحتلت فرنسا هذه الديار كان لهم مع عقلية الحريم شأن معروف بدأ بتحويل المرأة إلى قضية ثم صارت طرفا في الصراع.

ب- **المرأة القضية** : دخلت فرنسا الجزائر في إطار بسط نفوذ الرجل الأبيض على القارة السمراء، و كان في برنامج الإحتلال «تمدين» العالم الإسلامي، و لكي يسهل على الغزاة تنفيذ مشروع التمدين المزعوم كان ينبغي أن تطوى راية الهلال لتنشر راية الصليب، و لابد أن تدور المعركة على محوري الأسرة و المسجد، أما المسجد فقد سبقت الإشارة الموجزة إليه، و أما المرأة فقد كشف إحتفال الإستدمار الفرنسي بمناسبة مرور 100 عاما على إحتلال الجزائر، عن جزء من مشروع التمدين الذي جاء به الإستدمار إلى البلاد الإسلامية عندما أرادت الإدارة الإستعمارية في الجزائر أن تبرهن لسادتها الكبار القادمين من باريس و عواصم أوربية أخرى للمشاركة في الإحتفال الكبير الذي كان مقررا أن يدوم ستة أشهر كاملة تستعرض فيها فرنسا منجزاتها خلال قرن كامل من الإستدمار و تبرهن للحضور أن المرأة الجزائرية قد تحولت عن أصالتها إلى الغرب و أصبحت إمرأة فرنسية في لسانها، و زيها، و في تفكيرها و نمط حياتها...

لكن المفاجأة -التي لم تكن متوقعة- صدمت الإدارة الإستعمارية عندما خرجت ثلاث جزائريات فوق منصة الإستعراض الرسمية بالزي الإسلامي، فلم

يجد رئيس المستعمرات إلا أن يعترف أمام الحضور قائلا : «ماذا أصنع أيها السادة إذا كان القرآن أقوى من فرنسا !؟».

هنا تفطن الحاكم العام إلى أنه ليس من السهل مسخ المواريث الإسلامية و لو في قشورها الظاهرة، و أدرك كذلك أن التعامل مع المرأة الجزائرية -بعد مرور قرن كامل على تاريخ بداية الإحتلال- ليس على النحو الذي تناقلته وسائل الإعلام الرسمية لدى دوائر الإستدمار، و منذ عام 1931 تحولت المرأة الجزائرية إلى «قضية» في ملف الإستدمار أولاها أهمية واضحة إلى أن تفجرت الأحداث المؤلمة يوم 08 ماي 1945 حيث كانت المرأة حاضرة في تلكم المجاوز البشعة لتظهر المرأة المجاهدة في الشرق الجزائري بالعباءة السوداء (الملاية) التي عبرت بها المرأة الجزائرية عن حزنها كرمز للتضامن و الحداد على سقوط 45 ألف شهيدا حصدتهم آلة الإستدمار الفرنساوي في ظرف ثلاثة أيام.

آثار هذه المجزرة كانت كافية بأن تحدث إنقلابا جذريا في ذهنية المرأة الجزائرية (خاصة ساكنات المدن)، فكان أن تحولت عقلية بعض النساء من رصيد فكر الحريم إلى الثورة على الواقع، و قد وجدن أمامهن من نماذج «الثورة» على الإستدمار نفسه ما شجعهن على التفكير في كسر كل القيود التي كبلت طاقاتهن و الإنتقال من حَياة الحريم إلى حياة الكفاح لتحرير الوطن-و هي غضبة حق- أسوة بما صنعت الثائرة الجزائرية «لالة فاطمة نسومر» التي قادت معركة ضد الإستدمار بقوة الحديد و النار جهادا نسويا مسلحا.

ج- المرأة المجاهدة : سنوات الإخصاب السيّاسي في الجزائر كانت بين 45-1954، فبعد فشل المحاولات العسكرية المنفردة على صعيد المنازلة بين الجزائريين و الإستدمار، و بعد مجازر 08 ماي 1945 إقتنع الجميع أن النصر تقف وراءه إرادتان متكاملتان هما :

- إرادة الشّعب في الإنعتاق من براثن الإستعمار (نفسيا، فكريا، جغرافيا...) مهما كلفه ذلك من ثمن.

- إرادة القائمين على شان الأمة في جمع الكلمة و رصّ الصفّ و توحيد الهدف، كون «البطولات الفردية» لم تجد شيئا أمام وحشية الإستدمار.

هاتان الإرادتان كانتا خلاصة ما توصلت إليه العبقرية الجزائرية في نضالها السياسي بين مجازر ماي و بداية ثورة التحرير و لم تكن المرأة غائبة هذه المرة عن صنع إرادة الإنعتاق من الرق، و صنع إرادة جمع الكلمة و رص الصف، و هكذا بدأت المرأة تقتحم جبهات الجهاد، و يكتب لها التاريخ صفحات من نور على أيدي بطلات جزائريات خالدات من أمثال حسيبة بن بوعلي، و فضيلة سعدان، و وريدة مداد، و جميلة بوحيرد...

هؤلاء الرائدات هن اللائي بذرن في نفسيات المرأة الجزائرية بذور النضال ضد كل أشكال العسف و الإستعباد فبدأت كثير من النسوة يفكرن في العودة إلى حقيقة الرسالة التي خلقن من أجلها بعيدا عن جمود المرأة الحريم، و عن شطط النساء المتحررات في أشكال جديدة من النضال.

لقد كانت صورة النضال واضحة و مقبولة بل واجبة و ضرورية أثناء الوجود الإستدماري لذلك إنتفضت المرأة ضد أشكال غريبة عنها تعمل على زحزحتها عن حقيقتها الإسلامية و عن واقعها الجزائري إلى زيف حضاري يريد أن يجعل منها «سلعة» تتداول في الأسواق، و يفرغها من محتواها الحضاري الذي كانت تعد نفسها لإحتضانه في أتون ثورة التحرير المباركة، و هو الهدف الذي عجزت فرنسا عن تحقيقه، فلما لاح فجر الإستقلال قامت «جهات» مبرمجة و مكلفة بمهمة فوق العادة ترعى هذا المخطط و تعمل على تنفيذه بشكل إنحرف بالمرأة عن أهدافها و حولها من ميدان الصراع ضد التسلط الإستدماري الغاشم، و هو هدف واضح، إلى صراع ضد أصالتها و هويتها، بل ضد رسالتها في الحياة.

أي نعم، منذ فجر الإستقلال زرعت المرأة الجزائرية في حقل ملغوم أنبت ثمارا كان كثير منها مرا و هجينا على أصالتنا العربية الإسلامية، و قد تجلت هذه الثمار في مظهرين أساسيين هما :

- **اللسان الفرنسي** : الذي فتح المعركة الضارية بين «المعربين» و المفرنسين، فيما يعرف في تاريخ الجزائر بـ «معركة التعريب»، ليس رفضا للغة و إنما رفضا لمحتوياتها الإيديولوجية و امتداداتها الإستعمارية.

- **الزي الإفرنجي** : الذي فجر في الواقع الإجتماعي ردة الفعل الضاغطة بين المتحجبات و السافرات في البداية ثم تحول مع الزمن إلى معركة حول «مشروع مجتمع».

إن تخاطب كثير من الجزائريين باللغة الفرنسية، و تعاملهم اليومي بها ليس ناجما عن عادة ألفوها خلال 132 سنة من الإستدمار، فقد كانوا خلال سنوات الإحتلال كلها يتخاطبون فيما بينهم بالعربية أو ببعض اللهجات العامية و يرفضون إستخدام الفرنسية في تعاملهم اليومي، فلما رحلت فرنسا و اندحرت وراء البحار عادت اللغة الفرنسية لتسيطر على اللسان الجزائري برغم محاولات «التعريب» التي قادها رجال مخلصون في هذا الوطن.

إن مسألة إستخدام اللغة الفرنسية في الجزائر أعمق من مجرد تصنيفها في خانة العادة، و إنما هي حالة إستلاب حضاري كان ناجما في بداية الإستقلال عن شعور بالنقص فيما يعرف «بعقدة الدونية» ثم صارت هذه العقدة «عقيدة» إستعمارية كريهة يدافع عنها أصحابها و يتعصبون لها و يرصدون لأجلها كل طاقاتهم البشرية و المادية، و صارت لها دوائر متخصصة تدافع عنها و تعمل على بقائها زاعمة أنها من «غنائم الحرب».

إن الصراع الذي شهدته الساحة الجزائرية بين سنوات 62-1992 قد كشف المخبوء عندما خرجت نساء كثير من الكبراء و الوجهاء و رجال الدولة في مظاهرة خطيرة ينددن فيها بتحويل آخر ثانوية «مفرنسة» في العاصمة الجزائرية كانت تحمل إسم «ديكارت» إلى إسم الشيخ بوعمامة و تحويلها من الفرنسية إلى التعريب ككل ثانويات القطر، لقد كان في مقدمة المتظاهرات نساء بعض الوزراء و كبار المسؤولين، و لم تهدأ العاصفة حتى تدخل السيد رئيس الجمهورية شخصيا ليقرر : «أنه لا أحد يمكن أن يملي على «الثورة» شيئا.. فمن لم تعجبه الجزائر ما عليه إلا أخذ زوجته و أولاده و الذهاب إلى حيث يريد..»

فهم الناس أن المعركة ليست لغوية -كما ظن الكثير في البداية- و إنما هي معركة إثبات وجود و تقرير مصير، أي أن ظاهرها لغوي و لكن حقيقتها أعمق من ذلك و أخطر... إنها معركة إنتماء..

معركة «هوية شعب» أريد له تعكير ينابيعه الصافية.
معركة هي جزء من معركة «مشروع مجتمع».

إن اللغة ليست أطرا فارغة، و إنما هي كائن حي، فكل لفظة تحمل في جوفها قيم المجتمع الصادرة عنه و ميوله و رغباته و خلفياته الفكرية.

حول هذه الفلسفة دارت معركة التعريب، و حملت المرأة جانبا مهما من تبعاتها لتدخل بها ميدانا آخر هو ميدان الصراع حول هوية المرأة الجزائرية بين المشرقية و الإغتراب على مستوى الصراع الفكري، ثم بين المرأة الشرقية و المرأة الغربية، على مستوى الصراع الحضاري، و أخيرا بين الحجاب و السفور كون الزي الإسلامي كان المظهر الأكثر إستفزازا للمستلبات حضاريا.

طرحت وقتذاك أسئلة سخيفة لكنها كانت نابعة من واقع محكوم بكثير من السخافات و كانت معبرة عن إستخفاف المستلبات حضاريا بكل قيم الأصالة، مثل : هل يجوز للمتحجبة أن تتحدث بالفرنسية؟ و هل يجوز لها أن تدرس في كليات اللغات (الفرنسية، الإنجليزية، الألمانية..)؟ و هل يجوز التكلم بالفرنسية في المسجد؟ و هل يجوز أن تصاحب المتحجبة زميلة لها سافرة أو أن تجلس مع فتاة متبرجة؟؟...

و بين دعاة «لا يجوز» و أنصار «يجوز» دفعت الفتاة الجزائرية ثمنا باهضا من دينها، و من عرضها أحيانا، و تشكلت في واقع المجتمع الجزائري طبقة من النساء لا هم لهن إلا خوض المعارك باسم اللغة مرة و باسم «التقدم و الرجعية» مرة، و باسم «حرية المرأة» مرة... في الوقت الذي كانت فيه المرأة يباع عرضها علنا و بوثيقة رسمية في «بيوت الفساد» التي قيل عنها إنها من «مخلفات الإستعمار»، التي لم تختف من واقع الحياة الإجتماعية إلا سنة 1990 بعد 28 سنة من الصراع المرير، لكن إختفاءها من الواقع المشهود فتح أمامها أوكارا أخرى للشيطان لا نحب الخوض فيها.

هذه الصورة الدرامية التي أبرزنا جزءا منها كانت وقودا غير معلن للصراع الذي صارت المرأة طرفا فيه منذ بداية سنة 1971 عندما نزلت فتاة الجامعة -في الخرجات التطوعية لصالح الثورة الزراعية- من رحاب العلم و المعرفة إلى حياة الريف و اختلطت بالمرأة البدوية لتتحدث عن حقها في «المساواة» بالرجل، و عن واجبها «الثوري» أمام ما ينتظرها من تطلعات و آمال لتحقيق غد أفضل، و استمرت هذه الإتصالات 09 سنوات تباعا... لتصل «ثورة المرأة» إلى عمق الريف الجزائري، و تمس كل شرائح المجتمع.

إذا كانت الخطة قد وصلت إلى الرّيف الجزائري لتمسّ «المرأة الفلاحة» فاعلم أنها قد نشرت مفعولها السحري في المدن و التجمعات السكانية الكبرى،

لكن الذي حدث -في الواقع المشهود- أن رياح الصحوة كانت أقوى من كل محاولات المسخ، و في ظرف قصير بين 71-1981 غطى الزي الإسلامي ساحة الجامعات و الثانويات و زحف على شوارع المدن و القرى فغطاها، ثم بدأ يزحف على الإدارة، و هنا بدأ الإصطدام بعدة حواجز كان من أخطرها حاجز الرياضة النسوية داخل المؤسسات التعليمية، ثم تهمة الحجاب الإيراني (التشادور) من قبل بعض الدوائر الرسمية تحت غبار المعركة التي كانت تقودها الإدارة -بدل أن تراقبها و تنظمها- على كثير من المظاهر الإسلامية كالآذان، والأشرطة المسموعة و المرئيّة، و اللّحية، و القميص، و الحجاب، و المخيّمات البحريّة، و بناء المساجد (الحرة)، و الإحتفالات الإسلامية، و الدّروس، و الحلقات، و الملصقات الجداريّة...الخ.

و خلاصة ما يمكن غربلته هو :

أنّ الصّراع الظاهر كان كرأس جبل الثّلج الغامر في أعماق المحيط، فقد كانت جذور أخرى تنمو تحت السّطح و تتفاعل و تتغذّى على معطيات واقع لم يكن يجري في إتجاهه الطبيعي ذلك أن عوامل داخليّة و خارجيّة كانت ضاغطة على واقع الحياة بأسرها، و كانت جماعات ضغط غير معروفة تمارس دور المحرّض أو المهرّج و تدفع بعجلة الصّراع بإتجاه الإنسداد و التعقّن، و قد كان من أخطر وسائل جماعات المصالح، المال، و المرأة، و اللغة :

- **المال** : مستفيدين من الظّرف الإقتصادي المتردّي و الإدارة البيروقراطية المتعقنة.

- **المرأة** : التي كانت تتلقى أولى الضربات في ظل التّحوّل السريع من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي عبر الثّورة و الطفرة.

- **اللغة** : كوعاء يرفد كلّ مكوّنات المدنيّة الغربيّة لأحداث القطيعة ين الجزائريين و لغتهم بحجة أن اللغة العربية ليست لغة علم و حضارة و رقي..

و قد لعبت المنظومة التربويّة الجزائرية دورا ريّاديا في مجال التحدّي الذي كانت تواجهه الشخصيّة الجزائرية منذ فجر الإستقلال، فقد ظلّت العقليّة الجزائرية مشدودة إلى روح ثورة نوفمبر 1954، و ظلّ الفكر الوطني يطرح ظلالا وارفة على مآثر الجهاد و الشهداء، و ظلت الشخصية الوطنية تعترف

للإسلام و للغة العربية بالفضل في توحيد صف الأمة و منع الإنقسام و التشتت، لذلك لم يستطع أي جزائري -حتى كبار المنظرين للإلحاد- أن ينكر صلته بالإسلام أو باللغة العربية إنما كان بعضهم يعلل ذلك بمحاولة تقسيم الإسلام إلى مستويات و أنواع فيقول مثلا : أنا مع الإسلام الحقيقي و لست مع الإسلام المزيف، أنا مع إسلام الحضارة و التقدم و لست مع إسلام التخلف و الرجعية...الخ.

و إذا تحدث إلى الجماهير بغير اللغة العربية (أو بالعامية الجزائرية) وجدته يقدم إعتذاره سلفا عن عجزه عن التحكم في اللغة العربية، و عن تقصيره و عدم قدرته على مخاطبة الناس بالعربية، و كأنه يعلن أن الفرنسية «عورة» يجب الإعتذار عن الكشف عنها، أو سترها.

و الحقيقة أن الجماهير كانت مع الإسلام الموروث، و مع اللغة العربية المتداولة في توجهها العام لذلك كان العاملون على تحويل هذه الجماهير عن وجهتها يعملون بحذر مشوب بمكر كبير، و قد كشفت المساجلات الفكرية على صفحات الجرائد الوطنية بين أحد أقطاب «الفرنسة» في الجزائر (الأستاذ مصطفى الأشرف) و أحد أقطاب «التعريب» (الدكتور عبد الله شريط) عن جزء كبير من هذه الحقيقة الكامنة في أعماق الشعب الجزائري في إنتظار من يحركه أو ينظمه أو يفجره...

كان الضغط عاليا على الجماهير في الجزائر قبل أحداث أكتوبر 1988 ضغط مس جميع قطاعات الحياة، من الإقتصاد إلى الإجتماع و من السياسة إلى الثقافة مرورا باللغة إلى التربية و التعليم، و كانت مظاهر شراء الذمم و استغلال المرأة و تكريس واقع الإستعباد قد بلغت الحضيض، و لم يكن إحتمال تحريك الإنفجار إلا مسألة وقت أو لحظة حسابات، فقد كانت رياح الغضب شديدة العصف في أشرعة السلطة التي كانت منشغلة عن الجماهير بصراعاتها الداخلية بين المحافظين و المجددين في جبهة التحرير من جهة و بين رئاسة الجمهورية و الجبهة من جهة أخرى، أما مؤسسة الجيش فقد كانت ترقب الأحداث عن كثب، في حين كانت أكثر المؤسسات الحساسة في البلاد تتكتم على ما يجري في الواقع و تذيع بعض الأخبار من وراء الكواليس و تمارس على الشعب كله سياسة تكميم الأفواه و الإعلان المستمر -عبر شاشة التلفاز- بأن كل شيء على أحسن ما يرام.

أمام هذا الواقع المتردّي كان لسان الحال يتساءل : «من يبدأ؟» و ضمير الشّعب كله يبحث عن «بطل» يملك الشجاعة الكافية ليلقي بحجر ثقيل في بركة التعفين.

و لم يكن هذا البطل المنتظر في الحقيقة سوى الشّعب، و لم تكن هذه الجذور كلّها سوى تراكمات بطيئة لثورة قادمة في إنتظار رمي القشّة التي سوف تقصم ظهر البعير، أو إضافة القطرة التي سوف تفيض كأس الغضب.

فكان إضراب عمال مصنع الشاحنات (بالرويبة) هو القشة التي قصمت ظهر البعير الإجتماعي، و كان تحرش الإسلاميين بالنظام في كثير من المساجد «الحرة» هو القطرة التي أفاضت الكأس ثم كسرته، فكشرت الفتنة عن أنيابها..

و سقط الزناد.

عاشرا : تحت المجهر :

بعد أن أشرت إلى مجمل القضايا التي أعتقد أنها شكلت جذور الصراع في الجزائر، أحاول الآن أن أجمع هذا الشّتات المتناثر و أضعه تحت المجهر الكاشف من أجل قراءة تحليلية لتسجيل آخر الملاحظات حول أصول هذه الجذور التي ما تزال أسبابها الدقيقة مجهولة في غيّاب كثير من المعلومات الرسميّة و سكوت دوائر صنع القرار عن نشر خلاصات تقارير اللجان التي شكلت لهذا الغرض بعد إختفاء أكثر من فجّروا الأحداث عن السّاحة السياسية في مراحل تالية.

أحد الدارسين أرجع أحداث أكتوبر إلى تفاعل ستّة عناصر متنافرة شكلت بؤرة توتّر عميقة وسّعت الهوّة بين السّلطة و الجماهير من جهة ثم نسفت عوامل الثّقة بين أجهزة الحكم فيما بينها من جهة أخرى، فكانت نتيجتها الطبيعية في نظره إنتفاضة أكتوبر، هذه العناصر الستّة هي :

– المؤثّرات الخارجية الضّاغطة بهدف ترتيب أوراق النّظام الدّولي الجديد بعد سقوط المعسكر الإشتراكي.

– المؤثّرات الصّهيونية العالمية لتسويّة قضية الشّرق الأوسط و فتح الطريق أمام مشروع التطبيع.

- ضغط الجناح الأرثوذكسي في جبهة التحرير الوطني منذ المؤتمر الخامس للجبهة بالتنسيق مع اليسار.

- إنفتاح الجناح الإصلاحي في جبهة التحرير الوطني و التهديد بورقة الإصلاحات الشاملة.

- ضغط الشارع الجماهيري بعد شيوع مظاهر «الحقرة» منذ سنة 1984.

- ضغط الأزمة الإقتصادية العامّة و اختلال ميزان الدخل القومي العام مقارنة بارتفاع مستوى المعيشة.

هذه العناصر الستة التي يراها هذا الدارس أسبابا للأزمة كانت في حقيقة الأمر أسبابًا ظاهرة، و ربما كانت في عمقها نتائج طبيعيّة لأسباب سابقة عنها مازلنا نصرّ على تسميتها بـ«جذور الصراع»، و لذلك كان لزاما علينا أن نعود ثانية إلى قراءة الأحداث من وجهة نظر تاريخيّة تضع الأمور في نصابها، ثم نعيد قراءتها بشكل يسمح بإصدار حكم صحيح على حقبة من التاريخ السياسي في الجزائر أطلق عليها الإعلام الجزائري ظلما «العشرية السوداء»، و أقول ظلما، لأن السّواد لم يبدأ منها و إنما بدأ قبلها، و أن «سوادها» لم يكن معزولا عن أصباغ أخرى غلب عليها السّواد في مناطق كثيرة من العالم كلّه و خاصّة العالم العربي، حيث كان هذا «السّواد» هو اللّون القاتم الذي جنته الأنظمة العربية كثمرات طبيعية للسيّاسات الخانقة لشعوبها، خاصة لدى الأنظمة التّابعة للمعسكر الإشتراكي الذي كان سقوطه بمثابة «الصّدمة الحضارية» التي يتلقاها كلّ تابع بوفاة متبوعه.

فما هي حقيقة تفاعل تلك العناصر السّتة السابقة؟ و ما هي جذور هذه العناصر؟

لعله من المفيد تسليط الضوء على زاويتين أساسيتين من خلالهما تنكشف خلفيات الأشياء، و تعرف الحقائق الكامنة وراء كل حدث، و أعني بهما الزاوية التاريخية و الزاوية التحليلية.

إن معرفة حقيقة الجذور تتوقف على معرفة طبيعة البذور، و هي حقيقة بيولوجية صحيحة و لكنها قاعدة يمكن الإستئناس بها في تطبيقات الظواهر الإجتماعية إذا اعتمدنا المنهج التراكمي.

و لنبدأ من بعيد مرة أخرى :

1- الزاوية التاريخية :

التيار «المصالي» في جبهة التحرير الوطني الان مازال يعمل بعقلية «حزب الشّعب»، و كان متوقعا أن تتكرر مأساة 1953 عندما إنقسم الحزب على نفسه إلى ثلاثة تيّارات واضحة (المصاليّون، و المركزيّون، و الحياديّون).

فقد تقرّر التحوّل من العمل السياسي و النشاط التربوي إلى الإعداد العسكري في غضون سنة 1947، و صارت هذه الفكرة قناعة عامّة بين الأحزاب الوطنية كلّها و حتّى لدى كثير من أعضاء «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين»، بعد «المؤتمر الإسلامي» سنة 1936 الذي ترأس وفده الجزائري إبن باديس و كان المتوقع أن تندلع ثورة التحرير قبل سنة 1954 لكن الخلافات الناشبة بين بعض الزعماء في قيّادات الأحزاب الوطنية ثم قرار حزب الشعب بحلّ «المنظمة السريّة» سنة 1952 و انقسام الحزب على نفسه، كل ذلك كان بذور شقاق و بدايات جذور أزمة بين الأخوة، حاول الشهيد مصطفى بن بولعيد، ردم الهوّة بينهم فباءت جهوده بالفشل...

و الشّاهد هنا هو أن «المتحزّبين» دائما يفوتهم فضل السّبق و المبادرة و يُحرمون بركات التّوفيق بسبب ضيّق حساباتهم، لذلك وجدنا الحياديين هم الذين تجاوزوا حسابات المركزيين و المصاليين و فرضوا على الجميع الإنضواء تحت لواء جديد أخذ على عاتقه أضخم مهمّة تاريخية هي تفجير الثورة من تحت جناح «اللّجنة الثورية للوحدة و العمل»، فلما نجح القادة التاريخيون في تفجير الشرارة الأولى للثورة تحقق ما كان قد توقع بن بولعيد عندما قال كلمته المشهورة : «ألقوا بالثورة في الشارع تحتضنها الجماهير»، لكن الذي حدث في الميدان هو أن كثيرا من الذين رسموا أهداف الثورة سقطوا في ميدان الشّرف شهداء و احتلّ مواقعهم الجيل الثاني من «الثوار» الذين كانوا يحملون في مجملهم أفكارا و إيديولوجيات مغايرة للجيل الأول المفجّر لفتيل الثورة، فلما جاء موعد «مؤتمر الصومام» أعيد ترتيب ملفّ الثّورة و أخذ مسارات أخرى كان من الصّعب التحكّم في بنائها أو توجيهها الوجهة التي

رسمها بيان أول نوفمبر حتى أن العقيد علي منجلي ذكر في إحدى مقابلاته الصّحفية «إن أسباب الإنحراف كثيرة، و من جملتها الطّموح الأعمى، و حبّ السلطة، و الإيمان بمفاهيم الحضارة الغربيّة و قيّمها، و فقدان الثّورة للعناصر المؤمنة بمبادئ العروبة و الإسلام، و تسلّل العناصر الإنتهازيّة إلى صفوف الثّورة..»أ.هـ.

إنّ الإعلان عن «تسلّل العناصر الإنتهازية إلى صفوف الثّورة.. » يعني أن شرارة النّار قد ألقيت عمدا في صفوف الثورة، كما يعني كذلك أنّ الصّراع الذي قام على أصول مبدئيّة قد حُوّلت وجهته ليأخذ مسارات الصّراعات المصلحيّة في بعض محطاته، و يعني أخيرا أنّ الشّعب الذي عبّأه ضغط الظّلم الإستدماري و شحنته الثورة وحداه نداء الواجب ليتجنّد خلف قيّادة واحدة موحّدة هي جبهة التحرير الوطني، من أجل تحقيق هدف واحد محدّد هو إستقلال الجزائر، قد زُرعت فيه بذور التحاسد و التباغض و التّناحر... و أن خميرة الإنتهازية قد دُسّت في ثنايا عجين «الإخوة» و ان فكرة الصّراع الدّاخلي ستتخمّر طويلا لتعود بالجزائر الى نقطة الصفر، أو قريبا منها، بعد 30 عاما من الإستقلال.

إن الموضوعية تفرض علينا أن نلتمّس الأسباب الحقيقية الواقفة وراء ظاهرة ما حدث في الجزائر بعد ربع قرن من الإستقلال، فقد يكون للظاهرة الواحدة أكثر من سبب، كما قد ينتج عن السبب الواحد أكثر من ظاهرة، فالمثير قد يكون واحدا لكن الإستجابة قد تختلف إذا تعلّق الأمر بالإنسان و محيطه فيما يعرف إصطلاحا بالعلوم الإنسانية، و نحن لا نشك لحظة واحدة في أن وراء إنفجار الأحداث في الجزائر تراكمات كثيرة على جميع الأصعدة و على كل المستويات ولّدت -بعد أن بلغ الضّغط منتهاه- إنفجارا جماهيريا عارما توالت بعده سلسلة من الإنفجارات الثّانوية تماما كالبركان إذا ثار، أو كالزلزال إذا اهتزّ فإن الذي يحدث هو تصدع هائل في مركز الزلزال أو على فوهة البركان، ثم تكون لهما بعد هدوء الثوران و الإهتزاز إرتدادات ثانوية قبل أن تعود الأرض الى إستقرارها و هدونها.

هذا بالضبط ما حدث في الجزائر.

فمنذ أن إعتلى الرئيس بن جديد كرسي رئاسة الجمهورية تغيّرت كثير من المعطيات، والذين يقولون «أن بن جديد جاء به الجيش ليسدّ الطريق أمام

الرأسماليّة المتوحّشة و الشيوعيّة المتعفنة» محقون، كما أن الذين قالوا «إن بن جديد كانَ يمثّل الوسطيّة بين محمّد الصالح يحياوي (الرقم الثاني في جبهة التحرير وقتئذ) و عبد العزيز بوتفليقة (وزير خارجيّة هواري بومدين) في صراعهما، أو صراع أنصارهما بهما، حول خلافة الرئيس بومدين» محقون أيضا..

فالأمران كانا نتيجتين لسبب واحد هو الجواب السياسي عن سؤال فرض نفسه بعد وفاة الرئيس هواري بومدين : من يخلف الزعيم الراحل؟

لقد كان الرئيس بن جديد أفضل من يخلف الزعيم الراحل لسبب بسيط هو أنه كان شخصية حيادية و كان كثيرون يتصورون أن بن جديد إعتلى «العرش» بلا برنامج، و أن مكوثه سوف يكون مؤقتا.

لقد كان هؤلاء الزاعمون مخطئين و الدليل على أنهم كانوا مخطئين في هذه النظرة أن بن جديد بدأ عهده و أنهاه بتسعة ملامح كبرى كانت شاهدة على سياسته العامة، و لم يكن الرجل بسيطا كما تصوره الجالسون في «غرفة العمليات»، لقد كان يحمل برنامج تغيير في شكل متدرج :

– رَتبَ بيته الداخلي بالتّخلص من كبار «بارونات» جبهة التحرير بين سنوات 80–1982 و استبدلهم ببارونات اخرين موالين له.

– طَرَحَ مشروع إعادة هيكلة المؤسسات الكبرى لنسف الثورات الثلاث بين سنوات 82–1985.

– أفرَغَ الدستور من محتواه الإشتراكي بإصدار ميثاق 1986 بعد عمليّة تعديل مسّت الميثاق الوطني لسنة 1976.

– نَقَل «العقليّة» الجزائريّة من المركزيّة إلى «اللامركزية» بإعادة توسيع التقسيم الإداري بين 85–1987.

– حَوّل الصراع النّاشب بين «المعرَّبين» و المفرنَسين من الشّارع إلى جهاز الحزب الحاكم و جعل له «لجانا» رسمية تتولى إدارته.

- أتاح لحمَلة الإيديولوجيات المختلفة في الجزائر فُرصًا شبه متكافئة للصّراع العلني، ليعرض كل فصيل ما عنده من «بضاعة» بين سنوات 81-1987.

- فتح الحدود الجزائرية برًا و بحرًا و جوًا لكل من يريد الهجرة من الجزائر أو يعود إليها بغير عنت كبير.

- عقد مع جيرانه علاقات حسن الجوار كتمهيد سياسي لـ: «وحدة المغرب العربي» منذ لقائه بالملك المغربي سنة 1982 على الحدود الجزائرية المغربيّة بعد إنقطاع دام 10 سنوات.

- صنع لنفسه بطانة من العيون و الآذان حجبت عنه الحقائق و أرادت أن تسحب من تحت أقدامه البساط فطبق عليها نظريّة «شمْشوم الجبّار» عليّ و على أعدائي يا رب.

فبعد جلوسه على «العرش» مباشرة شرع بن جديد في طرح «بديل» لإشتراكية هواري بومدين، و كان مشروع إعادة هيكلة المؤسسات الذي طرح سنة 1982 هو المدخل السيّاسي و الإقتصادي الذي دشّن به بن جديد عهد القطيعة مع نظام هواري بومدين، فقد مسّ بمشروع إعادة الهيكلة القطاعين الصناعي و الزراعي، و هما لبّ الثورة الإشتراكية، ثم زحف على المنظومة التربوية لينسق مشروع «الثورة الثقافية» بإجراء تعديلات عميقة على برامج المنظومة التربوية من المدرسة الأساسية إلى «مشروع المدينة الجامعية» و هو المشروع الأمريكي الذي جاء به الدكتور برارحي وزير التعليم العالي وقتذاك، القاضي بإحداث مُدُن جامعية لتفتيت هيكلة الجامعات المركزيّة منعًا للتجمُعات الكبرى و وفكًا للخناق على الجامعات و الأحياء الجامعيّة.

هذه الإجراءات الجوهرية أدت في ظرف وجيز، لا يتعدى السنوات الثلاث الأولى من حكم بن جديد إلى نسف الثورات الثلاث (الصناعية، الزراعية، و الثقافية) تحت شعار «المراجعة لا التّراجع».

ففي ظل الشاذلي بن جديد تحققت إستقلالية كثير من المؤسسات، و تم تعديل ميثاق بميثاق، و بهذا دشّن بن جديد عهد الرأسمالية من غير أن يعلن

عنها، و قضى على «المكاسب الثوريّة» بإسم تعديل الدستور بعد تعديل الميثاق الإشتراكي.

كان الرئيس بن جديد غامضًا في ممارساته السياسية، و لكنّه ما فتئ يصرّح بأن سياسته واضحة، و خطواته واضحة، و هو يعمل لصالح الشعب و بإرادة الشعب، و لما أحسّ أن الأزمة الإقتصادية داهمته بإنخفاض سعر النفط سدّ أمامه ثلاثة أبواب كانت تمثّل الخطر المستقبلي الكامن هي :

- باب الجهاز الأمني ليعوّضه برجال مقرّبين منه في مصالح رئاسة الجمهورية و في جهاز الحزب.

- باب الإقتصاد الوطني بإختلاق ندرة مخيفة في السّلع الإستهلاكية الأساسية، و بمحاولة تعويم السوق بكل ما هو كمالي و تحسيني لشغل الناس بمشكلات العيش اليومية.

- باب بطانة الرّئيس و محيطه السياسي و عائلته بعد تنامي أخبار تورُّط نجله في «قضية بوحوش» و في قضايا أخرى صارت فيما بعد حديث العامة.

و الغريب حقا أن بن جديد كان يسيّر البلاد و يدير شؤون الحكم مشافهة، أي انه كان يصدر الأوامر للأجهزة التنفيذية بغير وثائق و لا توقيع و لا لوائح داخليّة و لا «فواتير»... (و هو ما كشفت عنه محاكمة اللواء مصطفى بلوصيف الأمين العام لوزارة الدفاع سابقا في مرحلة من عهد بن جديد) الذي قال في كلمة مختصرة «إنّ وصول الشاذلي بن جديد إلى كرسي الرئاسة كان بداية الكارثة» و لكنه نسي أنّ بن جديد هو الذي رقاه إلى منصب الأمانة العامة لوزارة الدفاع، و نسي كذلك أنّ الدولة التي يكون «رأسُها» بداية كارثة لا يمكن أن تكون بقية أعضائها إلاّ وسائل كارثية تصيب البلد كله بالشّلل و قد تضطرُّها الظروف إلى بتر هذه الأعضاء أو قطع الرأس نفسه تخلصًا من «الرؤوس» التي قادت الوطن إلى الكارثة ثم تبرأت من الوطن و تنكرت للشعب و اتهمته بكل نقيصة..

لست أتّهم أحدًا بعينه من أذرع نظام بن جديد و لا حتى بن جديد نفسه، و لا أريد أن أشخّص المسائل ها هنا، إلاّ أن التسلسل التاريخي للأحداث لا يمكن ردّها بسهولة أو دفعها بيسر، و كلّها -في إعتقادنا على الأقل- تمثّل بؤر

توتّر سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و عسكرية أحيانا تجمّعت كلّها في بركة واحدة من التعفن السياسي الذي أفضى إلى القلق ثم إلى التململ، و انتهى إلى الإنفجار.

و دون أن نضيف إلى ما سمي بـ«العشرية السوداء» مزيدًا من الطلاء الأسود، نقرر، مرة أخرى، أن جبهة التحرير الوطني، التي يعود إليها الفضل في تحرير الجزائر من ربقة الإستدمار الفرنسي، لم تستطع على مدار 28 عاما من النضال السياسي داخل جهاز الحكم أن تحسم خلافاتها الداخلية، و لم يفلح قادتها التاريخيون الكبار في أن يتغلبوا على صراع الأجنحة داخل تشكيلتها القطرية على مستوى لجنتها المركزية أو حتى على مستوى مكتبها السياسي، مما كانت له إنعكاسات سلبية على قواعدها، و مما كان سببا أساسيا في سقوطها عند أول صدمة جماهيرية غاضبة و تقهقرها أمام حزب لم يمض على تشكيله أكثر من عام واحد في أول تجربة إنتخابية تعددية يوم 12 جوان 1990 (بلدية، و ولائية).

و هو حديث مؤجل إلى حين.

إن الضعف متأت من عدم التجانس البشري الحادث في الأطروحات الفلسفية و الإيديولوجيا لتشكيلة جبهة التحرير و ما إنبثق عن ذلك من برامج إقتصادية و خيارات سياسية نشب حولها الخلاف منذ فجر الإستقلال، بل قبل ذلك، كما صرح رئيس الحكومة المؤقتة (الثانية) السيد بن خدة على شاشة التلفزيون عندما قال : «أنا نادم على أنني شاركت في الإختيار الإشتراكي و وافقت عليه... و أنا أتوب إلى الله من هذا».

و مع هذه الإختلافات الجوهرية لم تسقط جبهة التحرير طيلة 28 عاما من الهزات التي كانت كافية للإطاحة بالنظام كله بين 62-1986 لسببين بارزين هما :

- أن الصراع داخل جبهة التحرير لم يكن في جوهره صراعا إيديولوجيا و إنما كان صراعا مصلحيا بدليل أن كثيرا من رجالات الجبهة عاصروا المتناقضات بين نظامي بومدين و بن جديد، و ظلوا في مواقعهم بل إن بعضهم إرتقى إلى مناصب أعلى في ظل المتناقضات، و الصراع إذا أفرغ من محتوياته المبدئية و أخذ مسارات مصلحية يسهل إنهاؤه و التغلب عليه بإسكات

الأطراف الثائرة، أو الغاضبة، أو الناقمة بـهبات تعـادل مركـز ضغـط كـل «جماعة».

و لا أتحدث هنا عن المخلصين القلائل الذين إنسحبوا من ميدان الصـراع و ظلوا صامتين يرقبون تطورات الأحداث و يتأسفون على مآلات بلد المليـون شهيد.

– عدم وجود منافس سياسي لجبهة التحرير الوطنـي، فقـد كـان نظـام الواحدية يحرم على المواطنين مجرد التفكير في التعدديـة، و مـع أن الحـزب العتيد (الوحيد) بلغ من الكبر عتيا، و «شاخ» و شاخت معه أفكاره و أسـاليبه إلا أنه ظل مصرا على التشبث بدواليب الحكم و رفض أساليب التغيير و كل شـيء من حوله كان يتغير.

كان يجب على الجبهة أن «تجدد» نسيجها السياسي.

لقد «شاخ» رجال الحزب و لم يعد بإمكانهم مسايرة التطورات الكبرى أمـام تنامي الصحوة الإسلامية و انتشار أصدائها و تجذر فكرها في قواعـد الجبهـة و في بعض قياداتها على المستوى القاعدي، أمام ظاهرة إرتفاع منسوب الثقافـة و الوعي السياسي لدى شرائح واسعة من الإطـارات الشـابة مـن خريجـي الجامعات و المعاهد العليا، مع تفشي ظاهرة البطالة و سقوط الشعارات القوميـة و الإشتراكية في الماء، و تردد أخبار السـرقات و الإختلاسـات و العمـولات بالملايير، أمام فقر الشعب و ارتفاع مستوى المعيشة بعد تدني سـعر البـترول، و بروز مظاهر الثراء الفاحش لكثير من دعاة الإشتراكية و كثير مـن زعمـاء الحزب العتيد... و ما شاكل ذلك من مظاهر سلبية...

أمام هذه الظواهر و تفاعلاتها بدأ التململ الداخلي في شـكل إحتجاجـات إجتماعية موضعية صاحبتها ظاهرة «النكتة السياسية» التي كانت تستهدف غالبـا شخصية رئيس الجمهورية ثم تطورت إلى خطاب مسجدي ناقم علـى الوضـع برمته مع تسريب «مطبوعـات سـرية» مجهولـة الجهـة و بغـير توقيـع، أو بتوقيعات رمزية، أفضت إلى تفتيش بعض البيوت ليطفـو الصـراع علـى سطوح الأحداث بين شرائح من الشعب و بعض فصائل النظام (الأمـن العـام، و قوات التدخل السريع، و الدرك...) في شكل مواجـهات موضعيـة متفرقـة و معزولة بالغازات المسيلة للدموع.

لقد برهنت الأحداث أن الثقة هي صمام الأمان بين السلطة و الشعب، فإذا ضاعت الثقة أو إهتزت و بدأ الشعب يطالب بحقوقه عبر المسيرات أو التجمعات، و يحتج على الوضع المتردي بالخطب الحماسية، و التجمهر، و توزيع (المنشورات) السرية، و تنظيم نفسه، وبدأ النظام يواجه جماهيره الغاضبة بالغازات المسيلة للدموع و الإعتقال و الإستنطاق و السجن و المصادرة و الطرد و التوقيف... فإن النتيجة المنتظرة هي أن يتحول الشعب من التجمهر إلى التحدي و تتحول -تبعا لذلك- الغازات المسيلة للدموع إلى رصاص مسيل للدماء...

و قد ينفلت الأمر من أيدي الجميع.

كان من سياسة بن جديد دعوة الشعب إلى التقشف في الوقت الذي كانت فيه أساليب التبذير و الترف و الإنفاق على التحسينيات تتسع دائرتها يوما بعد يوم، و كان من آثار هذا التناقض المريب أن ازدادت الهوة عمقا و اتساعا بين السلطة و المواطنين و تقطعت آخر الخيوط التي كانت تربط الشعب بالنظام، أعني بها القيم الإسلامية على مستوى الخطاب الرسمي بعد ظهور 6000 ملياردير من كبار اللصوص و مصاصي دماء الشعب، و ممن إستغلوا بصورة سافرة مناصبهم السياسية أو الإدارية ليحولوا أرصدة بأكملها لحسابهم الخاص... ثم يعملون على سن قانون «يبيضون» به ممتلكاتهم.

و تكفي الإشارة هنا إلى ما تحدثت عنه شخصيتان جزائريتان كان لكل واحد منهما وزنه السياسي و الإقتصادي في النظام الجزائري.

أعني بهما رئيس الجمهورية، و الوزير الأول في مرحلتين مختلفتين :

- تحدث رئيس الجمهورية الأسبق (بن بلة) عن إختلاس 15 مليار دولار متهما شخصيات عليا، و مبديا إستعداده للتعاون مع المحكمة الجزائرية في هذه القضية لكشف الحقيقة.

- و تحدث رئيس الوزراء الجزائري (الإبراهيمي) الذي كان وزيرا للتخطيط في نظام بن جديد عن إختلاس 26 مليار دولار قال إنها «تكون قد حولت لحسابات شخصية» تحت مسمى العمولات.

و نحن لا نهتم كثيرا بمثل هذه التصريحات التي تصدرا، عادة، عن «جهات» أو عن أشخاص كانوا طرفا في السّلطة و عاصروا سياسة الإختلاسات و التهريب و نهب ثروات الأمة، و لكنّنا نشير فقط إلى أنه لا دخان بلا نار، و دخان نار الإختلاسات بدأ يلبّد سماء السياسة الجزائرية مع بداية الإستقلال في عهد احمد بن بللة على إثر إختفاء «صندوق التضامن» داخل ثكنة علي خوجة، فلما جاء هواري بومدين بالتصحيح الثوري يوم 19 جوان 1965 ضبط «مجلس الثورة» كثيرا من الملفات كان يمكن أن تجعل حدًا لكل تلاعب بثروات الأمة، لكن بين 1967 إلى سنة 1969 قفز النفط قفزة عالية حققت للخزينة الجزائرية أضعاف مداخيلها من عائدات النفط حتى تكدّست العملة الصعبة داخل خزينة الدولة بشكل لم يسبق لها أن عرفته، و مع إتخاذ الرئيس هواري بومدين لقرار تأميم المحروقات في خطابه الشهير بحاسي مسعود يوم 24 فيفري 1971 تسرّبت أخبار غير رسمية مفادها أن هناك بعض المسؤولين الكبار في أجهزة الدولة بدأت أيديهم تمتد إلى الخزينة و إلى عائدات النفط.

إن التاريخ يذكر كلمة «ثائرة» قالها الرئيس هواري بومدين في معركة كانت حاسمة بين الجزائر و فرنسا على المستوى الإقتصادي، فقد رفضت فرنسا شراء البترول الجزائري و ردّت حمولات البرتقال (الطامسون) التي شُحنت بإتجاه مرسيليا فكان ردّ الفعل قويا و مؤثرا في خطين متوازيين كان كلاهما ذا صبغة إقتصادية في الظاهر و لكنهما كانا يحملان شُحنة سياسية (إيديولوجية) عالية الضغط، و هما :

- **على الصعيد النظري** : ألقى رئيس الجمهورية خطابا تاريخيا حارا و حاسما، قال في ثناياه : «إن فرنسا تقول إن البترول الجزائري أحمر... و نحن نقول نعم بترولنا أحمر حقيقة لأنه ممزوج بدم الشهداء...».

و هذه نقطة ساخنة تحسب للرئيس هواري بومدين.

- **و على الصعيد العملي** : أصدر قرارا بقلع أشجار الدالية التي تُصنع منها الخمور التي كان تُصدّرها الجزائر إلى فرنسا معلنا عن مقاطعة إقتصادية شاملة، لكن القرار السياسي الفوقي لم يجد من الممارسات التنفيذية التحتية في المجال الإقتصادي ما يجسد أحلام سيادة الرئيس إلا في شكله الرسمي، و ظلت أيدي الإختلاس شغالة رافقتها عمليات التخريب و الإتلاف

و نسف قواعد الإقتصاد بكل وسيلة عرفت في لسان الجزائريين بإسم «السابوطاج» أي التخريب المقصود الذي كانت تقف وراء عقلية «البيلك» و مافيا المصالح.

و هكذا أصبحت موارد النفط لا تكفي لتغطية المستحقات الضرورية للمواطنين في الوقت الذي كان فيه بعض زعماء الجزائر يبحثون عن آليات يتم بها تحويل بلادهم إلى «يابان» إفريقيا.. بعد بداية نجاح مشروع السد الخضر، و مشروع طريق الوحدة الأفريقية نجاحا ظرفيا كان مربوطا بشخص الرئيس و بحماسه الثوري.

إن تحول رزق الجزائريين من السماء إلى الأرض، أي من الزراعة إلى الصناعة، ثم من الأرض إلى خزينة الدولة (البنوك) جعل النفط هو المصدر الأساسي لكل واردات الجزائر حتى بلغ ما تغطيه عائدات النفط أحيانا 98% من النفقات بالعملة الصعبة، و كان متوقعا أن تنهار العملة الوطنية (الدينار الجزائري) تحت ضغط ميزان المدفوعات بالعملة الصعبة و الإختلاسات و تهريب رؤوس أموال ضخمة إلى بنوك خارجية، أو تبديد ميزانيات كبيرة جدا بالعملة الصعبة و الوطنية في شكل تجهيزات أرستقراطية لبيوت كبار المسؤولين.

لقد كان كل ذلك يسجل في فاتورة المديونية الخارجية التي لم يكن أحد يعرف عنها شيئا.

عقلية «البايلك»، التي تعني أملاك المعمرين، كانت وراء تخريب الإقتصاد الجزائري حيث عرف تراجعا خطيرا مع بداية تأميم الأراضي لحساب الثورة الزراعية، و قد لعبت التعاونيات الفلاحية دور المثبط عندما كانت البنوك توزع الأرباح على فلاحين يعلمون أنهم لم ينتجوا شيئا و يعلمون كذلك أن خسائرهم تقدر بملايين الدينارات، و كانت «أرباح الخسارة» المسجلة في رصيد التعاونيات الفلاحية تغطي من مداخيل النفط، و مع مظاهر هذا الرفاه الكاذب للفلاحين حدث بين 71-1986 نزوح ريفي مخيف على المدن و القرى المجاورة للأرياف، و هجرت الأراضي الفلاحية أمام ميلاد المؤسسات الصناعية المصنعة، و أخذت العقلية الزراعية تتجه إلى الصناعة لضمان مستقبل الأبناء في المدن المتاخمة للأراضي الفلاحية التي زحفت عليها العمارات و الإسمنت المسلح و المصانع و المعامل ذات الفضلات و النفايات

القاتلة للنباتات (المواد الكيماوية، الإسمنت...) و بات الوضع الإقتصادي الفوضوي يدفع إلى الإنفجار الإجتماعي العام.

لقد كان كل شيء يتم بارتجالية و تسرع.

المنتوج الوطني عرف أبشع تراجعاته أمام غزو المنتوج الأجنبي المعروف عند الجزائريين بلفظة «إنتاع الخارج» أو «الماركة» و أصبح تجار الشنطة هم أرباب السوق و من ورائهم «مافيا» الإقتصاد التي أنهكت كاهل الدينار الجزائري فتدحرج من 1,5 فرنك فرنسي مثلا سنة 1971 ليصير 0,6 سنة 1986، و تدنى تبعا لذلك المنتوج الوطني من 7,6 % سنة 1971 إلى 2,3 % سنة 1986 ثم وقف في أدنى حدوده نهاية سنة 1987 ليصبح 1,5% تقتطع من رأس المال الأصلي و تغطى بالكشوفات البنكية، ثم يلجأ المسؤولون عن هذه المؤسسات الصناعية إلى سياسة تخفيف نسبة العمال و طرد اليد العاملة في وطن نسبة الشباب فيه تتجاوز 70 % و يبلغ تعداد سكانه 26 مليون نسمة فيهم 07 ملايين من الأميين و أكثر من 2,5 مليون عاطلون عن العمل منهم أكثر من الربع يحملون شهادات عليا... و هو ما إضطر الدولة الجزائرية إلى إعتماد سياسة «البطالة المقنعة» التي عبر عنها رئيس الجمهورية في أسف قائلا : «لقد حولنا المصانع إلى جيش من الإداريين.. أصبحنا نفتح مناصب عمل مزيفة و غير منتجة، نفتح المكاتب و لدينا جيش من الإداريين وقلة من المنتجين في الميدان، و أصبح هذا الجيش عبئا على قطاع الإنتاج..».

لقد جاء إعتراف الرئيس متأخرا و بلا جدوى.

2- القراءة التحليلية :

الجزائر كانت مهيأة للثورة على واقعها منذ سنة 78 -كما بيناه- لكن مرض رئيسها المفاجئ و موته المفاجئ و الملابسات التي أحاطت بأيام المرض و الوفاة و مراسيم الجنازة و الدفن و ما إستتبع ذلك من حالات نفسية ضاغطة، منذ تنامت إلى حس الجماهير قصة التآمر على الجزائر من بعض أبنائها و تربص بعض أعدائها بها من خلال مؤامرة «كاب سيغلي» و الإنزال الجوي للأسلحة و شعور الجماهير الشعبية بأن هناك خطرا خارجيا بدأ يهدد الوحدة الداخلية في كينونتها.

لقد إتحدت مشاعر الشعب و تناسى همومه تحت وقع الصدمة و تضخمت فيه غريزة حب البقاء، و واجب الدفاع عن الوطن رغم كل شيء، فتجند للدفاع ضد الخطر الداهم، خاصة أن أصابع الإتهام توجهت إلى فرنسا و حليفاتها.

و سواء أكانت مسألة الإنزال الجوي للأسلحة بمنطقة «كاب سيغلي» حقيقة أم مناورة من صنع المخابرات الجزائرية، فإنها حققت أهدافها بصورة متقنة و أخرت غضبة الشعب عشر سنوات تفاعلت فيها عوامل الإنفجار على نحو ضمن لها نسبة معتبرة من النضج الثقافي كانت بحاجة إلى مزيد من النضج في ساحة المنازلة السياسية التي إحتكرتها جبهة واحدة طيلة 28 عاما بغير إنقطاع.

و قد عبر كبير جبهة التحرير في عهد الشاذلي (محمد الشريف مساعدية) عن هذه الحقيقة أمام حشد من حملة البكالوريا و هو يودعهم للسفر إلى الخارج بهدف التحصيل العلمي بكندا و الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و الإتحاد السوفياتي، قائلا لهم : «نحن حررنا هذه البلاد، و من حقنا أن نعيش فيها، أنتم أبناؤنا و أبناء هذا الوطن.. تدرسون، تحصلون على شهادات عليا في شتى العلوم.. لكن لا تفكروا الآن في الكرسي.. فكرا في العلم، فكروا في الشهادة» كانت هذه الكلمات في منتهى التطابق مع الواقع الثقافي الجزائري، فقد كان المثقف يقف في آخر طابور الإنتظار السياسي، و كان العالم و الداعية، و حتى الباحث لا حظ لهم في الدرجات العليا، كان الطريق الوحيد المفتوح أمام أمثال هؤلاء هو التعليم، لذلك وجدنا أهل إختصاصات تقنية و علمية و باحثين في العلوم الإنسانية و في شتى فروع المعرفة البشرية يلجأون إلى قطاع التعليم و يتكدسون داخل مؤسسات المنظومة التربوية التي كانت هي الأخرى واقعة في قبضة التجارب الإنتقالية و في منعطف التقاطع بين المدارس الثلاث :

– **المدرسة السوفياتية :** في خط هافانا – براغ، و بقايا الديالكتيك الماركسي.

– **المدرسة الفرنسية :** كإطار لغوي و بعد إستراتيجي للصراع العربي ضد التيار الفرانكو شيوعي.

– **المدرسة الأمريكية :** كون كثيرين من إطارات الدولة من خريجي الجامعات الأمريكية أو إمتداداتها في إنجلترا و كندا... (كوزيرنا للتخطيط الذي أصبح على رأس الوزارة الأولى فيما بعد).

إن الذي حدث في الجزائر كان نتيجة طبيعية لبناء تراكمي هائل له إمتداداته التاريخية العميقة في ثنايا الحركات الوطنية التي يعود تاريخ نشأتها إلى الأمير خالد بن الأمير عبد القادر الجزائري، لكن العدو المشترك (فرنسا) و الهدف المشترك (الإستقلال) أجل الصراعات الداخلية إلى حين، فلما تحقق الهدف المشترك و اندحر العدو المشترك طفت الصراعات على السطح في أشكالها الظاهرة و ظلت جذورها الحقيقية مخفية في إنتظار «بطل» يرفع عن البئر غطاءه، فلم يكن هذا البطل في واقع الأمر سوى الشعب الذي أثبتت الأيام أنه هو حقا صاحب السيادة في هذا الوطن بعد الله عز و جل، و أنه يملك أن يصبر و أن ينتظر لكنه يملك كذلك أن يزمجر و أن يثور إذا دعته الظروف، و قد أدرك ابن باديس رحمه الله هذه الحقيقة سنة 1937 فسجلها قائلا : «إن أمتنا ذات علم و أناة، و هي أمة تعرف كيف تصبر، و كيف ترجو، لكنها أمة تعرف أيضا -إذا نفد صبرها و خاب رجاؤها- كيف تغضب و كيف تزمجر...».

و قد إنتظر الشعب الجزائري طويلا على مضض، و تحمل فوق طاقته، و أعطى مهلة كافية لحكامة إمتدت إلى أزيد من ربع قرن غطت سنوات 62-1987 فلما أحس أنه يزداد كل يوم تهميشا و فقرا و حرمانا، و شعر أن أرجله تغوص في الطين و الأوحال يوما بعد يوم، و أن خيراته تنهب و طاقاته الذاتية تعطل و تصادر... أهتز و زمجر.

و لأن الجزائر كانت محط أنظار العالم كله بعد إحتضانها لمؤتمر دول عدم الإنحياز بعد «باندونغ» فإن هذا الثقل السياسي قد حملها تبعات غذت جذور الصراع الداخلي فيها، إذ لم تنس لها الصهيونية العالمية مقالة رئيسها الراحل هواري بومدين «نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة»، و ما غفرت لها السوق البترولية مقالته أيضا «قالوا إن بترول الجزائر أحمر.. نعم هو أحمر، و لكن بدم الشهداء»، و لم تطو من ملف العسكرية الأممية ورقة إنضمام الجزائر إلى دول الصمود و التصدي برغم بعدها عن دول الطوق و وقوفها مع كل حركات التحرر العالمية في آسيا، و إفريقيا، و أمريكا اللاتنية... الخ.

هذه المواقف كلها و سواها كانت تعد في نظر بعض الجهات الرسمية «تجاوزات» أو صلاحيات إكتسبتها دولة مصنفة ضمن خريطة العالم الثالث لا يمكن إغفالها أو أخذها مأخذ الهزل ذلك أن عين الرقابة العالمية على دول العالم

الثالث -خاصة الجزء الإسلامي منه- لا تتام كثيرا (فما حدث للمفاعل النووي بالعراق، و مصنع رابطة بليبيا، و ما أثير حول مفاعل عين وسارة بالجزائر و القنبلة الإسلامية بباكستان.. خير مثال على ما ذهبنا إليه)، يضاف إلى ذلكم الكم التراكمي من الملفات العالقة على الصعيد السياسي و الإقتصادي و الثقافي و الإجتماعي، و ما كان يجري في الخفاء من «كولسات» أعدت منذ نهاية سنة 1957 كبديل إستعماري جديد لجزائر ما بعد الإستقلال سواء في شكل تنفيذ سياسة الأرض المحروقة، أو سياسة إخفاء بيض الجراد بعد رحيل الجراد الذي خلف وراءه ما يصعب ذكره إلا من باب المثال لا الحصر لمعرفة حجم الكارثة الجزائرية التي مهدت لها الجمهورية الفرنسية الخامسة بمجرد وصول «ديغول» إلى سدة الحكم و بداية عهد الديغولية، و من ذلك على سبيل المثال :

- 5000 إطارا جزائريا ساميا يحملون جواز سفر فرنسي.
- 13000 إطارا إداريا هم الذين مازالوا يشكلون جيشا من الإداريين الكبار الذين لا يرون مستقبلا للجزائر إلا في أحضان فرنسا.
- 60000 عميلا (حركيا) يدينون بالولاء لفرنسا و ينفذون خطة شارل ديغول في الجزائر.
- 700000 جزائريا إختاروا سنة 1962، الإندماج مع فرنسا (بلغوا اليوم 03 ملايين) حسب شهادة رسمية و صوتوا ضد إستقلال الجزائر لصالح فرنسا الديغولية.

هذه الأرقام المخيفة هي التي جعلت الرئيس الفرنسي (فرانسوا ميتران) يعلن يوم 21 ديسمبر 1988 في حفل أقيم بقصر الإيلزي على شرف الأقدام السوداء (Les pieds noirs) قائلا : «لا تنزعجوا فسترون أني سأعيد لكم الجزائر دون أن أدفع سنتيما واحدا». فما هي الخلفيات التي إرتكز عليها عجوز فرنسا قبل وفاته بشهور ليصدر هذا الحكم و يلتزم بهذا الوعد الثقيل؟

كان هذا الوعد من آخر عمالقة الإشتراكيين (الديغوليين) في فرنسا يعني أن الجزائر التي إنفلتت من ربقة المعسكر «الفرنكوفيلي» ستعود إليه ثانية بعد أن عرفت «الصحوة الإسلامية» تراجعا قهريا على مستوى عالمي مس بنيتها الدنيا (القاعدة الجماهيرية) بعد أن تصدعت قمتها العليا (علماؤها و دعاتها) غداة حرب الخليج و انعكاساتها السلبية على الواقع الإسلامي عالميا.

فقد كبر على العالم الغربي أن تخرج الجزائر بعد 132 سنة من دائرة الفرانكوفونية، لذلك كان النشاط حثيثا بهدف القذف بها في عمق أوربا أخذا بأسباب حضارتها «خيرها و شرها، حلوها و مرها، ما يحمد منها و ما يعاب» كما قال عميد الأدب العربي ذات يوم في حق الشرق كله، و أكتفي بالإشارة العابرة هنا إلى ثلاث مسائل هي : اللغة الفرنسية، والإدارة الكلونيالية، و تزييف التاريخ.

فأقول بشكل مجمل : إن التاريخ يحفظ لفرنسا جرأتها على إصدار قانون -في الجزائر العربية المسلمة- ينص على معاقبة كل من يعلم اللغة العربية، و ينص كذلك على أنه لا يصير «مواطنا» صالحا إلا من تعلم اللغة الفرنسية و أن العربية لغة دخيلة، و بإصدارها هذا القانون المذكور يوم 08 مارس 1938 بتوقيع «شوتان» بدأت معركة من نوع اخر نسميها في الجزائر «معركة الفرنسة» التي قابلتها -بعد الإستقلال- معركة التعريب، ردا على قانون الوزير شوتان الذي كان يرى أن «العربية لغة أجنبية بالنسبة لجميع سكان الجزائر، و أن تعلمها يعتبر محاولة عدائية لصبغ الجزائر بالصبغة العربية»...

و قد أستتبع الوزير شوتان هذا القانون بجملة من الإجراءات التطبيقية كان لكل منها اثاره المتعدية على كرامة شعب أريد له أن يستأنف لونا اخر من ألوان الصراع فور وضعه للسلاح بعد معركة تصفية الإستعمار.

نذكر من بين هذه الإجراءات :

- منحت فرنسا لخمسين ألف جزائري (50.000) حقوق المواطنة الفرنسية سنة 1944 (و كان عددا كبيرا يوم كان عدد السكان 07 مليونا فقط) و قد أعلنت في قانون صدر يوم 07 مارس 1944 أن المسلمين في الجزائر هم مواطنون فرنسيون.

- أبادت فرنسا 45 ألف جزائري في أحداث سطيف قالمة خراطة فيما يعرف بانتفاضة 05 ماي 1945.

- شرعت فرنسا في بلورة فكرة المستشرق الفرنسي «ماسينيون» بتأسيس «معهد البحوث العليا المغربية للدراسات البربرية» لتجسيد فكرة «الوحدة البربرية» التي طرحها ماسينيون سنة 1927.

- عززت مقاتليها في الجزائر بإرسال 600 ألف مقاتل (عدا الجندرمة و البوليس) من فرنسا لمسح الجزائر سنة 1956 (لتنفيذ خطتي شال و موريس).

و قد سبقت هذه المحاولات الإستدمارية محاولات أخرى كان أكثرها جرأة في ملف الصراع القديم، محاولات حمل الجزائريين على التجنيس بالجنسية الفرنسية، و مع أن هذه الخطة لم تنجح، لكنها خلفت آثارا سلبية كانت كالبذور المخبوءة تحت التربة في إنتظار ظروف مناسبة للنماء.

كانت الظروف مناسبة بعد الإستقلال فقد تخلى الشعب الجزائري كله عن سياسة الحذر من المؤامرات الداخلية و ركز إهتمامه و همه على ما ينسج من مؤامرات خارجية فإذا بالخطر ينبع من الداخل، و إذا بالبذور التي منعها الحس القومي (العربي الإسلامي) من النماء و الإزدهار في تربة جزائر الإستعمار تجد التربة خصبة للنمو و الإيناع في جزائر الإستقلال بعد أن تحول الفعل -على يدي البعض- من الأصالة إلى النيابة، بل من الأصالة إلى العمالة أحيانا في إطار صراع المصالح.

و يمكن أن نشير إلى أخطر هذه البذور التي زرعت في كيان الشعب الجزائري غداة الإستعمار، و ظلت كدودة القز، مدفونة داخل شرنقتها في إنتظار موسم الإخصاب و التكاثر، كان من بين أخطر هذه البذور المزروعة ثلاث زرعت في أخريات الثورة و صار لها بعد الإستقلال مفعول «السيدا»، هذه البذور الثلاث هي، ثقافة التفتيت، و الثقافة المعادية للدين، و آليات التدمير الذاتي.

نوجز الحديث عنها فيما يلي :

أ- زرع ثقافة التفتيت :

نعني بها جملة الأطروحات الإيديولوجية، و الفكرية، و اللغوية، و العرقية، و الجغرافية التي جعلت أبناء الأمة الواحدة يتقاتلون فيما بينهم، و أبناء الدين الواحد يتناجرون، و دعاة «القومية» الواحدة يزدادون كل يوم تشرذما و انقساما على أنفسهم، و ليس غريبا أن يحدث مثل هذا في العالم العربي و الإسلامي (في الجزائر كنموذج) و نحن نقرأ كل يوم سيلا من

أطروحات ثقافة التفتيت منذ أن وقع الثنائي سايكس/بيكو الإتفاقية المشؤومة التي ما تزال تحمل إسميهما، و التي تم بموجبها تقسيم تركة « الرجل المريض»...

لقد صرح «لورانس براون» بأسلوب مباشر بأنه «إذا إتحد المسلمون في أمبراطورية عربية أمكن أن يصبحوا لعنة على العالم و خطرا، و أمكن أن يصبحوا نعمة.. أما إذا بقوا متفرقين فإنهم يظلون حينئذ بلا وزن و لا تأثير»، و قرر المستشرق الإنجليزي (هـ.أ. جيب) أن الجزائريين ذهبوا «إلى أبعد مما ذهب إليه جماعة المنار، لأنهم بدأوا -بالإضافة لدعايتهم المطبوعة و الشفوية- إلى إحياء المدارس القرآنية البدائية في جميع أنحاء البلاد للتأثير على الجيل الصاعد، و قد تكللت مساعيهم بالنجاح الكبير إذا أخذنا بعين الإعتبار الحواجز التي صادفوها في طريقهم...».

و برغم أن هيئة اليونسكو تشترط -في الكتابات التاريخية- ضرورة التخلي عن «كل ما يثير الأحقاد القومية في دراسة التاريخ» إلا أن هذه القاعدة لا تحظى بالإحترام الواجب إذا تعلق الأمر بالعالم العربي و الإسلامي و يمكنك أن تتحقق من صحة هذه الفرضية بتصفح الكتابات التاريخية الصادرة عن الهيئة المذكورة نفسها و التي تناولت بالدراسة مشكلات العالم العربي في ظل الإستعمار و ما بعد تصفية الإستعمار لتعلم أن كثيرا من الكتابات ليست بريئة من تهمة زرع ثقافة التفتيت.

ب- زرع الثقافة المعادية للدين :

منذ أوّل يوم دخلت فيه فرنسا أرض الجزائر كان همُّها الأساس القضاء على أيّ مظهر له علاقة بالدّين أو باللّغة العربيّة، فالتاريخ سجّل أن الـ15.000 جندي فرنسي الذين نزلوا بمرسى سيدي فرج يوم 15 جويلية 1830 قد قاموا باحتلال المساجد التي وجدوها في طريقهم، و حوّلوها إلى مساكن شخصيّة، أو إلى إسطبلات للخيول.

ففي التقرير الأول للحاكم الفرنسي الذي بعث به إلى السّلطات العليا في باريس كانت بذور الثقافة المعادية لكل ما هو دين برنامجا مسطّرا في منهجية غزو الجزائر بشهادة الحاكم الفرنسي «المسيو بيشو» الذي سجّل في هذا التقرير : «إنّني بمجرّد وصولي و شروعي في العمل سمعت بأن اللّجنة المكلّفة بالمحلات العسكرية لم تهتم بشيء مثل إهتمامها بالإستيلاء على بقيّة المساجد...

فهم يريدون القضاء على بقية المساجد و على الدين الإسلامي، و إنني عندما أجتمع ببعضهم يقابلونني بالسخرية و التهكم، و يصارحني بعضهم بأن محاولاتي في الدفاع عن المساجد و عمارها ستبوء بالفشل... كما أخبركم بأن أعضاء اللجنة يريدون القضاء على المسجدين العظيمين (المالكي و الحنفي) بدعوى أنه إذا تمرد السكان يجدون فيهما ملجأين هامين، و تناسوا أن المسجدين يوجدان تحت أفواه و نيران مدافع القصبة و البواخر الراسية في الميناء...».

إن الأمر لم يكن مجرد إستيلاء على المساجد بهدف طرد المصلين منها و احتلالها كمساكن راقية للقادمين الجدد من وراء البحر، فالمسألة كانت تتعلق بمعركة حقيقية بين الإسلام و الصليبية، و هو ما عبر عنه بصراحة وزير خارجية فرنسا (موسيو بيدو) الذي قدم تقريره أمام البرلمان قائلا : «إنها معركة بين المسيحية و الإسلام.. هذه معركة بين الهلال و الصليب» و هو ما يؤكده ما جاء في التقرير الذي رفعه وزير حربية فرنسا إلى شارل العاشر يقرر فيه «أن إحتلال الجزائر تم إرضاءا للمسيحيين، و ذلك بإبادة المسلمين أشد أعدائهم طغيانا».

ليس هدفنا تسجيل الوقائع التاريخية و حشد الشهادات الممهورة بأختام رسمية، إنما نريد فقط أن نسلط ضوءا على خلفيات هذا الصراع الذي مازلنا نؤكد أن له جذورا بعيدة الغور، و أن بذور هذه الجذور يعود بعضها إلى أكثر من 150 عاما، و الذين يؤمنون بأن أشجار الشوك قد تموت مائة عام ثم تبعث، و أن بذور النباتات الشوكية يمكن أن تحملها الرياح إلى مسافات بعيدة عليهم أن يؤمنوا –من باب أولى– أن «تركة الإستعمار» لها هذه الخصائص نفسها، و قد زرعت في الجزائر بذور شوكية قديمة لهذه الأشواك الجديدة التي كان الصراع حولها مستصاغا ربما إلى فجر الإستقلال، و ربما إلى عشر سنوات بعد ذلك (في إطار تصفية مخلفات الإستعمار) لكن أن تظل هذه الصراعات قائمة و مستمرة و تنوع كل حين من وسائلها، و تزداد كل يوم شراسة، فهذا هو الأمر الذي يحتاج إلى قراءة جديدة للبذور و الجذور حتى لا نقع في خطأ معالجة الأمراض الخبيثة و الأسقام المستعصية بالمراهم الموضعية خوفا من الذهاب بشجاعة إلى «عملية جراحية صعبة» قد نجد أنفسنا مضطرين إليها مهما حاولنا تأجيلها لأن الأمر جد.

ج- زرع آليات التدمير الذاتي :

منذ أن هاجمت القوات الإسبانية السواحل الغربيـة للجزائـر سـنة 1706 و ما تلا ذلك، في ما يعرف في لسان التاريخ «بحرب المائة سنة» بين الجزائـر و إسبانيا ظلت الجزائر تواجه ضغطا خارجيا عاليا بهدف زرع آليات التدميـر الذاتي (من الداخل) بعد أن عجز الإستدمار البرتغالي، و الإسباني، و الفرنسـي عن تدميرها من الخارج، و قد بذلت هذه الدوائر المعادية محاولات عملاقة فـي هذا الإتجاه كان من أخطرها :

- قانون التجنيد الإجباري الصادر سنة 1911 الذي أضطرت بسـببه 800 عائلة جزائرية إلى ترك الوطن و الهجرة إلى البلد العربي الشقيق (سوريا) ثـم توالت حملات الهجرة منذ سنة 1912 لتمس 120 ألف مـهاجر تركـوا الديـار فرارا بدينهم حتى لا يضطرهم قانون التجنيد الإجباري إلى خـوض المعـارك تحت راية فرنسا ضد إخوانهم الأتراك.

لقي هذا القانون من الرفض مثلما لقيه قانون التجنيس الصادر عـام 1865، و حتى الذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية ظل الأوربيون ينظرون إليهم بإحتقـار و يسمونهم «المسلمين الكاثوليك» !

- المحاولة الأخرى تمثلت في زراعة بذور «الحزب الشيوعي الجزائري» سنة 1918 ليظهر شطأها سنة 1934 و تتحول أدبيـات النضـال مـن حديـث جزائري محض عن الإستقلال و الحرية و رفض قاطع لفكـرة الإدمـاج إلـى حديث عن «مقاومة الفاشية».

و هو تحول غريب حقا.

كان كل ذلك يجري تحت راية محاولات التنصير منذ أن حلـت بالنـاس مجاعة عضوض عام 1867 (بعـد صـدور قـانون التجنيـس فـي الجزائـر بسنتين) فاستغلت الإدارة الفرنسية فقر الناس و حاجتهم إلى الطعـام، ليتحـرك المبشرون يحملون الخبز مـع الإنجيـل، و الجـوع مـع المصحـف، و قـد أشرف الكاردينال «لافيجري» على تنفيذ هذه العمليـة (عمليـة تنصـير أبنـاء الجزائر)، و نقرأ ذلك بوضوح في رسالته التي بعث بها إلى الجهات الرسـمية في فرنسا، التي يقول فيها : «إن إدخال الأهـالي للديانـة المسـيحية واجـب مقدس... فأول ما يجب علينا معهم هو الحيلولة بينهم و بين القـرآن... ينبغـي

علينا على الأقل أن نهتم بالصبيان فندخل في عقولهم تعاليم جديدة ألا و هي تعاليم الإنجيل...».

و بدأ الكاردينال شغله و نشاطه و واتته الظروف فقد ضرب الزلزال مدينة البليدة (الجزائرية) و زحفت الكوليرا على المواطنين... فطاف الكاردينال بأرجاء الجزائر الوسطى ليجمع 1753 طفلا (بين 05 – 15 سنة) و يدخل بهم الدير بمدينة «العطاف» ولاية عين الدفلى حاليا، و من داخل الدير يتم التعميد، و يتحول هؤلاء الصبية إلى مبشرين يدخل بهم الكاردينال إلى دنيا النصرانية في العالم العربي خاصة تحت ضغط الحاجة.

و برغم إحتجاج أوليائهم إلا أن الأمبراطور (نابليون الثالث) أقر سياسة الكاردينال و تحول 1753 طفلا مسلما جزائريا من الإسلام إلى المسيحية بسبب المجاعة و الزلازل و الكوليرا... على يدي الكاردينال «لافيجري».

و كانت هذه المحاولات بذورا قديمة

و هكذا إجتمعت الأرزاء لتصب كلها في رافد واحد هو زرع بذور مختلفة لأشجار شوكية سيكون لها شأنها بعد قرن من الزمن.

فقانون التجنيس الصادر يوم 14 جويلية 1865 نجح في خلع 783 مواطنا جزائريا من أصولهم ليلحقهم بجذر من جذور الصراع المستقبلي، و قانون التجنيد الإجبري الصادر سنة 1912 قد فرض على 120 ألف جزائري الهجرة إلى بلاد أخرى ليكون جذرا للصراع من نوع آخر، هو صراع الإغتراب و الغربة و البعد عن الأوطان، و قانون منع اللغة العربية يوم 08 مارس 1938 قد حرم شعبا بأكمله من أن يعرف لغته و يضطر كثير من الناس إلى تعلم لغة الإستعمار ليجد نفسه بعد الإستقلال جذرا مخيفا في معادلة صراع مفروض على الجميع تحت أسماء كثيرة.

هذه المنابع كانت كلها تصب في «بركة» واحدة.

إن المعارك التي دارت و تدور رحاها في العالم الإسلامي كله ليست حديثة النشأة كما يعتقد البعض، و إنما لها بذور و جذور في عمق التاريخ تتفجر في الوقت المناسب، لأن العالم الحر -كما يقول أحد المفكرين- «لا

يحاربنا بالمدفع و الدبابة إلا في فترات محدودة، و لكنه يحاربنا بالألسنة و الأقلام، و يحاربنا بالمنشآت البريئة في مراكز التعليم الأساسي، و في هيئة اليونسكو، و في النقطة الرابعة، و يحاربنا بتلك الجمعيات و الجماعات التي ينشؤها و ينفخ فيها و يسندها و يمكن لها في المراكز الحساسة في بلادنا.. و أخيرا فإنه يحاربنا بأموال و أقلام المخابرات التي تشتري الصحف و الأقلام و تشتري الهيئات و الجماعات...».

و كل هذا كان مزروعا في تربة الإستقلال يوم النصر الكبير.

بعد هذه الجولة في أعماق تاريخ الجزائر الحديث نعوج لجمع ما تفرّق منها للعودة إلى أصولها الثلاثة، (اللغة العربية، و الإدارة الكلونيالية، و تزييف التاريخ) و نغلق الباب بخلاصة نراها جيّدة قدّمها المفكّر الفرنسي «جاك بيرك»، يصوّر فيها خطر ما بعد رحيل الإستعمار على الشّعب الجزائري إنْ هو فرّط في أعظم مقوّم لشخصيّته عبر كفاحه الطّويل، فيقول : «فلولا الإسلام في الجزائر لفقدت الشخصيّة الجزائرية ذاتيتها، لأن ضغط الإستعمار و نموّه و فساده كان يمكن أن يؤدي إلى إذابة الشخصيّة الجزائرية في الشخصيّة الفرنسية –بما فيها من جاذبيّة لمن سحرتهم الحضارة الغربيّة من جزائريين– هي التي كوّنت الخطر الأكبر على الشخصية الجزائرية في المغرب، و أعتقد أن زعماء المغرب لا يمكنهم إنكار وجود هذا الخطر».

فأي خطر يقصد هذا المفكّر الكبير؟؟

إنّه يشير إلى الخطر الذي تحدّث عنه موريس توريز (الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي) و أكده «الكسندر ريتر» (الأمين العام للإتحاد الصهيوني في فرنسا) ثم جاء الجنرال شارل ديغول ليجعله قاعدة ينطلق منها لزرع أرض الجزائر بالألغام الموقوتة عندما صرّح يوم 19 سبتمبر 1959 قائلا : «منذ أن كان العالم عالما لم تكن هناك وحدة جزائرية، أو بالأحرى لم تكن هناك شخصيّة جزائرية، فالقرطاجيّون، و الرّومان، والوندال، و البيزنطيّون، و العرب، و السُّوريون قد دخلوا بالتوالي إلى هذه البلاد دون أن تكون هناك –في أيّ وقت وتحت أيّة صورة– دولة جزائرية...».

هذه هي بذور الصراع التي حصل حولها شبه إجماع من كل التيارات الفرنكوفونيّة، بل إنّه لأمر ما يحصل دائما إتفاق في الدوائر الخارجية –حول

الجزائر- بين السياسيين و العسكريين و العلمانيين و دعاة العرقية حول أن تاريخ الجزائر لم يكن خالصا للجزائريين، و لم يصنعه الجزائريون وحدهم كون الجزائريين كانوا و لا يزالون «فسيفساء تاريخية» و ملتقى للأديان و اللغات و الجنسيات تشكلت و مازالت تتشكل من أكثر من 20 قومية لا تربط بينها أية روابط من لغة أو دين أو تاريخ، و أن عرب الجزائر -في نظر هؤلاء الزعماء و المؤرخين -ليسوا أفضل حالا من «الأقليات» الموجودة في كثير من بقاع العالم، بل إنهم يصرحون علنا بأن «العرب في شمال إفريقيا ليسوا أصليين أكثر من الفرنسيين، أو أكثر من البيض في أمريكا، أو من الأنجلوسكسون في بريطانيا».

كل هذه الخيوط المتشابهة و المتشابكة تمثل في العالم الإسلامي كله الحبال المشدودة إلى الأيدي الخفية التي يجلس أصحابها عادة خلف الستائر، و يحتجبون داخل الكواليس لكن أصابعهم هي التي تحرك «عرائس الكراكوز» بواسطة الخيوط الرفيعة التي لا يلاحظها المشاهدون و لا تلتقطها عدسات التصوير، فنضحك أحيانا من حركات تلك «العرائس» و قد نبكي أحيانا تبعا لحاجة الماسكين بخيوط اللعبة و محركيها ممن بأيديهم وحدهم حق صناعة القرار و قوة تنفيذه في الميدان، فهم الذين يكتبون «سيناريوهات» المسرحيات السياسية التي يجري عرضها في أوطاننا بأية لغة شاؤوا، و هم أنفسهم المخرجون، و ليس لأهل الأوطان -في أفضل الأحوال- إلا إتقان الدور المسنود لكل واحد منهم.

فمن هم هؤلاء الكتبة؟ و من هم هؤلاء المخرجون؟

من خلال نماذج الأمثلة التي سقناها ليس أمامنا إلا تفسير واحد لكل ما زرع من بذور، و ما كشف عنه البحث و التنقيب من جذور، هو أن المؤامرة على الجزائر -كونها قلب الشمال الإفريقي و صدر المغرب الإسلامي- ليست وليدة أحداث أكتوبر كما تصوره بعض وسائل الإعلام، و إنما هي جذور بعيدة الغور، نسجت خيوطها مع بدايات التفكير الإستعماري في غزو الجزائر، و شرع في تنفيذها ليلة الغزو، و لما إكتشفت فرنسا، وكل أشكال الإستدمار القديم و الحديث، أن هناك «إسمنتا مسلحا» يربط أحجار البناء الإجتماعي، ويضم لبنات البناء الثقافي، و يرص البنيان الحضاري كله في البلاد الإسلامية و هو الإسلام، من خلال ما قرره علماء الإستدمار أنفسهم و باحثوه من أنه «لولا الإسلام لفقدت الشخصية الجزائرية جميع مقوماتها» عندئذ -و أمام هذه

الحقيقة المذهلة- بدأ التفكير في كيفيات عملية أخرى لإفراغ «الإسمنت» من محتواه التلاحمي عن طريق ضرب «الحديد» -الذي يجعل الإسمنت مسلحا- بل يحوله إلى «خرسانة» قوية ترفد البناء كله ليصدأ هذا الحديد فيتهاوى البناء على دعائمه بعد أن يتصدع من الداخل.

و إذا كان كل إسمنت يحتاج إلى حديد لصناعة خرسانة قوية يقوم عليها أي بناء معماري فإن البناء الحضاري الذي عمل الإستدمار على تصديعه و تفكيك عرصاته في هذه الديار هو الإسلام الذي لا يقوى و لا ينمو و لا يزدهر في الجزائر إلا على حديد ثلاثي القوى، أي مكون من ثلاثة عناصر هي :

- **اللغة العربية** : كونها لغة القرآن لا كونها مجرد لغة العرب، و بغيرها لا يفهم كتاب و لا سنة، و لا يحصل إتفاق إلا باللجوء إلى لغة الإستعمار.

- **التاريخ** : الذي إنصهرت فيه كل القوميات و العصبيات و العرقيات في الجزائر بثورة نوفمبر المجيدة فصار كل شيء للوطن و صار الوطن للجميع.

- **الوطنية** : التي جعلت الجزائر فوق كل إعتبار، و هي وطنية عربية إسلامية و ليست أبدا «نازية» جديدة و لا «فاشية» آخذة في التشكل، إنما تعني وجود شعب حر فوق أرض حررها الجميع و على الجميع أن يشاركوا في بنائها لأنه لا وطن لهم فوق هذه الأرض غير الجزائر فإذا نسفت هذه الأصول أطلت الأفاعي برؤوسها من ألف جحر، أكثرها صناعة إستعمارية، و أقلها من أنفسنا كنتائج طبيعية لثقافة الأحقاد و سياسة التفتيت و برامج التدمير الذاتي.

هذه هي البذور و الجذور التي كانت نواسف داخلية، فلما واتتها الظروف و تهيأت لها الأسباب، الخارجية و تفاعلت فيما بينها أعطت «ثمرتها» المرة في شكل صراع لم تكن له أهداف محددة سوى خدمة إمتيازات «جماعات المصالح».

و لأن المصالح لا حدود لها فإنه من المتوقع أن يطول زمن الصراع حول المنعطف الأخير للأزمة الجزائرية، و أعني به الصراع حول «مشروع مجتمع».

بعد هذه الجولة، هل ترانا كشفنا عن كل جذور الصراع، و هل تجمع بين أيدينا ما نطمئن إلى أنه هو البذور الأساسية التي شكلت بؤرا للتوتر المفضي إلى الإنفجار، و صنعت مساحات للضغط المنخفض الذي أفضى بدوره إلى نشوب هذه الأشكال من الصراع الدرامي الذي إندلع في الجزائر.

الجواب الموضوعي سيكون حتما منفيا و سلبيا...

فبرغم كل ما بذلناه من جهد في تلمس المعلومات، و تقصي الحقائق، و مطاردة «المادة الرمادية» و الغطس وراء الجذور و البذور... إلا أننا وجدنا أنفسنا نفتقر إلى أمرين مهمين لا يتم الكشف عن الحقيقة الكاملة إلا بالكشف عن حقيقتهما أولا، و لو بصورة ملامسة أو مقاربة، و هما :

- الحلقة المفقودة من جذور الصراع و بذوره.
- و العمود الفقري في الصراع الجزائري.

أما الحلقة المفقودة فقد ظلت -برغم كل محاولات الكشف عنها- مفقودة، و ستظل مفقودة، لأننا لم نتمكن من تحديد طبيعتها، و لم نستطع الكشف عن «الجهة» التي عملت على «تعويمها» حتى صارت في حكم المفقود و هو ما جعل الصراع في الجزائر صراعا بغير «رأس».

إن إفتقارنا إلى الوقوف على حقيقة الحلقة المفقودة فرض علينا الإقتراب من العمود الفقري في بنية النظام الجزائري، و الجميع يعلم أن فحص العمود الفقري، في أية لحظة، و بأية وسيلة، ليس أمرا متروكا لغير أهل الإختصاص و أصحاب التجربة و الحنكة.

إن جذور الصراع التي كشفنا عن أكثرها لم تنجح في الكشف عن «الحلقة المفقودة» لسبب جوهري هو أن النظم السياسية في العالم الثالث تمتاز بهذه الخاصية التي تجعل كل بحث عن الحقيقة يصطدم بغياب أو تغييب جزء مهم و أساسي من المعلومات «الخاصة» بحجة «واجب التحفظ»، و هو الجزء المهم الذي تختفي وراءه حلقة أو مجموعة من الحلقات يكسر غيابها تسلسل الأحداث

في نظرية التصارع، و يجعل الوصول إلى الحقيقة ضربا من المستحيل طالما ظل «واجب التحفظ» قائما بلا نهاية.

إن الحلقة المفقودة هي التي تصنع أجواء الصراع، و هي التي تشرف على إدارته و تخطط له و تحرك أطرافه الفاعلة... و لكنها في كل الحالات تحتاج إلى عمود فقري تستند إليه لتقوم و تتحرك و تصارع، لأن العلاقة بين الحلقة المفقودة و العمود الفقري كالعلاقة بين كاتب (السيناريو) و المخرج السينمائي، فالأول يضع «فلسفة» النص الروائي، و تقنيات الحوار بين شخصيات المسرح و شخوصه، و يحدد أطراف الحوار، و «العقدة»... أما المخرج فهو الذي لا يظهر على الشاشة، و لا يعرفه المتفرجون، و لا يتحدث عنه أحد بخير أو بشر، فهو حلقة مفقودة في حس المشاهدين، و لكنه في الحقيقة هو «العمود الفقري» لكل عمل فني قبل عرضه على الجماهير، بل قبل أن يخطر ببال أحد.

إن المخرج هو الذي يحدد بداية المسلسل و نهايته، و هو الذي يقرر عدد حلقاته، و هو وحده الذي يختار «أبطال» المسلسل و يسند إليهم أدوارهم و يعين مواقعهم، و يعدل حركاتهم المسرحية و يتحكم في تقنيات الصوت و يكلف من يضع الموسيقى التصويرية و يختار الزمان و المكان المناسبين للتصوير. و يحدد بالضبط مواقع الكاميرات و زوايا عدسات التصوير، و يراقب الديكور و الماكياج و الإكسسوار...

و هو الذي يقرر نهاية التصوير و تسريح الممثلين في الوقت المناسب بعد إنهاء كل ممثل دوره بالطريقة التي يريدها المخرج مكانا، و زمانا، و حالا...

و مع ذلك فإن هذا المخرج معدود غائبا و مفقودا في تصور المتفرجين (الجماهير) و هو في تصورهم كذلك حلقة مفقودة بين أطراف المأساة أو الملهاة، هكذا، يمكن القول إن الدور الذي يقوم به المخرج هو أفضل ما يمكن أن نفسر به وظيفة العمود الفقري للجزائر خلال 40 عاما من الصراع، من زمن الثورة إلى عصر الديمقراطية.

هذه السنوات الأربعون التي ظل فيها «المخرج» في الجزائر واحدا هي السنوات التي غطت كل مراحل الصراع خلال أيام الثورة و بعدها في ميدان التحرير، (54-1962) ثم في ميدان البناء و التشييد (63-1969) ثم في ميدان

الخيارات الكبرى (71-1979) ثم في ميدان التحول المقنع من الإشتراكية إلى الرأسمالية (80-1987) ثم في ساحة الصراع على الهوية و تحديد وجهة المجتمع حين تصادمت المشاريع السياسية بعد سقوط المعسكر الإشتراكي (88-1992)... ثم معركة الحسم (92-..؟).

في كل هذه الميادين و الساحات ظل المخرج واحدا و هو ما يراه غيري سلبيا و أراه إيجابيا لمرحلة من عمر الجزائر على الأقل مازالت نهايتها بعيدة، لأربعة أسباب أساسية :

- أن السياسيين فشلوا و استغرقتهم الخصومات بين 1913-1945 فأخذ العسكريون المبادرة و نقلوا السياسي إلى العسكري في شكل إنتفاضة شعبية كشفت عن وحشية الإستعمار.

- أن الحزبيين إختلفوا و انقسموا بين 1946-1953 ففرض الحياديون الثورة بقوة العسكر.

- أن الدبلوماسيين نجحوا في مفاوضة العدو في «إيفيان» و فشلوا في بناء الدولة الوطنية بين 19 مارس 1962 و 19 جوان 1965 فتدخل العسكريون ليمنعوا العمود الفقري للوطن من الإنكسار، و لو انكسرت «أجزاء أخرى» من جسم الدولة كانت مهمة لو أولاها العسكريون الإهتمام الكافي و اللازم.

- أن كبار «بارونات» جبهة التحرير لم يتمكنوا من إختيار رجل من بينهم و اختلفوا حول من يخلف الراحل هواري بومدين فعين المخرج «بطلا» لمرحلة ما بعد وفاة الرئيس و جعل بذلك حدا لتلاعبات السياسيين، و مناورات الحزبيين، و أطماع المغامرين، و فض العسكر النزاع إلى حين.

و بعد 13 عاما من سياسة الحبل على الغارب إنفجر الشارع صبيحة الخامس من أكتوبر 1988 و وجد المخرج نفسه مضطرا لتوجيه تحذيرات شديدة اللهجة لجميع الممثلين بمن فيهم رئيس الجمهورية نفسه و طاقم جبهة التحرير الوطني بجناحيها حفاظا على «الوحدة الوطنية» و تذكيرا بالمبادئ و الأصول و الثوابت، و هو ما حدث فعلا بعد سلسلة من الهزات المنذرة بالخطر الداهم لم تصل فيها أطراف النزاع إلى حل.

هذا هو رأيي بشكل مجمل في تسلسل الأحداث و جذورها و بذورها في الجزائر من يوم نشأة الحركات الوطنية إلى يوم تثوير الجماهير صبيحة 05 أكتوبر 1988، و هو رأي أعلم أنه جريء، و قد يكون «شاذا»، و أن كثيرا من الناس سيقولون فيه الكثير، و يقولون عن صاحبه ما لم يقله مالك في الخمر، و لكني مطمئن إلى صحته و عمقه لإعتقادي أن الجيش -في العالم الثالث- مازال هو العمود الفقري الذي يجب أن يحافظ الجميع على سلامته و صحته مهما إختلفوا و مهما بلغت بهم حدة الصراع حول البرامج و المناهج أو حول «الكرسي» لان موالاة الضرب على العمود الفقري قد يؤدي إلى كسره أو تحطيم بعض فقراته، و في الحالين، فإن النتيجة معلومة، و هي تعريض الجسم كله للشلل الدائم الذي يفقد صاحبه (الدولة) القدرة على الحركة، و القدرة على الإرادة في التغيير، بل يغري الجميع بالطمع في ميراث الدولة نفسها بالإستعانة بعمود فقري إصطناعي «مستورد» من الخارج و قد يكون هذا الطارئ الخارجي المستعان به «صناعيا»، لتتكرر من جديد، و مرة أخرى، حكاية تقسيم «تركة الرجل الأبيض».

إن اعتقادي كان قائما على أن العمود الفقري في بنية النظام الجزائري. -منذ بداية الثورة إلى اليوم- هو الجيش الوطني الشعبي الذي مازال سليما و قويا، و مازالت فقراته متماسكة، و مازال قادرا على حمل هذا الجسم الوطني، و تحمل المزيد من الضربات...

و إن إعتقادي كذلك مازال قائما على أنه لا يوجد نظام فوق وجه الأرض يمكن أن يقوم و يدوم و يستمر بغير «عمود فقري» طبيعي يمكن «الكائن الحي» من الوقوف و يساعده على الحركة الحرة.

و الذين يتصورون أن هناك نظاما في هذا العالم ليس له عمود فقري واهمون، كما أن الذين يظنون أن الصراع حول السلطة ينتهي بكسر عمودها الفقري مجازفون.

إذا كنتم لا تصورون وجودا للولايات المتحدة الأمريكية بغير بانتاغون و (CIA)، و كنتم تعرفون أن زوال الإتحاد السوفياتي قد سبقه إنقسام الجيش الأحمر، و ذهاب هيبة الـ(KGB) و كنتم مدركين إن قوة الصهيونية العالمية تكمن في جهاز «الموصاد»، و صار واضحا لديكم أن أمريكا تقود النظام الدولي الجديد من موقع قوة «البنتاغون» و «المارينز» ... فعليكم أن تراجعوا

معلوماتكم حول نظرية «العمود الفقري» لكل نظام لتدركوا أن جذور الصراع -مهما كانت طبيعتها و أطرافها- لها دائما محيط إجتماعي تنشأ فيه و تترعرع أو تموت تحت الثرى قبل الإيناع لأن أسباب النماء منعدمة أو قليلة الجدوى، أو أن الظروف غير مناسبة أصلا للنماء.

هذه حقيقة يعرفها الجميع و لا يوجد فيها شيء يسمى الحلقة المفقودة لكن الذي لا يعرفه كثير من الناس أن «عملية التمثيل الضوئي» التي يتحول بسببها، و من خلالها الماء و التربة إلى غذاء تمتصه شعيرات النباتات ليعكس مادة «اليخضور»، هي الحلقة المفقودة في جذور التفاعل النباتي الذي يجعل كبار التقنيين الزراعيين يتساءلون قائلين :

- لقد وفرنا كل الظروف المناخية الملائمة للنماء و العطاء و لكن المردود كان سيئا و رديئا أو منعدما ... فما هو السر يا ترى؟؟

- عمليات التلقيح و التهجين كانت في أعلى المستويات التقنية، و على أحدث الطرق الفنية، و مع ذلك جاءت الغلال على غير ما توقعناه، فما الذي حدث في طبائع النباتات؟ و هل هناك «حلقة مفقودة» بين التلقيح و الطلع و التبرعم و الإيناع و الإثمار؟؟

هذه التساؤلات الزراعية الوجيهة جوابها الصحيح هو أن سنن الكون لا تحابي أحدا لأنه «لن تجد لسنة تبديلا» و الحلقة المفقودة تحدث دائما في المساحة الفارغة بين عوامل النماء الداخلية و المحيط الخارجي، ذلك أنه يمكنك أن تزرع أشجار النخيل في أي مكان و توفر لها عوامل النماء ما تشاء... لكنها لا تعطي تمرا إلا في الصحراء، فإذا نقلت فسائل نخلة إلى خارج محيطها الطبيعي كانت نخلة للزينة، أو كانت «ديكورا»، و لكنها يستحيل أن تعطي ثمرة واحدة، و إذا وفرت لها جوا صناعيا أعطتك حشفا.

هذا المثال الزراعي يعكس جزءا من طبيعة الصراع في كل مكان، لأن لكل صراع طبيعتة الخاصة به و له محيطه الذي يحرك فيه.

و الصراع في الجزائر كانت له هذه الطبيعة، و كانت له هذه الخصوصية أيضا، كان محاولة من البعض لنقل النخلة العربية الإسلامية من بيئتها الجزائر، حيث الشمس، و الريح، و الرمال الأصلية ... إلى بيئة أخرى فيها كل شيء

إصطناعي و مستورد : الشمس، و الريح، و الرمال و أصالة الشعب الجزائري ترفض الطبيعة الإصطناعية و تواجه القيم المستوردة و الوافدة من وراء البحر بكل قوة، لذلك سوف يستمر الصراع طويلا و سوف يزداد ضراوة حتى يحسمه الشعب إذا إحتضن هذا الشعب مرة أخرى «عموده الفقري» فقواه و سانده في كل ما يحدث، و أدرك هذا «العمود الفقري» أن لحمه و دمه و عصبه هو الشعب، و أنه بغير الشعب سينهار و سيفقد قوته و تماسكه و «هيبته» أمام الرأي العام المحلي و الدولي.

و هنا ستكون الكارثة!

إنه خلال 28 عاما من محاولات التلقيح الصناعي المستورد، و التهجين الزراعي الدخيل، و تحويل أشعة الشمس بواسطة «الطاقة الشمسية» تجاة الطلع، و النفخ برياح مستوردة لإثارة زوابع صناعية أمام أعين الشعب، و رسم كثبان رملية صناعية لإيهام النخلة أنها في الصحراء و إيهام الشعب الجزائري بأن ما يحدث أمرا طبيعيا...

إن أصالة النخلة الجزائرية في عروبتها و عراقتها في إسلامها جعلها تصمد طويلا أمام عوامل الفناء المصطنعة لحقبة غطت أزيد من 28 عاما، ثم إهتزت في وجه كل أشكال التدجين و التهجين و التلقيح الصناعي... ليأخذ الصراع في الجزائر وجهة أخرى، تكون الديمقراطية اليته، و الإسلام قاعدته، و العربية لسانه، و عموده الفقري -مرة أخرى- الجيش الوطني الشعبي، و هدفه التداول على السلطة لا بتغيير ديكور الممثلين و تبديل «الماكياج»... و لكن بكتابة نص جديد سيكون «سيناريو» جديدا نابعا من أصالة الشعب و معبرا عن همومه الحقيقية، و يلعب أدوراه كلها ممثلون جدد من المواطنين الإسلاميين، في واقع جديد، و لا مانع عندي أن يظل المخرج هو هو، مادام هو العمود الفقري لهذا الوطن ريثما تتيسر ظروف ملائمة يتحول فيها المخرج من ركح الإخراج إلى برج المراقبة و الحراسة و الحماية بعيدا عن «توجيه» الصراع أو ترجيح كفة مصارع ما على حساب بقية المتصارعين كما كان يحدث دائما، ربما بحسن نية، خلال 30 عاما و زيادة.

غير أننا و بصورة إستثنائية ظرفية -و في إنتظار الظروف الملائمة- نرى أن المحافظة على صحة العمود الفقري و سلامته و قوته لا يحرمنا أبدا من حق البحث عن «الحلقة المفقودة»، كونها سببا في كل هذه الكوارث التي

تحدث في الجزائر، و إذا كنا قد حاولنا الكشف عن أخطر الجذور و أعمق البذور التي شكلت ملامح الصراع في الجزائر، و في تاريخ الجزائر المعاصر، فإن كثيرا منها ما يزال خفيا أو مختفيا وراء «الحلقة المفقودة» و يرتدي أقنعة نرى أن سقوطها بات وشيكا.

نعم، إن تقنيات الصراع تفرض أن يتحول «المخرج» إلى مجرد ملاحظ من بعيد، يرقب الأحداث، و يرسم الخطوط الإطارات العامة «للنص» السيادي حتى لا يخرج بعض الممثلين عن قواعد اللعبة أو يحاول بعضهم الخروج عن النص الأصلي مسايرة لبعض المشاهد الدخيلة على طبيعة المجتمع الجزائري، و المقحمة على كل ما هو من «قواعد اللعبة» الديمقراطية بهدف التشويش على مشاهد الفعل السياسي في الجزائر الذي مازالت كثير من حلقات الصراع فيه مفقودة

فهل يكون فتح ملف «حزب فرنسا» في الجزائر طريقا منهجيا للكشف عن هذه الخفايا؟

كثير من دوائر الرصد تفترض ذلك.

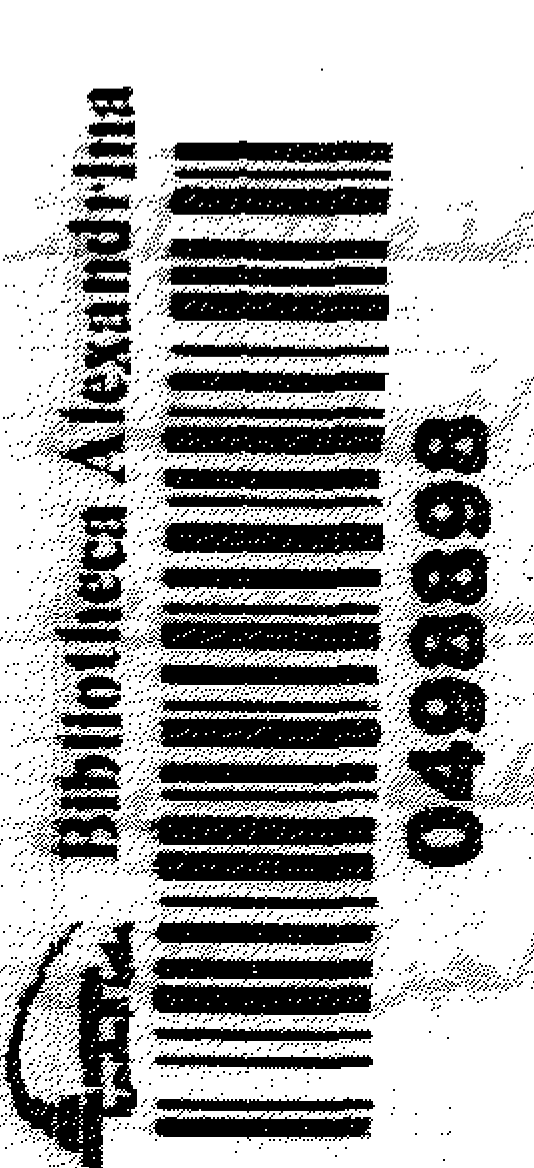
الفهرس

هذا الكتاب

أزمة الجزائر وُلِدَتْ ولادةً قيصريّة بعد المخاض العسير للدولة الوطنية، أما جذور الصراع فقد سبقت ثورة نوفمبر 1954 ورافقت تفاعلات الحركة الوطنية منذ بداية الحرب العالمية الأولى حيث زُرِعت البذور الأولى لصراع كان يُتوقّع أن يطول.

قوّة الثورة، وفرحة النصر حجبتا عن الجماهير السُّحب الداكنة التي كانت تُلبّد سماء الجزائر منذ مؤتمر الصومام، وطرابلس، ومفاوضات إيفيان، الى يوم الإعلان عن وقف إطلاق النار حيث عرفت الكواليس صراعا مضنيا غطّى 111 يوما أفضى الى الإعلان عن الاستقلال صبيحة 05 يوليو 1962.

لم يكن تصوّر بناء الدولة الوطنية، في ذلك الوقت، واضحا بالقدر الكافي، ولا مُوحّدا بين جميع القيادات التاريخية والزعامات السياسية، مما نجم عنه بروز جذور أخرى للصراع الداخلي غذّتها عوامل خارجية ناجمة عن تداعيات الحرب الباردة التي كان يهمّها أن تشارك في تحديد موقع الجزائر على الخارطة العربية في مرحلة المدّ القومي المتنامي.



هذا الكتاب يرصد جذور الصّراع في الجزائر من
ويسلّط الضوء على أهمّ المحطّات التي بدأت
الاستدمار الفرنسي لتحرير الجزائر من قبضة الصا
بها الى حضيرة الإسلام، وانتهت بالتوقّف عند منـ
مجتمع ظلّت تتجاذبه ثلاثة تيارات قويّة انتهت به و
أحداث أكتوبر 1988 وما تفرّع عنها بعد ذلك.

الناشر

ISBN. 9961-67-064-7